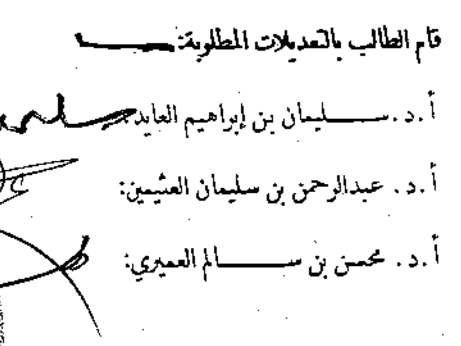
المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
قسم الدراسات العليا العربية
فرع اللغة

قام الطالب بالتعديلات المطلوبة:

أ.د. سليمان بن إبراهيم العايد
أ.د. عبدالرحمن بن سليمان العثيمين:
أ.د. محسن بن سالم العميري:





٣٠١٠٢٠٠٠٠٠٢٣١٦

شرح الأصول في النحو

(من باب التثنية إلى باب المصادر)

لأبي الحسن علي بن عيسى الرماني

المتوفى سنة ٣٨٤ هـ

٧٠٠٠٠٠

تحقيق ودراسة

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في اللغة وآدابها

إعداد الطالب / نصّار محمد حميد الدين

إشراف الدكتور / محسن بن سالم العميري

١٤١٥هـ - ١٩٩٤م

بسم الله الرحمن الرحيم

ملخص البحث

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسوله الأمين وآله الطاهرين وصحابته الأكرمين والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين وبعد :

فهذه رسالة مقدمة إلى كلية اللغة العربية ، في جامعة أم القرى ، لنيل درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها ، عنوانها (شرح الأصول) للعلامة أبي الحسن علي بن عيسى النحوي الرماني ، المتوفى سنة (٣٨٤هـ) تحقيق ودراسة (من باب التثنية إلى باب المصادر) وكان قدر هذا البحث (٣٢) لوحة، في كل لوحة (٤١) سطراً، وقد اقتضت طبيعة البحث أن تكون في قسمين تسبقهما مقدمة وتمهيد، وتتلوهما خاتمة وفهارس .

أما التمهيد فقد تحدثت فيه عن أهمية كتاب الأصول، **وأما المقدمة** فكانت لبيان أسباب اختيار الموضوع وخطة العمل فيه .

القسم الأول: (قسم الدراسة) فقد اشتمل على فصلين :

أما الفصل الأول فقد خُصص للحديث عن الشارح ، وفيه تحقيق لاسمه، وتاريخ مولده ووفاته، وأهم مشايخه الذين تلقى العلم عنهم، وأبرز تلاميذه، وطرف من حياته، وآراء العلماء فيه، وذكر بعض المناظرات والخلافات التي جرت بينه وبين معاصريه ، وثَبَتٍ بآثاره النحوية واللغوية التي تركها، ومذهبه النحوي .

وأما الفصل الثاني: فقد أُفرِدَ لدراسة كتاب شرح الأصول من خلال هذه القطعة موضوع التحقيق، وكان الحديث فيه عن: الكتاب ومنزلته بين آثار المؤلف، والنقول منه، ومنهج المؤلف فيه، وموقفه من المسائل والخلافات النحوية، ومصادر الكتاب، وشواهده، وقيمته العلمية .

أما القسم الثاني : فقد جُعل للنص المحقق .

أما الخاتمة: فقد شملت بعض نتائج هذا البحث، ثم ذُيِّلت الرِّسالة بفهارس عامة.

والله الموفق

الباحث	المشرف	عميد كلية اللغة العربية
نصار محمد حميد الدين	د/ محسن بن سالم العميري	

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على النبي المبعوث حُجة للعالمين وآله الطيبين الطاهرين وصحابته الراشدين ومن سار على نهجهم واتَّبَعَ هداهم إلى يوم الدين وبعد :

فالاهتمام بتراث أمتنا الإسلامية والنهوض بعبء إخراجه ونشره شرف يناله كلٌّ من ساهم فيه .

ومن هذا المنطلق فقد كانت رغبتي في العمل على تحقيق جزء من تراثنا الغالي ليكون موضوع رسالتي لمرحلة الماجستير ، و لم أزل أبحث في فهارس المخطوطات وأسأل أهل العلم بها حتى وفقني الله بمساعدة أستاذي فضيلة الدكتور محسن العميري حفظه الله إلى مخطوط أصيل نادر يحوي قطعةً من شرح أصول النحو لابن السَّراج إملاء الشيخ النَّحْوِيّ أبي الحسن علي بن عيسى الرمانيّ (ت ٣٨٤هـ) وقد اخترت هذا الكتاب بعد أن وجدته جديراً بالاهتمام؛ للأسباب التالية:

١ ـ فهو يتناول بالشرح أحد الكتب التي ملأت دنيا النحاة وشغلتهم، ألا وهو أصول النحو للعلامة النحوي أبي بكر بن السراج (ت ٣١٦هـ) .

٢ ـ أنه يكشف عن شخصية عالمٍ جليلٍ من أعلام بغداد في عصره وله باع طويل في علوم عدَّة من التفسير والنحو والبلاغة والمنطق .

٣ ـ النسخة المخطوطة من هذا الكتاب نادرة كما أنها تحوي مباحث لا بأس بها من باب التثنية والجمع والتصغير والنسب والمصادر .

كما أنها تحفل بآراء عديدة لنحاة لم تصلنا كل آرائهم ، كأبي عمر الجرمي والأخفش والمبرد وغيرهم .

وقد اشتملت الرسالة على قسمين رئيسين ، قسم الدراسة ، وقسم التحقيق سبقهما تمهيد وتلتهما خاتمة ، وألحق بها فهارس عامة ، أما التمهيد فقد أشرت فيه إلى أهمية كتاب أصول النحو (الأصل المشروح) وذكرت طرفا من المؤلفات التي دارت في فلكه .

وأما القسم الأول (قسم الدراسة) فقد اشتمل على فصلين رئيسين :

الفصل الأول ، وقد أفردته للمؤلف ، وقد تناولت فيه حياته بشكل موجز وافٍ ذكرت فيه اسمه ونسبه ، ومولده ووفاته ، ومشايخه وأبرز تلاميذه ، وطرفاً من حياته وأقوال العلماء فيه ، ومناظراته وآثاره النحوية والقرآنية ، ومذهبه النحوي .

الفصل الثاني ، وقد خصص لدراسة (شرح الأصول في النحو) من خلال القطعة موضوع التحقيق.

وتحدثت فيه عن منزلة هذا الكتاب بين آثار المصنف الأخرى ، والنصوص المنقولة عن هذا الكتاب ، ومنهج المؤلف فيه ، ومصادر الكتاب وشواهده وقيمته العلمية . ثم أتبعت هذا الفصل بوصفٍ للنسخة التي اعتمدت عليها في التحقيق ، وتحقيقٍ لاسم الكتاب ونسبته ، وبيانٍ للمنهج الذي اتبعته في التحقيق والتعليق ونماذج من المخطوطة موضوع التحقيق .

- القسم الثاني : النص المحقق :

وقد أتبعته بخاتمة ذكرت فيها أهم نتائج البحث وذيلته ، بفهارس عامة تسهل الإفادة من الكتاب وأخيراً بعد إنهاء هذا العمل المتواضع ، فهنالك كلمة شكر لمسئولي جامعة أم القرى الذين أتاحوا لي فرصة مواصلة الدراسات العليا في رحابها ، وشكري أيضاً للقائمين على كلية اللغة العربية ، وما قدموه لي من عون ، كما أجزل الشكر لممثلي قسم الدرسات العليا بالكلية، وجميع أعضاء هيئة التدريس الذين لمست فيهم روح التعاون والمحبة لطلاب العلم .

وأخص منهم فضيلة الاستاذ الدكتور محسن سالم العميري المشرف على هذه الرسالة والذي ما برح يبذل لي من وقته الثمين ويمدني بالتوجيهات النافعة والارشادات المفيدة طوال مدة إشرافه على هذه الرسالة .

ولا يفوتني أيضاً أن أتقدم بالشكر والامتنان إلى جميع مشايخي وزملائي وأصدقائي الذين وجدت لديهم العون والمساعدة جزى الله الجميع خير الجزاء ، وجعل ذلك في ميزان حسناتهم ﴿ وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين ﴾ وصلى الله على سيدنا ونبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

تمهيد

كتاب الأصول في النحو لأبي بكر ابن السَّراج من أهم وأشهر الكتب التي يزخر بها تراثنا النحوي المجيد ، ولا يتردد بعضهم في وضعه في المرتبة الثانية ـ بعد كتاب سيبويه ـ قديماً[(١)] وحديثاً[(٢)] وهو ـ إن لم يكن كذلك ـ في المرتبة الثالثة بعد المقتضب لأبي العبَّاس المبرد (ت ٢٨٥ هـ) .

وقد تبوأ هذا الكتاب مكانته العلمية لما تمتَّع به من مميزات عديدة أهمها :

١ ـ أنه يعدّ هذا الكتاب مرجعاً للدارسين والباحثين في النَّشاط اللغوي وتطوُّره في أواخر القرن الثالث وأوائل القرن الرابع الهجري .

٢ ـ أنَّه امتاز بالترتيب والتنظيم الذي لم يُسبق به .

وقديماً قيل[(٣)] " مازال النحو مجنوناً حتى عَقَّله ابن السَّراج بأصوله " .

٣ ـ أنَّه عُرِفَ قديماً بأنَّه " المرجع عند الاضطراب في النقل "[(٤)] ، وطريقة ابن السَّراج ـ في تحقيقه للنصوص المنقولة عن سيبويه من خلال رجوعه إلى عددٍ من النسخ القيمة[(٥)] ـ تؤكد صحة هذا القول .

٤ ـ يُعدُّ هذا الكتاب موسوعة لآراء نحاة البصرة ومسائل خلافِهم،لا سيَّما في المدة بين سيبويه (ت ١٧٥ هـ) وابن السراج (ت ٣١٦ هـ) حيث حفظ لنا كتاب الأصول كثيراً من الآراء لعدد من النحاة واللغويين، كأبي عبيدة (ت ٢١٠ هـ) والجرمي (ت ٢٢٥ هـ) والمازني (ت ٢٤٩ هـ) والمبرد(ت ٢٨٦ هـ) وغيرهم .

---

(١) ينظر معجم الأدباء ١٨/٢٠٠ .

(٢) ينظر مقدمة فهارس كتاب الأصول التي وضعها الدكتور محمود الطناحي ص ٣.

(٣) ينظر معجم الأدباء ١٨/١٩٨ .

(٤) ينظر معجم الأدباء ١٨/٢٠٠ وينظر مقدمة تحقيق الأصول ص ٢٣ .

(٥) ينظر مقدمة تحقيق الأصول ص ٢٣ ، والأصول ٣/٢٠٠ ، ٢٠٢ ، ٢١٦ .

٥ - تتجلى في هذا الكتاب القواعد والمسائل النحوية التي أراد المؤلف إظهارها للدارسين في سمات ميسرة بترتيب حسن لكتاب سيبويه وأسلوب واضحٍ يمتاز بقربه على العالم والمتعلِّم فهو كما قيل[٦] " غاية من الشرف والفائدة " .

وكتاب الأصول من الكتب التي اهتم بها العلماء قديماً وحديثاً فأكثروا النقول عنه حتى لا نجد كتاباً من المطولات لا ينقل عن الأصول .

وقد تتبعت بعض المصنفات التي تدور حول هذا المصنف ، أُوردُ منها:

١ - شرح أصول النحو لأبي الحسن علي بن عيسى الرمانيّ ت (٣٨٤ هـ) وهو هذا الكتاب الذي قمت بتحقيق قطعة منه موضوعاً للماجستير .

٢ - شرح أصول النحو[١] لأبي الحسن طاهر بن أحمد المصري المعروف بابن بابشاذ النّحوي(ت ٤٦٩ هـ) .

٣ - " شرح أصول النحو "[٢] لأحمد بن علي بن أحمد بن خلف الجيانيّ الأنصاري المعروف بابن الباذش (ت ٥٤٠ هـ) .

٤ - " شرح أصول النحو "[٣] لأبي موسى عيسى بن عبد العزيز الجزولي النحوي (ت ٦٠٧ هـ) .

٥ - مختصر أصول ابن السراج "[٤] وقد وضعه أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت ٦١٦ هـ) .

٦ - " حاشية على أصول النحو "[٥] وضعها يحيى بن معطي الزواوي النحوي (ت ٦٢٨ هـ).

(٦) طبقات النحويين واللغويين ١١٢ .

(١) ذكره ابن خلكان في وفيات الأعيان ٥١٥/٢ ، وينظر إشارة التعيين ١٥١ .

(٢) ينظر كشف الظنون ١١١/١ .

(٣) ذكر في كشف الظنون ١١١/١ .

(٤) ذكره الصفدي في الوافي بالوفيات ١٤٢/١٧ ، وينظر إنباه الرواة ١١٧/٢ ح .

(٥) ذكره ياقوت في معجم الأدباء ٣٥/٢٠ . وينظر انباه الرواة ٤٤/٤

القسم الأوَّل: الدراسة

الفصل الأول:

الرماني النحوي

وكتابه شـــــرح أصول النحو

اسمه ونسبه :

هو علي بن عيسى بن علي بن عبد الله الواسطيّ السامرائيّ النَّحْوي[١] المُكَنَّى بأبي الحسن، وهو معروف بعدة ألقاب أشهرها :

الرمانيّ ، والورَّاق ، والإخشيدي ، والجامع ، فالرمانيّ نسبة إلى قصر الرمان بواسط ، والورَّاق نسبة إلى حرفة الوراقة ، والإخشيدي نسبة إلى شيخه ابن الإخشيد ، أما الجامع فهو لَقَبٌ عُرِفَ به لكثرة تصنيفه وجمعه للعلوم[٢] .

مولده ووفاته :

ولد الرماني ببغداد سنة ٢٩٦ هـ ، وتوفي بها ليلة الأحد الحادي عشر من جمادى الأولى سنة ٣٨٤ هـ[٣] .

شيوخه :

درس أبو الحسن على جملة من كبار علماء بغداد في عصره .

فقد أخذ القرآن عن ابن مجاهد[٤] ودرس في اللغة على ابن دريد[٥] وتلقى النحو عن

(١) أخباره في الفهرست ٩٤ وتأريخ بغداد ١٦/١٢ ، ١٧ ، والأنساب ١٦٠/٦ ، ونزهة الألباء ٣١٨ ، والمنتظم ١٧٦/٧ ، وإنباه الرواة ٢٩٤/٢ ، ٢٩٦ ، ومعجم الأدباء ٧٣/١٤ ، ٧٨ ، واللباب ٣٧/٢، وإشارة التعيين ٢٢١ ، ووفيات الأعيان ٢٩٩/٣ ، وسير أعلام النبلاء ٥٣٣/١٦ ، ومرآة الجنان ، والبداية والنهاية ٣٣٤/١١ ، والنجوم الزاهرة ١٦٨/٤ ، وبغية الوعاة ١٨٠/٢ ، وطبقات المفسرين للداودي ٤٢٣/١ ، وشذرات الذهب ١٠٩/٣ ، وكشف الظنون ٦٨٣/٥ ، وتاريخ الأدب العربي لبروكلمان ١٨٩/٢ ، ومعجم الفلاسفة ٢٩٤ ، ٢٩٥ ، والرماني النحوي ـ رسالة دكتوراة بجامعة القاهرة ١٩٦٠ ، ودراسة كتاب شرح كتاب سيبويه للرماني للدميري .

(٢) ينظر منشأ هذه الألقاب في النسبة إلى المواضع مخطوط ورقه ١٩٠ وينظر الرماني النحوي ٤٨ ، وشرح كتاب سيبويه ـ قسم الدراسة ـ ٣٣ ـ ٣٤ ، ومعاني الحروف ١١ ، والألفاظ المترادفة ٣٥ .

(٣) ما ذكرته هو الراجح في تحديد سنة الميلاد والوفاة وقد جاء خلاف ذلك في الفهرست ٩٤ ، ومعجم الأدباء ٧٤/١٤ ، وشذرات الذهب ١٠٩/٣ ، وطبقات المفسرين للداودي ٤٢٤/١ ، ٤٢٥ .

(٤) شيخ القراء في عصره أحمد بن موسى بن العباس (ت ٣٢٤ هـ) .
وهو الذي اختار القراءات السبع في كتابه المشهور " السبعة " ، أخباره في غاية النهاية ١٣٩ ـ ١٤٠ ، والفهرست ٤٧ .

(٥) أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (ت ٣٢١ هـ) أخباره في الفهرست ٩١ ، ومراتب النحويين ١٣٥ ، ١٣٦ .

الزّجاج[1] وابن السَّراج[2] وابن شُقَيْر[3] ، وتلمذ في الكلام على ابن الإخشيد[4] ، ولا بدّ أن الرماني قد تلمذ على عدد من المشايخ غير من ذكرت ، يدلّ على ذلك ما عُرف عنه من إنقطاع إلى مجالس العلماء والمتعلمين ومناقشاتهم كما سيأتي .

تلاميذه :

جلس إلى الرماني عدد كبير من مشاهير العلماء والأدباء فمنهم أبو حيان التوحيدي علي بن محمد بن أحمد بن العباس[5] (ت ٤٠٠ هـ) ، وأبو إسحاق عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري النحوي[6] (ت تقريباً ٤٠٠ هـ)، وأبي الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩هـ).

ومحمد بن النعمان المفيد (ت ٤١٣ هـ)[7] ، وعلي بن طلحة بن كردان[8] (ت ٤٢٤ هـ) وهلال بن المحسن الكاتب الصابئ (ت ٤٤٨ هـ)[9] وغيرهم .

---

(١) أبو إسحاق إبراهيم بن السَّري (ت ٣١١ هـ) العلاّمة المعروف ترجمته في أخبار النحويين البصريين للسيرافي ١١٣ ، ١١٤ ، وإشارة التعيين ١٢ .

(٢) أبو بكر محمد بن السَّري (ت ٣١٦ هـ) ممن انتهى إليهم العلم بعد المبرد ، ترجمته في الفهرست ٩٢ ، ومراتب النحويين ١٣٥ .

(٣) أبو بكر محمد بن شقير (ت ٣١٧ هـ) وفي اسمه خلاف ، ينظر ترجمته في الفهرست ١٢٣ ، وإنباه الرواة ١٣٥/٢ ، ١٥١/٣ وشرح كتاب سيبويه / قسم الدراسة ٣٨ .

(٤) أبو بكر أحمد بن علي الإخشيدي (ت ٣٢٦ هـ) .
وهذا الشيخ هو أبعد المشايخ أثراً في الرماني فقد لازمه حتى نُسب إليه ، أخباره في الفهرست ٢٤٦ .

(٥) من العلماء المشهورين ، أخباره في معجم الأدباء ٥/١٥ - ٥٢ ، وإشارة اليقين ٢٢٦ .

(٦) أثبت هذا الدكتور فتحي مصطفى على الدين في رسالته المقدمة إلى كلية اللغة العربية بالأزهر سنة ١٩٧٧ هـ .
ينظر مقدمة كتاب التبصرة والتذكرة ١٠ - ١١ .

(٧) شيخ الرافضة الإمامية في عصره ، أخباره في الفهرست ٢٧٩ ، شذرات الذهب ٢٠٣/٣ ، والبصائر والذخائر ١٥٣/٦ .

(٨) من كبار النحويين الذين برزوا بواسط وأهلها يفضّلونه على ابن جني والرّبَعي ، أخباره في إنباه الرّواة ٢٨٤/٢ ، ٢٨٥ ، ومعجم الأدباء ٢٥٩/١٣ - ٢٦٤ .

(٩) أخباره في معجم الأدباء ٢٩٤/١٩ .

حياته :

لم تذكر الكتب التي وقفت عليها شيئاً ذا قيمة فيما يتّصل بحياته الخاصة كأسرته

أو أبنائه أو رحلاته في طلب العلم أو الحج ، وكل الذي أمكن معرفته أنه سكن[١] داراً في سوق العطش ببغداد[٢] مجاوراً لشيخيه ابن مجاهد وابن الإخشيد وللشاعر المعروف بالسري الرفاء[٣] (ت ٣٦٢ هـ) .

ويظهر مما عرفت عنه أنَّه عاش حياته مهاباً عند الخاصة[٤] والعامة[٥] مبتعداً عن الدُّنيا وأصحابها قريباً من العلم وأهله مترفعاً عن المناصب[٦] ، متواضعاً حليماً حسن الخلق[٧] ، وله اهتمام بالأدب والشعر[٨] .

[ختم مكتبة]

---

(١) ينظر الفهرست ٤٧ ، ٢٤٦ ، وملحق الفهرست ٦ .

(٢) هذا السوق في نواحي الجانب الشرقي ببغداد بُني في عهد الخليفة المهدي وشُبه بالكرخ وسمي سوق الري وغلب عليه سوق العطش . ينظر تأريخ بغداد ٩٣/١ .

(٣) هو أبو الحسن السَّري بن أحمد بن السري الكندي الموصلي أخباره في يتيمة الدهر ١٣٧/٢ ، ومعجم الأدباء ١٨٢/١١ ، ووفيات الأعيان ٣٥٩/١ - ٣٦٢ .

(٤) ذُكر أن قاضي القضاة أبو محمد ، عبيد الله بن أحمد بن معروف الشافعي (ت ٣٨١ هـ) قد قبل شهادته ، ينظر المنتظم ١٦٦/٧ ، ١٧٦، وينظر أيضاً موقف عز الدولة البويهي من الرماني مقارنة بموقفه من الرازي شيخ الحنفية في الإمتاع والمؤانسة ١٥٥/٣، والرماني النحوي: ٥٥، ٦٦ .

(٥) اختاره أهل بغداد ضمن وفد للتحدث باسمهم إلى عز الدولة البويهي سنة ٣٦٢ هـ ، ينظر الامتاع والمؤانسة ١٥٥/٣ .

(٦) ذكر ياقوت الحموي في معجم الأدباء ٢٢٩/٨ ، ٢١٤/١٤ أن ابن العميد حين ورد إلى بغداد سنة ٣٦٤ هـ " استحضر العلماء إلى مجلسه .. ووصل السيرافي والرماني ، وعرض عليهما المسير إلى الري معه ووعدهم ومناهم " .

(٧) روى ياقوت في معجم الأدباء ٧٧/١٤ قصة رجل من أهل مرو جاء إلى مجلس الرماني متعنتاً بمسائل فأجابه الرماني ووضح وكرر والرجل لا يَفْهَم فلمَّا أراد أن يصرفه أساء إليه الأدب فغضب الطلبة من هذا الرجل واندفعوا إليه غير أن الرماني ردهم عنه ودعاهم إلى الصبر والحلم .

(٨) طبع شرح ديوان الهذليين للسكَّريّ برواية أبي الحسن الرماني ، وقد وقفت على خُطِّه في النسخة المطبوعة لديوان الفرزدق برواية السُّكَّريّ جاء فيها : " وكتب علي بن عيسى النحويّ في شهر رجب سنة ٣٣١ هـ ".

آراء العلماء فيه :

تضاربت آراء العلماء في الرماني بين قادحٍ ومادحٍ ، ويتجلّى هذا الاضطراب بين أقرانه وتلاميذه ،

،فمن أقرانه أبو علي الفارسيّ (ت ٣٧٧ هـ)،وابن النديم (ت ٣٨٠ هـ تقريباً)

أما الأول فيقول عنه : " إن كان النحو ما يقوله الرمانيّ فليس معنا منّه شيء ، وإن كان النحو ما نقوله نحن فليس معه منه شيء "(١) .

ويقول ابن النديم : " من أفاضل النحويين والمتكلمين البغداديين متفنن في علوم كثيرة من الفقه والقرآن والنحو والكلام كثير التصرف والتأليف "(٢) .

وقال عنه تلميذه أبو الحسن البديهي(٣) : " ما رأيت ــ على سني وتجوالي وحُسْن إنصافي لمن وضع يده في الأدب ـ أحداً أعرى من الفضائل كلها ولا أشدّ ادِّعاءً لها كلّها من صاحب الحدود ، فإني ـ مع وزني له ونظري إليه واستكثاري منه في عنفوان شبيبتي ــ لم أقطع على أمره حتى راجعت العلماء في أمره ، فقال المتكلمون :

ليس فنه في الكلام فننا ، وقال النحويون : ليس شأنه في النحو شأننا ، وقال المنطقيون: ليس ما يزعم أنّه مَنْطِقٌ منطقاً عندنا ، وقد خفي أمره على عامة من ترى "(٤) .

أما تلميذه أبو حيان التوحيدي فقد أسبغ عليه عِطِرَ الثناء ووافر الإعجاب ، استمع إليه يقول : " لم يُر مثله قط ـ بلا تقية ولا تحاش ولا اشمئزاز ولا استيحاش ــ علماً بالنحو وغزارة في الكلام وبصراً بالمقالات واستخراجاً للعويص وإيضاحاً للمشكل مع تألُّهٍ وتَنَزُّهٍ ودين ويقين وفصاحة وفقاهة وعَفَافٍ ونظافة "(٥) .

---

(١) نزهة الألباء ٣٨٩ ، ومعجم الأدباء ١٤، ٧٤ .

(٢) الفهرست ٩٤ .

(٣) هو الشاعر أبو الحسن علي بن البديهي (ت ٣٨٠ هـ) ، أخباره في يتيمة الدهر ٣٩٩/٣ ، والبصائر والذخائر .

(٤) ينظر في البصائر والذخائر ١٧١/١ .

(٥) ينظر المقابسات ٥٧ .

وحكى ابن الأنباري في نزهة الألبّاء أنَ بعض أهل الأدب : " كنا نحضر عند ثلاثة مشايخ من النحويين فمنهم من لا نفهم من كلامه شيئاً ومنهم من نفهم بعض كلامه دون البعض ، ومنهم من نفهم جميع كلامه ، فأمّا من لا نفهم من كلامه شيئاً فأبو الحسن الرمانيّ وأمّا من نفهم بعض كلامه دون البعض فأبو عليّ الفارسيّ وأما من نفهم جميع كلامه فأبو سعيد السيرافي"[1] ، وقد تكفل بمناقشة أقوال العلماء وآرائهم في الرماني غير باحث معاصر[2] .

أما المترجمون المتأخرون فهم يتّفِقُون على مكانة الرماني العلمية الكبيرة ، قال عنه الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣ هـ) : " كان من أهل المعرفة "[3] .

وابن الأنباري (ت ٥٧٧ هـ) يرى أنّ الرماني " من كبار النحويين "[4] .

وذكر ياقوت الحموي (ت ٦٢٦ هـ) أنَّه " كان إماماً في العربية علامة في الأدب ، في طبقة أبي علي الفارسي وأبي سعيد السيرافي "[5] .

وقال الذهبي (ت ٧٤٨ هـ) في سِيَرِ أعلام النبلاء : " كان من أوعية العلم على بدعته "[6] .

ومع هذا التقدير الكبير للرماني فقد أُخذ عليه أنّه كان يمزج النحو بالمنطق ويخلط الكلام في مواضع من النحو بكلام المتكلمين[7] .

---

(١) نزهة الألباء ٢١١ .

(٢) ينظر الرماني النحوي - ٦٧ - ٧٢ - أبو علي الفارسي ٥٩١ ، ودراسة شرح الكتاب ٨٠ - ٩٣ .

(٣) تاريخ بغداد ص ١٦/١٢ - ١٧ .

(٤) نزهة الألباء ٢٣٤ .

(٥) معجم الأدباء ٧٤/١٤ .

(٦) سير أعلام النبلاء ٥٣٤/١٦ والمراد ببدعته ما عرف عنه من اعتزال ينظر الامتاع والمؤانسة ١٣٣/١ ، وتاريخ العلماء النحويين ص ٣٠ ، ونزهة الألباء ٢٣٤ ، وبغية الوعاة ١٨١/٢ .

(٧) ينظر الإمتاع والمؤانسة ١٣٣/١ ، وتاريخ العلماء النحويين ص ٣٠ ، ونزهة الألباء ٢٣٤ ، وبغية الوعاة ١٨١/٢ .

المناظرات والخلافات التي جرت بينه وبين معاصريه :

رُوي للرماني عدد لا بأس به من المناظرات والخلافات وأكثر هذه المناظرات المروية هي في العقيدة مع متكلمي الشِّيعة الرافضة .

١ ـ فمن ذلك مناظرة جرت مع الحلاَّء عليّ بن عبد الله المعروف بالناشئ الأصغر[(١)] (ت ٣٦٥ هـ) ويقال بأن الرماني انقطع فيها فقال :

" أُعاودُ النظرَ ، وربَّما كان في أصحابي من هو أعلم مني بهذه المسألة ، فإن ثبت الحقّ معك وافقتك عليه "[(٢)] .

وفي هذا الموقف ما يدل على إنصاف الرماني ورغبته في معرفة الحق والعمل به .

٢ ـ وللرماني مناظرات مع زعيم الرافضة في عصره محمد بن النعمان[(٣)] (ت ٤١٣ هـ) فمنها ما ذكر أنه بسببها أطلق الرماني عليه لقب (المفيد)[(٤)] .

وقد روى المفيد[(٥)] مناظرة طويلة مع أبي الحسن الرماني تتعلق بالحكم في (فدك)[(٦)] .

وقد عثرت على نَصّ في نُسْخَةٍ من مخطوط بعنوان : " الجزء الثاني من الخاطريات لأبي الفتح عثمان بن جني " ، جاء فيه : " قُرِئَ على أبي الحسن علي بن عيسى الرماني ـ وأنا حاضر ـ من شعر أمية بن أبي عائذ[(٧)] :

أَو أَصْحَمَ حَامٍ جَرَامِيزَهُ   حَزَابِيَةً حَيَدى بالدِّحال[(٨)]

---

(١) ترجمته في معجم الأدباء ١٣ ـ ٢٨٠ ـ ٢٩٩ ، وروضات الجنات ٢٢٧/٥ .

(٢) ينظر الرماني النحوي ٦٤ ، ومعجم الأدباء ٢٨٥ ـ وروضات الجنات ٢٢٨/٥ .

(٣) تقدم الحديث عنه عند ذكر تلاميذه .

(٤) ينظر روضات الجنات ١٥٩/٦، والرماني النحوي ٦٩-٧٠ .

(٥) الفصول المختارة من العيون والمحاسن ٢٦٩ ـ ٢٧٤ .

(٦) للتوسع في هذا الموضوع ينظر البداية والنهاية ١٤٥/٣ ، ٢٢/٤ ، والصواعق المحرقة ٥٧ ـ ٥٨ .

(٧) أمية بن أبي عائذٍ العَمْرِيّ الهذلي مدح بني مروان وله في عبد الملك وعبد العزيز ابني مروان قصائد مشهورة ذكره الأصفهاني في الأغاني ٤/٢٤-٧ .

(٨) للبيت روايات مختلفة ، وهو مذكور في ديوان الهذليين ١٧٦/٢ ، وشرح أشعار الهذليين للسكري ٤٩٩/٢ واللسان (حيد) ٣١٨/٥ .

=

وحيَّد بالدحال أيضاً هكذا مفتوح الياء ! فتعجبت إليه من ذلك وقلت : بابه " حيِّد " فيعل ، لأنه معتل العين إلا أن تحمله على قوله : كالشَّعيب[١] فيمن فتح الياء ، ففكَّر شيئاً فأمر به فقلت : هذا لم يأت إلاَّ في الأعلام على قلته : عثّر ، وبذّر[٢] ، وأما خضّم فمنقول، ولكن يكون " فوعلاً " أو " فَعْولاً " من حاد يحيدُ ، فقال : هذا نعم ، قلت : إلا أن سيبويه[٣] حمل العيَّن على " فيعِل " دون فوعل وجرَّد له تعلقاً بالظاهر ، وعليه حمل أبو علي القيَّام تعلقاً بالظاهر فقال : هو " فعَّال " في الأسماء و لم يحمله على " فَوعَال " ولا " فيعال " ؛ لأنَّ " فَعَالاً " أظهر من " فَوعالٍ " " وفَيْعَال " أكثره " فَعَال " فليس كذلك فعَّل لأنَّه في الأجناس أصلاً فاستقر الأمر على ذلك "[٤] .

آثاره العلمية :

ما كتبه الرماني وألفه صدى لثقافته الواسعة التي اشتهر بها، فقد كان جامعاً للعلوم، "إماماً في العربية علامة في الأدب"[٥] .

= والأصحم : مأخوذ من الصحمة وهي السواد في حمرة والمراد به هنا الحمار .

والجراميز : القوائم وحام جراميزه أي بدنه .

وحزابية : الحزابية الغليظ الشديد مجتمع الخلق .

وحيدي : أي كثير الحيود عن الشيء .

والدِّحال : هوة يضيق رأسها ويتسع جوفها ، قال ابن منظور : والمعنى أنه يحمي نفسه من الرماة .

ينظر اللسان (حيد) ١٥٩/٣، وشرح أشعار الهذليين ٤٩٩/٢ .

(١) هذه الكلمة وردت ضمن بيت من أرجوزة لرؤبة بن العجاج وهو في الديوان ص ١٦٠ .

يقول : مابال عيني كالشَّعيب العيَّن .

والشعيب : المزادة الصغيرة ، والعيَّن:التي بها عيون وثقوب .

وشاهد البيت في قوله : العيَّن بالفتح على فيعَل . =

والبيت من شواهد الكتاب ٣٦٦/٤ ، والخصائص ٤٨٥/٢ ، ٣: ٢١٤ ، وشرح الشافية للرضي ١٥٠/١، واللسان (عين) .

(٢) قال في اللسان " عثّر : موضع ... ولا نظير لها إلا خضَّم وبقّم وبذّر " اللسان (عتر) ٥٤٢/٤ .

(٣) الكتاب ٣٦٦/٤ .

(٤) اللوحة ٢٨٢ ، ٢٨٣ .

(٥) معجم الأدباء ٧٤/١٤ .

وانعكس هذا على ما كتبه وألّفه في فترة مديدة من عمره الطويل وقد ذكر له من المؤلفات ما يربو على المائة في علوم مختلفة من كلامٍ ومنطقٍ وأصولٍ وفقهٍ ولغةٍ ونحوٍ وأدبٍ وتفسيرٍ أما كتبه في النحو فقد بلغت نحو ثلاثين مؤلفاً يدور معظمها حول كتب النحاة السابقين من أهل البصرة وهذا بيانها :

١ - أغراض كتاب سيبويه .

٢ - تهذيب أبواب كتاب سيبويه .

٣ - شرح كتاب سيبويه(١) .

٤ - المسائل المفردة من كتاب سيبويه .

٥ - نكت سيبويه .

٦ - الشرح الصغير لمسائل الأخفش .

٧ - الشرح الكبير لمسائل الأخفش .

٨ - شرح المدخل للمبرد .

٩ - شرح المقتضب للمبرد .

١٠ - شرح مختصر الجرمي(٢) .

١١ - شرح الألف واللام للمازني .

١٢ - شرح معاني الزجاج .

١٣ - شرح الأصول في النحو لابن السراج - ومنه القطعة التي عثرت عليها واخترتها موضوعاً لهذه الرسالة، وسيأتي بيان ذلك مفصلاً .

١٤ - شرح الجمل لابن السراج .

---

(١) حقق الدكتور مازن المبارك نصوصاً منه ونشرها ضمن رسالته (الرماني النحوي) وكذلك حقق الدكتور الدميري جزءاً من هذا الكتاب ونشره ومنه جزء مسجل لنيل درجة الدكتوراة في جامعة أم القرى حرسها الله .

(٢) هذا الكتاب من مصادر شرح اللمع لأبي البركات عمرو بن إبراهيم الكوفي (ت ٥٣٩ هـ) ينظر شرح اللمع ٢٨٢/١ .

١٥ - شرح الموجز لابن السراج - وهـذا الكتـاب مـن مصـادر البحـر المحيـط ومنهـج السالك[١] .

١٦ - الخلاف بين سيبويه والمبرد .

١٧ - الخلاف بين النحويين .

١٨ - الاشتقاق الكبير .

١٩ - الاشتقاق الصغير .

٢٠ - الألفاظ المتقاربة أو المترادفة المعنى - ولهذا الكتاب عِدَّة طبعات[٢] .

٢١ - الإيجاز في النحو .

٢٢ - البلاغة .

٢٣ - التَّصريف .

٢٥ - الحدود في النحو[٤] .

٢٦ - شرح الشكل والنقط لابن السراج .

٢٧ - شرح الهجاء لابن السراج .

٢٨ - المبتدأ في النحو .

٢٩ - معاني الحروف[٥] .

٣٠ - منازل الحروف[٦] .

---

(١) ينظر : أبو حيان النحوي ص ١٣٣، ١٩٦ .

(٢) ينظر : الرماني النحوي ص ٨٧ - ومقدمة تحقيق الألفاظ المترادفة للدكتور فتح الله المصري ص ٤٨ .

(٣) [illegible] المهداة لجامعة الإمام محمد بن سعود برقم ١٤٧٣ .

(٤) طُبع هذا الكتاب ببغداد ١٣٨٨ هـ ، بتحقيق : مصطفى جواد ويوسف مسكويني ، وطُبع بالأردن ، بتحقيق : إبراهيم السامرائي ، دار الفكر عمَّان ١٩٨٤ م .

(٥) طبع هذا الكتاب بتحقيق الدكتور عبد الفتاح شلبي ، وفي نسبته نظر عند بعض المحققين .

(٦) طبعت هذه الرسالة ضمن مجموعة نفائس المخطوطات الصَّادرة في النَّجف ونشرت بلاهور - ينظر الرماني النحوي ٨٨ . وفي نسبته نظر عند بعض المحققين

ولأبي الحسن الرماني في علوم القرآنِ حوالي عشرةِ مؤلفات وهي :

١ ـ كتاب الألفات في القرآن .

٢ ـ تفسير القرآن .

٣ ـ الجامع في علم القرآن[١] .

٤ ـ جواب ابن الإخشيد في علم القرآن .

٥ ـ جواب مسائل طلحة في علم القرآن .

٦ ـ كتاب غريب القرآن .

٧ ـ المتشابه في علم القرآن .

٨ ـ المختصر في علم السور القصار .

٩ ـ مسائل أبي علي بن الناصر في علم القرآن .

١٠ ـ النكت في إعجاز القرآن[٢] .

أما كتبه في العلوم الأخرى كالكلام والأصول والفقه والمنطق والاعتزال فهي كثيرة وقد ذكرها صاحب إنباه الرواة[٣] وذكرها أيضاً عدد من المحدثين[٤] .

مذهبه النحوي :

الرماني بصريٌّ بلا منازع والخلاف الذي تَطرَّق إليه في شرحه للأصول هو تلك الآراء التي تميز بها علماء البصرة ومن نافلة القول أنني لم أجد رأياً واحداً لأحد من علماء

(١) يوجد من هذا الكتاب بعض نصوص في مكتبة المسجد الأقصى ومنها نسخة في معهد المخطوطات بالقاهرة ، ومنه جزء أيضاً في مكتبة باريس ، ينظر : الرماني النحوي ٨٦ ، وشرح كتاب سيبويه قسم الدراسة ٦٧ .

(٢) طبع هذا الكتاب في الهند بتحقيق عبد العليم الصديقي سنة ١٩٣٤ م وطبع ثانية ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن بتحقيق : محمد خلف الله ، ومحمد زغلول سلام في دار المعارف بمصر ، ينظر الرماني النحوي ص ٩٣ .

(٣) الإنباه ٢/٢٩٥ ـ ٢٩٦ .

(٤) الرماني النحوي ١٠٠ ـ ١٠٣ ، وشرح كتاب سيبويه قسم الدراسة ٧١ ـ ٧٥ .

الكوفة[١] فيما وقعت عليه من شرحه للأصول .

فالرماني إذاً امتداد لمدرسة البصرة في بغداد وإذا كان له كتاب بعنوان " الخلاف بين النحويين فالغالب أنه أفرده لهذا الغرض يؤيد ذلك ما عرفته عنه من تحكيم للقياس وهذا أبرز ما يميز مدرسة البصرة أما تناوله للآراء النحوية البصرية فقد كان بحياد تام لا يفضّل فيه رأياً على آخر إلا بالقياس فمتى وجد القياس يصح على قول دون آخر رجّحه وجعل صاحب هذا الرأي هو الأصح[٢] ومتى وجد القياس يصح على المذهبين أثبت ذلك وذكر قياسه[٣] ، وربما قال : " كلا المذهبين له وجه في القياس يصح عليه "[٤] .

وقد يرجع بالخلاف إلى أصله كأن يبين أصل يونس في المسألة أو أصل سيبويه دون ترجيح[٥] .

والرماني لا ينحاز إلى رأي لسيبويه أو يونس أو غيره من أصحاب مدرسة البصرة[٦] فكلهم في نظره سواء وصاحب القياس الصحيح هو الأصوب فنرى ابن السراج مَرَّة هو الأصوب في رأيه الذي يخالف به أبا عمرو بن العلاء[٧] وقد يرجح رأي المازني على سيبويه[٨] والعمدة في ذلك كله القياس الصحيح الذي تمسك به البصريون حتى قال قائلهم: " أخطئ في خمسين مسألة مما به الرواية ، ولا أخطئ في واحدة مما به القياس "[٩] .

وجملة المواقف التي يقفها الرماني في تناوله للخلاف تدل على شخصية عقلية بحتة استطاع بها أن يتبوأ بها مكانته بين العلماء الأعلام .

---

(١) تجاهل الرماني ، رأي الكوفيين في المسألة الشهيرة في الأصل في الاشتقاق ، ينظر باب المصادر ص ٢٢١.

(٢) ينظر : ص ١٢٠ ، ١٤٨ ، ٢٧٦ .

(٣) ينظر : ص ٣٧ ، ١٠٥ ، ١١٥ ، ١٦٦ .

(٤) ينظر : ص ٢٠٤ .

(٥) ينظر : تحقير ما فيه قلب ١٦٦ .

(٦) ينظر : ص ١٢٥ .

(٧) ينظر : ص ١٤٨ .

(٨) ينظر : ص ١٤٨ .

(٩) ينظر : نزهة الألباء ص ٢١٠ ، وأبو علي الفارسي ص ٩٠ .

الفصل الثاني

دراسة النص المحقق :

كتاب شرح أصول ابن السراج

وبيان قيمته العلمية

أ ـ منزلة هذا الكتاب بين آثار المصنف الأخرى :

تجدر الإشارة بادئ ذي بدء إلى أنَّ القطعة التي عثرت عليها من هذا الكتاب لا تُمَكِّن من الحكم عليه بشكل دقيق وكامل ، وأنَّ ما يمكن الوصول إليه بعد دراسة هذه القطعة لا يعدو أن يكون تَصَوُّراً عاماً ، وملامحَ لكتاب شرح أصول النحو ، ومما يزيد الأمر غموضاً أن الرماني من النحاة الذين لم يكثر النقل عنهم ، خصوصاً في شرحه الأصول(١) كما أن كتابه الموسوم بشرح كتاب سيبويه لم يُطبع بصورة كاملة حتى الآن(٢) ، وعلى الجملة فمن خلال دراستي لهذه القطعة ومقارنتها بما يقابلها من شرحه على الكتاب فقد تبين لي:

١ ـ يُعدُّ هذا الكتاب من الكتب النحوية المهمة الأصيلة ، فموضوعه شرح كتاب الأصول في النحو ، وهو كتاب طبقت شهرته الآفاق ووُصِفَ بأنَّه : " المرجع عند الاضطراب في النقل "(٣) .

فقد كان هذا الشرح مكملاً(٤) للأصول وموضحاً له ومستدركاً عليه(٥) ، مع شيء من التوسع في استخراج الأصول ووضع العلل والمقاييس .

---

(١) نقل عنه ابن يعيش والسيوطي في الأشباه والنظائر ، وقد وجدت نقلاً في حاشية مخطوطة لشرح شافية ابن الحاجب وسيأتي الحديث عنها .

(٢) درس الدكتور مازن المبارك شخصية الرماني وطبعت هذه الدراسة مع بعض نصوص من شرحه للكتاب وكذلك درسها الدكتور متولي الدميري .

وظهرت دراسته مع جزء من هذا الكتاب ويعمل الآن أحد الإخوان بتحقيق الجزء الأول من هذا الكتاب لينال به درجة الدكتوراة من قسم الدراسات العليا من كلية العربية بجامعة أم القرى حرسها الله .

(٣) معجم الأدباء ١٨/٢٠٠ .

(٤) رجعت إلى كتاب الأصول المخطوط والمطبوع فوجدت أن به سقطاً يكمله ما جاء في هذه القطعة ، ينظر الأصول ص ٣/٢٣ ، وينظر : ما سيأتي ص ٧٧ .

(٥) ينظر ص ٦٨ ، ١١٥ .

ومن الأشياء المسلمة لدى أرباب العربية أن كتاب سيبويه أعلى منزلة من غيره حتى قال المازني[١] : " من أراد أن يعمل كتاباً كبيراً في النحو بعد كتاب سيبويه فليستح " ، ولأن كل من ألّف بعده في حاجة إليه فقد تعهده العلماء الأجلاء يحلون غوامضه ويفسرون نكته ، ويعلقون عليه ويشرحونه وشواهده عبر القرون[٢] مثل : " ابن السراج ، وأبي سعيد السيرافي، وأبي علي الفارسي ، وأبي الحسن الرماني ، وهؤلاء من نحاة القرن الرابع الهجري" .

أما كتاب ابن السراج " الأصول في النحو " فبالرغم من أهميته العلمية والتأريخية لم يلق ـ على حد علمي ـ من الاهتمام الذي يليق بمكانته العلمية التي تبوأها عن جدارة ، فلم يشرح كتاب الأصول من تلاميذ ابن السراج ـ فيما أعلم ـ غير الرماني ومن هنا اكتسب هذا الكتاب أهميته .

النصوص المنقولة من أصل هذا الكتاب :

تتبعت فهارس الكتب النحوية المطبوعة والمحققة في محاولة للعثور على نصوص منقولة من هذا الكتاب ، فوجدت في شرح اللمع لابن برهان العكبري (ت ٤٥٦ هـ) عدداً من النصوص المنسوبة لعلي الجامع ـ وهذا اللقب من الألقاب التي اشتهر بها الرماني ـ وبعض هذه النصوص بلا شك هي من كتاب شرح الأصول للعلامة أبي الحسن الرماني ومنها قوله: " قال عليٌّ الجامع : التاء في الأصل لما هو فرع على أوله قبله والذبح الواقع هو الأول في الأصل، وتقدير الذبح فرع عليه فدخلته لذلك التاء ، فقيل ذبيحةُ فلانٍ قبل أن تذبحَ ؛ لأنَّ فيه معنى التقدير لذلك قبل أن يكون ، وسقطت في شاة ذبيح ، لأنَّه جرى على أصله في صفة المبالغة "[٣] .

---

(١) الفهرست ٧٧ ونزهة الالباء ٧٥ .

(٢) ينظر : مقدمة كتاب سيبويه للشيخ عبد السلام هارون ص ٣٦ - ٤١ .

(٣) شرح اللمع ٥٥٦/٢ ، وينظر ص ٧٢ .
وقد ذكر محقق الكتاب أن الجامع هو : علي بن الحسين الضرير ، أبو الحسن الباقولي (ت بعد سنة ٥٣٥هـ) غير أنَّ النصوص المذكورة تؤكد نسبتها للرماني ، ينظر ٥٦٢/٢ ، ٦٣٣ .

وفي موضع من شرح المفصل لابن يعيش جاء قوله : " وذهب الرمّانيّ في شرح الأصول إلى أنك إذا قلت : ما جاءني زيد وعمرو احتمل أن تكون إنما نفيت أن يكونا اجتمعا في المجيء "[1] .

وفي تتبعي لبعض المخطوطات وجدت نقلاً عنه في حاشية مخطوطة لشرح شافية ابن الحاجب في التصريف لركن الدين الاستراباذي ، قال المحشي : " في كتاب شرح الأصول لابن السراج قال علي بن عيسى النحوي : الغرض من الإمالة هو المشاكلة وذلك أنَّ جري اللسان في طريق واحد أخف من أن يجري على طرق مختلفة ، فلما كانت الفتحة أو الألف تطلب فتح الفم ، والياء تطلب خلاف ذلك ، كان إمالة الألف ليجري اللسان في طريقة واحدة أسهل ، وأما ترك الإمالة فهو مذهب أهل الحجاز ... تمت "[2] ، وقد نقل منه شهاب الدين القرافي (ت ٦٨٢) في مواضع كثيرة كلها في الاستثناء[3]

منهج المؤلف فيه :

يمكن تقسيم منهج الرماني في شرحه الأصول إلى ثلاثة أركان هي :

١ ـ عنوان الباب .

٢ ـ مسائل الباب .

٣ ـ الجواب عن المسائل .

أولاً : عنوان الباب :

التزم الرماني ترتيب ابن السراج في شرحه للأصول ، وهو غالباً ما يذكر عنوان ابن السَّراج نفسه دون تغيير ، وهو أحياناً لا يذكره مع ذكره الباب في محله[4] ، وقد يغيره تغييراً طفيفاً كأن يستبدل بمصطلح النسبة مصطلح الإضافة وذلك لأغراض مختلفة تحدث

(١) ينظر شرح المفصل ١٣٧/٨ ، وقد نقل هذا النص السيوطي في الاشباه والنظائر ٤٥٨/١ .

(٢) نسخة مصورة في المكتبة الشرقية بالجامع الكبير بصنعاء رقمها ١٧٣٤ اللوحة رقم ١١٩ ب .

(٣) ينظر الاستغناء ١٣٨-٢١٧-٣٣٨-٤٥٦ .

(٤) أغفل الرماني عنوان ابن السراج " باب جمع الاسم " .

عنها المحققون[١]، ولا يمكن الاعتماد على نسخة وحيدة مبتورة للحكم على الغرض الرئيس من تغييره للعناوين .

ثانياً : مسائل الباب :

ويعتمد هذا الركن على مسائل عديدة مثيرة للاهتمام يطرحها الرماني ويبدأ فيها بالأهم وهي الأصول أو القواعد الرئيسة ، ثم يفرع الأسئلة على ذلك الأصل أو يذكر أصولاً أخرى أقل في الأهمية ، ونجده في آخر المسائل يسأل عن شواذ القواعد .

ويُعدُّ هذا الوابل من المسائل فهرساً تفصيلياً لما تناوله الرماني في الجواب .

فمثلاً في باب جمع التكسير تبدأ الأسئلة بالتعريف لجمع السلامة وجمع التكسير والأصل الذي يعرف به ما يجمع جمع التكسير مما لا يُجْمَع ، ثم يليه في الأهمية أصل آخر، وهو الحذف في التكسير ثم العوض في التكسير وهكذا يتدرج في المسائل عن الأسباب والعلل حتى يصل بالمسائل إلى المطرد والشاذ والعلاقات بين الأبنية[٢] .

وكذلك الأمر في باب التحقير .

يبدأ الباب بمسائل حول التعريف والأصل الذي يعرف به ما يقبل التصغير وما لا يصغر، ثم يربط بين التصغير والجمع وقواعد التعويض فيه ، ويتدرج في المسائل حتى يصل إلى أبنية التصغير وقواعد تصغير الثلاثي والرباعي والخماسي[٣] .

على أن الرماني قد يتبع المسائل جوابها مباشرة ، وقد يتبع المسائل بمسائل أخرى ثم يأتي بالجواب ، الأول فالأول ، وهكذا . ومن منهج الرماني - في هذه القطعة من الشرح السؤال والإجابة عليه ضمن سؤال تفريعي عن الأول فمثلاً في باب التصغير يقول : " ما تحقير فرزدق ... ؟ ولم جاز فريزد وفريزق ؟ "[٤] .

---

(١) ينظر : الرماني النحوي ١٩٦ ، وشرح كتاب سيبويه - قسم الدراسة - ١٤٤ - ١٥٣ .

(٢) تنظر المسائل من ص ٣ - ٢٥ .

(٣) ينظر ما سيأتي ص ١٠١ - ١٠٢ .

(٤) ينظر ص ١٠٢ .

الجواب :

الجواب عن المسائل عند الرماني هو لبّ الشرح وهو الركن الأخير في المنهج وهو مقالٌ في الباب يضع فيه القاعدة ويطبق الأمثلة عليها مؤصلاً لهذه القاعدة ومفرعاً عليها ومسْتَثْنياً منها ، والرماني غالباً ما يلتزم ترتيب الإجابة على المسائل ، أمَّا ما جاء من أسئلة دون جواب ففي نظري أن إجابتها قد سقطت من النساخ .

وتجدر الإشارة إلى أن منهج الرماني في شرحه للأصول لا يختلف كثيراً عنه في شرحه للكتاب ويلاحظ هنا إغفال الرماني لركن من أركان منهجه في شرحه الكتاب وهو " الغرض من الباب "[1] ، ولعل السبب يعود إلى تأخر شرح الأصول عن شرح الكتاب ويقوي هذا أمران هما :

١ - الغرض من كل باب نحوي عند الرماني هو بيان ما يجوز في ذلك الباب مما لا يجوز، وإذا كان قد ذكر الغرض في جميع أبواب شرح الكتاب فقد انتفت الحاجة إلى إعادته مرة أخرى كما أن استنتاج الغرض من أي باب نحوي - إذا كان ممكناً للطالب - يعني عدم جدوى هذا الركن .

٢ - في شرح أصول النحو بعض الاعتلالات التي لم يأت بها في شرحه للكتاب مع أنَّ موقعها الرئيس هناك[2]، ويظهر أن الرماني قد نهج منهجاً جديداً في الشرح حيث لم يلتزم بطريقة سابقيه كالسيرافي في شرح الكتاب .

مصادر الكتاب :

يعد شرح الأصول في النحو موسوعة نحوية بصرية ، وكتاب بهذه السمات لابدَّ وأن له روافد مختلفة ومتعددة،ومما لا شَكَّ فيه أنَّ كتاب سيبويه من أهم مصادر الرماني في هذا

---

(١) ذكر الغرض من الباب مرة واحدة في القطعة في باب الجمع ، ينظر ص ٣١ .

(٢) ذكر الرماني في شرحه على الأصول علة جديدة تقوي رأي سيبويه في تحقير إبراهيم وإسماعيل و لم يذكرها في شرحه على الكتاب ، ينظر ص ١٣٤ .

الشرح بعد متن الأصول في النحو لابن السراج فقد نقل منه في مواضع عديدة أقوالاً لسيبويه[١] .

ولغيره من العلماء المعاصرين لسيبويه أو السابقين له ممن ليس لهم تأليف بين يديه مثل أبي عمرو بن العلاء والخليل بن أحمد ، ويونس ، والأخفش الأكبر ، وغيرهم[٢] .

والرُّمانيّ أيضاً يورد آراءً عددٍ من النحويين بعد سيبويه كالمبرد والمازني والجرمي وغيرهم ممن يصعب تحقيق آرائهم لعدم وصول كتبهم وآرائهم كاملة فيما بين أيدينا من كتب التراث المحققة خاصة[٣] .

ومن مصادر الرمانيّ أيضاً في شرحه الأصول السماع عن الشيخ أبي بكر بن السراج.

يقول الرماني وهو يعتل لترك (فَعَل) للفاعل في مثل جُنَّ وسُلَّ ومجيء صفة المفعول فيها: " وأما ابن السراج فسمعته يعتل في هذه الأفعال بغير الاستغناء ، وهو أنَّه لمَّا خرجت عن حدِّ الأفعال التي ترجع إلى المختار المعروف أو الطبع الذي جرت به العادة في نسبة الفعل إليه حسن أن يخرجه إلى هذا الحكم "[٤] .

شواهده :

ذكرت سابقاً أن القطعة التي بين يدي من هذا الشرح لا تكفي لحكمٍ قاطعٍ على محتويات شرح أصول النحو وإنَّما هي ملامح تُستنتج من مخطوطة رديئة النسخ ، لم تُقابل[٥] . وعلى الجملة يمكنني القول بأن الرماني - غالباً[٦] - يذكر شواهد ابن السراج في أصوله جميعها ويضيف إليها أحياناً[٧] .

---

(١) ينظر ما سيأتي ص ٣٧ .

(٢) ينظر ص ١٢٤ ، ٢١٣ .

(٣) ينظر ص ١١٨ و ١٤١ .

(٤) ينظر ص ٢٨٠ .

(٥) ينظر وصف النسخة المخطوطة فيما سيأتي ص: ٢٣ .

(٦) لم يستشهد الرماني بقول رؤبة :
وبعد حيقال الرجال الموت ينظر الأصول ٣/١١٤ .

(٧) استشهد الرماني بقول العجاج : في تناصيها بلادٌ قيٌّ ولم يستشهد به ابن السراج، ينظر ص: ١٥٢ .

وهذه الشواهد متنوعة بين القرآن الكريم[١] ، والقراءات القرآنية[٢] ، والشعر[٣] ، وأمثال العرب وأقوالهم[٤] .

قيمة الكتاب العلمية :

بعد إمعاني النظر في ما قمت بتحقيقه من الكتاب الموسوم بـ " شرح أصول النحو " للعلامة أبي الحسن علي بن عيسى الرماني تبين لي أنَّه من الكتب القيِّمة التي يضمها تراثنا الشامخ ، فهو:

١ ـ يضم بين دفتيه الآراء النحوية والمسائل الخلافية في إطار مدرسة البصرة ، فمن المعروف أن كثيراً من كتب النحاة الذين عاشوا ما بين سنة ١٧٠ هـ و سنة ٣٨٤ هـ لم تصلنا ، وفي هذا الكتاب وأمثاله تسجيل لآرائهم مما يفيد في تحقيق هذه الآراء ودراستها .

٢ ـ تميز هذا الكتاب بآراء تنم عن شخصية نحوية مبدعة . وهذه الآراء التي تفرد بها كتاب شرح أصول النحو يمكن تصنيفها إلى ثلاثة أصناف منها :

١ ـ ما تعقب به ابن السراج في هذا الكتاب وما استدركه عليه[٥] .

من ذلك : رأي ابن السراج في تصغير " ظربان "[٦]،وتعليله لابن السراج في ذكره "أفعل" في باب الملحق من بنات الثلاثة ببنات الأربعة وليس منها[٧] ، وعلة ثبات النون في تصغير " عِرَضْنَى "[٨] ، وغير ذلك .

٢ ـ ومنها ما أضافه من تعليلات مبتكرة تدل على وعي بالقياس وتمكن من طرق الاستدلال ؛ كاعتلاله لسيبويه في جعله تحقير إبراهيم : بريهم[٩] ، وهو ما خالف به سيبويه النحويين الذي يقولون : " أبيرة " .

---

(١) ينظر ص ٣٦، ٩٩ .

(٢) ينظر ص: ٢٦٧ .

(٣) ينظر ص ٤١، ٦٠، ٦١ .

(٤) ينظر ص ٥، ٨٨ .

(٥) ينظر ص ٦٨ ، والأصول ٣/١٦ .

(٦) وينظر ص ١١٠ ، والأصول ٣/٤١ .

(٧) ينظر ص ٧٨ ، والأصول ٣/٢٢ .

(٨) ينظر ما سيأتي ص: ١٢٤، والأصول ٣/٤٧ .

(٩) ينظر ص ١٣٤ .

٣ ـ ومنها ما نقله عن شيخه ابن السراج من آراء لم يضمنهـا كتابه الأصول ولكنه ذكرها وسمعها الرماني فصَحَّت له روايتها[١] .

وهذه الإضافات وإن كانت غيضـاً مـن فيـض تراثنـا المعطـاء فقـد صـدرت عـن عَلَـمٍ مشهورٍ بين علماء البلاغة شهرته بين علماء النحو والأدب ، وعرفه أصحاب علـوم القـرآن والتفسير كما عرفه أصحاب الكلام والمنطق .

٤ ـ الرماني في شرحه للأصول أكثر سلاسة واستطراداً منه في شرحه على الكتـاب ، ولعل ذلك لأنَّ أصول النحو لابن السراج أسهل من الكتاب ؛ فمن أمثلة ذلك :

يقول في باب النسب إلى بنات الحرفين في شرحه للكتاب :

" الذي يجوز في النسب إلى بنات الحرفين : الرد إلى الأصل والترك على اللفظ فيمـا لا يردُّ في تثنية ولا جمع ، ولا يجوز فيما رُدّ إلى الأصل في تثنية أو جمـع إلا الـرد إلى الأصـل في النسب ؛ لأنه أقوى على التغيير "[٢] .

ويقول في شرحه للأصول :

" الذي يجوز في النسب إلى المنقوص[٣] بذهاب لامه وجهان :

إذا كان مما لا يرد في تثنية ولا جمع سـلامة فيجـوز فيـه تركـه علـى لفظـه ، ورده إلى أصله... وأما الذي يرد في النسـبة كقولـك في " أب " : " أبـوي " لا يجـوز غـيره ؛ لأنـك تقول: "أبوان " فترد في التثنية ، والتثنية أقوى على الرد فهي أحـق بهـذا الحكـم ، فكمـا لا يجوز " أبان " لا يجوز " أُبي " "[٤]

(١) ينظر ص ٢٨٠ .

(٢) شرح كتاب سيبويه ـ قسم الصرف ص ١٦٤ .

(٣) المنقوص هنا هو ما أصابه النقص بذهاب حرف منه .

(٤) ينظر ص ٢٠٣ .

وصف النسخة المخطوطة

" قطعة من شرح الأصول في النحو لابن السراج : إملاء أبي الحسن علي بن عيسى ابن علي النحوي " .

هذه القطعة مصورة بمركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي برقم " ٥٠٦ نحو " ومصدرها مكتبة سليم آغا في تركيا برقم " ١٠٧٧ " جاءت هذه القطعة آخر مجموع يحوي ثلاث مائة وعشرين ونيفاً من الأوراق من الحجم الكبير ، يبدأ فيها النص المُحَقَّق من الورقة السادسة والتسعين ومائتين .

أوراقها اثنان وثلاثون ورقة ، وأسطر كلّ ورقة ما يقارب واحداً وأربعين سطراً في كل سطر ما متوسطه تسع عشرة كلمة أما العنوان فقد كتب في أعلى ورقة خالية بخط فارسي جميل ، ولا أثر في القطعة لقراءة ، أو إجازة ، أو مقابلة ، أو تعليق ، أو حاشية .
وهذه النسخة اعتمدتها أصلاً لعدم اطّلاعي على غيرها ، وقد كتبت في النصف الأول من القرن الثاني عشر تقريباً حيث أتم الناسخ الورقة الخامسة والستين من المجموع الذي يحوي هذه القطعة في الخامس عشر من ذي القعدة سنة ثلاث وأربعين ومائة وألف من هجرة المصطفى ﷺ و لم أجد ذكراً لناسخها .

وهي بخط نسخي عاديّ، وكافية لإعطاء تصور لا بأس به عن أحد شروح الأصول في النحو ، وأولها - على حد علمي - ألا وهو شرح أصول النحو للعلامة أبي الحسن علي بن عيسى الرماني النحوي وذلك رغم ما بها من عيوب لا تخلو منها المخطوطات كالتصحيف والتحريف وعدم الدقة في الضبط ، وبعض مظاهر السقط واضطراب الترتيب وآخرها ممهور بخاتم وقفي جاء فيه : " قد وقف هذا الكتاب المستطاب لوجه الله الملك الوهاب الحاج سليم آغا وشرط أن لا يخرج ولا يرهن : ﴿ فمن بَدَّله بعد ما سمعه فإنما إثمه على الذين يبدلونه ﴾[1] .

(١) سورة البقرة الآية ١٨١ .

توثيق اسم الكتاب ونسبته :

ذكر جلُّ الذين ترجموا للرماني أنّ له كتاباً يشرح فيه أصول النحو لابن السراج . ولا طائل من الخلاف حول ما إذا كانت التسمية بـ " شرح أصول ابن السراج في النحو أم شرح الأصول في النحو لابن السراج ، فهما بمعنىً " .

أمّا صحّة نسبة هذه القطعة المبتورة من طرفيها فقد تحققت منه بالقرائن التالية :

١ ـ جاء في أوّل المخطوط عنواناً يقول : " قطعة من شرح الأصول في النحو لابن السّراج إملاء أبي الحسن علي بن عيسى بن علي النحوي ، وقد تبيَّن لي أن هذه القطعة تحوي شرحاً لأصول ابن السراج فلا يمكن احتمال الخطأ في نسبتها إلى الرماني إلاّ بدليل ، فالمثبِتُ مُقَدَّمٌ على النّافي ، ومن حفظ حجةٌ على من لم يحفظ .

٢ ـ ورد في النسخة نصٌّ جاء فيه :

وأما ابن السراج فسمعته يعتلُّ في هذه الأفعال ... "[1] . وهذا النص يفيد أن الشارح لهذا الكتاب من تلاميذ ابن السراج الذين سمعوا منه وقد ثبت في كتب التراجم أنّ الرماني من تلاميذ ابن السراج وله شرح على الأصول .

٣ ـ المنهج الذي سار عليه مؤلف هذا الكتاب لا يختلف عن منهج الرماني في شرحه للكتاب واتحاد المنهجين يدل على اتحاد المؤلف ، فهو يعتمد على الأركان التي اعتمدها في شرحه للكتاب . وهذه الأركان هي : العنوان والمسائل والجواب : وهو في تناوله للمسائل والجواب يسير بالتفصيل والتفريع الذي سار عليه في شرحه للكتاب وبالأسلوب نفسه فمثلاً يقول في باب تحقير ما فيه زائدان فيهما الخيار :

" مسائل هذا الباب ... ما الذي يجوز في تحقير ما فيه زائدان يجب فيهما الخيار ؟ وما الذي لا يجوز ؟ ولم ذلك ؟

ولم لا يجوز الخيار فيما زيد للمد ، وزيد للإلحاق ، وكلاهما قد زيد لوجه يحتاج إليه، وهل ذلك لأن الحاجة إلى الملحق كالحاجة إلى الأصل ، إذ لا يجوز حذف الأصل وترك الزائد، فقوة الملحق تلي قوة الأصل ... "[2] .

---

(١) الورقة ٣٢٦/أ ، وينظر النص المحقق ص ٢٨٠ .

(٢) الورقة ٤٧-٤٨ من شرح الكتاب . مخطوط .

ويقول في شرحه على الأصول :

" ما الذي يلزمه حذفُ أحد الزائدين أيهما شاء المتكلم حذفه ؟ وما الذي لا يجوز فيه إلا حذف أحدهما بعينه دون الآخر ؟ و لم ذلك ؟ "[١] .

ويقول في الجواب عن هذه المسائل في شرح الكتاب :

" الذي يجوز في تحقير ما فيه زائدان يجب فيهما الخيار حذف أحد الزائدين على تخيير المتكلم في ذلك باستوائهما في المنزلة ولا يجوز التخيير إذا كان أحدهما أقوى من الآخر لأن الأقوى مع الأضعف بمنزلة الأصلي مع الزائد إذا احتيج إلى حذف أحدهما لم يجز إلا حذف الأضعف دون الأقوى ، ولا يجوز الخيار فيما زيد للمد وزيد للإلحاق لأن الذي يزاد للإلحاق بمنزلة الأصلي مع الزائد للمد "[٢] .

ويقول في شرحه على الأصول :

" الذي يلزمه حذف الزائدين في التحقير أيهما شاء المتكلّم هو ما كان بالزيادة على خمسة أحرف على تكافؤ الزائدين في المنزلة ، وذلك أن يكونا جميعاً للإلحاق أو لمعنى فإن كان أحدهما للإلحاق كان ببقائه أولى ، وكذلك إن كان أحدهما دون الآخر لمعنى ، وكذلك إن كان أحدهما ليس كذلك وإنما زيد للتضعيف ، والمطلوب في المتبقي أن يكون أقوى بوجه من هذه الوجوه ؛ لأنه إذا كان أقوى فثباته أولى ، والحذف لما كان أضعف أولى من الحذف لما كان أقوى "[٣] .

المنهج الذي اتبعته في التحقيق والتعليق :

التزمت في تحقيقي الطريقة التالية :

١ ــ قمت بنسخ القطعة موضوع البحث .

٢ ــ قابلت النص المكتوب بالنسخة المخطوطة عدة مرات .

---

(١) ينظر باب التصغير ص ١٢١ .

(٢) الورقة ٤٨ .

(٣) ينظر ص ١٢٣ .

٣ ــ قومت النص وأصلحت ما وقع فيه من تصحيف وتحريف ، و لم أشر إلى مكان وقوع التصحيف الظاهر لكثرته واكتفيت بذكره أوّل مرة منبهاً على إغفاله فيما سيأتي ، أما التحريف فقد صوبته ووضعته في النص بين قوسين هكذا (   ) مشيراً إلى مصدر التصويب إن لم يكن من السياق أو مما ظهر لي من أسلوب المؤلف ، فإن لم أتيقن من الصواب أو أرجح ما اخترته ، أو كان له وجه من الصحة ذكرته كما ورد مع الإشارة في الحاشية إلى ذلك كله.

٤ ــ قمت أيضاً بإكمال السقط - إن استطعت - وأشرت إليه وذكرت ما يقابله من شرحه على كتاب سيبويه أو من الكتب الأخرى - موضحاً الزيادة بين معقوفين هكذا [ ]، وقد أشرت في الحاشية إلى محل استجلاب الزيادة إن لم يكن من نصّ سياق المؤلف غالباً فإن كانت الزيادة بسيطة كحرف الفاء أو الواو أو اللام أو على أو في وأمثالها اكتفيت بوضعها بين المعقوفين دون إشارة .

٥ ــ حاولت إخراج النص كما أراده مؤلفه أو قريباً من ذلك .

٦ ــ أعدت ترتيب النسخة حسبما رأيت الصواب ، وأشرت إلى مكان الاضطراب في محله .

٧ ــ حققت النصوص المنقولة ، والشواهد بأنواعها من مظانها كما هي عادة المحققين.

٨ ــ وضعت مجموعة من الفهارس الفنية التي تسهل الإفادة من الكتاب .

٩ ــ التعليق على النص .

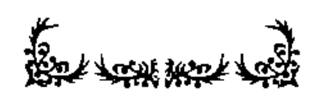
لمّا كان كتاب شرح أصول النحو لعلي بن عيسى الرماني من الكتب المتخصصة القديمة، كان علي استيعاب النص المحقق ومراجعة كلّ كلمة فيه وجمع أكبر قدر من المعلومات المتصلة بالمؤلف أو النص ، وبعد ذلك قمت باختيار الإحالة على النقل والإيجاز على الإطناب ، وبذلت الجهد مستعيناً با لله ومتبعاً المنهج التالي :

أ ــ قمت بتوضيح ما وجدته ملتبساً أو غامضاً من الألفاظ والعبارات بإيجاز غير مخل مشيراً إلى المصادر ذات التوسع والفائدة ، وأحلت على المادة اللغوية في المعاجم ذاكراً رقم الصفحة في الطبعة التي رجعت إليها ، لتسهيل البحث على قارئه .

٢ ــ قمت بمقارنة شرح الأصول بغيره مـن الكتـب ، كـالأصول ، وكتـاب سـيبويه ، والمقتضب ، وغير ذلك مما دعت إليه الحاجة مستعيناً ببعض النصوص للإيضـاح والتفسـير ، أو الإشارة إلى خلاف أو فائدة .

٣ ــ الأعلام الذين نقل عنهم الرماني أشهر من أن يعرفـوا في كتابه هـذا ، وهـم مـن الذين بزَّت شهرتهم شهرته ، كأبي عمر بن العلاء (ت ١٥٤ هـ) ، والخليل بـن أحمـد (ت ١٧٥ هـ) ، وسيبويه (ت ١٨٠ هـ) ، وابن السراج (ت ٣١٦ هـ) ، والمازني (ت ٢٤٩ هـ) ، والأخفش (ت ٢١٥ هـ) ، وأبـي عبيـدة (ت ٢١٠ هـ) ، والمبرد (ت ٢٨٦ هـ) ، والفرزدق (ت ١١٤هـ) ، وذو الرمة (ت ٢١٧ هـ) ،وغيرهم .

أما أولئك الذين لم يشتهروا شهرة الرماني كأبي رجاء العطـاردي ، وابـن الأخشـيد ، وغيرهم فقد أوجزت التعريف بهم ، ثم أحلته على المصادر التي ترجمت لهم .



قطعة من شرح الاصول في النحو لابن السراج
املاء ابي الحسن علي بن عيسى بن علي النحوي

SÜLEYMANİYE KÜTÜPHANESİ
MİKROFİLM VE FOTOKOPİ SERVİSİ

Mikrofilmi çekilen eserin :

Bölüm ve numarası : Hacı Selim Ağa ...

Varak sayısı : 290 – 309 vr.

İsteyen şahıs veya müessese :

... Yaşar Kalan

[illegible]

[illegible] تثنية [illegible]

[illegible]

[illegible] التثنية [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

لا يشعرون به سمع ابو [illegible] هذه اللغة .

باب الافعال المزيدة على الثلاثة

ما الافعال المزيدة على الثلاثة [illegible]

[illegible]

باب معاني الافعال المزيدة على الثلاثة

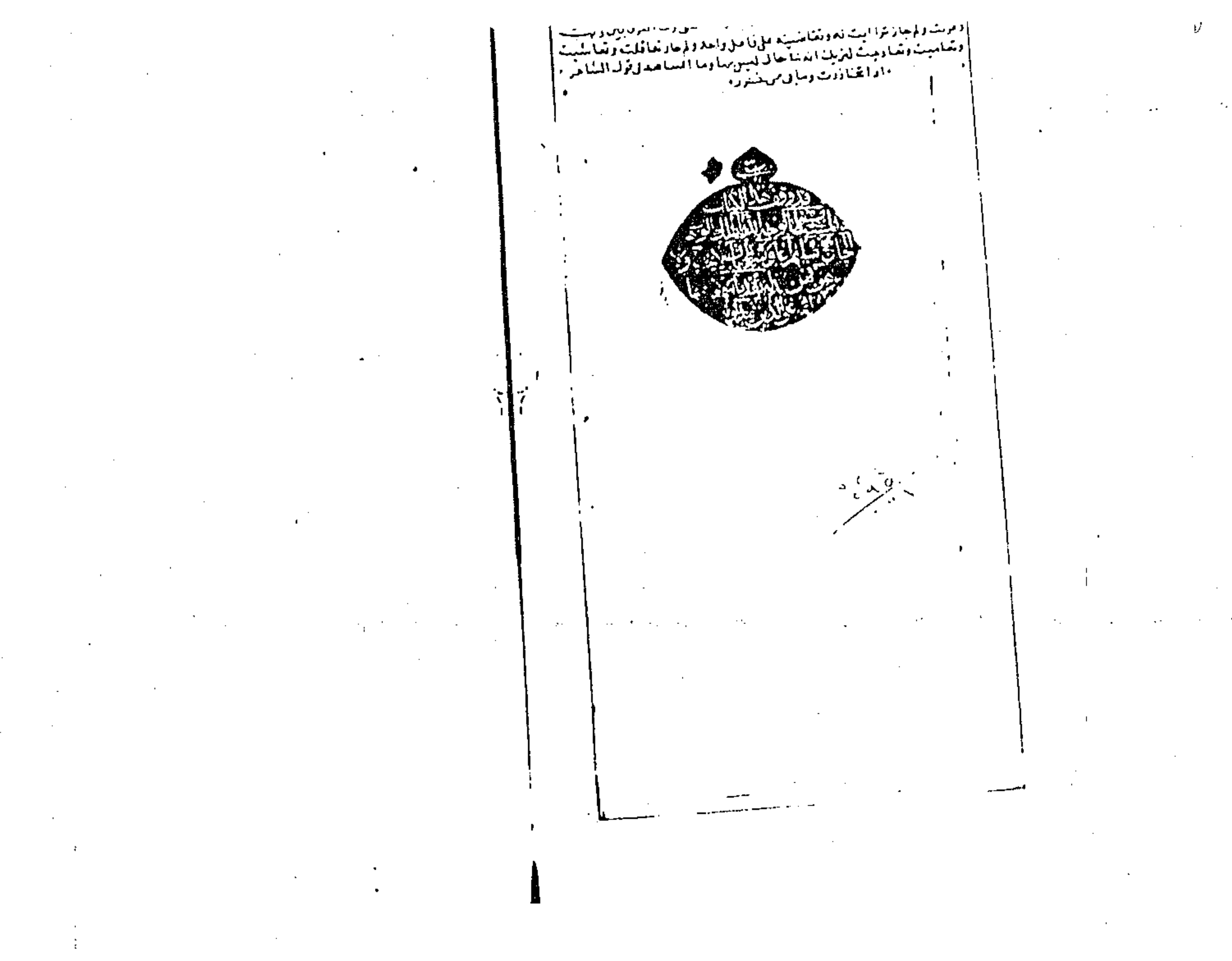
ما الذي يجب في معاني الافعال المزيدة وما الذي لا يجب وما تسميته [illegible]

وما الاصل في بناء افعل وما الاصل في بناء [illegible] وما الاصل في بناء استفعل وما

الاصل في بناء تفعل وما الاصل في بناء افتعل وما الاصل في بناء فاعل وما الاصل

في بناء انفعل وما الفرق بين التكثير والمبالغة في فعل [illegible]

[illegible]



... والمجاز تراءيت له وتغافلته ...
وتعاميت وتعاوجت لنريك انه ناحال ... وما الشاهد لقول الشاعر
اذا تخازرت وما بي من خزر

القسم الثاني

النَّصُّ المحقَّقُ

٢/٢٩٦

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين

مسائل

من باب التثنية والجمع الذي على حد التثنية(١)

ما تثنية المقصور الذي على ثلاثة أحرف ؟

وما تثنية المقصور الذي على أكثر من ثلاثة أحرف ؟

ولم رد الثلاثي إلى أصله، ولم يرد ما زاد على الثلاثة إلى أصله ؟

وما تثنية "قَفَا" و "عَصَا" و "رَجَا"(٢)، ولم كان بالواو ؟

وما تثنية "رِضا" وما تثنية "رَحى" و "عَمى" و "هدى" و "فتى" ؟

ولم جاز الفتوة، وأصله الياء، وما كان كـ"الندي" ؟

وما جمع "قناةٍ" و "أداةٍ" بالألف والتاء ؟

وما تثنية "رِبا" ؟

وما قياس "إلى" بالتثنية لو سمي به ؟

وما قياس "متى" و "بلى" في التثنية ؟ ولم كان أحق بالياء ؟

وما تثنية "مصطفى" وجمعه بالألف والتاء ؟

وما تثنية "أعمى" و "مَغْزَى" و "مَلْهى" ؟

وما جمع المقصور بالواو والنون ؟

وما تثنية الممدود الذي الألف فيه للتأنيث،أو للإلحاق، أو أصليةٍ ؟ولم اختلف حُكْمُه ؟

وما تثنية "حمراء" وجمعه بالألف والتاء ؟

وما تثنية "عِلباء" و "حِرباء" ؟

---

(١) الأصول: ٤١٧/٢ .

(٢) في الأصل (رحا) .

و لم جاز في قول بعضهم: "كِساوان"، و "غِطاوان"، و "رِداوان" ؟

و لم كان "عِلباوان" أكثر من "كساوان" ؟

و لم جاز: "عقلته بِثِنَايَيْن(١) " من غير (همز)(٢) والثِّنَاءُ مهموز ؟

وما تثنية المعتل الذي آخره ياء؟ و لم جرى في التثنية مجرى الصحيح؟ وما جمعه بالواو ؟

وكيف تثنية "قاض" و "غاز" ؟ وكيف جمعه ؟

و لم وجب الحذف في "قاضون" و "غازون" ؟ و لم يجب في التثنية ؟

وما تثنية "طلحة" ؟ و لم (تثبت)(٣) التاء فيه إذا ثني ؟ وما جمعه بالألف والتاء ؟

و لم حذفت علامة التأنيث منه في الجمع ؟ و لم تحذف من "حبلى" و "خنفساء" ؟

وما جمع "حبلى" اسم رجل ؟

وما جمع "حمراء" اسم رجل ؟

و لم كان بالواو والنون ؟ و لم يجب مثل ذلك في "طلحة" اسم رجل !؟

وما جمع "عيسى" و "موسى" بالواو والنون ؟

---

(١) من أقوال العرب ينظر: الكتاب: ٣٩٢/٣ ، والمقتضب: ٤٠/٣ ، والمنصف: ١٣٢/٢ ، واللسان: (ثني) ١٢١/١٤ .

(٢) في الأصل: (هم) ، والتصويب من الجواب .

(٣) في الأصل: (ثنيت) ، وهو تصحيف، وهكذا ورد في أمثالها .

الجواب:

تثنية المقصور الذي على ثلاثة أحرف: بأن يُرد إلى أصله، فإن كان من الواو ثُنِّيَ بالواو، وإن كان من الياء ثني بالياء، فيقال في قفا: قفوان؛ لأنه من قفوت، وفي عصا ورجا: عَصَوان ورَجَوان؛ لأن الألف لا تمال فيهما وقد سمعا بالواو. قال الشاعر(١):

فلا يرمي بي الرجوان إني		أقل القوم من يغني مكاني(٢)

وقال(٣):

* على عصويها سابري مشبرق(٤) *

وتقول في تثنية هدى: هديان؛ لأنه من هديت، وفي عمى: عميان؛ لأنه يجمع [على]: عميان، وفي فتى ورحى: فتيان ورحيان؛ لأنهما يمالان وهو مسموع هكذا .

وإنما قالوا: "الفتوة"؛ للضمة التي قبل الواو، و لم تجر مجرى "الندي"؛ لأن "الندي" جمع مستثقل [فقلبت الواو] إلى الياء و "الفتوة" مصدر خفيف، فقلبت الياء إلى الواو [للضمة] التي قبلها .

وتقول في جمع "قناة" و "أداة": "قنوات" و "أدوات"، فـ"القناة" من "القِنوان"، و "الأداة" مسموعة في الجمع بالواو.

وتقول في "ربا": "ربوان" لأنه من "ربوت" .

---

(١) قائله: عبدالرحمن بن الحكم .

والبيت من شواهد التبصرة: ٦٣٢:/٢، والمخصص: ١١٢/١٥، وابن يعيش: ١٤٧/٤، وينظر: اللسان: (رجا) ٣١٠/١٤ .

(٢) "الرجى: ناحية كل شيء، ويقال: رمي به الرجوان، أي: استهين به فكأنه رمى به هناك. أرادوا: أنه طرح في المهالك ." ينظر: اللسان: (رجا) ٣١٠/١٤ .

(٣) قائله: ذو الرمة، وهو في الديوان: ٤٩٦، وصدره:

فجاءت كنسج العنكبوت كأنه		... ...

(٤) السابري من الثياب: الرقاق، وهي منسوبة إلى سابور، والمشبرق: صفة الثوب الممزق. ينظر: الغريب المصنف: ١٦٧/١، والفائق ١٥١/٢، واللسان: (سبر) ٣٤١/٤، و(شبرق) ١٧١/١٠ .

وفي "إلى" إذا سَمَّيْتَ به رجلاً: "إلوان"؛ لأن ألفه لا تمال(١) (وكل ما لا)(٢) تمال ألفه فهو بالتثنية بالواو بدلا من الألف؛ لأنه لا يمتنع في شيء من بنات الياء أن تمال ألفه، وكذلك "لدى"، و "على" تقول: "لدوان" و "علوان"؛ لأنه لا يُمال، فإن كان مما تمال ألفه - وليس له تصريف تظهر فيه الواو - فحكمه حكم الياء نحو: "متى" و "بلى" تقول فيه: "متيان" و"بليان"؛ لأنَّه مما يُمال ، وليس له تصريف تظهر فيه الواو.

وتثنية "مُصْطَفى": "مُصْطَفيان" وجمعه بالألف والتاء: "مُصْطَفيات" .

وكذلك تقول في "أعمى": "أعميان"، وفي "مَغْزَى"، و "مَلْهَى": "مَغْزَيَان" و"مَلْهَيَان"؛ لأن الألف رابعة، وإنما جَرى كُلُّ ما ألفه رابعة وصاعداً على حكمِ الياء؛ لأنَّ تصرفه في الفعل بالياء مع أنها أخف فيما قد زاد على الثلاثة من الواو وذلك أنك تقول: "أغزيت" و "اقتديت" و "استرشيت" فتقلب الواو في كل هذا ياء بناء على المضارع في "يغزي" و "يقتدي" و "يسترشي"؛ لوقوع الواو لاما وقبلها كسرة، فجرى هذا على اطراد في كل واو كانت رابعة في تصريف الفعل والاسم؛ لما بينا.

وجمع المقصور بالواو والنون على حذف الألف؛ لالتقاء الساكنين، تقول في "مصطفى": "مصطفون"، وفي "موسى" و "عيسى": "موسون" و "عيسون"، وإنما حذفت الألف ولم ترد إلى الأصل، كما ردت في التثنية؛ لأنهم لم يَرُدُّوها إلى ما هربوا منه من الثقل، إذ كان يلزمهم - لو رَدُّوا - ضَمُّ الياء في "مُصْطَفَيُون"، ومن ضمِّها هربوا إلى "مصطفى" وقد صار بعدها واو فيجبُ أن تكونَ هذه الحالُ أبعد؛ لاجتماع الحروف المتشابهة المستثقلة، وسبيله كسبيل جمع "قاض"، - إذا قلت: "قاضون - في حذف الياء؛ لالتقاء الساكنين إلا أنك تضم هاهنا؛ لتصح الواو وتجري على قياس واو الجمع في أن قبلها مضموما، ولم يحتج في مثل "مصطفى" إلى أكثر من حذف الألف؛ لالتقاء الساكنين.

---

(١) الكتاب: ٤/١١٧ .

(٢) في الأصل: (وكلما) .

وتثنية الممدود على ثلاثة أوجه:

[١] **أما ما فيه ألف التأنيث -**: فحكمه: أن تنقلب همزته واوا، فتقول: "حمراوان" و "زكرياوان" ./

٢٩٦/ ب

[٢] **وأما ما الهمزة فيه أصلية - أو منقلبة من أصلي**: فحكمه: أن يترك على حاله كالحرف الصحيح؛ لأنَّه من نفس الكلمة، فتقول في"قُرَّاء": "قُرَّاءان"، وفي "خِباء": "خِباءان"؛ لأنَّ همزته أصلية، وتقول في "كِساءٍ" و"رِداءٍ": "رِداءان" و "كِساءان"؛ لأنَّ همزته مبدلة من حرف أصلي .

[٣] **وأما ما الهمزة فيه للإلحاق** -: فحكمه: أن يجوز فيه الوجهان لشبهه بالزائد للتأنيث من حيث كان ملحقا بالأصلي، فصار وسطاً بين الأمرين، وفرق بين الزائد للتأنيث وبين الأصلي وكان الزائد أحق بالتغيير، والأصلي أحق بالترك على حاله، وسبيل الجمع بالألف والتاء سبيل التثنية؛ لأنه يقع بعد حرف العلة ألف كما يقع في التثنية، وتقول في تثنية "عِلباء" و "حِرباء": "عِلباءان" و "حِرباءان"، ويجوز: "عِلباوان" و"حِرباوان" ؛ لأنه ملحق بـ"سِرْدَاح"(١) ،

وقال بعضهم: "كساوان" و "غطاوان" و "رداوان". فشبهه بالزائد .

وقالوا(٢): "عقلته بثنايين"(٣) ؛ لأنهم بنوه على التثنية، ولم يفردوه كما بنوا "صلاءة"(٤) على التأنيث،ولو بنوه على التذكير لقالوا: "صِلاَةٌ" .

---

(١) السرداح بالسين المهملة والمعجمة: الناقة الطويلة العظيمة في جسمها. ينظر: الإبل للأصمعي ص: ٤١، وشرح أمثلة سيبويه ص: ١٠٨، واللسان: (سردح) ٤٨٢/٢ .

(٢) تقدم التخريج في السؤال ص: ٢ .

(٣) "الثناء ممدود: عقال البعير ونحو ذلك من حبل مثني ." ينظر: اللسان: (ثني) ١٢١/١٤.

(٤) "الصِلاية والصَلاءة: مُدُقٌّ الطيب." ينظر: اللسان: (صلى) ٤٦٨/١٤ .

وحكم تثنية المعتل الذي آخره ياء: أن يجري مجرى الصحيح، فتقول: "قاضيان" و "غازيان"؛ لأنه لم يلحقه ثقل يقتضي التغيير كما (لحقه)(١) في "قاضون" و "غازون"، على ما بيَّنَّا .

وتقول في تثنية "طلحة": "طلحتان"، فلا تغيره؛ لأن التثنية لا يتغير معناها، وتقول في جمعه بالألف والتاء : "طَلحات"، فتحذف التاء التي كانت في "طلحة"؛ لئلا تجتمع علامتا تأنيث .

فأما "حُبْلى" فتقول فيه: "حُبليات"، ولا يلزمك الحذف؛ لأن الألف قد انقلبت إلى الياء ، وبطل أن تكون علامة للتأنيث .

وكذلك "خنفساوات" ولم تحذف في هذا؛ لأنه ليس مبنيا على المذكر بل هو لازم في اسم المؤنث، والهاء لا تلزم فكانت بالحذف أحق .

ولو جمعت "حُبْلى" اسمَ رجل قلت: "حُبْلَوْن" ، وفي "حمراء: "حمراوون" .

وفارق هذا حكم "طلحة" اسم رجل؛ لأنه لو ثبتت التاء مع الواو والنون لكنت قد جَمَعْتَ بين علامة التأنيث والتذكير وليس كذلك "حُبْلَون" و "حَمْراوون"؛ لأنها قد انقلبت عن علامة التأنيث، وقد قلنا في جمع "موسى" و "عيسى" ما يلزم جمع المقصور فتقول فيه: "عِيسون" و "مُوسون" .

(١) في الأصل: (لحقت) ولعل الصواب ما أثبته .

مسائل

في باب جمع الرجال والنساء

ماحكم الاسم المذكر إذا سمي به رجل في الجمع ؟ ولم جاز فيه الواو والنون والتكسير؟

وما حكم المؤنث إذا سمي به امرأة في الجمع ؟

وما جمع "أحمر" اسم رجل ؟ ولم لا يجوز فيه "حمر" كما كان قبل التسمية ؟

وما جمع "ورقاء" إذا كانت علما ؟

ولم جرت مجرى صحا[ر] ؟ ولم يجز "وُرْقٌ" ؟

وما جمع "خالد" في الصفة أو التسمية، و "حاتم" ؟

وما جمع "سَنَةٍ" في التسمية على طريق الاسم العلم ؟ ولم جاز "سُنون" و "سَنوات" في المذكر والمؤنث ؟

و ما جمع "ثُبَةٍ" في التسمية ؟

وما جمع "شِيَة" و "ظُبَةٍ" ؟ ولم لا يجوز إلا "شِيات" و "ظُبات" ؟

وما جمع "ابن" في التسمية ؟ ولم جاز "بنون" و "أبناء" ؟ ولم يجز مثل ذلك في "اسم" حتى تقول: "اسمون" و "أسماء" ؟

وما جمع "أم" في التسمية ؟ ولم جاز فيه "أُمَّهَات" و "أُمَّات" ؟

وما جمع "امرئٍ" في التسمية ؟ ولم لا يجوز إلا "امْرُءُونَ" ؟

وما جمع "شاة" ؟ ولم لا يجوز إلا "شياهٌ" ؟

وما جمع "لِدَةٍ" في التسمية ؟ ولم جاز "لِدُون" و "لِدَات" ؟

وما جمع "أمةٍ" ؟ ولم لا يجوز فيه "أمات"، ولا في "شَفَةٍ": "شِفات" عند سيبويه(١)، ويجوز عند ابن السراج(٢) في القياس ؟

---

(١) الكتاب: ٤٠١/٣ .

(٢) الأصول: ٤٢٢/٢ .

وهل يجوز في جمع "أَمَةٍ": "إِمْوان" ؟ ولم جاز ولم يجز في "أَكَمَةٍ" إلا "أَكام" وكلاهما "فَعَلَة" ؟

ولم لا يُكسر المنقوص الذي فيه الهاء، ولكن يجمع بالواو والنون وبالألف والتاء ؟

وما جمع "والد" و "صاحب" ؟ ولم جرى "والد" مجرى "ضارب" مع أنه يُستعمل استعمال الأسماء ؟

وما جمع ما كان على زنة "فَعيلةٍ" في التسمية ؟

ولم كان على "فعائلَ" إلا أن تكون العرب قد جمعته على "فُعُلٍ" ؟

وما جمع "عجوز" في التسمية ؟ ولم جاز فيه "العجز" كـ"عمد" ؟

وما جمع "أبٍ" و "أخٍ" في التسمية ؟ ولم جاز "أبون" و "أخون" على نقصه ؟ وما الشاهد في قوله(١):

*... ... وَفَدَّيْنَنَا بالأَبِيْنَا *

وما جمع "عثمان" في التسمية ؟ ولم لا يجوز فيه التكسير ؟

وما جمع "بنت" و "أخت" و "هنت" و "ذيت" ؟ ولم لا يجوز إلا بالألف والتاء ؟

ولم غيرت "أخت" إلى "أخوات"، ولم تغير "أخ" في "أخون" ؟

وما جمع مساجد في التسمية ؟ ولم لا يجوز إلا الواو والنون في المذكر، والألف والتاء في المؤنث ؟وما الشاهد في "سراويلات" ؟

وما حكم التسمية بجمع يكسر قبل حال التسمية ؟

و (ما)(٢) جمع "عبد الله" ؟ ولم كان على قياسه قبل الإضافة ؟ وكم وجها يجوز فيه؟

---

(١) هذا القول: جزء من عجز بيت لزياد بن واصل السلمي، والبيت بتمامه:

فلما تبين أصواتنا	بكين وفديننا بالأبينا

وهو من شواهد: الكتاب: ٤٠٦/٣ ، والمقتضب: ١٧٢/٢ ، والمحتسب: ١١٢/١.

(٢) في الأصل: (ولم) .

ولم جاز أن يكون الجمعُ على معنى النسب في قولهم: "الأشْعَرُونَ" و "الأَشَاعِر" و"المسامعة" و "المهالبة" ؟ فهو جمع "مَسْمَعٍ" في مخرج اللفظ ، وجمع بني "مَسْمَعٍ" في المعنى ؟ وكذلك "الأعجمون" و "النميرون" ؟ ولم [لا](١) يقاس على هذا ؟

ولم جاز في "مَقْتَوِي": "مَقْتَوِيْن" على قياس "الأشعري" و "الأشعرين" ؟

وهلا جاز "مَقْتَوْنَ" على قياس "مصطفون" ؟ فلم جاءوا به على الأصل ؟ ولم يجز "مصطفوين" كما جاز "مقتوين على الأصل !؟ ولم لا يقاس على مقتوين ؟

وما حكم تثنية المبهمة من نحو: "ذا" و "تا" ؟

ولم حذفت الياء في قولهم: "اللَّذان" ؟ ولم جمع "اللَّذون ؟ ولم [لا](١) تُضاف هذه الأسماء المبهمة ؟

---

(١) هذه الإضافة مأخوذة من نص الجواب ص: ١٣ .

الجواب :

حكم الاسم المذكر - إذا سُمِّيَ به رجل - في الجمع: أن يجوز فيه جمع التكسير والجمع بالواو والنون؛ لأنه لما خرج إلى الاسم العلم استحق التفضيل بهذا الضرب من جمع السلامة؛ لأنه لما يعقل .

وجاز فيه التكسير كما يجوز في جمع ما يعقل نحو: "زيود" و "أزياد" .

واسم الجنس لا يجمع بالواو والنون إلا ما جاء على طريق النادر لعلة.

وحكم المؤنث إذا سُمِّيَ به امرأة - وفيه هاء التأنيث - أن يجمع بالألف والتاء كما قالوا في جمع "طلحة": "طلحات" .

فإن لم تكن فيه هاء وسمي به امرأة جاز فيه الألف والتاء، والتكسير ،كقولهم: "هندات"، و "هنود" .

وجمع "أحمر" - اسم رجل - : "أحامر" . على قياس: "أباطح" و "أحامد"، ولا يجوز فيه "حُمْر" ؛ لأن "أفعل" و "فُعْل" من جمع الصفة .

وجمع "ورقاء" في التسمية: "وَرَاقٍ"، على قياس "صَحَارٍ" و "صَلافٍ"(١)؛ لأنه قد صار اسما علما، ولا يجوز فيه "وُرْق"؛ لأنَّه قد خرج عن حَدِّ الصفة .

وجمع "خالد" في الصفة لا يجوز إلا: "خالدون"، وأما في التسمية فيجوز: "خوالد" و"خالدون"، وكذلك "حاتم" يجوز فيه: "حاتمون" و "حواتم" في التسمية .

وجمع "سَنَةٍ" في التسمية: على طريقه قبل التسمية، تقول: "سُنون" و "سَنَوات" في المذكر والمؤنث؛ لأنه نقل من اسم جنس إلى اسم علم، فلم يغير في الجمع، وإنما يلزم التغيير في الجمع / للصفة(٢) . ٢٩٧/أ

---

(١) الصَّلاف: جمع الصَّلْفَاءِ وهي: الصُّلْبُ من الأرض فيه حجارة . ينظر: اللسان: (صلف) ١٩٨/٩ .

(٢) ينظر: الكتاب: ٣٩٩/٣ .

وجمع "شِيَةٍ" و "ظُبَةٍ": "شِيات" و "ظُبات" كما كانت قبل، ولا يجوز الخروج عن ذلك؛ للاستغناء به عن غيره على طريق النادر .

وجمع "ابن" في التسمية: "بَنُون" و "أَبناءَ" كما جاز قَبْلُ؛ لأنَّهم استخفوا فحذفوا ألف الوصل(١) وقالوا: "بَنُونَ" فَجَمْعُه على هذا القياس .

وجمع "اسْمٍ" في التسمية: "اسْمُونَ" و "أَسْمَاءَ" على القياس(٢) .

وجمع "أم": "أمهات" و"أمَّات" كما كان قبل؛لأنه نقل من اسم جنس إلى اسم علم.

وجمع "امرئ" في التسمية: "امْرُءُون" لا يُجاوز ذلك كما لم يكسر قبل، فإذا صار علما لزمه ما يلزم الأعلام من جواز الألف والنون(٣) .

وجمع "شَاة": "شِياهٌ" كما كان قبل التسمية؛ لأنَّهم لم يجاوزوا هذا .

وجمع "لِدة": "لِدون" و "لِدات"، وكذلك كل اسم ناقص لحقته هاء التأنيث إلا ما استغني فيه بجمعٍ عن جمعٍ على طريق النادر، كما استغني بقولهم "إماءٌ" و "شِفاهٌ" عن: "أمَات" و "شِفاتٌ" ، ولا يجوز هذا عند سيبويه(٤) .

ويجوز في جمع "أمة": "إمْوان" كما قال(٥):

* إذا ترامى بنو الإمْوان بالعار *

---

(١) قال سيبويه في الكتاب: ٣/٤٠٠: "حذفوا؛ لكثرة استعمالهم إياه." .

(٢) أي: لا تحذف ألف الوصل. ينظر: الكتاب: ٣/٤٠٠ .

(٣) المظنون أن التحريف أصاب هذه العبارة ، فالألف ليست من علامات إعراب الجمع الصحيح والذي ذكره الأقدمون أن إعراب الجمع الصحيح هو بالنون وحرف المد واللين كما هو معروف . وقال سيبويه في الكتاب ٣/٤٠٠ :

" ولو سَمَّيت رجلاً بامرئ لقلت : امرءون وإن شئت كسَّرته كما كسَّرت ابناً واسماً وأشباهه " .

ولعل المراد في قول الرماني أنَّ الجمع جمع امرئ إذا كان اسم جنس يكون على امرءُون ولا يجاوز هذا فإذا كان علماً جاز فيه التكسير وجاز فيه الواو والنون .

(٤) الكتاب: ٣/٤٠١ .

(٥) البيت للقتال الكلابي، وصدره من الديوان:

* أنا ابن أسماء أعمامي لها وأبي *

وللصدر رواية أخرى. ينظر: الديوان وهامش المحقق ص: ٥٤، والبيت من: شواهد الكتاب: ٣/٤٠٢،٦٠١ ، والكامل: ٣٤ ، وأمالي الشجري: ٢/٥٣ ، وأمالي القالي: ٢/٢٢٣ ، واللسان: (أما) ١٤/٤٤ .

وأصله: "فَعَله" كقولك: "أَكَمَة" .

فإذا جمع على "إِماء" حُمِل على نظيره من "إِكَامٍ" ، وإذا جمع على "إِمْوَان" حمل على نظيره في الاعتدال من "إِخْوان" .

وحكم المنقوص ألاَّ يُكَسَّر، ولكن يُجْمَع بالواو والنون والألف والتاء؛ لأن بابه المطرد على هذا .

وجمع "والد" و "صاحب" بالواو والنون؛ لأنه وإن استعمل "والد" استعمال الأسماء فهو يجري مجرى "ضارب" في الصفة؛ فألزموه الواو والنون، وأما "صاحب" فيجوز فيه: "أصحاب" و "صاحبون"؛ لأنه قد كُسِّر على هذا قبل التسمية .

وحكم جمع ما كان على "فَعِيْلَةٍ" في التسمية أن [يُجْمَع] على "فعائل" إلا أن تكون العرب قد جمعته على "فُعُل" على سبيل النادر، فيجوز فيه الوجهان، فـ"سفينة" يجوز فيه بعد التسمية: "سَفَائن" و "سُفُن"(١) .

ولا يجوز في "ظَريفة" إلا: "ظَرائِف"، ولا في "ضَريبة" إلا: "ضَرَائب"(٢) .

وجمع "عجوز" في التسمية: "عُجُز" كـ"عمود" و "عُمُد" .

وجمع "أبٍ" و "أَخٍ" في التسمية: "أبون" و "أخون"، ولا يلزمك فيه الرد إلى الأصل؛ لأنه جمع سلامة. كما قال(٣):

*... ... وفَدَيْنَنَا بالأَبِيْنَا *

وجمع "عُثْمان" بالواو والنون، ولا يجوز فيه التكسير؛ لأنَّه يلزمه في تصغيره "عثيمين"، وإنما هو "عثيمان" في الاستعمال(٤) .

---

(١) الكتاب: ٤٠٥/٣ .

(٢) قال سيبويه في الكتاب: ٤٠٥/٣: "؛ لأن الأكثر "فعائل فإنما تجعله على الأكثر." .

(٣) سبق تخريجه في المسائل ص: ٨ .

(٤) ينظر: الكتاب: ٤٠٦/٣ .

وجمع "أُخْت" و "بِنْتٍ" و "هَنَّت" و "ذَيْت": "بَنَات"، و "هَنَات"، و "ذَيَات"، و "أَخَوات"، ولا يجوز فيه الواو والنون؛ لأنَّ هذه التاء ليست عوضا كما هي في "سَنَةٍ" و "ثُبَةٍ"(١)؛ فيلزم أن يعوض فيـ[ـها] بالواو والنون، وإنما بنيت بناء الملحق بالأصل، فـ"بِنْت" بمنزلة: "جِذْع"، و "أُخْت" بمنزلة: "قُفْل"، و "هَنَّت" بمنزلة: "عَمْرو" .

وإنما غيرت "أخت"؛ لأنَّها رُدَّت إلى الأصل فيما لا يلزمه إخلاص جمع السلامة .

وجمع "مساجد" في التسمية: بالواو والنون للمذكر وبالألف والتاء للمؤنث .

لا يجوز غير ذلك؛ لأنه نهاية أبنية الجموع للتكسير ، ولذلك قالوا: "سراويلات" لما جمعوه وهو مؤنث .

وحكم التسمية بجمع يكسر قبل حال التسمية أن يجوز تكسيره بعد حال التسمية، كقولك في "أكلب": "أكالب"، وإن شئت جمعت بالواو والنون .

وجمع "عبد الله": كجمعه قبل الإضافة. تقول: "عِباد الله" و "عَبيد الله" و "عَبْدُو الله" على جمع السلامة؛ ففيه ثلاثة أوجه .

فأما "أبو زيد" تريد: "أبون"(٢)، ثم تحذف النون؛ للإضافة .

وأمَّا "الأشْعَرُونَ" و "الأشَاعِر" فهو جمعٌ على معنى (النَّسَب)(٣)؛ لأنَّهم جمعوا "أشعرِيّ" فكان قياسه: "الأَشْعَرِيُّون". كما تقول في الأبطحي: الأبطحيون. إلاَّ أنَّهم حذفوا الياء المشددة استخفافا، وعلى ذلك قالوا: "المسامِعَة"، و "المَهَالِبَة"، و"الأعجمون"، و"النُّميرون"، ولا يقاس على هذا؛ لأنه لم يطرد به الباب .

وأما قولهم في "مَقْتَوِيّ"(٤): "مَقْتَوين". فهو على قياس "الأشْعَرِيّ" و "الأشعرين".

---

(١) "الثُّبة: العصبة من الفرسان" اللسان: (ثبا) ١٤/١٠٧ .

(٢) قال سيبويه: "إذا جمعت أبا زيد قلت: آباء زيد ... ... وتقول: أبو زيد تريد: أبون على إرادتك الجمع الصحيح ." الكتاب: ٣/٤٠٩ .

(٣) في الأصل: (السبب) وهو تحريف كما ترى .

(٤) "المقتوي: الخادم ." ينظر: اللسان: (قتو) ١٥/١٦٩، وينظر: إرتشاف الضرب: ١/٢٦٩ .

حذفوا الياء الثقيلة استخفافا، و لم يجز "مَقْتونٍ"؛ لأنه ليس بجمع "مَقْتى" فَيُجْرَى مُجْرَى "مُصْطَفون" جمع "مصطفى"، وإنما هو جمع "مَقْتَوِيّ"، وقد لزمك فيه رد ألف "مقتى" إلى الواو ليتحرك إذا كان بعدها ياء النسبة، ولا يُقاس على "مَقْتَوِينَ" كما لا يُقاس على "الأشعرين"(١) .

وحكم تثنية المبهمة:

أن يحذف منها حرف العلة؛ للفرق بينها وبين الأسماء المتمكنة في التثنية، إذ كانت تستحق المتمكنة أن تُثَنَّى بِتَمَكُّنِها، وليس كذلك غير المتمكنة. فتقول: "ذان" و "تان" و"اللذان"، وقالوا: "اللذون" و "اللذين"، فلو سميت بـ"الذي" على هذا المذهب قلت: "لذون" و "لذين"، وكذلك لو سَمَّيت بـ"الذي" على مذهب من يجمعه "الذين" في كل حال، وأسقطت الألف واللام؛ لأنك لم ترد أن تسميه باسم الشيء بعينه، إذ لو أردت ذلك لِجِئْتَ بالصلة فلمَّا أسقطتها وجب أن تُسْقِطَ الألفَ واللَّامَ، وتُسَمِّيه على تقدير الاسم (الشائع)(٢) النكرة .

ولو سميت رجلا "ذا" لقلت: "ذا". كما أنك إذا سميته "لا" قلت: "لا"، وجمعه: "لاوُون"، و "لايين"؛ لأنه لايكون اسم متمكن على حرفين،أحدهما: حرف لين؛ لأن التنوين يذهبه فيبقى على حرف واحد، وذلك إجحاف بالاسم المتمكِّنِ فَيُزاد على حرف اللين مثله، ولذلك قال الشاعر(٣):

ليت شعري وأَيْنَ مِنِّيَ لَيْتُ　　إِنَّ ليتاً وإِنَّ لوّاً عَنَاءُ

فزاد على الواو في "لو" مِثْلَها؛ وكذلك قياس "هُوَ" و "هِيَ" في التسمية أن تقول: "هُوٌّ" و "هِيٌّ" ، ولا تضافُ الأسماءُ المبهمةُ؛ لأنَّها معارف .

---

(١) الكتاب: ٤/٤١٠ .

(٢) في الأصل: (السابع) ولعل الصواب ما أثبت .

(٣) القائل: أبو زبيد الطائي. ينظر: ديوانه: ٢٤ ، والبيت من شواهد الكتاب: ٣/٢٦١، والمقتضب: ١/٢٣٥، ٤/٣٢،٤٣، وشرح أبيات الكتاب للشنتمري: ٢/٣٢ ، وشرح المفصل: ٦/٣٠ ، والخزانة: ٣/٢٨٢ .

باب العدد

مسائل فيه:

ما حكم اسم العدد مما جاوز الاثنين إلى العشرة في المؤنث والمذكر ؟

ولم جاء بعلامة التأنيث للمذكر وإسقاطها للمؤنث ؟

فلم جاز: "أَرْبَعَةُ أَجْمَال"، و "أَرْبَعُ نِسْوَة" ؟

وما حكم العدد إذا جاوز المذكر العشرة ؟

ولم رُكِّب / الاسمان فيه فجعلا بمنزلة اسم واحد ؟ ٢٩٧/ب

ولم جاز: "إحدى عَشِرَة" في لغة بني تميم ؟ و"عَشْرة" في لغة أهل الحجاز (١) ؟

ولم أعرب الأول من "اثني عشر" ؟ ولم يعرب من "أحد عشر" ؟

ولم جاز "(ثنتا)(٢) عشرة " و "اثنتا عشرة" ؟

---

(١) الكتاب: ٣/٥٥٧ .

(٢) في الأصل: (ثلاثا) ولعله تحريف . ينظر الجواب ص ٢٠ .

بــاب
ما اشْتُقَّ له اسمٌ من العدد(١)

مسائل فيه:

كيف يُشْتَقُّ من "خمسة" صفةٌ على طريقة "فاعل" مضافة إلى "الخمسة" ؟

وهل يستمر ذلك من "الاثنين" إلى "العشرة" ؟

وما معنى: "ثالثُ ثلاثة" ؟

وهل تدخل الهاء في "(ثالثة)(٢) ثلاثة" ؟ و لم ذلك ؟

و لم جاز: "ثالثة ثلاث" و "رابعة أربع" ؟ وعلام يجوز "رابعة أربعة" ؟

وهل يجوز: "هذا خامس أربعة" ؟ و لم جاز ؟

وكيف يُشتق من "أحد عشر" إلى "تسعة عشر" اسم على طريقة الفاعل، كما اشتق "خامس" من "خمسة" ؟ وكم وجها يجوز فيه ؟

و لم جاز: "حادي عشر"، و "حادي أحد عشر"، و "حادي عشر أحد عشر" ؟ وما الأصل فيه ؟

و لم جاز للمؤنث: "حادية عشر" ؟

وما حكم خامس "خمسة عشر" في الإعراب ؟ و لم أعرب في هذا ؟ و لم يعرب في "خامس عشر" ؟

وكيف تقول: "خامس خمسة" إذا (كُنَّ)(٣) أربع نسوة فيهن رجل ؟ و لم ذكر ؟

وهل يجوز: "رابع ثلاثة عشر" كما جاز: "خامس أربعة" ؟ و لم جاز ؟

وما حكم "بضعة عشر" ؟ و لم كان بمنزلة: "تسعة عشر" ؟

---

(١) سيأتي الجواب عن هذه المسائل ص: ٢١ .

(٢) في النسخة (ثلاث) والصواب من الجواب ص: ٢١ .

(٣) في الأصل: (كف) وهو تحريف.

بـــاب

العدد المؤنث الواقع على معدود مؤنث

مسائل فيه:

كيف تقول: "له ثلاث شياه ذكور" ؟ فلم أنث وقد قيل ذكور ؟! و: "لـه ثـلاث مـن الشاء والإبل والغنم" ؟

وكيف تقول: "له ثلاثة ذكور من الغنـم" ؟ فمـا الفـرق بـين هـذا والأول حتـى أنـث أحدهما وذكر الآخر ؟

ولم صار الحكم للمضاف دون المفسر ؟

وكيف تقول: "ثلاثة أشخص" إذا كن نساء ؟ ولم ذكر العدد ؟ و: "ثلاث أعين" وإن كانوا رجالا ! و: "ثلاثة أنفس" ! فلم جاز تذكير النفس ؟

وهل يجوز: "ثلاثة نسَّابات" ؟ ولم قَبُحَ إقامة الصفة مقام الموصوف ؟ و: "ثلاثة دواب" فلم حَسُن هذا والدابة صفة ؟

وكيف تقول: "ثلاثة أفراس" إذا أردت المذكر ؟ ولم ألزم التأنيث ؟

وكيف تقول: "سار خمس عشرة من بـين يـوم وليلـة" ؟ فلـم غلـب التـأنيث في أسمـاء العدد من هذا، ولم يجز مثل ذلك في: "أعطاه خمسة عشر من بين عبد وجاريـة" إلا علـى تغليب التذكير ؟ وهل يجوز: "خمسة عشر مـن بـين يـوم وليلـة ؟ ولم أجـازه سـيبويه مـع قوله: (ليس بحد كلام العرب)(١) ؟

وكيف تقول: "ثلاث ذَوْدٍ ؟ ولم وجب أن "الذَّود" أنثى ؟

ولم جاز: "ثلاثة أشياء" وهي مؤنثة ؟ ولم صار: "ثلاثة رَجْلة" بدلا من "أرجال" ؟

---

(١) الكتاب: ٥٦٤/٣ .

و: "ثلاثةُ أشياءُ" بدلاً من "أفعالٍ" في جمع شيء ؟ وما زنة "أشياءَ" عند الخليل(١) ؟

وهل يجوز: "ثلاث أنفس" ؟ ولم جاز بالتأنيث والتذكير ؟

وما حكم الصفة بعد العدد ؟ ولم جَرَتْ على الإتباع و (لم)(٢) تجُر على الإضافة في: "هؤلاء [ثلاثة] قرشيون" ؟

(١) الكتاب: ٥٦٤/٣ ، وينظر: المسألة الثامنة عشرة بعد المائة من مسائل الخلاف في الانصاف: ٨١٢/٢.

(٢) في الأصل: (لا) ولعل الصواب ما أثبته .

الجواب:(١)

حكم اسم العدد فيما جاوز الاثنين إلى العشرة: إسقاط العلامة من المؤنث وإلحاقها في المذكر على خلاف حكم التذكير والتأنيث في سائر الكلام، وإنَّما وجب ذلك؛ لأن أصل العدد قبل أن يُعَلَّقَ على معدود أن يكون بعلامة التأنيث، كقولك: "ثلاثة"، "أربعة" ... إلى العشرة، ووجب له هذا قبل التعليق على معدود؛ للإشعار بقوة التضعيف كما وجب في عَلَّامة ونَسَّابة للمبالغة إذ كانت (قوة)(٢) التضعيف والمبالغة فرعاً على استحقاق الاسم للصفة، فنِسْبَةُ العدد من الثلاثة إلى العشرة في قوة التضعيف على المعدود؛ كنسبة علَّامة إلى عالم، ونسَّابة إلى ناسب . فلهذا جاز أن يكون العدد قبل التعليق على معدود بعلامة التأنيث؛ لأن علامة التأنيث موضوعة للفرق بين الفرع والأصل فيدخل في المؤنث؛ لأنه فرع على المذكر، وفي المضاعف؛ لأنه فرع على المفرد، وفي المبالغة؛ لأنه فرع على استحقاق الصفة، فلما ثبت هذا العدد قبل التعليق على معدود ثم احتيج إلى تعليقه على المعدود؛ جعل الأصل للأصل والفرع للفرع؛ إذ الأصل المذكر،وهو الذي له حال أول العدد، والفرع المؤنث وله الحال الثانية من العدد .

وتقول على هذا: "أربعة أجمال" و "أربع أنيق"، وكذلك: "أربع نسوة"، على ما بيَّنا.

وحكم العدد إذا جاوز المذكر العشرة تركيب الاسمين على معنى العطف كقولك: "أحد عشر" ، و "اثنا عشر" و "ثلاثة عشر" والمعنى: "أحد وعشرة"، و "ثلاثة وعشرة"؛ إلا أنه حُذِفَ الحرفُ ورُكِّبَ الاسمان، وجعلا بمنزلة اسم واحد لهذا العدد،

---

(١) تقدمت المسائل ص: ١٥ والباب في الأصول ٢/٤٢٤ .

(٢) في الأصل (قوية) وهو تحريف .

لما في ذلك من الإيجاز ومشاكلة العدد (للعقد)(١) في المعنى من غير إخلال بالكلام .

ولم يلزم مثل ذلك في: "واحد وعشرين؛ لأنه يخل به حذف النون المتحركة، ولا يخل به حذف النون الساكنة، فجرى ذلك على قياس إثبات النون مع المفسر في: "عشرين درهما"، ويحذف التنوين في: "عشرة دراهم"؛ لأن التنوين أضعف من هذه النون،يقوى على إذهابه التركيب ،كما قَوِيَ على إذهابه الإضافة .

وتقول: "له إحدى عَشِرَة جارية" في لغة بني تميم(٢) ، وإنما كسروا الشين للتعيين في تركيب الاسمين (ليؤكدوا)(٣) أنهما قد صارا بمنزلة اسم واحد. و: "له إحدى عَشْرة جارية" في لغة / أهل الحجاز(٤)، غيروا بتسكين الشين؛ لأنه لا يلتبس بالتخفيف، وكأن بني تميم أكدوا أن الكسر؛ لتغير البناء على جهة تركيب أحد الاسمين مع الآخر . ٢٩٨/أ

وهذا (التركيب)(٥) مبني؛ لتضمنه معنى حرف العطف إلا في "اثني عشر" فإن: "اثنين" تعرب؛ لاجتماع شيئين:

أحدهما ـ أن إعرابه بالحروف؛ والبناء لا يُذْهِبُ الحُروفَ، وإنما يُذْهِبُ الحركاتِ .

والآخر ـ أنه يستحق البناء على الحركة؛ لأن له أصلا مستعملا في الإعراب، وليس يمكن أن يحرك الألف، فكان الأولى به تركه على حاله .

ويجوز: "ثنتا عشرة" و "اثنتا عشرة" على قولهم قبل التركيب: ثنتا[ن] واثنتان كقولهم: "بنتان" و "ابنتان" .

---

(١) في الأصل: (العد) وقد يراد بالعد: الكثرة غير اني اخترت ما سار عليه الرماني في شرحه على الكتاب حينما قال: "لأن الأول: جرى على معناه قبل. والثاني: خرج عن معناه قبل أن صار مكملا للعدد يدل على العقد" مخطوط ٩٢/٤/أ وينظر الكتاب ٥٥٧/٣، والمقتضب ١٥٩/٢، و اللسان (عدد) ٢٨٢/٣ .

(٢) الكتاب: ٥٥٨/٣، وارتشاف الضرب ٣٦٥/١ .

(٣) في الأصل: (لتمكنوا) وهو تحريف صوابه ما أثبت بدليل قوله بعد أسطر: وكأن بني تميم أكدوا ...

(٤) الكتاب: ٥٥٧/٣ ، والصحاح: ٧٤٦/٢ .

(٥) في الأصل: (الترکب) ولعل الصواب ما ذكرت .

الجواب

من باب ما اشتق له اسم من العدد(١)

حكم "خمسة" إذا اشتق منه صفة "فاعل" أن يقال: "خامسٌ" وتجوز إضافته فتقول: "خامسُ خمسة"، ويستمر ذلك من "اثنين" إلى "عشرة" ، ولا يجوز في واحد؛ لأنَّ معنى هذا الاشتقاق؛ "أحدُ ثلاثةٍ"، و "أحدُ خمسةٍ"، ولا يجوز: "أَحَدُ واحدٍ"؛ لأنه لا ينقسم .

فمعنى "ثالث ثلاثة": "واحدُ ثَلاثة"، وكذلك "خامسُ خَمسةٍ"، ومن قال: "خامس أربعة"؛ فمعناه: الذي خَمَّس الأربعةَ بدخوله فيهم فصاروا "خمسة". فالمعنى الأول: كل واحد منهم "خَامِسُ خَمْسَةٍ"، وليس كذلك المعنى الثاني؛ لما بينا .

وتدخل الهاء في "ثالثة ثلاث" في المؤنث وتسقط من المذكر على أصل الكلام في التأنيث والتذكير؛ لأن الإشعار بقوة التضعيف إنما هو بما جرى من "الثلاثة" إلى "العشرة" فقط، وباقي الكلام على أصله في التأنيث والتذكير؛ ولذلك قلت: "ثلاثة عشر رجلا" ، و "ثلاث عشرة امرأة" ؛ لأنَّ مُنتهى الاسم قد زاد على أدنى العقود فخرج عن ذلك الحكم وجرى في "ثلاث" و "ثلاثة" كمجراه قبل التركيب؛ لأنه لم يخرج إلا عند منتهى الاسم.

وتقول: هذه "ثالثة ثلاث" و "رابعة أربع" ، فإن كان فيهم رجل قلت: "رابعة أربعة" على تغليب التذكير، وكذلك إن أشرت إلى المذكر قلت: "هذا رابع أربعة"وإن كان فيهم ثلاث نسوة .

ويُشتق من "أحد عشر" اسمٌ على طريقة "فاعل" فيجوز فيه ثلاثة أوجه :

"حادي عشر" ، و "حادي أحد عشر" و "حادي عشر أحد عشر" .

أما الأول:؛ فللإيجاز من غير إخلال، وأما الثاني؛ فلأنه أعدل في الإيجاز والأول أشد في الإيجاز، وأما الثالث؛ فلأنَّه الأصل إذ كان المشتق يُسْتَوفَى فيه حروف الأصل كقولك: "ضارب" من الضرب .

---

(١) تقدمت المسائل ص: ١٦ . والباب في: الأصول: ٢٢٦ .

والمُرَكَّب في كل هذا مبني إلا في الوجه الأوسط وهو: "حادي أحد عشر" ؛ لأنَّ "حادي" غير مركب وإنما هو مُضَاف إلى ما بعده فيُعْرَب، وكذلك: "ثالث ثلاثة عشر" .. إلى قولك: "تاسع تسعة عشر" .

وتقول في المؤنث: "حادية عشر" و "ثالثة عشر" إلى "تاسعة عشر" على ما بيَّنَّا من إجرائه على أصل التأنيث والتذكير .

ومن قال: "خامس أربعة" قال: "رابع ثلاثة عشر" أي: الذي جعلهم "أربعة عشر" بدخوله فيهم .

وحكم "بضعة عشر" كحكم "تسعة عشر" ؛ لأنَّه في معنى العدد المبهم كأنَّه قِيل: قِطْعة من العدد بين العشرة والعشرين .

الجواب

من باب العدد المؤنث الواقع على(١)

معدود مؤنث

تقول: "له ثلاث شياه ذكور" ؛ فالحكم (للمضاف)(٢) إليه دون المُفَسِّر إذا اجتمعا، وتقول: "له ثلاثة ذكورٍ شِياه" فتجريه على المضاف إليه، فإن أتيت بالمُفَسِّر من غير إضافة؛ صار الحكم كقولك: "له ثلاث من الشاء والإبل والغنم" .

وتقول: "ثلاثة أشخص" (وإن)(٣) كُنَّ نساء؛ لأنَّ الشخص مذكر، والعدد يجري على تأنيث الاسم أو تذكيره، وتقول: "له ثلاثُ أعين" وإن كانوا رجالا؛ لأن العين مؤنثة، وتقول: "ثلاثة أنفس" إذا أردت بالنفس معنى إنسان(٤)، فإن أردت بها معنى تأكيد الشيء(٥) ـ كقولك: نفس الحائط ـ أنثت فقلت: "ثلاثُ أنفس"، وتقول: " ثلاثة نسَّابات" وفيه قبح؛ لإقامة الصفة مقام الموصوف فيما لم يكثر فيه الاستعمال، والمعنى: ثلاثة رجالٍ نسَّابات . فأما "ثلاثة دواب" فَحَسَنٌ؛ لأنَّ الدابة صفة قد كثر استعمالها كاستعمال الأسماء .

وتقول: "ثلاث أفراس" وإن أردت الذَّكر؛ لأنَّ الفرس اسمٌ مؤنث يقع على الحصان والحِجْر (٦) .

---

(١) تقدمت المسائل ص: ١٧ ـ والباب في: الأصول: ٤٢٧/٢ .

(٢) في الأصل: (المضاف) ولعل الصواب ما أثبت .

(٣) في الأصل: (فإن) .

(٤) نقل عن رؤبة قوله: ثلاث أنفس. ينظر الكتاب ٥٦٥/٣ .

(٥) قال سيبويه: "ولما كانت نفسك يتكلم بها مبتدأة وتحمل على ما يجر وينصب ويرفع شبهوها بما يشرك المضمر وذلك قولك: نزلت بنفس الجبل، ونفس الجبل مقابلي، ونحو ذلك" ينظر الكتاب: ٣٧٩/٢ ، واللسان (نفس) ٢٣٦/٦ .

(٦) الحجر: "الفرس الأنثى، لم يدخلوا فيه الهاء؛ لأنه اسم لا يشركها فيه المذكر" ينظر اللسان (حجر): ١٧٠/٤ .

وتقول: (سار)(١) خمس عشرة من بين يوم وليلة، فهذا على تغليب الليالي؛ لأنَّه به يقع التأريخ من جهة طلوع الأهلة في الليل ولا يجوز في غيره(٢) .

ويقال: أعطاه خمسة عشر من بين عبد وجارية على تغليب التذكير؛ وهو الأصل في الكلام، وقد يجوز: خمسة عشر من بين يوم وليلة؛ لأنه يحمل على النظير الأكثر .

وتقول: "ثلاث ذَوْدٍ"(٣) ؛ لأن الذَّود أنثى كالغنم والإبل.

وتقول: "ثلاثة أشياء"، وإن كان اسما للجمع؛ لأنه استغني به عن "أفعال" في جمع شيء (فجرى)(٤) مجراه في التقدير، وكذلك: ثلاثة رَجْلَة هو اسم للجمع مؤنث؛ إلاَّ أنَّه استُغني به عن "أرجال" ، ولولا ذلك لجرى مجرى "ثلاث ذَوْدٍ" .

و "أشياء" عند الخليل(٥) من المقلوب نحو: "قِسِي"، ووزنه: "لَفْعَاء" ؛ لأنَّ لامَ الفعل في موضع الفاء وفي آخره زيادة الألف للتأنيث وهي الألف الممدودة كقولك: "طَرْفَاء"(٦)، ولذلك لم تنصرف .

وحكم الصِّفة بعد العدد أن تجري على الإتباع، وتجوز فيها الإضافة على ضَعْفٍ؛ لإقامة الصفة مقام الموصوف، فالوجه: "ثلاثة قُرَشِيُّون" ويجوز: " ثلاثة قرشيين" على تقدير: "ثلاثة رجال قرشيين" .

---

(١) في الأصل: (سان) والصواب من السؤال المتقدم ١٧ .

(٢) قال الرماني في شرحه للكتاب: "وتقول: سار خمس عشرة من بين يوم وليلة فغُلِّب الليالي في هذا وفيه وجهان: أحدهما: أنه لما كان إذا ذُكِّر أحدَ الأمرين من المؤنث والمذكر دَلَّ على أن بإزائه مثله ذكر المؤنث وحذف المذكر. وهو الأيام لأنها أظهر بأنَّ التصرفَ فيها وإنما يُحذف الأظهرُ ويُترك الأغمضُ إذا جاز أحد الشيئين وهذه علة سيبويه وقد ذُكر فيه علة أخرى وهو: أنه لمَّا كان شهور الأهلة تُؤرَّخُ بطلوع الهلال لأنَّه أول الشهر جرى على الليالي لهذه العلة" ٩٤/٤- مخطوط . وينظر باب التأريخ في ارتشاف الضرب: ٣٧٥/١ وما بعدها .

(٣) الذود: "القطيع من الإبل من الثلاث إلى التسع ." اللسان: ١٦٨/٣ .

(٤) في الأصل: (يجرى) .

(٥) تقدم تخريج قول الخليل في المسائل . وللاستزادة ينظر: شرح الشافية للجاربردي ج: ٢ - ص: ١٢.

(٦) الطرفاء: اسم جَمْعٍ شجر من الحمض. ينظر اللسان (طرف) ٢٢٠/٩ .

مسائل

من باب جمع التكسير(١) /

٢٩٨/٢

ما جمع التكسير ؟ وما جمع السلامة ؟

وما الذي يلحقه التكسير من عدة الأسماء ؟ وما الذي لا يلحقه ؟

ولم لا يكسر الخماسي حتى يرد إلى أربعة ؟

وما الذي يلزمه العوض في الجمع ؟ وما الذي لا يلزمه ؟ ولم ذلك ؟

وما اسم الجمع ؟ وما بناء القليل من الجمع ؟ وما بناء الكثير ؟ وما الذي يجوز فيه القليل في موضع الكثير، والكثير في موضع القليل ؟

ولم جاز "ثلاثة شُسُوع" و "ثلاثة قُروء" ؟

وكم أبنية الاسم الثلاثي الذي لا زائد فيه ؟

وكم أبنية جموع الثلاثي ؟ وما المطرد منها ؟ وما النادر ؟

ولم وجب في "فُعُول" و "فِعَال" أنهما أخوان ؟ ولم يجب في "أَفْعُل" و "أَفْعَال" أنهما أخوان ؟

(١) الباب في الأصول ٤٢٩/٢ .

الجواب:

جمع التكسير: هو ما تغير فيه بناء الواحد بتغيير صيغته .

وجمع السلامة: هو الذي يسلم فيه بناء الواحد، وتلحقه العلامة للجمع .

والذي يلحقه التكسير من عدة الأسماء؛ ما كان على ثلاثة أحرف أو أربعة، فإن زاد على ذلك رُدَّ إلى الأربعة بالحذف منه؛ لأنهم كرهوا طول الاسم بما يخرجه عن (الحد)(١) في عدة الحروف مع ثقل الجمع، وذلك أنه تلزم الزيادة لعلامة الجمع فيثقل جدا، فكرهوا ذلك وجعلوا الجمع إنما هو (للثلاثيِّ)(٢) والرباعيّ وما كان على عدته دون ما جاوز ذلك .

والذي يلزمه العوض ما كان حرف المد واللين [فيه] رابعاً نحو: "قِنديل" و "قناديل" و "سُرْحُوب" و سراحيب"(٣)، و "شِمْلال" و "شَماليل"(٤) .

والذي لا يلزمه العوض: هو ما حذف منه ما لم يكن حرف المد واللين فيه رابعا،نحو: "سفرجل" تقول فيه: "سفارج" و "سفاريج" ، وكذلك جمع "عنكبوت": "عناكب" و "عنا كيب"؛ لأنَّ الزيادةَ ليست حرف مد ولين رابعة .

وأمَّا ما لا يجوز فيه العوض: فهو ما لم يحذف منه شيء نحو: "جعفر" و "جعافر" .

فصل:

واسم الجمع هو: النادر الذي لا يطرد به باب نحو: "رَجُلٌ" و "رَجْلَة" فهو من أبنية الجموع وإن لم يطرد به الباب، والذي يطرد به الباب هو الذي يقاس عليه والنادر لا يقاس عليه، ولكن يُقال فيما استعمل ولا يُجَاوزُ ذلك .

---

(١) في الأصل: (العد) ولعله تحريف صوابه ما ذكرت .

(٢) في الأصل: (الثلاثي) .

(٣) السُّرْحُوب هو: "الجمل الطويل الحسن الجسم" ينظر اللسان: (سرحب) ١/٤٦٧ .

(٤) "الجمل الشِملال: السريع ." ينظر اللسان: (شمل) ١١/٣٧١ .

فصل:

وأبنية القليل: "أَفْعُلٌ" و "أَفْعَالٌ"، وأبنية الكثير: "فُعُولٌ" و "فِعَالٌ" . فهذه الأربعة هي الأصول المطردة التي تكثر في بابها ويقاس عليها.

ويقارب بناء الكثير: "فَعْلان" و "فِعْلان" ، و "فِعالة" و "فُعولة" تأنيث بناء الكثير .

فصل:

والذي يجوز فيه الكثير في موضع القليل هو الذي يستغني فيه بناء الكثير عن القليل نحو قولهم: "ثلاثة شسوع" استغنوا به عن "أشساع" وهذا أيضا يرجع فيه إلى السماع.

وأبنية الاسم الثلاثي الذي لا زائد فيه عشرة: "فَعْلٌ" ، "فِعْلٌ" ، "فُعْلٌ" ، "فَعَلٌ" ، "فَعِلٌ" ، "فَعُلٌ" ، "فِعَلٌ" ، "فِعِلٌ" ، "فُعَلٌ" ، "فُعُلٌ" . وجميع ما يُمكن [أن] يُنْطَق به من أبنية الثلاثي اثنا عشر بناء أُسقط منها اثنان : أحدُهما: "فِعُل" ليس في الكلام(١)، والآخر: "فُعِل" ليس إلا في الأفعال .

وترتيب هذه الأبنية على ما ذكرت لك بأن تؤاخي بين ثلاثة منها بتسكين عين الفعل ثم تعاقب الحركات على الفاء، تبدأ بالأخف، ثم [الذي] يليه فيجيء من ذلك ثلاثة أبنية: "فَعْلٌ"، "فِعْل"، "فُعْل"، ثم تعمل في الثلاثة التي تليها بأن تؤاخي بينهما بفتحة فاء الفعل ثم تعاقب الحركات على [العين] الأخف فالأخف، ثم تعمل في الثلاثة التي تليها على هذا القياس بأن تُلزِم الفاءَ الكسرة ثم تعاقب الحركات على العين، وتجري الثلاثة التي بعدها على هذا المنهاج، فتجدها: اثني عشر، ما أُسقط منها: اثنان وتبقى: عشرة مستعملة في أبنية الأسماء وذلك نحو: "كَلْبٌ" ، و "جِذْعٌ" ، و"بُرْدٌ" ، و "جَبَلٌ" ، و "كَبِدٌ" ، و "عَضُدٌ"، و"ضِلَعٌ" ، و "إِبِلٌ" ، و "رُبَعٌ" ، و "عُنُقٌ" .

---

(١) ورد بناء (فِعُل) في قراءة شاذة قرأ بها أبو مالك للآية السابعة من سورة الذاريات: ﴿والسماء ذات الحِبُك﴾ فَخَرَّجه بعض النحاة على الإتباع، وخَرَّجهُ بعضهم على أنه من تداخل اللغات، وذكر آخرون أنه مستعمل ولكنه قليل. ينظر: المحتسب ٢/٢٨٦، وشرح الرضي على الشافية ١/٣٦، وحاشية ابن جماعة على الجاربردي ١/٢٩، وشذا العرف ٦٦ .

فصل:

وأبنية الجموع فيها ثلاثة عشر، ثمانية مطردة، وخمسة نوادر، وهي:

"أَفْعُل" ، و "أَفْعَال" ، و "فِعَال" ، و "فُعُول" ، و "فِعْلان" ، و "فُعْلان" ، و "فِعالة"، و "فُعُولة". فهذه المطردة ، وإن كان بعضها أشد اطرادا من بعض .

وأما الخمسة النوادر فهي:

"فَعْلَة" ، و "فِعَلَة" ، و "فُعْل" ، و "فُعُل" ، و "فَعِيل"، نحو: "رَجْلَة" ، و "زِوَجَة"، و "أُسْد" ، و "نُمُر" ، و "عَبِيد" .

فصل:

و "فُعول" و "فِعال" ، : "أخوان"؛ لاشتراكهما في البناء الواحد كثيرا نحو: "فَرْخ"، و "فُروخ" ، و "كَلْب" ، و "كِلاب"(١)، وليس كذلك: "أَفْعُل" و "أَفْعَال"؛ لأنهما [لا] يشتركان على اطراد .

(١) قال الصيمري في التبصرة والتذكرة ٦٤١/٢: "وربما اجتمعت اللغتان في واحد كقولهم: كعاب وكعوب، وفراخ وفروخ" .

بـــاب

أبنية الجموع المكسـرة(١)

"فَعَلٌ" و "فُعْلٌ" ، "فُعُلٌ" و "فُعْلٌ" ، "فَعْلٌ" و "فُعْلٌ" ، "فَعْلٌ" و "فُعْلٌ" فيما اعتلت عينه من بنات الياء والواو .

"فَعَلٌ" و "فُعْلٌ" ، "فَعِلٌ" و "فُعْلٌ" ،

"فَعُلٌ" و "فَعْلَةٌ" ، "فُعُلٌ" و "فِعَلَةٌ" ، "فِعْلٌ" و "فِعَلَةٌ" .

"فُعْلٌ" و "فَعِيل" ، "فِعْلٌ" و "فَعِيلٌ" .

"فَعْلٌ" و "أَفْعُلٌ" ، "فَعَلٌ" و "أَفْعُلٌ" ، "فِعْلٌ" و "أَفْعُلٌ" ، "فُعْلٌ" و "أَفْعُلٌ" .

"فَعْلٌ" و "فِعَالٌ" ، "فَعْلٌ" و "فُعُولٌ" ، "فَعَلٌ" و "فِعَالٌ" ، "فَعُلٌ" و "فِعَالٌ" ، "فِعْلٌ" و "فِعَالٌ" ، "فُعْلٌ" و "فِعَالٌ" .

(١) الأصول: ٤٢٩/٢ .

الجواب:

"فَعَلٌ و فُعُلٌ" : "أَسَدٌ و أُسُدٌ" .

"فُعْلٌ و فُعْلٌ" : "فُلْكٌ وفُلْكٌ" للواحد والجميع .

"فَعْلٌ" و "فُعْلٌ" : "رَهْنٌ" و "رُهْنٌ" .

"فَعَلٌ" و "فُعْلٌ" فيما اعتلت عينه : "دَار" و "دُورٌ" ، و "نَاب" و "نِيبٌ" .

"فَعَلٌ" و "فُعْلٌ" : "أَسَدٌ" و "أُسْدٌ" .

"فَعِلٌ" و "فُعْلٌ" : "نَمِرٌ" و "نُمْرٌ" .

"فَعْلٌ" و "فَعْلَة" : "رَجُلٌ" و "رَجْلَة"(١) .

("فَعْلٌ")(٢) و "فِعَلَة" : "زَوْجٌ" و ("زِوَجَة")(٣) .

"فِعْلٌ" و "فِعَلَة" : "قِرْدٌ" و "قِرَدَةٌ" .

"فُعْلٌ" و "فِعَلَة" : "قُرْطٌ" و "قِرَطَة" .

"فَعْلٌ" و "فَعِيلٌ" : "كَلْبٌ" و "كَلِيبٌ" ، و "عَبْدٌ" و "عَبِيدٌ" .

"فِعْلٌ" و "فَعِيلٌ" : "ضِرسٌ" و "ضَرِيس" .

"فَعْلٌ" و "أفعُلٌ" : "كَلْب" و "أَكْلُبٌ" .

"فَعَلٌ" و "أَفْعُل" : "زَمَنٌ" و "أَزْمُنٌ" .

("فِعْلٌ" و "أَفْعُل" : "ضِلْع" و "أَضْلُع")(٤) ، و "رِجْل" و "أَرْجُل" .

"فُعْلٌ" و "أَفْعُل" : "رُكْن" و "أَرْكُن" .

"فَعْلٌ" و "فِعَال" : "كَلْب" و "كِلاب" .

"فَعْلٌ" و "فُعُول" : "فرخ" و "فروخ" .

---

(١) قال الرضي في شرح الشافية ٩٨/٢: "رَجْلَة: بفتح الراء وسكون الجيم ليس بتكسير بل هو اسم جمع؛ لأن فَعْلة ليس من أوزان الجموع". وينظر ارتشاف الضرب ٣٦٢/١ . وينظر ما تقدم ص ٢٦ .

(٢) في الأصل: (فعلة) والتصويب من الأبنية التي تقدمت .

(٣) في الأصل: (زوج) .

(٤) العبارة مكررة في الأصل .

- ٣١ -

"فَعَلٌ" و "فِعَالٌ" : "جَمَلٌ" و "جِمالٌ" .

"فَعُلٌ" و "فِعَالٌ" : "رَجُلٌ" و "رِجالٌ" .

"فِعْلٌ" و "فِعَالٌ" : "بِئْرٌ" و "بِئارٌ" .

"فُعْلٌ" و "فِعال" : "قُرْطٌ" و "قِرَاطٌ" .

وإنما الغرض في هذا الباب تبيين أبنيــة (الجمـوع)(١) مـن غيرهـا للحاجـة إلى ذلـك في معرفة ما يجوز مما لا يجوز فيما يأتي من الأبنية التي تشكل .

هل هي من أبنية الجموع أم لا ؟

فإذا وُجد له النظير حُكِم بأنَّه من أبنية الجموع ، ومع ذلك فإنه قد يأتي كلام يقتضي معنى الجمع في لفظ من الألفاظ وإن كان ليس من أبنية الجموع .

[فإن كان ليس من أبنية الجمـوع](٢): قُـدِّر علـى محـذوف كقولـك: "تميـم جـاءتني"، فـ"تميم" ليس من أبنية الجموع؛ لأنه ليس في الكلام: "فَعِيل و فَعِيلٌ" للواحـد / والجميـع، كما في الكلام: "فُعْلٌ" و "فُعْلٌ" -[للواحد] والجميع نحو: "فُلْكٌ" و "فُلْكٌ" فهذا لا بد من أن يُقدَّر على محذوف كقولك: "جماعة تميم جاءوني" ، أو: "بنو تميم جاءوني" .

٢٩٩/

(١) في الأصل: (المجموع) .

(٢) عبارة يلتئم بها الكلام، ولعله سبق نظر من الناسخ .

مسائل من:

بـــاب
"فُعول" من أبنية الجموع

"فَعْلٌ" و "فُعُولٌ" ، "فَعْلٌ" و "فُعُولٌ" من المعتل اللام .
"فَعْلٌ" و "فُعُولٌ" من المعتل العين، "فَعَلٌ" و "فُعُولٌ" .
"فَعَلٌ" و "فُعُولٌ" من المعتل اللام، "فَعَلٌ" و ("فُعُـولٌ")(١) مـن المعتـل العـين، "فَعِلٌ" و "فُعولٌ" . "فِعَلٌ" و "فُعُول" . "فِعْل" و "فُعُول" . "فِعْل و "فُعُول" من المعتل العين .
"فُعْلٌ" و "فُعُولٌ" .

باب "فِعَالَة"

"فَعْلٌ" و "فِعَالَةٌ" ، "فِعْل" و "فِعَالَةٌ" .

باب "فُعُولَة"

"فَعْلٌ" و "فُعُولَةٌ" ، "فَعْل" و "فُعُولَةٌ" في المعتل العين .
"فَعْل" و "فُعولَةٌ" في (المضاعف)(٢) .

باب "فِعْلان"

"فَعَلٌ" و "فِعْلانٌ" ، "فَعْلٌ" و "فِعْلانٌ" ، "فُعْلٌ" و "فِعْلانٌ" ("فِعْلٌ" و "فِعْلان")(٣).

باب "فُعْلان"

"فَعَلٌ" و "فُعْلان" ، "فَعْل" و "فُعْلان" ، "فِعْلٌ" و "فَعْلان" ، ["فُعْل" و "فُعلان"](٤).

---

(١) في الأصل: (فعيل) والصواب ما ذكرت . ينظر الأمثلة ص٣٤ .

(٢) في الأصل: (المضاف) وما أثبته هو الصواب . ينظر الأمثلة ص٣٥ .

(٣) في الأصل مكررة . ينظر: الأصول: ٢/٤٣٥ .

(٤) زيادة يستقيم بها النص، ينظر الأصول ٢/٤٣٦ .

باب "أَفْعَال"

"فَعَلٌ" و "أَفْعَالٌ" ، "فَعْلٌ" و "أَفعالٌ" ، "فَعَلٌ" و "أَفْعَالٌ" من المعتل اللام، "فَعِلٌ" و "أَفْعَالٌ" ، "فِعَلٌ" و "أَفعالٌ" ، "فَعْلٌ" و "أفعالٌ" ، "فُعُلٌ" و أَفْعَالٌ" ، "فِعِلٌ" و "أفعالٌ"، ("فِعْلٌ" و "أفعال")(١) .

"فِعْلٌ" و "أَفْعَالٌ" في المعتل العين، "فُعْلٌ" و "أفعالٌ" ، "فُعْلٌ" و "أفعالٌ" في المعتل العين(٢).

"فُعْلٌ و "أفعالٌ" في المعتل (اللام)(٣) ، "فُعُلٌ" و "أفعالٌ" .

أحكام هذه الأبنية

لم جاز: "نَحْوٌ" و "نُحُوٌّ" وقياسه: أن يجري على "دَلْو" و "دُلِيٍّ" ؟

ولم اختص باب "بَيْت" و "بيُوت" بالياء ؟ وباب "سُوط" بـ"سِياط" ؟

ولم جاز: "سَاق" و "سُوق" ولم يجز مثل ذلك في باب "سَوْطٍ" ؟

ولم جاز: "حِجار" و "حِجارة" بالهاء وتأنيث الجمع ؟

ولم جاز: "أفعال" في "فَعْلٍ" وما شاهده ؟

ولم جاز: "أقتابٌ" و "أرسان" في (الكثير)(٤) ؟

وهل يجوز في ("فِيل")(٥) أن يكون "فُعْلا" ؟ وما الخلاف فيه ؟ ولم لا (يجاوزون)(٦) في "مُدْيٌ" "أمداء" ؟

---

(١) تكررت هذه العبارة في الأصل .

(٢) في الأصل (اللام) وهو تحريف ينظر الأمثلة ص٣٦ .

(٣) في الأصل (العين) وهو تحريف ينظر الأمثلة ص٣٦ .

(٤) في الأصل (الكسر) وهو تحريف. ينظر الأصول ٤٣٧/٢ .

(٥) في الأصل (فعيل) والصواب من الجواب .

(٦) في الأصل (يجيزون) والصواب من الجواب ٣٧، وللتوثيق ينظر: الكتاب ٥٧٧/٣، والأصول ٤٣٧/٢، واللسان (فيل) ٢٧٤/١٥ .

الجواب(١)

"فَعْلٌ" و "فُعُولٌ" : "نَسْرٌ" و "نسورٌ" .

"فَعْلٌ" و "فُعُولٌ" من المعتل اللام: "دَلْو" و "دُلِيٌّ" ، و "ثَدْيٌ" و "ثُدِيٌّ" .

"فَعْلٌ" و "فُعولٌ" من المعتل العين : "بَيْتٌ" و "بُيوتٌ" .

"فَعَلٌ" و "فُعُولٌ" : "ذَكَرٌ" و "ذُكورٌ" ، و "أَسَدٌ" و "أُسودٌ" .

"فَعَلٌ" و "فُعولٌ" من المعتل اللام : "قَفًا" و "قُفِيٌّ" ، و "عَصًا" و "عُصِيٌّ" .

"فَعَلٌ و "فُعُول" من المعتلّ العين : "ساق" و "سُوقٌ" .

"فَعِل" و "فعول" : "نَمِرٌ" و "نُمورٌ" .

"فِعْل" و "فُعُول" : "ضِلَعٌ" و "ضُلوعٌ" .

"فِعْلٌ" و "فُعُولٌ" : "حِمْلٌ" و "حمولٌ" ، و "جِذْعٌ" و ("جُذوع")(٢) .

"فِعْلٌ" و "فُعُول" : "فِيل" و "فُيول" ، و "دِيك" و "دُيوك" .

"فُعْل" و "فُعُول" : "بُرْد" و "بُرُود" ، و "بُرْج" و "بُروج" .

[باب "فِعَالة"](٣)

"فَعْلٌ" و "فِعَالة" : "فَحْل" و "فِحالة" .

"فِعْل" و "فِعَالة" : "حِمْل" و "حِمالة" .

[باب "فُعُولة"]

"فَعْل" و "فُعُولة" : "فَحْل" و "فُحُولة" .

"فَعْل" و "فُعُولة" في المعتل العين: "عَيْر" و ("عُيُورة")(٤) .

---

(١) تقدمت المسائل ص ٣٢ .

(٢) في الأصل (جذع)، والصواب ما أثبت .

(٣) إضافة مأخوذة من المسائل المتقدمة ص ٣٢ ولن أشير إلى ما أضيفه منها مستقبلاً .

(٤) في الأصل (عيور) ينظر اللسان (عير) ٤/٦٢٠ .

"فَعْل" و "فُعُولة" في المضاعف : "عَمّ" و "عُمُومة" .

[باب "فِعلان"]

"فُعَل" و "فِعلان" : "خُرَب" و "خِربان"(١) .
"فَعْل" و "فِعْلان" : "رَأل" و "رِئلان"(٢) ، ["فِعْل" و "فِعْلان"](٣) : "ذِئْب" و "ذِئْبان" ، "فُعْل" و "فِعْلان" : "حُشّ" و "حِشّان" .

[باب "فُعلان"]

"فَعَل" و "فُعْلان" : "حَمَل" و "حُمْلان" .
"فَعْل" و "فُعلان" : "ظَهْر" و "ظُهْران" ، و "بَطْن" و "بطنان" .
"فِعْل" و "فُعْلان" : "زِقّ" و "زُقّان" ، و "ذِئب" و "ذُؤبان" ، ["فُعل" و "فُعلان" : "حُشّ" و "حشان"](٤) .

[باب "أفعال"]

("فَعَل" و "أفْعَال" : "جَمَل" و "أجمال")(٥) .
"فَعْل" و "أفعال" : "زَنْد" و "أزْنَاد" .
"فَعَل" و "أفْعَال" من المعتل اللام: "قَفَا" و "أقْفاء" ، و "صَفَا" و "أصْفَاء" .
"فَعِل" و "أفعال" : "نَمِر" و "أنمار" .
"فِعَل" و "أفعال" : "ضِلَع" و "أضْلَاع" .
"فَعُل" و "أفعال" : "عَجُز" و "أعجاز" ، "فُعَل و "أفعال" : "رُبَع" و "أرباع" .

---

(١) (الخُرَب: ذَكر الحُبارى) ينظر اللسان (خرب): ١/٣٤٩ .

(٢) (الرأل: ولد النعام) ينظر اللسان (رأل): ١١/٢٦١ .

(٣) هذه الإضافة من الأصول ٢/٤٣٥ .

(٤) زيادة لإتمام باب فُعلان من أبنية الجموع، مأخوذة من الأصول ٢/٤٣٦، وقد جعله محقق الأصول "خُش" بالخاء المعجمة، ولعله تصحيف، ينظر الكتاب ٣/٥٩٣، والحش: جماعة النحل، ينظر اللسان (حشش): ٦/٢٨٦، وشرح الشافية للرضي ٢/٩٥ .

(٥) تكررت هذه العبارة في الأصل .

"فِعِل" و "أفعال" : "إِبِل" و "آبال" ، "فِعْل" و "أفعال" : "حِمْل" و "أحمال" .

"فِعْل" و "أفعال" في المعتل العين : "جِيْد" و "أجياد" .

"فُعْل" و "أفعال" : "بُرْج" و "أبراج" ، و "بُرْد" و "أبراد" .

"فُعْل" و "أفعال" في المعتلّ العين : "عُود" و "أعواد" ، و "كُور" و "أكْوار"(١) .

"فُعْل" و "أَفْعال" في المعتل اللام : "مُدْي" و "أمْداء" .

"فُعُل" و "أفعال" : "عُنُق" و "أعناق" .

أحكام هذه الأبنية

[الجواب] :

جاز: "نُحُوّ" و "نُحُوّ" على طريق الشذوذ ، وقياسه: أن يَعْتَلّ في الجمع ويصحّ في المصدر نحو: "دَلْو" و "دُلِيّ"، [و] في التنزيل: ﴿ وعَتَوا عُتُوًّا كبيراً ﴾(٢) .

و "فَعْل" من المعتل العين بالياء يختص بباب "فُعُول" ويختص نظيره من بنات الواو بـ"فِعَال" ؛ لأنَّهما أخوان لأخوين من أبنية الجموع يجري كل واحد منهما على ما هو أحق به للخفة التي تكون فيه . فـ"بُيُوت" جاز لخفة الضمة على الياء، واختص باب "سَوط" و "ثَوب" بـ "سِياط" و "ثِياب" . لِثِقَلِ الضمة على الواو، فأعطوا كل واحد منهما ما هو أحق به، وأفردوه بما أعطوه منه .

وجاز في "ساق" : "سُوق"؛ لأن الواو لما (قُلب)(٣) في الواحد خرج عن نظير "بَيْت" و "بيوت" الذي يلزمه الاختصاص .

ويجوز: "حِجار" و "حِجَارة" . فمن قال: "حِجارة" أظهر علامة التأنيث، ومن قال: "حِجار" أجراه مجرى "رجال" في الاستغناء بتأنيث الجمع .

---

(١) (الكُور: هو الرَّحْل) ينظر اللسان (كور): ١٥٤/٥ .

(٢) سورة الفرقان: الآية: ٢١ .

(٣) الكلمة غير واضحة في الأصل، ولعلها كما ذكرت .

وجاز: "زَنْدٌ" و أَزْنَاد" على طريق الشذوذ لقوة "أَفْعَالٍ" ومؤاخاته "أفعل" في العلة.

وقال الأعشى(١) / : ٢٩٩/ب

وزندك أثقب أزنادها

وتقول: "أقتاب" و "أرسان" في الكثير؛ للاستغناء ببناء القليل عن الكثير في هذا .

واختلفوا في "فيل": فأجاز سيبويه(٢) أن يكون "فُعْلا" كسر أوله لتصح الياء نحو: "بيض" ، و لم يجز ذلك الأخفش(٣) في الواحد وأجازه في الجمع ؛لأنه أثقل ففروا من الواو فيه إلى الياء وكسروا لها ما قبلها .

وأما "مُدْيٌ"(٤) فلا يجاوز به "أَمْدَاء" ؛ للاستغناء به مع كراهة تصريف ما ثَقُلَ لأجل حرف العلة .

---

(١) هذا عجز بيت للأعشى وصدره:

وجدت إذا اصطلحوا خيرهم ... ...

ينظر ديوانه ص ٦١ .

وهو من شواهد الكتاب ٥٦٨/٣، والمقتضب ١٩٤/٢، والأصول ٤٣٦/٢ .

(٢) الكتاب ٥٩٢/٣ .

(٣) الأصول ٤٣٨/٢، واللسان (فيل): ٥٣٤/١١ .

(٤) "المُدْيُ: ضرب من المكاييل" اللسان (مدي) ٢٧٤/١٥ .

مسائل من :

"باب جمع المؤنث الثلاثي
الـذي فيـه هـاء التـأنيـث في الجمـع"

ما أبنية الجموع فيه ؟

وما أبنية الأسماء المجموعة فيه ؟

"فَعْلَةٌ" و "فِعَال"، "فَعْلَةٌ" و"فُعُولٌ"، "فَعَلة" و "فُعَلٌ" .

"فَعْلة" و "فِعَلٌ"، "فُعْلَةٌ" و "فِعَال" .

"فَعَلَةٌ" و "فُعْل" في المعتل العين، "فَعَلَة" و "فِعَل" في المعتل العين .

"فُعْلَة" و "فُعَل"، ("فُعلة" و "فِعال")(١) .

"فُعْلة" و "فِعَل"، "فُعْلة" و "أَفْعُل"، "فِعْلة" و "فِعَل"، "فُعْلة" و "فُعَل" .

أحكام هذه الأبنية في الجمع :

ما حكم فَعْلة في الجمع بالألف والتاء ؟

ولِمَ حُرِّكَ في الاسم ولم يُحَرَّك في الصفة ولا المعتل العين ؟

وكم وجهاً يجوز في فعلة ؟

وما حكم الجمع بالألف والتاء .

و(كم)(٢) وجها يجوز في فِعْلة ؟

وما حكم الجمع بالألف والتاء في القليل والكثير ؟

ولم وجب أنه محتمل لهما ؟

و ما الفرق بين ناقة ونياق ونوق حتى جاز القياس على أحدهما دون الآخر ؟

---

(١) في الأصل مكررة .

(٢) في الأصل (ولم) وهو تحريف .

ولم حمل باب تارة وتير على القصر من فِعَال(١) ؟

ولم قل الجمع بالألف والتاء في باب فِعْلَة؟

ولم جاز نعمة وأنعم، ولم يجز أفعال في (باب فَعِلة)(٢) ؟

ولم جاز (رِشوات)(٣) على مذهب من يقول: سِدرات، ولم تجز الألف والتاء على مذهب غيره ؟

وما الفرق بين تُخَمة وتُخَم، وتُهَمَة وتُهَم، وبين رُطَبة ورُطَب حتى كان أحدهما جمع تكسير ولم يكن الآخر ؟

(١) ينظر الأصول ٢/٤٤٠ .

(٢) في الأصل (فعل) . ولعله أراد الاستفسارعن الشذوذ في أنعم مع أن أفعال مطرد في كل اسم ثلاثي مكسور الأول ساكن الثاني. ينظر: ينظر التبصرة ٢/٦٥٢ ، وجموع التصحيح والتكسير في اللغة العربية ص ٤١ .

(٣) في الأصل: (شوات) والكلمة واضحة في الجواب ص٤٢ .

الجواب(١) :

أبنية الجموع فيه ستة:

فِعَلٌ، وفُعَل، وفِعَال، وفُعُول، وأفعُل، وفُعْل .

وأبنية الأسماء المجموعة ستة: فَعْلَةٌ، وفِعْلَةٌ، وفُعْلَةٌ، وفَعَلَة، فَعِلَةٌ، وفُعَلَةُ .

فَعْلَة وفِعال: جفنة وجِفان .

فَعْلَة وفُعول: مأنة ومُئُون، والمأنة: أسفل البطن(٢) .

فَعْلَة وفُعَل: دَوْلَة ودُوَل، وقَرْيَة وقُرًى .

فَعْلَة وفِعَل: خَيْمة وخِيَم .

فَعَلَة وفِعال: رَحَبة ورِحَاب(٣) .

فَعَلَة وفُعْل [في المعتل العين] : ناقة ونُوق(٤) .

فَعَلَة وفِعَل [في المعتل العين] : قَامة وقِيَم .

فُعْلَة وفُعَل: بُرْمَة وبُرَم .

فُعْلَة و(فِعَال)(٥): نُقْرة ونِقار(٦) .

فِعْلَة وفِعَل: سِدْرَة وسِدَر .

فِعْلَة وأفعُل: نِعْمَة وأنعُم، وشِدة وأشُد .

فَعِلَة وفِعَل: مَعِدَة ومِعَد، ونَقِمَة ونِقَم .

فُعَلَة وفُعَل: تُخَمَة وتُخَم، وتُهَمَة وتُهَم .

---

(١) تقدمت المسائل ص ٣٨، وينظر الأصول ٤٣٩/٢ .

(٢) من معاني المأنة: لحمة تحت السرة إلى العانة. ينظر اللسان (مأن) ٣٩٥/١٣ .

(٣) "رحبة المسجد والدار: ساحتهما ومتسعهما". ينظر اللسان (رحب) ٤١٤/١ .

(٤) ينظر التبصرة ٦٥٤/٢ .

(٥) في الأصل (فعل) وهو تحريف، ينظر الأبنية ص ٣٨ .

(٦) النقرة: الوهدة المستديرة من الأرض. ينظر اللسان (نقر) ٢٢٩/٥ .

أحكام هذه الأبنية في الجمع :(١)

حكم"فُعْلَةٍ" في الجمع بالألف والتاء تحريك العين في الاسم دون الصفة ودون ما عينه واو أو ياء؛ لأنهم استثقلوا التحريك في هذين القسمين، وحركوا في الاسم؛ لئلا يخلص له جمع السلامة كخلوصة للمذكر إذ كان المؤنث أنقص منزلة .

ويجوز في "فَعُلَةٍ" إذا جمع بالألف والتاء ثلاثة أوجه: فَعَلات، وفُعُلات، وفَعْلات .

أما الفتح: فعلى قياس جفنة وجفنات، وأما الضم: فللاتباع، وأما التسكين: فعلى قياس عَضُد وعَضْد، تقول: خَطَوات وخُطْوات .

ويجوز في "فِعلة" ثلاثة أوجه: فَعَلات، وفَعِلات، وفَعْلات .

فأما الفتح: فعلى قياس جَفَنات، وأما الكسر فللاتباع، وأما التسكين: فعلى قياس كَبْد في كبد، تقول: سِدْرة وسِدْرات .

وحكم الجمع بالألف والتاء احتمال القليل والكثير؛ لأن جمع السلامة لا تختلف أبنيته، فيكون منها ما هو للقليل، ومنها ما هو للكثير، فمن عاب حسان في قوله:(٢)

لنا الجَفَنَات الغرُّ يلمَعْنَ في الضُّحى		وأسيافُنا يَقْطُرن من نَجْدةٍ دما

فزعم أن الجَفَنَات للقليل فخطأٌ لما بيَّنا .

وتقول: (ناقة)(٣) ونياق، فهذا يقاس عليه؛ لأنَّه غالب على الباب كرَحَبَةٍ ورحاب.

وأما "ناقة" و"نوق" فلا يقاس عليه؛ لأنَّه نادر .

وباب "تارة" و"تِيَر" مقصور من فِعَال؛ لأنَّه في الصحيح على فِعَال نحو: "رِجَال"، وإنما يُقْصَرُ في المعتل للاستخفاف(٤) .

---

(١) تقدمت المسائل ص ٣٨ .

(٢) ينظر ديوانه ٣٥/١ . والبيت من شواهد الكتاب ٥٧٨/٣، والمقتضب ١٨٦/٢.والخصائص ٢٠٦/٢، وابن يعيش ١٠/٥، والخزانة ٤٣٠/٣ .

(٣) في الأصل (ناق) ولعل الصواب ما أثبت . ينظر التبصرة ٦٥٤/٢ .

(٤) ينظر الأصول ٤٤٠/٢ .

وإنما قل الجمع بالألف والتاء في (فِعْلة)(١) على من يُكَسِّر فرارا من الثقل(٢) فعدلوا إلى كِسْرَة وكِسَر، وإنما جاز "نِعْمَة" و"أَنْعُم" ولم يجز "أَفْعَال"؛ لأنه على طريق النادر .

وجاز رِشْوات على مذهب من يقول: سِدْرات، فأما من يقول: سِدِرات (فتنكب)(٣) الجمع بالألف والتاء في رِشْوة؛ لما يلزمه من قلب الواو [ياء](٤).

والفرق بين تُخَمَة وتُخَم، وبين رُطَبَة ورُطَب: أن الأول تكسير، والثاني اسم جنس وليس بتكسير، ودليله تذكير رطب كقولك: هذا رُطَبٌ وبلغَ الرطبُ / ، وتقول: هذه تخم، وهذه تهم، فهذا يوضح عما قلنا .

/٣٠

---

(١) في الأصل (فعل) ولعل الصواب ما أثبت .

(٢) الحاصل من اجتماع الكسرتين في كسرات، وينظر الكتاب ٣/٥٨١ مع الحاشية للسيرافي، والتبصرة ٢/٦٥١ .

(٣) كلمة غير واضحة في الأصل، ولعلها كما ذكرت وينظر التبصرة ٢/٦٥١ .

(٤) قال في الأصول ٢/٤٤١: "لأن الواو لا تعتل في الإسكان هنا" . وينظر الكتاب ٣/٥٨٢ .

بــاب

ما يكون من (بنات)(١) (الثلاثة)(٢)

يقع على الجميع ويكون واحدا على بنائه من لفظه إلا أنه ملحق الـهاء للفصل

مسائل هذا الباب :

ما الجمع الذي الفرق بين واحده وبينه الـهاء ؟

وما الفرق بين المخلوق والمصنوع حتى اطّرد في المصنوع جمع التكسير؟

و لم جاز في المخلوقات الجمع بالألف والتاء على اطراد "فَعْلَة" و"فِعَال"من هذا الباب؟

[فَعْلَةٌ وفِعَال]، فَعْلَةٌ وفُعُول، فُعُلَةٌ وفِعَال، فُعُلَة وأَفْعَال، [فِعَلٌ وأفعال]، فِعْلَةٌ (وفِعَالٌ)(٣)، فِعْلَةٌ وفِعَلٌ، فُعْلَةٌ وفُعْلٌ.

أحكام هذا الباب :

ما أبنية الأسماء المجموعة في هذا الباب؟ وكم هي؟

و لم جاز سخلة وسخال، و لم يجز مثل ذلك في نخلة؟

و لم غير "حلقة" و"فلكة" في "حلق" و"فلك"؟

و لم جاز "حلفاء" و"طرفاء" و"قصباء" للواحد والجمع؟

وما وجه قول بعضهم في واحده "طرفة" و"قصبة" و"حلفة" ؟

فصل:

الجمع الذي الفرق بين واحده وبينه الهاء هو: ما تمكن في معنى الجنس كقولهم: تمر وتمرة، والمتمكن في معنى الجنس هو: المخلوق دون المصنوع الذي يصنعه الناس؛ لأن

---

(١) في الأصل (باب) وهو تحريف . ينظر الأصول ٤٣٢/٢ .

(٢) في الأصل (الليلة) وهو تحريف . ينظر الكتاب ٥٨٢/٣ .

(٣) في النسخة (فعلة) والصواب من الأمثلة :

المخلوق هو الأصل الأول؛ ولذلك لم يطرد فيه جمع التكسير؛ لأن الجنس منه يصلح للقليل والكثير، ويقع عليه صفة التوحيد .

ففرقوا بين "نَخْلَةٍ" و"قَصْعَةٍ" (إذ)(١) كان هذا من (عمل)(٢) الناس فقالوا: قصاع و لم يكسروا "نخلة" لهذه العلة .

وأبنية الأسماء التي تجمع في هذا الباب تسعة:

"فَعْلة" و"فِعْلة" و"فُعْلة" و"فَعَلَة" و"فَعِلة" و"فَعُلة" و"فُعُلة" و"فُعْلة" و"فِعَلة" .

نحو: تَمْرة، وجِعْبة، ودُرّة، وأَكَمة، ونَبِقة، وسَمُرة، ورُطَبة، وبُسْرة، [وعِنَبة] .

فَعْلة وفِعال من هذا الباب: سَخْلة وسِخال .

فَعْلة وفُعُول: صَخْرة وصُخُور .

فَعَلَة وفعال: أَكَمَة وإكام .

فُعَلَة وأفعال: رُطَبة وأرطاب .

فِعَلَة وأفعال: عِنَبَة وأعناب .

فِعْلَة وفِعَال: حِقَّة وحقاق .

فِعْلَة وفِعَل: حِقَّة وحِقَق .

فُعْلَة وفُعْل: دُرَّة ودرّ .

ويجوز سَخْلة وسِخال، ولا يجوز مثل ذلك في نَخْلة؛ لأنَّ الحيوان لما كان أكثر فضولاً من الجماد، بَعُدَ من صفة التوحيد، وحَسُن التشبيه له بالمصنوع .

وجاز حَلْقة وفَلْكة في حِلَق وفُلْك؛ لأنَّه لما تغير المعنى تغير اللفظ .

وذلك أن الحَلْقة: الخلق من الناس إذا استداروا، و[الفُلْك]: فلك السماء، فقد خرجا عن معنى فَلْكة المغزل، وحَلَقة الأذن، فتغيَّر اللفظ من أجل هذه العلَّة(٣) .

---

(١) في الأصل (إذا) .

(٢) في الأصل (علم) وهو تحريف .

(٣) الكتاب ٣/٥٨٣ .

وأما طَرْفَاء وقَصْبَاء وحَلْفاء(١) فواحده وجمعه واحد؛ لأنهم احتقروا واحده عن أن يُفردوه بصيغة، ومنهم(٢) من ينحو به على الأصل في إفراد الواحد بصيغة فيقول: طَرَفَة وقَصَبة وحَلِفَة بالكسر مخالفة لأختيها؛ للإيذان بأنه قد خرج عن طريقة الجنس الذي يَفْصِل واحده منها الهاء فقط؛ لأنّه لما كان لا يجتمع تأنيثان في اسم واحد لم يكن بد من إسقاط ألف التأنيث من (طرفها)(٣) لمعاقبة هاء التأنيث .

(١) القصباء: جماعة القصب. اللسان (قصب) ٦٧٤/١ .

الحلفاء: نبت معروف. اللسان (حلف) ٥٦/٩ .

(٢) منهم الأصمعي. ينظر الأصول ٤٤٥/٢ .

(٣) في الأصل: (طرفا) ولعل الصواب ما ذكرت .

بـــاب

جـمـع بنـات الحـرفين

فَعْلٌ وأَفْعُل من المحذوف .

فَعْلٌ وفِعَال، فَعْل وفُعول، فَعَل وأَفْعال، فَعَل وفِعْلان، فَعَلَةٌ وأفعُل، فَعَلَةٌ وفِعَال، من المعتل اللام .

فَعَلَةٌ وفِعْلان .

أحكام المحذوف من بنات الحرفين

وهو المنقوص

لم جاز جمع المنقوص الذي فيه الهاء بالواوا والنون ؟ ولم كُسِر أوله ؟

ولم جاز في "سَنَةٍ": "سَنَوات" وفي "عِضَة": "عِضَوات" ولم يجز مثل ذلك في "ثُبَةٍ" و "شِيَةٍ" ؟

ولم لا يجوز الكسر في "هَنُون" و "بَنُون" وهو من المنقوص ؟

ولم لا يجوز في "هَنَة" و "مَنَة" إلا الألف والتاء ؟ ولم لا يجوز في "ظُبَةٍ" و "شِيَةٍ" إلا الألف والتاء ؟ ولم غلبت التاء على الواو والنون في هذا ؟

ولم لا يجوز في "شَفَةٍ" و "شَاةٍ" الألف والتاء ولا الواو والنون ؟

ولم جاز في "أَرْضٍ": "أَرَضَات" و "أَرَضُون" ؟

ولم جاز في "حَرَّة": "حَرُّون" و "إِحَرُّون" مع أنَّه لا يقال: "إِحَرَّة" ؟

ولم جاز جمع المؤنث بغير علامة بالألف والتاء في ("عُرُسات")(١) و "أَرَضَات" ؟

وما وجه قول بعضهم: "أَهْلات" وبعضهم: "أَهَلات"(٢) ؟

---

(١) في الأصل (عروسات) والتصويب من الأصول ٤٤٧/٢، وينظر أيضا اللسان (عرس) ١٣٤/٦ .

(٢) الكتاب ٦٠/٣ .

[باب جمع بنات الحرفين]

الجواب(١):

"فَعْل" و "أَفْعُل" من المحذوف: "يَدٌ" و "أيدٍ" ؛ لأن أصله: "يَدْيٌ" ثم جُمع على "أَفْعُل" ثم لحقه الاعتلال كما يلحق جمع "دلو" إذا قُلْتَ: "أُدلٍ" .

"فَعْل" و "فِعَال" من المنقوص: "دَمٌ" و "دِماء" .

"فَعْل" و "فُعول" : "دَمٌ" و "دُمِيٌّ" .

"فَعْل" و "أَفْعال" : "أَبٌ" و "آباءٌ" ، و "أَخٌ" و "آخاءٌ" .

"فعل" و "فِعلان" : "أخ" و "إخوان" .

"فَعَلَة" / و "فِعال" : "شاة" و "شِياه" ، و "شَفَةٌ" و "شِفاه" . ٣٠/ب

"فَعَلَةٌ" و "أَفْعُل" : "أَمَةٌ" و "آمٍ" .

"فَعَلَةٌ" و "فِعال" من المعتلّ اللام: "أَمَةٌ" و "إِماء" .

و "فَعَلَةٌ" و "فُعلان" : "أَمَةٌ" و "أُموان" .

أحكام المنقوص(١)

يجوز جمع المنقوص الذي فيه الهاء بالواو والنون للعوض من اجتماع (النقص)(٢) حذف حرف من الأصل وحذف الهاء، ويجوز كسرُ أولِه للفرق بين ما الواو له بحق الأصل وما الواو له بحق العوض. فتقول في "ثُبَةٍ": "ثُبُون" ، وفي "سَنَةٍ": "سُنون"، وفي "مائة": "مِئون" ، وإن شئت جمعت بالألف والتاء كما يُجمع المؤنث بالهاء فتقول: "ثُبَاتٍ".

(١) الأصول ٢/٤٤٦ .

(٢) في الأصل (النفس) تحريف .

وأما قولهم في "سَنَةٍ": "سنوات" ، وفي "عِضَةٍ": "عِضَوات" فإنما جاز؛ للإيذان (با)(١)لأصل كما جاز "استحوذ" على طريق النادر(٢) .

ولا يجوز مثل ذلك في "ثُبَةَ" و "شية"(٣) .

وأما "هنون" و "منون" فلا يكسر أوله لأن الواو له بحق الأصل .

ولا يجوز في "هَنَةٍ" إلا "هنات" وكذلك "مَنَةٍ" تقول: "مَنات" ؛ لأنه يجري على أصله في الفرق بين المذكر والمؤنث إذا قلت: "هَنٌ" و "هَنَة" ، و "مَنٌ" و "منة" .

ولا يجوز في "ظُبَةٍ" و "شِيَةٍ" إلا الألف والتاء تقول: "ظُبات" و "شِيات" ؛للاستغناء به مع غلبة الألف والتاء على الواو والنون ؛ لأنها الأصل .

ولا يجوز في "شَفَةٍ" و "شَاة" الألف والنون؛ لإخراج الأصل في "شِفاه" و "شِياه" .

ولا يجوز الألف والتاء للاستغناء بـ"شِفاه" و "شياه"؛ إذ كانوا يستعملون ذلك للقليل والكثير .

وتقول في "أَرْض": "أَرَضَات" فتجمع بالألف والتاء على قياس "صَحْفَة" و صَحَفَات"، ويجوز: "أرضون" ؛ للعوض من حذف الألف والتاء على طريق النادر؛ لأنه بمنزلة المنقوص في المعنى . إذ كان جملة الأرض يقع عليه اسم الأرض ثم يُجمع على طريق النقص من تلك الجملة بما يعزل منها في التقدير، ثم يُضَم إليه الأبعاض الأخرُ على التفصيل فصار المنقوص في المعنى كالمنقوص في اللفظ في هذا الحكم إلاّ أنه على طريق النادر ؛ لأنه إنما جاز في "الأرض" لسعتها بما يقل النظير في ذلك لها .

وتقول في "حَرَّة": "حَرُّون" و "إِحَرُّون" ، فتجري مجرى المنقوص؛ لأنَّ الأصل "إِحَرَّة"، إلا أَنَّه أُهمل واستُعمل المحذوفُ منه،فمن قال: "حُرُّون" فللنقص من وجهين.

ومن قال: "إِحَرُّون" فللإشعار بالأصل مع موافقة معنى الحَرَّة.

(١) في الأصل (في) .

(٢) من أقسام العلل: "علة الأصل" أو "التنبيه على الأصل" ومن أمثلتها صرفُ ما لا ينصرف. ينظر الاقتراح ص ٢٥١، ومناهج الصرفيين ومذاهبهم ٢٥١ .

(٣) ينظر شرح الشافية للرضي ١١٥/٢، وشرح الجاربردي على الشافية ١٣٦/١ .

وتقول: "عُرْسٌ"(١) و "عُرُساتٌ" ، و "أَرْضٌ" و "أرضَاتٌ" فتجمع بالألف والتاء ما لاعلامة في واحده (للتأنيث)(٢) كما تصغره بعلامة التأنيث وليست في مكبره ؛ لأنها مقدرة فيه، وقال بعضهم: "أَهْلات" فشبهها بـ"صَعْبات" ؛ لأنه قد يصف(٣) بالأهل(٤) وبعضهم أجراه على الأصل في التسمية فقال: "أَهَلات" .

(١) في الأصل (عروس) والعُرْس والعُرُس: طعام الوليمة. اللسان (عرس) ١٣٤/٦ .

(٢) في الأصل: (التأنيث)

(٣) الكلام هنا عن جمع الثلاثي المؤنث مما كان على وزن (فعل) جمعا مؤنثا سالما، ولهذا الجمع أحكام تختلف باختلاف المجموع، فإن كان المجموع صفة أو معتل العين أو مضعفها فيجب تسكين العين مثل: صعْبات وبيْضات وجوْزات، وإن كان المجموع غير صفة أو صحيح العين فيجب في عينه الفتح، غير أنه قد جاء: أهْلات بسكون العين فيما سمع عن العرب، وكان حقه فتح عينه في القياس فاعتل النحويون لها بأنها محمولة على ما أشبه صعْبات من الجموع، ورد عليهم ابن يعيش بأنها جمع أهلة وهي الجماعة. ينظر شرح الكافية للرضي ١٨٩/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٣١/٥-٣٣ .

(٤) قال سيبويه في الكتاب ٦٠٠/٣: "وقالوا أهلات فخففوا شبهوها بصعبات؛ لأنه في الجمع مؤنث مثلها حيث كان أهل مذكرا تدخله الواو والنون. ينظر الكتاب ٦٠٠/٣ .

بـــاب

تكسير ما عدة حروفه بالزيادة أربعة أحرف للجمع

كم أبنية الأسماء المكسورة في هذا الباب ؟

"فِعالٌ" و "أَفْعِلةٌ" ، "فِعال" و "فُعُل" ، "فِعَال" و "فُعْل" في المعتل العين بالواو ، "فِعَال" و "فُعْل" في المعتل العين بالياء ، "فَعَال" و "أَفْعِلةٌ" ، "فَعَالٌ" و "فُعُلٌ" ، "فُعُالٌ" و "أفعلةٌ" ، "فُعالٌ" و "فِعْلانٌ" ، ("فُعالٌ")(١) و "فُعُلٌ" ، "فَعِيلٌ" و "أَفْعِلَة" ، "فَعِيل" و "فُعلان" ، "فَعيلٌ" و "فُعُلٌ" ،"فَعِيلٌ" و "أَفْعِلاءُ" ، "فَعيلٌ" و "فِعلانٌ" ، "فَعِيلٌ" و "فِعْلَةٌ" ، "فَعيلٌ" و "فِعالٌ" ، "فَعيلٌ" و "أَفَاعلٌ" ، "فَاعِلٌ" و "فَواعلُ" ، "فَاعِلٌ" و "فُعلانُ" ، "فَاعلٌ" و "فِعلان" ، "فَاعلٌ" و ("فِعالٌ")(٢) .

أحكام هذه الأبنية:

لم جاز في "حُمُر": "حُمْر" ؟

و لم جاز: "ثلاثة جُدُر" و "ثلاثة كُتُب" وهو من أبنية الكثير ؟

و لم لايجاوز المضاعف "أَفْعلةً" نحو: "جِلالٍ" و "أجلـةٍ" و "عِنَانٍ" و "أَعنـةٍ": وكذلـك المعتل نحو: "رِشَاءٍ" و "أَرْشِيَةٍ" و "سِقاء" و "أَسْقِيَةٍ" ؟

و لم جاز "عُيُن" في جمع "عِيان" و لم يجز "خُوُن" في جمع "خِوان" ؟

و لم جاز في قول بعضهم(٣): "صُيُود" و "صِيد" ؟

و لم كرهوا في "سَمَاء و "أَسِمية" (بناء)(٤) الأكثر ؟

و لم لم يقولوا: "ثلاثة أَغْلِمَة" في القليل ؟

---

(١) في الأصل (فعالا) ولعله تحريف، ينظر الأمثلة ص ٥١ .

(٢) في الأصل (فواعل) والتصويب من الأمثلة ص ٥٢ .

(٣) تخريج هذا القول في الكتاب عن يونس ٦٠٢/٣ .

(٤) في الأصل (ما) والتصويب من الكتاب ٦٠٣/٣ .

ولم اجتمعوا على "جُوار" و "جِيران" ومنهم من يقوله بالكسر ومنهم من يقوله بالضم؟ ولم قال بعضهم: "حُوران" ؟

ولم أجروا "السُوار" مجرى "الخُوار" ؟

ولم لم يقولوا في "صَبِيّ": "أصبية" في القليل ؟

ولم جاز في "فَصِيل": "فِصالٌ" وهذا جمع الصفة،نحو: "ظَريفةٍ" و "ظِرافٍ" ؟

ولم جاز "أَفِيلٌ" و "أفائِلُ" ولم يجز مثل ذلك في "رغيف" ؟

ولم كان باب الصفةِ على "فَاعِل" إذا أُجْرِيَتْ مُجرى الاسم أن يجيء على "فِعلان" دون "فواعل" ؟

وما قياس "فاعِل" إذا كان صفةً أو اسماً ؟

الجواب:

أبنية الأسماء المكسورة في هذا الباب (سبعة)(١) :

"فِعَال" ، و "فَعَال" ، و "فُعَال" ، و "فَعِيل" ، و "فَعول" ، و "فاعِل" ، و "فاعَل" .

"فِعال" و "أفعِلة" : "حِمَارٌ" و "أَحمِرةٌ" .

"فِعَالٌ" و "فُعُل" : "حِمَارٌ" و "حُمُرٌ" .

"فِعَال" و "فُعُل" فيما عينه واو : "خِوان" و "خُون" .

"فِعَالٌ" و "فُعُل" فيما عينه ياء : "عِيان" و "عُيُن" .

"فَعَال" و "أَفْعِلَة" : "زَمَانٌ و "أَزْمِنَة"" .

"فَعَالٌ" و "فُعُلٌ" : "قَذَالٌ" و "قُذُلٌ" .

"فُعَالٌ" و "أفعلة" : "غُرَابٌ" و "أَغْرِبةٌ" .

"فُعال" و "فِعْلان" : "غُرَابٌ" و "غِرْبان" .

"فُعَال" و "فُعُل" : "قُرَاد" و "قُرُد" .

(١) في الأصل (تسعة) والصواب ما أثبته، ينظر الأصول ٢/٤٥٠ .

"فَعِيل" و "أَفْعِلة" : "رَغِيف" و "أَرْغِفَة" .

"فَعِيلٌ" و "فُعلان" : "رَغِيْف" و "رُغْفان" .

"فَعِيلٌ" و "فُعُل" : "رَغِيف" و "رُغُف" .

"فَعِيلٌ" و "أَفْعِلاء" : "نَصِيْبٌ" و "أَنْصِبَاء" .

"فَعِيلٌ" و "فِعْلانٌ" : "فَصِيْل" و "فِصْلان" ، و "قَضِيْب" و "قِضْبان" .

"فَعِيلٌ" و "فِعلة" : "صبي" و "صِبْيَة" .

"فعيلٌ" و "فِعال" : "فصيل" و "فِصَال" .

"فَعِيلٌ" / و "أَفَاعِل" : "أَفِيْلٌ" و "أفائِل" . ٢٠١/م

"فَاعِلٌ" و "فَوَاعِلُ" : "حَاجِرٌ" و "حواجِرُ" .

"فَاعِل" و "فَوَاعِلُ" : "تَابِلٌ" و "تَوابلُ" .

"فَاعِلٌ" و "فُعلانُ" : "حَاجِرٌ" و "حُجْران" .

"فَاعِلٌ" و "فِعلان" : "حَائِطٌ" و "حِيطان" .

"فَاعِلٌ" و "فِعَال" : "صَاحِبٌ" و "صِحَاب" .

أحكام هذه الأبنية(١):

يجوز في "حُمُر": "حُمْر" على مذهب من خفف فقال في "عَضُد" : "عَضْد" .

ويجوز: "ثلاثة جُدُرٍ" و "ثلاثة كُتُبٍ" ؛للاستغناء في هذا بناء الكثير عن القليل .

ولا يجوز في "جِلَالٍ" و "أَجِلَّة" إلا "أَفْعِلَة" دون "فُعُل" ؛ لأنَّ هذا البناء غالب على "فِعَال" وهو أخفُّ من إظهار التضعيف وكذلك في المعتل نحو: "سِقَاءٍ" و "أَسْقِيَةٍ" .

ويجوز في جمع "عِيانٍ" : "عُيُنٍ" ولا يجوز في جمع "خِوان": "خُوُن" ؛ لثقل الضمة على الواو مع أنهم قد يُسَكِّنون في الصحيح من نحو: "حُمْر" فلزموا الإسكان في "خُوْن" لهذه العلة .

(١) تقدمت المسائل ص ٥٠ .

وأما من قال: "صَيُوْدٍ" و "صِيْدٍ" فهم الذين يُسَكِّنون العينَ(١) إذا انضمَّت فكسروا الأول؛ لِتَصِحَّ الياءُ في الجمع .

وقالوا: "سَمَاءٌ" و "أَسْمِيةٌ" ولم يجمعوه على بناء الأكثر؛ لما يلزمهم من الإعلال .

ولا يجوز "ثلاثة أغلمةٍ" ؛للاستغناء بـ"غِلْمةٍ" .

وفي "جُوار" لغتان: الكَسْر والضم . إلا أنهم يتفقون في الجمع على "جِيران" ؛ لأنه أخف وكذلك "سِوار" ، و "سُوار" ، ومنهم من يقول: "حُوران" .

ولا يجوز في "صَبِيٍّ": "أَصْبِيَةٍ" ؛للاستغناء بـ"صِبْيةٍ" .

ويجوز في "فَصِيْل": "فِصَال" وإن كان من جمع الصفة؛ لأنهم شبهوه بـ"ظَرِيْفَةٍ" و "ظِرَاف" ؛ لأن فيه معنى المنفصل من أمه .

ويجوز في "أَفِيْلٌ": "أَفَائِلُ(٢)؛ لأنهَّم يؤنثونه فيقولون: "أَفِيْلَةٍ" فأجروه مجرى "سَفِينٍ" و "سَفَائِن"(٣) .

وإذا غلبت الاسمية على الصفة فقياسها "فُعْلان" في الجمع نحو: "راكبٍ" و "رُكْبان" و "فَارسٍ" و "فُرسان" أجريت مجرى "حَاجِر" و "حُجْران"(٤) .

وأما "فَاعِلٌ"(٥) إذا كان صفة فلا يجوز فيه "فَواعِلُ" ؛ لأنهم فرَّقوا بين "فَاعِلٍ" و "فَاعِلةٍ" في الصفة . فجمعوا "فَاعِلةً" على "فَواعِلَ" ومنعوه "فَاعِلاً" نحو: "ضَارِبةٍ" و "ضَوَارِبَ" ، فأمَّا "ضَارِبٌ" فـ"ضَارِبونَ" . فإن كان "فَاعِلٌ" اسما عَلَماً جمع على "فَوَاعِل" نحو: "خَالِدٍ" و "خَوَالِدَ" ، و "خَاتمٍ" و "خَوَاتِمَ" .

---

(١) وهم بكر بن وائل وبعض تميم، ينظر: اللهجات العربية ٢٣٩/١ - ٢٤٣ .

(٢) "الأفائل: حاشية الإبل وهي صغارها بنات المخاض ونحوها" ينظر اللسان (أفل) ١٨/١١ .

(٣) قال الرماني في شرحه على الكتاب مخطوط ١٠٩/٤: "وقالوا: أفيل وأفائل؛ لأنه مؤنث فصار بمنزلة سفين وسفائن وكذلك ذنوب وذنائب، والأفيل: حاشية الإبل، وقالوا أيضا لما أنثوا فقالوا: أفيلة أظهروا هاء التأنيث فجرى إفال مجرى فصال" .

(٤) الحَاجِرُ: من مسايل المياه ومنابت العشب: ما استدار به سند أو نهر مرتفع. ينظر اللسان (حجر) ١٦٩/٤.

(٥) في الأصل (فاعلة) والصواب في الكتاب ٦١٤/٣ .

باب

جمع المـؤنث

كم أبنية الأسماء المجموعة في المؤنث ؟ وما قسمتها في العلامة (للتأنيث)(١) ؟

"فَعَالٌ" و "أَفْعُلٌ" ، "فَعَالٌ" و "فُعُولٌ" ، "فِعالٌ" و "أَفْعُلٌ" ، "فِعَالٌ" و "فَعَائِلُ" "فِعَالٌ" و "فُعُلٌ" ، "فُعَالٌ" و "أَفْعُلٌ" ، "فُعَالٌ" و "فِعْلان" ، "فَعِيلٌ" و "أَفْعُلٌ" ، "فَعِيل" و "أَفعَال" ، "فَعُولٌ" و "فُعُلٌ" ، "فَعُولٌ" و "فِعْلان" ، "فَعُول" و "أَفْعَال" ، "الفُعلى" و "الفُعَل" ، "فُعْلى" و "فِعال" ، "فُعْلى" و "فَعَالى" ، "فِعْلى" و "فَعَال" ، "فِعْلى" و "فَعَالى" ، "فَعْلاءُ" و "فَعَالٍ" ، ("فَعْلاءُ")(٢) و "فَعَالى" ، "فَعْلى" و "فِعَال" ، "فَعِيلة" و "فِعَال" ، "فَعِيلة" و "فَعَائِل" ، "فَعِيلة" و "فُعُل" ، "فِعَالة" و "فَعَائِلُ" ، "فَعَالة" و "فَعَائِلُ" ، "فُعالة" و "فَعَائِلُ".

أحكام هذه الأبنية :

ما الفرق بين "فُعلى" "أَفعَل" و"فُعْلى" غير "أَفعَل" حتى اختلف الحكم ؟

ولم جاز في جمع "اللِّسان": "أَلْسُنٌ" و "أَلسِنَةٌ" ولم يجز مثل ذلك في جمع "حِمارٍ" ؟

ولم جاز جمع "الصُغرى" و "الكُبرى" بالألف والتاء ؟

ولم جاز في "حَبالٍ": "حَبَالى" ؟

وما جمع "صَحْراء" و "حُبلى" بالألف والتاء ؟

ولم جاز: "ثلاث صحائف" وهو من بناء الكثير ؟

ولم استوى المخلوق والمصنوع في "دَجاجـة" و "دَجَـاج" ، و "سَفِينة" و "سَـفين" ولم يستوِ في "قصعة" و "تمرة" ؟

وما الخماسي الذي الفرق بين واحده وجمعه الهاء ؟

---

(١) في الأصل (التأنيث) .

(٢) في الأصل (فعلى) والصواب من الأمثلة ص ٥٦ .

الجواب:

أبنية الأسماء المجموعة في المؤنث أحد عشر بناء:

"فَعالٌ"، و "فِعالٌ"، و "فُعالٌ"، و "فَعِيلٌ"، و "فَعُولٌ"، و "فُعْلى"، و ("فَعْلاءُ")(١)، و"فَعَالةٌ"، و "فِعَالةٌ"، و "فُعَالةٌ"، و "فَعيلةٌ".

وقِسْمَتُها على وجهين:

مؤنثٌ بعلامةٍ، ومؤنثٌ بغيرِ علامةٍ، والمؤنثُ بعلامةٍ على ثلاثةِ أوجه:

مؤنثٌ بالهاء، ومؤنث بالألف المقصورة، ومؤنث بالألف الممدودة.

"فَعَالٌ" و "أَفْعُل" : "عَنَاقٌ" و "أَعْنُقٌ".

"فَعَالٌ" و "فُعُول" : "عَنَاقٌ" و "عُنُوقٌ".

"فِعَالٌ" و "أَفْعُل" : "ذِرَاعٌ" و "أَذْرُعٌ".

"فِعَال" و "فَعَائِل" : "شِمَال" و "شَمَائِل".

"فِعَال" و "فُعُلٌ" : "شِمَالٌ" و "شُمُلٌ".

"فُعَال" و "أَفْعُل" : "عُقَاب" و "أَعْقُب".

"فُعَال" و "فِعلان" : "عُقَاب" و "عِقبان".

"فَعِيلٌ" و "أَفْعُل" : "يَمِين" و "أَيْمُن".

"فَعِيل" و "أَفْعَال": "يَمِين" و "أَيْمَانٌ".

"فَعُول" و "فُعُل" : "عَمُود" و "عُمُد".

"فَعُول" و "فِعْلان" : "خَرُوف" و "خِرفان".

"فَعُولٌ" و "أَفْعَال" : "فَلُوٌّ" و "أَفْلاء".

"الفُعلى" و "الفُعَل" : "الصُغْرى" و "الصُغَر".

"فُعلى" و "فَعالٍ" : "حُبلى" و "حَبالٍ".

"فُعْلى" و "فَعالى" : "حُبْلى" و "حَبالى".

---

(١) في الأصل (فعلى) والصواب من الأبينية السابقة ص ٥٤.

"فِعْلى" و "فَعَالٍ" : "ذِفرى" و "ذَفَارٍ" .
"فِعْلى" و "فَعَالى" : "ذِفْرى" و "ذَفَارى" .
"فَعلاء" و "فَعَالٍ" : "صَحَراء" و "صَحَارٍ" .
"فَعلاء" و "فَعَالى" : "صَحْراء" و "صَحَارى" .
"فُعْلى" و "فِعَال" : "أُنثى" و "إِناث" .
"فَعيلة" و "فِعال" : "صَحِيفة" و "صِحاف" .
"فَعِيلة" و "فَعَائل" : "صَحِيفة" و "صَحَائف" .
"فَعِيلة" و "فُعُل" : "صحيفة" و "صُحُف" .
"فِعالة" و "فَعائل" : "عِمامة" و "عَمائم" .
"فَعَالة" و "فَعَائل" : "حَمَامة" و "حَمَائم" .
"فُعَالة" و "فَعَائل" : "ذُؤَابة" و "ذَوَائِب" .

أحكام هذه الأبنية : [الجواب](١)

الفرق بين "فُعلى" "أفْعَل" و "فُعْلى" غير "أفعل": أنّ "فُعلى" "أفعَل" تلزمها الألف واللام؛ لأنها منقولة من باب إلى باب، نقلت من باب "أفْعَل" المقيد [بـ]منك إلى باب "أفْعَل" المطلق فلزمها الأحكام التي كانت تمتنع منها في الباب الأول؛ لتؤذن بالنقل عن ذلك الحد فكانت قبل لا تعرف ولا تنكر ولا تؤنث ولا (تذكر)(٢) ولا تثنى ولا تجمع وصارت هذه الأحكام لازمة لها في هذا الباب كما لزمها في الباب الأول الامتناع منها فهي تجمع في المؤنث على "الفُعَل" وهي في المذكر على "الأفَاعِل" / نحو: "الكبر" و"الأكابر"، ويجوز فيها الألف والتاء في المؤنث كما تجوز الواو والنون في المذكّر، فأما "فُعْلى" غير "أفْعَل" فتجرى مجرى "فعلى" في حذف علامة التأنيث والتعويض منها بالياء إذا جمع على زنة "مَفَاعِل" .

١٠٣/ب

(١) تقدمت المسائل ص ٥٤ .
(٢) في الأصل (تنكر) .

ويجوز في جمع اللسان: "أَلْسُن"[و] على مذهب من ذكر["أَلْسِنَة"](١) كـ"حِمَار" و "أحمرة".

ويجوز في "حَبالٍ" و "ذَفارٍ": "حَبالى" و "ذَفَارى"؛ لاجتماع ثلاثة أسباب كلها تدعو إلى جواز هذا الحكم:

الأول(٢): أَنَّه جمعٌ أثقل من الواحد، **والثاني**: أنَّه يقع التغيير كثيراً بعد ألف الجمع في نحو: "خطايا" و "صحائف" و "رسائل"، **والثالث**: أنها ياءٌ مكسورٌ ما قبلها تستثقل في مثل هذه الحالة حتى يذهب منها الاعراب في نحو: "قاضٍ" و "داعٍ" إلا أنه لا يجوز في مثل: "قاضٍ" و "داعٍ" قلب الياء ألفا كما جاز في "حَبَالى" و "ذَفَارى"؛ لأنَّه في الواحد، والواحد خفيف؛ وبعد ألف لا يكثُر الإعتلال فيها كما يكثر بعد ألف الجمع إذ لا يجوز مثل "خطايا" في الواحد فلهذا لا يجوز أن تنقلب الياء ألفا.

ويجوز في "صحراء": "صَحارٍ" و "صَحارى"؛ لأنَّ فيه مثل علة "حَبالى". ويجوز: ثلاث صَحائف" للاجتزاء ببناء الكثير عن القليل، والأصل: "ثلاث صحيفات".

ويستوي المخلوق والمصنوع فيما خرج بالزيادة إلى أكثر من ثلاثة أحرف كقولك: "دَجَاجَةٌ" و "دَجَاجٌ"، و "سَفينة" و "سَفِينٌ"، ولا يستوي في الثلاثة؛ لأنَّها الأصول التي تقتضي إحكام الفروق. فأما ما تفرع بعد إحكام الأصل فيجوز أن يجري على منهاج واحد على طريقة الاسم الذي ليس بصفة / (٣)؛ لأن الأصل قد أذن بالفرق فلذلك لم تجر "قَصْعة" مجرى "تَمْرة" كما جرت "سفينة" مجرى "دَجَاجة"(٤). ٢٢١/ب

والخماسي قد يجري الفرق بين واحده وجمعه بالهاء نحو: "سَفَرْجَلٍ" و "سَفَرْجَلَةٍ".

---

(١) اضافة من كتاب سيبويه يستقيم بها النص ٣/٦٠٦.
(٢) جاءت كلمة (إلا) هنا وهي مقحمة لا معنى لها.
(٣) حصل في النسخة تقديم وتأخير فأعدت ترتيبها، وأثبت نصا من آخر اللوحة الحادية والعشرين بعد الثلاثمائة إلى آخر اللوحة الرابعة والعشرين بعد الثلاثمائة.
وهذا النص موضعه الصحيح هنا، حيث جاءت العبارة موافقة للسؤال وموافقة لنسخة الأصول المطبوعة والمخطوطة، أما النص الذي يبدأ من منتصف السطر الحادي عشر في اللوحة رقم ٣٠١/ب فله موضع آخر سيأتي بيانه ص٦٣.
(٤) قال ابن السراج في الأصول ٣/١٠: "واعلم أن فعيلا وفِعالا وفُعالا إذا كان شيء منها يقع على الجميع فواحده يكون على بنائه وتلحقه هاء التأنيث مثل دجاجة ودجاج وسفينة ...".

بـــاب

ما كان من الأسماء على أربعة أحرف بغير زيادة /

٣٢٢/أ

ما جمع الرباعي ؟ وما جمع الخماسي ؟ وما جمع الثلاثي الذي فيه زائد غير مد ؟

وما جمع "ضِفْدَع" في القليل والكثير ؟ ولم لا يجوز بالألف والتاء ؟

وما جمع "قِنْديل" ؟ ولم لا بد من ثبات الياء ؟

وما جمع "جَدْول" ؟ ولم أجري مجرى الرباعي ؟ ولم صحت الواو فيه في الجمع ؟

وما جمع "أَجْدل" ؟ ولم خالف باب "أحمر" ؟

وما جمع "تَنْضُب" ؟

وما جمع "قُرْطاط" ؟ ولم لا بد من ثبات الياء في جمعه ؟

وما جمع "كَلُوبٍ" و يَرْبُوعٍ ؟ ولم لا بد من حذف حرف في جمع الخماسي ؟

وما جمع سفرجل" ؟

وما جمع "فرزدق" ؟ ولم حُكي فيه وجهان " ولم (جاز)(١) في "سفرجل" [العوض وتركه](٢) ؟

وما جمع ما كان على ستة أحرف بالزيادة ؟

وما جمع "مُقْعَنْسِسٍ" ؟ ولم صار حذف النون والسين أولى من حذف الميم ؟ ولم جاز فيه العوض وتركه ؟

ولم جاز في الضرورة حذف العوض من مثل "قناديل" ؟

ولم جاز في الضرورة زيادة الياء في موضع العوض من غير أن (يُحذف)(٣) من الاسم شيء ؟

---

(١) في الأصل (يجز) وهو تحريف ينظر الجواب ص ٥٩ .

(٢) إضافة مستمدة من الجواب الآتي ذكره ص٦٠ .

(٣) في الأصل (يحدث) وهو تحريف .

وما الشاهد في قول الشاعر(١) :

تَنْفِيْ يَدَاهَا الحَصَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ
نَفْيَ الدَّرَاهِيْمِ تَنْقَادُ الصَّيَارِيْفِ

الجواب:

جمع الرباعيِّ الذي لا زيادة فيه كله على "مفاعل" نحو: "جَعْفَرٍ" و "جَعَافر" .

وجمع الخماسي الذي لا زيادة فيه كله بحذف حرف من آخره حتى يُرَدَّ إلى الرباعي نحو: "سفرجل" و "سفارج" .

وجمع الثلاثيّ الذي فيه زائد غير مَدٍّ كله على "مفاعل"؛ لأنَّ الحروف الصحاح تجري في هذا مجرىً واحداً زائدة كانت أم أصلية فأما حروف العلة فأحكامها مخالفة لأحكام حروف الصحة على ما تقدم بيانه .

وتقول في جمع "ضِفْدعٍ": "ضَفَادِعُ" في القليل والكثير؛ لأنه لا يجوز فيه الألف والتاء (إذ)(٢) هو مذكر .

وجمع "قِنْدِيلٍ": "قناديل" لا بد فيه من الياء؛ لأنَّ حرفَ المدِّ رابع .

وجمع "جَدْوَلٍ" : "جَدَاوِلَ" كجمع الرباعي؛ لأن الواو زيدت للإلحاق .

وجمع "أَجْدَلٍ": "أَجَادِلَ" مخالف لباب الأحمر؛ لأنه اسم ليس بصفة فهو يجري مجرى "أَفْكَلٍ" و "أَفَاكل" ، و "أَحْمَدٍ" و "أَحَامدَ" .

وجمع "تَنْضُبٍ" : تَنَاضُبَ(٣)؛ لأن زيادته ليست للمد، وجمع "قُرْطَاطٍ"(٤): "قَرَاطِيط"؛ لأنَّ حرفَ المدّ فيه رابع .

---

(١) القائل: الفرزدق، والبيت في ديوانه ص٥٧٠ وهو من شواهد الكتاب ٢٨/١، والمقتضب ٢٥٦/٢، والأصول ١٢/٣، والخزانة ٢٥٥/١ .

(٢) في الأصل (إن) ولعل الصواب ما أثبت .

(٣) تنضب وتناضب: شجر ينبت بالحجار ضخماً على هيئة السرح. ينظر النبات والشجر للأصمعي ٥٦ ، وينظر أيضا شرح أمثلة سيبويه للعطار ٥٧ .

(٤) القرطاط لذي الحافر كالحلس الذي يُلْقَى تحت الرَّحْلِ للبعير. اللسان (قرط) ٣٧٦/٧ .

وجمع "كَلُّوبٍ"(١): "كَلَاليب" ، و "يَرْبُوعٍ": "يَرَابيع" على لزوم العوض ؛ لأنَّ حرف المد رابع .

وأما الخماسيُّ فلا بد من حذف حرف حتى يرد إلى الرباعيّ؛ لأنَّ جمع مازاد على الثلاثة مما ليس فيه حرف مَدّ إنما بناؤه الذي وضع له ما كان على زنة "مفاعِلَ" و "مَفَاعِيلَ"، فلم يكن بدّ من أن يُردَّ إلى الحروف التي تجيء منها هذه الزنة الموضوعة لهذا الضربِ من الجمع ليجري على منهاجٍ واحدٍ [وهو] ما كان لنهاية الجموع في نهاية العدة.

وجمع "فرزدقٍ" يجوز فيه وجهان: "فرازدُ" و "فرازقُ" . وأمَّا "فرازدْ" فعلى قياس نظيره من "سفارج" ونحوه . وأما "فرازقُ" فلأنَّ الدال من مخرج التاء، والتاء من حروف الزيادة فجعلوه في حُكْمِهِ لهذه العلَّة .

ولا يجوز في مثل "سفرجل" إلا "سفارج" و "سفاريج" (أنت في)(٢) العوض وتركه بالخيار؛لأنَّه ليس فيه حرف [مدٍّ] رابع.

وجمع ما كان على ستَّة أحرف بالزيادة من الثلاثي: أن يُحذفَ منه حرفان ليردَّ إلى الأربعة فإن كان أحد الحروف لمعنى بقي الذي هو لمعنى وحذف ما لم يكن لمعنى، فجمعُ "مُقْعَنْسِسٍ" على هذا: "مَقَاعِسُ" تُحذفُ النونُ وأحدُ السينينِ وتُبَقَّى الميمْ؛ لأنَّها زيدت لمعنى اسم الفاعل وأنت في العوض وتركه بالخيار .

ويجوز في مثل "قناديل" [أن] تحذف الياء للضرورة تشبيها بغيره من الزيادات كما قال(٣) في جمع "عوار" :

وكَحَّلَ العَيْنَيْنِ بِالعَوَاوِرِ

---

(١) الكلوب: المنشال أو المهماز وهو الحديدة التي على خف الرائض. ينظر اللسان (كلب) ٧٢٥/١ .

(٢) في الأصل (انتفى) ولعله سهو من الناسخ .

(٣) قائله جندل بن المثنى الطهوي، وهو عجز بيت صدره:

حَتَى عِظَامي وأراه ثَاغِري ... ...

وهو من شواهد الكتاب ٣٧٠/٤، والمنصف ٤٩/٢، ٥٠/٣،والخصائص ١٩٥/١، ١٦٤/٣، ٣٢٦، والمحتسب ١٠٧/١، ٢٩٠، والإنصاف ٧٨٥، وابن يعيش ٧٠/٥، ٩١/١٠، ٩٢ .

أراد: "العواوير" فحذف الياء للضرورة، ولولا ذلك لهَمَزَ؛ لأنَّ ألف الجمع إذا وقعت بين واوين قَريبةً من (الطرف)(١) وَجَبَ الهمزُ كقولك في جمع "أَوَّلٍ": "أَوَائلَ" فإذا بعدت من الطرف صَحَّت كقولك في جمع "طَاووسٍ": "طَواويس" .

ويجوز زيادة الياء في موضع العِوض للضرورةِ من أجل قوة التعويض في هذا الموضع .

وقال الشاعر:

تَنْفِيْ يَدَاها الحَصَى في كُلِّ هَاجِرَةٍ
نَفْيَ الدَّراهِيمِ تنقادُ الصَّيَارِيْفِ

فزاد الياء في جمع "دِرْهَمٍ" و "صَيْرَفٍ" في الضرورة لما بيَّنا من قوة الزيادة للعوض في هذا الموضع .

(١) في النسخة (الحرف) والتصويب من السياق .

بــاب

تكســير الـصـفـة

ما أبنية الجمع في هذا الباب ؟

"فَعْل" و "فِعَال" ، ("فَعْل")(١) و "فُعُول" ، "فَعْلة" و "فِعَال" ، "فُعَل" و "فُعْل" ، "فُعْل" و "أَفْعُل" ، "فُعَّل" و "فَعِيل" ، "فُعْل" و "أَفْعَال" ، "فَعْل" و "فِعْلان" ، "فَعْل" و "فِعُلَة" "فَعْل" و "فُعْلان" ، "فَعَل" و "فِعَال" ، "فَعَل" و "فُعْلان" ، "فَعَل" و "أَفْعَال" ، "فُعْل" و "أَفْعَال" ، "فِعْل" و "أَفْعَال" ، "فِعَل" و "أَفْعُل" ، "فِعْل" و "فِعَلَة" ، "فَعُل" و "أفعال"، ("فَعِل" و "أَفْعَال")(٢) .

ما أبنية الصفة التي تُكَسَّر ؟ وما أمثلتها ؟

/ أحكام هذه الأبنية :

لم لا يُكَسَّر "صَعْب" على بناء القليل ؟

ولم لا يمتنع شيء من الصفات للآدميين من جمع السلامة ؟

ولم لم تحرك (عين)(٣) الفعل في جمع "فَعْلَة" من الصفة كما تحرك في الاسم ؟

ولم جاز في جمع "رجل رَبْعَة": "رجال رَبَعَات" ؟

ولم جاز "وَغْد" و "وِغْدان" و "وُغْدان" بالكسر والضم ؟

وما جمع "بَطَلَة" ؟ ولم لا يجوز منه "أبطال" ؟ وما نظيره من "فَعَل" و "فَعَلة" ؟

ولم جاز: "رجل صَنَع" و "قوم صَنَعُون" ؟ ولم يجز التكسير ؟

ولم لا يجوز في قولهم: "رجل جُدّ" إلا "رجال جُدُّون"، وهو: العظيم البطن ؟

---

(١) في الأصل (فعول) والصواب من الأمثلة الآتية ص٦٣ .

(٢) ما بين القوسين مكرر في الأصل .

(٣) في الأصل (غير) تحريف .

الجواب:

أبنية الجموع تسعة: ستة منها أبنية الجموع المطردة، وثلاثة من النادرة وهي: "فِعالٌ" ، و "فُعُول" ، و "أفعُل" ، و "أَفْعَال" ، و "فِعْلان" ، و "فُعـلان" ، و "فَعِيـلٌ" ، و "فِعَلَةٌ" ، و "فُعْل" . فالستة الأولى هي المطردة ، والثلاثة التي بعدها هي النادرة.

"فَعْلٌ و فِعَال" : "صَعْبٌ و صِعَابٌ" .
"فَعْلٌ و فُعُولٌ" : "كَهْلٌ و كُهُولٌ" .
"فَعْلَة و فِعالٌ" : "عَبْلَةٌ و عِبالٌ" .
"فَعْلٌ و فُعْلٌ" : "كَثٌّ و كُثٌّ" .
"فَعْلٌ و أَفعُلٌ" : "عَبْدٌ و أَعْبُدٌ" .
"فَعْلٌ و فَعِيلٌ" : "عَبْدٌ و عَبِيدٌ" .
"فَعْلٌ و أَفْعالٌ" : "شَيْخٌ و أَشْيَاخٌ" .
"فَعْلٌ و فِعْلان" : "شَيْخٌ و شِيخانٌ" .
"فَعْلٌ و فِعَلَةٌ" : "شَيْخٌ و شِيَخَةٌ" .
"فَعْلٌ" و فُعْلانٌ" "وَغْدٌ و وُغْدانٌ" .
"فَعَلٌ و فِعَال" : "حَسَنٌ و حِسَانٌ" .
"فَعَلٌ و فُعْلانٌ" : "خَلَقٌ و خُلْقانٌ" .
"فَعَلٌ و أَفعالٌ" : "بَطَلٌ و أَبْطَالٌ" .
"فُعُلٌ و أَفعالٌ" : جُنُبٌ و أَجْنَابٌ" .
"فِعْلٌ و أَفْعال" : "جِلْفٌ و أَجْلافٌ" .
"فِعْلٌ و أَفْعُلٌ" : " جِلْفٌ و أَجْلُفٌ" .
"فِعْلٌ و فِعَلَة" : "عِلْجٌ و عِلَجَةٌ" .
"فَعُلٌ و أَفعَالٌ" : "يَقُظٌ و أَيْقاظٌ" .
"فَعِلٌ و أَفْعالٌ" : "نكد و أَنْكَادٌ" .

وأبنية الصفة التي تُكَسَّر في هذا الباب سبعة(١) .

وهي: "فَعْلٌ" ، و "فِعْلٌ" ، و "فُعْلٌ" ، و "فَعَلٌ" ، و "فَعِلٌ" ، و "فَعُلٌ" ، و "فُعُلٌ" .

وذلك نحو: "عَبْدٍ" ، و "جِلْفٌ" ، و "مُرٌّ" ، و "حَسَنٍ" ، و "نَكِدٍ" ، و "يَقُظٍ" ، و "جُنُبٍ" .

ولا يُكَسَّرُ "صَعْب على بناء القليل ؛للاستغناء بـ"صِعَابٍ" وهو أحق بالاستغناء فيه ببناء ("فِعَالٍ")(٢) من الاسم؛ لضعفه في التكسير، وقوة الاسم .

ولا يمتنع شيء من الصفات للآدميين من جمع السلامة؛ لأنَّ الصفة تجري مجرى الفعل، والفعل لا تكسير فيه وإنما يقع الجمع فيه على طريق السلامة فلهذا ضَعُف التكسير في الصفة وقوي جمع السلامة .

ولا تحرك عين الفعل في جمع "فَعْلة" من الصفة كما يحرك في الاسم؛ لثقل الصفة، وخفة الاسم فتقول: "صَعْبة" و ("صَعْبات")(٣) ، و "ضَخْمة" و "ضَخْمات" .

فأما "رجل رَبْعة"، و "رجال رَبَعات"؛ فلأنَّ أصلَ "رَبْعة" اسمٌ وُصف [به](٤) .

ويجوز في جمع [وَغدٍ]: "وِغْدان" و"وُغْدان" بالكسر والضم؛ لأن فِعلا[ن] و"فُعلان" أخوان .

وجمع "بَطَلة": "بَطَلات" ولا يجوز فيه "أبطال" ؛ لأنَّ "أَفْعَال" نادرٌ في "فَعَل" من الصفة (ولذلك)(٥) فإن نظيره من "فَعَل و فَعَلَة" لم يكسر مؤنثه كتكسير مذكره .

وتقول: "رجل صَنَعٌ" و "قوم صَنَعُون" ولا يجوز فيه التكسير؛ لأنَّ أصله مصدر وهو

---

(١) ينظر الكتاب ٣/٦٢٦-٦٣١ .

(٢) في الأصل (بنا) وهو تحريف صوابه ما ذكرت .

(٣) في الأصل (أصعاب) وهو تحريف .

(٤) يقال: رجل رَبْعة: أي: مربوع الخلق لا بالطويل ولا بالقصير، وُصِفَ المذكرُ بهذا الاسم المؤنث كما وُصِفُ المذكر بـ"خمسة" ونحوها حين قالوا: رجال خمسة.. حركوا الثاني وإن كان صفة؛ لأن أصل رَبْعة اسم مؤنث وقع على المذكر والمؤنث فوصف به" اللسان (ربع) ٨/١٠٧ .

(٥) في الأصل (وذلك) .

يقتضي ترك تكسيره كما يقتضي الوصف فلما اجتمع عليه أمران ـ كل واحد منهما يقتضي ترك تكسيره(١) ـ لم يكسر .

فأما قولهم: "رَجُلٌ جُدٌّ" ، و "رجال جُدُّون" ، وهو: العظيم البطن(٢) .

فلا يُكَسَّرُ لقلّة "فُعْلٍ" في الصفة وقلّة التكسير فيها،فمن أجل القلّة في هذين الوجهين لم "يُكَسَّر" وجرى على الوجه الأغلب، وهو جمع السلامة .

(١) جاء هنا الحرف (و) ولعلها زيادة من أثر النسخ .

(٢) البطن: ما دون القبيلة وفوق الفخذ" ينظر اللسان (بطن) ٥٤/١٣ . وقال سيبويه في الكتاب ٦٣٠/٣: "يقولون: رُجُلٌ جُدٌّ للعظيم الجَدِّ" الكتاب ٦٣٠/٣ .

بــاب

جمع الصفة التي على أربعة أحرف بالزيادة

ما أبنية الصفة بالزيادة ؟

["فُعَال" و "فُعلان"](١)، "فـاعِلٌ" و "فُعَّل"، "فَـاعِلٌ" و "فُعَّال"، "فَـاعِلٌ" و "فَعَلَة"، "فَاعِلٌ" و "فُعُلَة"، "فَاعِلٌ" و "فُعُلٌ"، "فَاعِل" و "فُعَلاء"، "فَاعِلَة" و "فَواعِلُ"، "فـاعِل" و "فَواعِلُ" في المؤنث، "فاعِل" و "فواعِلُ" في غير الآدميين، "فَعِيل" و "فُعَلاءُ"، "فَعِيلٌ" و "فِعَالٌ"، "فَعِيلٌ" و "أفعِلاءُ" في المضاعف، "فَعِيل" و "أفعِلة" في المضاعف، "فَعِيلٌ" و "فُعُلٌ"، "فَعِيـل" و "فُعْلان"، "فَعِيـل" و "فِعْلان"، ["فَعِيلٌ" و "أَفْعَالٌ"](٢)، "فَعِيل" و "أفعِلاء" في الصحيح، "فَعِيلةٌ" و "فِعَالٌ"، "فَعِيلة" و "فَعَائِلُ"، "فَعِيلٌ" و "فُعُولٌ"، "فَعِيل" و "فَعْلَى"، "فَعِيلٌ" و "فُعَلاءُ" فيما هو بمعنى المفعول، "فَعولٌ" و "فُعُلٌ"، "فَعُولٌ" و "فَعَائِلُ" في المؤنث. "فَعُول" و "فَعَائِل" في المذكر، "فَعُول" و "فُعَلاء"، "فَعَالٌ" و "فُعُلٌ"، "فَعَالٌ" و "فُعُلٌ" في المعتل العين، "فَعَالٌ" و "فُعَلاءُ"، "فِعَالٌ" و "فُعُلٌ"، "فِعَالٌ" و "فَعَائِلُ"، "فِعَالٌ" و "فِعالٌ"، "فَيعِلٌ" و "أَفْعَالٌ"، "فَيْعِلٌ" و "أَفْعِلاءُ"، "مِفعَل" و "مفاعِل"، "مُفْعِلٌ" و "مَفاعِيلُ"، "مُفْعَلٌ" و "مَفَاعِيل"، "مُفعِلٌ" و "مَفَاعِيلُ" في المؤنث الذي لا تدخله الهاء.

/ أحكام هذه الأبنية : ٣٢٣/ ؟

لم جاز: "خَوَنَة" ولم يجز في "بائع" إلا "بَاعَة" ؟

ولم جاز: "قاض" و "قُضاة" في المعتل ولم يجز في الصحيح ؟

ولم جاز "حائِل" و "حُول" ولم يجز إلا "عائط" و "عِيط" بكسر أوله ؟

ولم جاز في المؤنث: "ضاربة" و "ضوارب" ولم يجز في المذكر ؟

ولم جاز فيما لا يعقل: "بازلٌ" و "جمال بوازلُ" ولم يجز فيما يعقل ؟

---

(١) إضافة مستمدة من الجواب الآتي ص٦٨ .

(٢) إضافة مستمدة من الجواب الآتي ص٦٩ .

وما وجه قول الفرزدق(١) :

وإذا الرِّجَالُ رَأَوا يزيدَ رَأَيْتَهُمْ خُضُعُ الرِّقابِ نواكِسَ الأبْصَارِ

فلم قال: "نَوَاكِسَ" في الآدميين ؟

ولم جاز "غَنِيٌّ" و "أغنياء" ، و "غَوِيٌّ" و "أغوياء" ولم يجز فيه "فِعَال" نحو: "طِوَال" ؟

ولم جاز "صديق" و "أصدقاء" وهو من جمع الاسم غير الصفة في الصحيح ؟

ولم جاز في "خَليفة": "خُلفاء" و إنما هو من جمع المذكر ؟

وما وجه "ظُروف" في جمع "ظَريف" ؟ فما قول الخليل(٢) فيه ؟ وما قول ابن السراج(٣) ؟

فَلِمَ [لا] يُجْمَعُ على "فَعْلى" إلاَّ إذا كان بمعنى "مفعول" ؟

ولم جاز "قَتيل" و "قتلى" ؟

ولم دخلت الهاء في "ذَبيحة فلان" قبل أن تُذبح ولم تدخل بعد أن ذُبحت ؟

ولم جاز "جَزُور" و "جَزائر" وإنما "فعائل" من جمع "فَعُول" إذا كان مؤنثا ؟

ولم لا تدخل الهاءُ في مؤنث "فِعال" من الصفة ؟ ولم دخلت في "فَرُوقة" و "مَلُولة"؟

ومن أين تناسب باب "فَعَال" و "فَعُول" و "فَعِيل" حتى كانت أخواتٍ في الجمع ؟

ولم كان الواو والنون في "فَعْل" من الصفة أَقَلَّ منه في "فَيعِل" ؟

ولم كان باب "مَفعِل" و "مُفْعَل" جمع السلامة ؟

ولم جاز: "مُنْكَر" و "مَناكير" ، و "مُوسِر" و "مَياسير" على زيادة الياء ؟

ولم كان "مُفْعِل" الذي لا تدخله الهاء قياسه "مفاعل" ؟

ولم لا تجمع "فُعَّل" إلا جمع السلامة ؟

---

(١) ينظر ديوانه ٣٠٤/١ .

والبيت من شواهد الكتاب ٦٣٣/٣، والكامل ٢٦٣، والأصول ١٧/٣، وشرح الشافية ١٥٣/٢، وشرح شواهد شروح الشافية ١٤٢.

(٢) الكتاب ٦٣٦/٣، والمقتضب ٢١٢/٢ .

(٣) الأصول ١٨/٣ .

الجواب :

أبنية الصفة بالزيادة أحد عشر :

"فَاعِلٌ" ، و "فَعَالٌ" ، و "فِعَالٌ" ، و "فُعَال" ، و "فَعِيلٌ" ، و "فَيْعِلٌ" ، و "فَعُولٌ" ، و "مَفْعَلٌ" ، و "مِفْعَلٌ" ، و "مُفْعَلٌ" ، و "فَعَّلٌ" .

والذي ذكره في الترجمة ابن السراج(١) تسعة فوقع إغفال "فعال" وجعل "مفعلا" و"مفعلا" قسما واحدا وقد ذكرناه على التمام .

"فُعَالٌ" [و "فُعْلان"]: "شُجَاعٌ" و شُجْعَانٌ" .

"فَاعِلٌ" و "فُعَّلٌ" : "شَاهِدٌ" و "شُهَّدٌ" .

"فَاعِلٌ" و "فُعَّال" : "جَاهِلٌ" و "جُهَّالٌ" .

"فَاعِلٌ" و "فَعَلَةٌ" : "فَاسِقٌ" و "فَسَقَةٌ" .

"فَاعِلٌ" و "فُعَلة" : "قاضٍ" و "قُضَاةٌ" .

"فَاعِلٌ" و "فُعْل" : "بازِلٌ" و "بُزْلٌ" .

"فَاعِلٌ" و "فُعَلاءُ" : "عَالِمٌ" و "عُلَماء" .

"فَاعِلَةٌ" و "فواعلُ" : "ضَارِبَةٌ و "ضوارب" .

"فاعِلٌ" و "فواعلُ" ـ في المؤنث ـ: "حائض" و "حوائض" .

"فاعِلٌ" و "فواعلُ" ـ في غير الآدميين ـ: "بازل" و "جمال بوازل" .

"فَعِيلٌ" و "فُعَلاَءُ" : "فَقِيهٌ" و "فُقَهاءُ" .

"فعيل" و "فِعَال" : "لَئِيمٌ" و "لِئام" .

"فَعيل" و "أفعلاء" ـ في المضاعف ـ: "شَديد" و "أَشِدَّاء" .

"فعيل" و "أَفْعِلة" ـ في المضاعف ـ: "شَحيح" و "أَشِحَّةٌ" .

"فَعيل" و "فُعُلٌ" : نذير" و نُذُر" .

---

(١) ينظر الأصول ١٦/٣ .

"فَعيلٌ" و "فُعْلان" : "ثَنِيّ" و "ثُنْيان"(١) .

"فَعِيل" و "فِعْلان" : "خَصِيّ" و "خِصْيان" .

"فَعِيل" و "أفعال" : "يتيم" و "أيتام" .

"فَعِيل" و "أَفْعِلاء" - في الصحيح -: "صَديق" و "أصدقاء" .

"فَعيلة" و "فِعال" : "صبيحة و "صِباح" .

"فَعِيلة" و "فَعائِل" : "كريمة" و "كَرائم" .

"فَعيلٌ" و "فُعول" : "ظريف" و "ظُروف" .

"فَعيلٌ" و "فَعْلى" : "قَتيل" و "قَتْلى" .

"فَعيلٌ" و "فُعلاء" - في معنى المفعول -: "قتيل" و "قُتَلاء" .

("فَعُول")(٢) و "فُعُل" : "صبور" و "صُبُر" .

"فَعُولٌ" و "فَعائِل" - في المؤنث -: "عَجُوز" و "عَجائِز" .

"فَعُولٌ" و "فعائِل" - في المذكر -: "جَزُور" و "جَزائِر" .

"فَعُولٌ" و "فُعَلاء" : "وَدُود" و "وُدَداء" .

"فَعَالٌ" و "فُعُلٌ" : "صَناع" و "صُنُع" .

"فَعَالٌ" و "فُعْل" - في المعتل العين -: "جَوَاد" و "جُود" .

"فَعَالٌ" و "فُعَلاء" : "جَبان" و جُبَناء" .

"فِعالٌ" و "فُعُلٌ" : "دِلَاث"(٣) و "دُلُث" في وصف الناقة .

["فِعَال"] و "فعائِل" : "شِمال" و "شَمائِل" .

---

(١) الثَّنِيُّ من الإبل/ الذي يلقي ثنيته وذلك في السادسة، ومن الغنم: الداخل في السنة الثالثة" ينظر اللسان (ثني) ١٢٣/١٤.

(٢) في الأصل (فعيل) وهو تحريف، ينظر الكتاب ٦٣٧/٣ .

(٣) الدِلاثُ: السريع من الإبل. ينظر اللسان (دلث) ١٤٢/٢ .

"فِعالٌ" و "فِعالٌ" : ["درع] دِلاصٌ" ، و "أدرع دِلاصٌ"(١) ، و ["جَمَلٌ]هِجانٌ" و "إبل هِجانٌ" .

"فَيْعِلٌ" و "أفعالٌ" : "مَيِّتٌ" و "أمواتٌ" .

"فَيْعِلٌ" و "أَفْعِلاءُ" : "هَيِّنٌ" و "أَهْوِناءُ" .

"مِفْعَلٌ" و "مَفَاعِلُ" : "مِدْعَسٌ" و "مَدَاعِسُ" .

"مُفْعِلٌ" و "مَفَاعِيلُ" : "مُوْسِرٌ" و "مَيَاسِيْرُ" .

"مُفْعَلٌ" و "مَفَاعِيلُ" : "مُنْكَرٌ" و "مناكير" .

"مُفْعِلٌ" و "مفاعِلُ" فيما لا تدخله الهاء: "مُطْفِلٌ" و "مُطَافِل"(٢) .

أحكام هذه الأبنية :

تقول في جَمْع "بائعٍ": "باعة"، فأما في جمع "خَائِنٍ": فـ"خَوَنَة"؛ لأنَّه جرى على الأصل كما جرى "استحوذ" .

وتقول: "قاض" و "قضاة" ولا تكون "فُعَلَةُ" جمعاً إلا في المعتل، أي: أكثريته في صفات الواحد، فَحَمَوه من الجمع إلاَّ في المعتل إذ لا تسلم في المعتل الصيغة. فلا يخل ذلك ببناء الواحد في الصفة .

[و] تقول في جمع ("عَائِطٍ")(٣): "عِيط"، وفي "حَائِلٍ": "حُول"(٤)؛لأنَّ عينَ الفعل من "عائطٍ" ياء، فكُسِر / أوله، لتصح الياء كما كُسِر في "بِيْض"، ولم (يجز)(٥) في "حُول"؛ لأنَّ عين الفعل واوٌ فجرى مجرى "جَواد" و "جُود"، ونَوار"(٦) و "نور" . ٣٢/ب

(١) درع دِلاص: براقة ملساء لينة بينة الدلص. ينظر اللسان (دلص) ٣٧/٧ .

(٢) المطْفل: ذات الطفل من الإنسان والوحش. ينظر اللسان (طفل) ٤٠٢/١١ .

(٣) العَائِط: هي الناقة التي طرقها الفحل ولم تحمل. اللسان (عوط) ٣٥٧/٧ .

(٤) الحائل: الأنثى من أولاد الإبل ساعة توضع، وشاة حائل، ونخلة حائل؛ حملت عاماً ولم تحمل آخر. ينظر اللسان (حول) ١٨٩/١١ .

(٥) في الأصل (يجب) وهو تحريف ينظر السؤال في ص٦٧

(٦) النَّوار: المرأة النفور من الريبة. ينظر اللسان (نور) ٣٤٤/٥ .

وتقول: "ضاربةٌ" و "ضَوارِبُ"، ولا يجوز في المذكر إلا "ضاربون"؛ لأن المؤنث - فيما لا يعقل وفيما لحقته العلامة مما يعقل - أحق بالتكسير .

أما ما لا يعقل؛ فلأنَّه لا يجمع بالواو والنون .

وأما ما فيه الهاء مما يعقل؛ فلأنَّ (الهاء)(١) قد باعدته من الجريان على الفعل؛لأنَّه يُوْقَفُ عليها بخلاف ما يُوْصَلُ؛ فلذلك لم يجمع "فاعِل" الذي هو لما يعقل من الصفات إلا بالواو والنون؛ لأنَّه أحقُ به، من أجلِ جريانه على الفعل، على تَمَكُّنٍ في بابه.

وتقول فيما لا يعقل: "بازِلٌ"(٢) ، و "جمال بَوَازِلٌ" .

وأما قول الفرزدق(٣):

وإذا الرِّجَالُ رأوا يَزِيْدَ رَأَيْتَهُم خُضُعَ الرِّقَابِ نَوَاكِسَ الأبْصَارِ

فإنَّه لماَّ اضطُرَّ شَبَّهَ الآدميين بغيرهم من الحيوان فقال: "نواكس" .

و(يقالُ)(٤): "غَنِيٌّ" و "أغنياء" ، و "غَوِيٌّ" و "أَغْوِياءُ" ولا يجوز فيه "فِعَال" نحو: "طويلٍ" و "طِوالٍ"؛ لأنَّه مستثقل أن يقْرن في البناء بين اعتلال العين واللام فاستغنوا بأحدهما عن الآخر .

وتقول: "صديقٌ" و "أصدقاءُ" فتجمعه جمع الاسم من نحو: "نصيبٍ" و أنصباءَ"؛ لأنَّه قد استُعمل استعمال الاسم .

وتقول في جمع "خليفة": "خُلفاء" وإن كان "فُعلاء" من جمع المذكر نحو: "فَقيهٍ" و "فُقَهاء"؛ لأنَّ "خليفة" مما لا يستعمل في المؤنث فصار في الحكم كالمذكر .

وتقول في جمع "ظَريف": "ظُروف" فهو عند الخليل(٥) مما جمع على غير واحده،نحو: "مَلامِحَ" وإنما واحده "لمحة دَالَّة" ونحو: "مذاكير" وواحده "ذَكَرٌ" .

---

(١) مكررة في الأصل .

(٢) البزل: الشق، والجمل البازل: هو الذي انشق نابه. ينظر اللسان (بزل) ١١/٥٢ .

(٣) تقدم تخريجه في السؤال ص٦٧ .

(٤) في الأصل (قال) ولعل الصواب ما أثبت .

(٥) تقدم تخريج رأي الخليل.

وقال ابن السراج: جُمع على واحده بحذف الزوائد كأنّهم وصفوا بالمصدر فقالوا: "رجل ظَرِيف" أي: "ذو ظَرْفٍ" ثم جمعوه على "ظُروف" فهذا على القياس(١) .

وتقول: "قتيلٌ" و "قتلى" ، و "جريحٌ" و "جرحى" ، و "كسيرٌ" و "كَسْرى" فهذا باب "فَعِيل" الذي في معنى "مَفْعول"؛ لِيُفَرَّق بينه وبين "فَعِيل" الذي في معنى "فاعل".

وقالوا: قَتيل وقُتَلاءُ على الشُّذوذِ؛ للتشبيه بـ"فَعيل" في البناء خاصّة نحو: "فَقيهٍ" و"فقهاء" .

وتقول: هذه ذبيحةُ فلانٍ، قبل أن تُذبح، فإذا ذُبِحَتْ قلت: شَاةٌ ذَبِيحٌ؛ لأنّ الهاء لما كانت في الأصل لما هو فرعٌ على أول قِتْلَةٍ، ـ ثم كان الذبحُ الواقِعُ هو الأصلُ والأولُ، وكانَ تقديرُ الذبح بزيادة هذا المعنى فرعاً ـ دخلت الهاءُ فقيلَ: ذبيحةُ فلانٍ قبل أنْ تذبحَ؛ لأنَّ فيه معنى التقرير لذبحها قبل أنْ يكون، وسقطت الهاء في شاةٍ "ذبيح"؛ لأنّه جرى على أصله في صفة المبالغة.

فأمّا "جَزُور" و"جَزائرُ" فجاز في المذكر على طريق الشذوذ؛ لأنّه فيما لا يعقل فَشُبِّه بالمؤنث نحو: "عَجُوز" و"عجائز" .

وفِعَال في الصفة لا تدخله الهاء؛ لأنّه للمبالغة فيجب أن تكون المبالغة في المذكر والمؤنث سواء، فما لم يكن فيه الهاء لم تدخله في المؤنث، وما كانت فيه لم تسقط عنه في المذكر نحو: رَجُل فَرُوقة ومَلُولة؛ ليجري على طريقة واحدة ما كان من الصفات للمبالغة .

وإنما جاز دِرْعٌ دِلَاصٌ، وأَدْرُعٌ دِلاصٌ، وجَملٌ هِجان، وجُمُلٌ هِجان، على "فِعَالٍ" للواحد والجمع؛ لأنَّ فِعال وفَعيل وفُعول أخوات من أجل وقوع الزيادة التي هي للمدِّ منها في موضعٍ واحدٍ (بعد)(٢) عين الفعل، فصار جمع "فِعال" بمنزلة جمع "فَعيل" إذا قلت: لَئيم ولِئام، وكَريم وكِرام، فلذلك جاء "هِجانٌ" و"هِجَانٌ" .

---

(١) ينظر الأصول ٣/١٨ .

(٢) في الأصل: (بغير) .

فلولا هذا من المناسبة لم تجز الواو والنون في "فَعْل" من الصفة أكثر منه في "فيعِل"؛ لقلّة "فيعِل"، فجرى على ما هو أحق بالصفة من جمع السلامة، وتصرف "فَعْل" لكثرته بما لم يتصرف فيه "فيعِل" فلذلك لم يجز في "قَيِّم" إلا قَيِّمُون، وإن كان قد جاء على طريق النادر في "مَيِّت": أَمْوات.

وباب مُفْعَل [و] مُفْعِل جمع السلامة؛ لأنّ الأغلب عليها أن يجريا على الفعل فجريا في الجمع مجرى جمع الضمير في الفعل .

وما كان من "مُفْعِل" لا يؤنث بالعلامة؛ فالتكسير يجوز فيه نحو: "مُطْفِل" و"مطافل"؛ لتباعده عن الصفة الجارية على الفعل. فأما "مُنْكر" و"مناكير"، و"مُوسِر" و"مياسير" فإنما جاز زيادة الياء؛ لِئلّا يخلص له جمع التكسير، وهو في الأصل أحق بجمع السلامة .

وأما "فِعِّل" في الصفة فلا يجمع إلا بالواو والنون؛ للاستغناء بهما فيما قل في أبنية الصفة.

باب

جمع الملحق ببنات الأربعة من الصفة(١)

ما أبنية الملحق ببنات الأربعة من الصفة ؟

"فَيْعَل" و"فَيَاعِل"، "فَعْوَل" و"فَعَاوِل"، "أفعَل" و"فُعْل"، "أَفْعَل" و"فُعْلان"، "أَفْعَل" و"أفاعِل"، "أَفْعَل" و"أَفَاعِلة" .

(١) الأصول ٢١/٣ .

بــاب

جمع الصفة التي على أكثر من أربعة أحرف

كم أبنية الصفة التي على أكثر من أربعة أحرف بالزيادة ؟

"مِفعالٌ" و"مَفَاعيلُ"، "مِفعِيلٌ" و"مَفاعيلُ"، "فُعَّال" و"فَعَاعِيلُ"، و"مَفعولٌ" و"مَفاعيلُ"، و"فَعلان" و"فُعـال"، ["فَعلـى" و"فِعـال"](١)، "فَعْـلان" و"فَعَـالى"، "فَعْـلان" و"فُعـالى"، وفَعلان / وفِعال،(فَعِل)(٢) و"فَعَالى"، و"فَعِل" و"فِعَال"، ["فَعلـى" و"فِعـال"](١)، "فُعَـلاء" ٢٢٤/م و"فِعال"، "أَفْعلاء" و"فُعْل"، "فَعْلاء" و"فِعال" .

أحكام هذه الأبنية :

لم ذكر(٣) "أفعَل" في باب الملحق وليس بملحق ؟

ولم لا يجوز أن يكون ملحقا ؟

ولم استوى جمع "أَفْعَلَ" و"فَعلاءَ" في "فُعْلٍ" ، كما استوى جمـع "فَعْـلان" و"فَعْلـى" في "فِعال" ؟

ولم لا يجوز: رجلٌ أَصْغَرُ ، ولا رَجلٌ أكبرُ ؟

ولم جاز في جمعه "الأصاغرةُ" كالقَشَاعِمةِ، ولم يجز فيه "فُعْل" ؟

"باب" :

لم لا يجوز في "مِفْعال" من الصفة الجمع بالواو والنون ولا التأنيث بالهاء ؟

ولم جاز "مسكينون" و"مسكينات"، ولم يجز "مِحْضِيرون" ولا "مِحْضِيرات" ؟

ولم لا يكسر "فَعَّال" ولا يجمع إلا جمع السلامة بالواو والنون ومؤنثه بالتاء ؟

ولم دخلت التاء في مؤنثه وهو للمبالغة ؟

ولم لا يكسر "فُعَّال" إلاَّ على طريق النادر .

---

(١) إضافة مأخوذة من الأمثلة ص ٧٧ .

(٢) في الأصل (أفعل) والتصويب من الأمثلة ص٧٧ .

(٣) ينظر الأصول ٢١/٣ ، ٢٢ .

وما وجه قربه من "فَعّال" ؟

ولم جاز "مَلعونٌ" و"ملاعين"، و"مَكسور" و"مكاسير" مع تمكُّنِ مفعول في الصفة ؟

ولم لا يجمع "فعِّيل" ولا "فُعّل" إلاّ بالواو والنون ؟

ولم لا يجمع "فَعْلان" بالواو والنون ولا مؤنثه بالتاء من باب "فَعْلان" "فَعْلَى" ؟

ولم جاز في "فَعْلى" "فَعَالى" حتى جرى مجرى "فَعْلان" و"فَعَالى" ؟

ولم جاز: "شياة حِرام" في "حَرْمَى"، وليس له "فَعْلان" ؟

ولم جاز "عُريان" و"عُراة"، وإنّما عُراة على "عارٍ" ؟

وما حكم الصفة التي آخرها علامة التأنيث في الجمع بالتاء ؟

ولم جرى ذلك في جميع الباب إلا في "فعلاءَ أفعل" و"فعلى فَعْلان" ؟

ولم جاز "بطحاءُ و"بِطاحٌ"، و"بَرقاءُ" و"بِراقٌ"، ولم يجز مثل ذلك في "حمراءَ" ؟

الجواب :

الملحق ببنات الأربعة من الصفة "فَيْعَلٌ" و"فَعْولٌ" و"أَفْعَل" بخلاف فيه .

"فَيْعَلٌ" و"فَيَاعِل" : "غَيْلَم" و "غَيَالِم" .

"فَعْوَلٌ" و"فَعَاوِل" : "قَسْوَرٌ" و "قَسَاوِرٌ" .

"أَفْعَلٌ" و "فُعْلٌ" : "أَحْمَرُ" و "حُمْرٌ" .

"أَفْعَلُ" و "فُعْلان" : "أَحْمَرُ" و "حُمْران" .

"أَفْعَلُ" و "أفاعِلُ" : "أَبْطَحُ" و "أباطِحُ" .

"أَفْعَلُ" و "أفاعِلةُ" : "الأَصْغَرُ" و "الأصاغرةُ" .

بـــاب

جمع الصفة على أكثر من أربعة أحرف(١)

الجواب: الصفة في هذا الباب تجيء على عشرة أبنية:

"فَعَّال"(٢) و"فُعَّال" و"فِعِّيل" و"مِفْعَال" و"مِفْعِيل" و"مَفْعُول" و"فَعْلان" و"فُعْلان" و"فَعْلاء" و"فُعَلاء".

"مِفْعَال" و "مَفاعيل" : "مِهْذَار" و "مهاذير".

"مِفْعِيل" و "مفاعيل": "مِحْضِير" و "مَحَاضير".

"فُعَّال" و "فَعَاعيل" : "عُوَّار" و"عواوير".

"مَفْعُول" و "مَفَاعيل" : "مَكْسُور" و "مَكاسير"، و"مَلعون" و "ملاعين".

"فَعْلان" و "فُعَال" : "غَضْبَان" و "غُضَاب".

"فَعْلى" و "فِعَال" : "غضبى" و"غِضاب".

"فَعْلان" و "فَعالى" : "سكران" و "سَكارى".

"فَعْلان" و "فُعَالى" : "سكران" و "سُكارى".

"فعْلان" و "فِعال" : "خَمْصان" و "خِماص".

"فَعِل" و "فَعَالى" : "عَجِل" و "عَجَالى".

"فَعِل" و "فِعَال" : "رَجِل" و "رِجَال"، و "حَذِر" و "حِذَار".

"فَعْلى" و"فِعال" : "حَرْمى" و"حِرَام".

"فُعَلاء" و "فِعال" : "نُفَسَاء" و "نِفاس".

"فَعْلاء" و "فُعْل" : "حمراء" و "حُمْر".

"فَعْلاء" و "فِعال" : "بطحاء" و "بِطاح"، و"برقاء" و "بِراق".

---

(١) هذا الباب في الأصول ٣/٢٣.

(٢) لم يرد هذا البناء في نسخة الأصول المخطوطة والمطبوعة، وإنما ورد فُعَّال نحو: الحُسَّان والعُوَّار، ينظر الأصول ٣/٢٣، الكتاب٣/٦٣١.

الجواب عن أحكام هذه الأبنية :(١)

إنما ذكر "أَفْعَلَ" في باب الملحق وليس بملحق؛ لأنَّه ملتبس به وفيه خلاف بين النحويين(٢) فذكره، ليبين الفرق بينه وبين ما التبس به، وكيف يجمع على خلاف جمع ما التبس به .

وحكم أَفْعَل وفَعْلاء: أَنْ يشتركا في "فُعْل" في الجمع؛ لأنهما لما مُنعا ما لهما من الاشتراك في الواحد أُعطيا الاشتراك في الجمع على سبيل العِوض، وذلك أنَّ الذي لهما في الواحد سلامة الصيغة، إلاَّ بمقدار لحاق علامة التأنيث، ولهذه العلة كان حكم "فَعْلان" و(فَعْلى)(٣) أَنْ يشتركا في "فِعال" في الجمع نحو: "غِضاب" و"غَضبان" و"غَضْبى" .

ولا يجوز: رجلٌ أصغرُ، ولا رجلٌ أكبرُ حتى تقول: الرجلُ الأصغرُ والرجلُ الأكبرُ؛ لأنَّ هذه الصفة منقولة من باب "أفعلَ منك" إلى باب المطلق من غير إضافة، وقد كانت قبل تمتنع من الألف واللام فأُلزمت في هذا ما مُنعت في ذاك؛ لتدلَّ على النقل .

وجاز "الأصاغرةُ" تشبيها بـ"القَشَاعِمةُ"، وإنما بابه "الأصاغرُ"، ولا يجوز فيه "فُعْل"؛ لأنَّه قد استُعمل استعمال الأسماء في إجرائه على العامل من غير موصوف .

باب :

لا يجوز في "مِفعال" من الصفة الجمع بالواو والنون، ولا التأنيث بالهاء؛ لأنَّها صفة مبالغة ليست بجارية على الفِعل ولا معدولة عن الجارية، فلزمت الصيغة في البابين من (التذكير)(٤) والتأنيث؛ لتنبىء عن المبالغة من هذه الجهة .

ويجوز في "مِسْكِين": "مِسْكينونَ" و"مِسْكينةٌ" و"مِسْكينات"؛ لأنَّهم لمَّا قالوا: "مسكينةٌ" تشبيها بـ"فقيرة" إذ هي على معناها / جاز هذا . ٣٢٤/ب

---

(١) تقدمت المسائل ص ٧٥ .

(٢) ينظر الكتاب ٦٤٤/٣، ٦٤٥، والمقتضب ٢١٤/٢، ٢١٥، والأصول ٢٢/٣ .

(٣) في الأصل: (فلى) .

(٤) في الأصل (التذكر) .

ومن يقول من العرب: "امرأة مِسكين" فهو يجوز على مذهبه جمع السلامة كما لا يجوز في "محضير"(١) ؛ لأنه [لا] يؤنث بالهاء، فإذا كان يُمتنع من علامة التأنيث، امتنع من الألف والتاء، وامتنع نظيره من الواو والنون؛ لأنَّ الحكم في النظير يتبع ما ألزمته العلة؛ لأنَّ له القوة بالعلة الموجبة(٢) .

ولا يجوز تكسير "فُعَّال" أصلا، ويجوز تأنيثه بالهاء، وجمعه بالواو والنون ومؤنثه بالتاء؛ لأنه وإن كان صفة مبالغة فهو معدول عن الصفة الجارية من نحو: "قاتلٍ" و"قَتَّالٍ"، و"ضاربٍ" و"ضَرَّابٍ"، فهذه المبالغة على وجهين:

أحدهما: المعدول عن الصفة الجارية .

والآخر: غير المعدول .

وحكم المعدول أن يجوز فيه ما يجوز في الصفة الجارية؛ ليؤذن ذلك بمعنى العدل، و"فَعَّال" قد تمكن في الصفة بوجهين:

أحدهما: العدل عن الجارية .

والآخر: كثرته في بابه، فأجري مُجرى الصفة الجارية في التأنيث والتذكير وجمع السلامة بالواو والنون والألف والتاء، ومُنع التكسير، وأُعمل فأُعطي هذه الأحكام الأربعة كالجارية؛ لاجتماع سببين: العدل عن الجارية، والكثرة في بابه .

فأما "ضَرُوب" فهو معدول عن ضارب إلاَّ أنه لم يكثر في بابه (كما)(٣) كثر "فَعَّال" فأعطي بعض ما للصفة الجارية وهو أنه أعمل عملها فقيل:(٤)

* ضَرُوبٌ بنَصْلِ السَّيفِ سُوقَ سِمانها *

ولم يؤنث بالهاء كما يؤنث "فعال" لما بينا .

---

(١) يقال: فرس مِحْضِير ومِحْضَار بغير هاء للأنثى، إذا كان شديد الحُضْر؛ وهو العدو" اللسان (حضر) ٤/٢٠١.

(٢) العلة الموجبة هي المبنية على الإيجاب . ينظر الخصائص ١/١٦٤ .

(٣) في الأصل (فما) وهو تحريف كما ترى .

(٤) هذا صدر بيت لأبي طالب بن عبد المطلب عم رسول الله صلى الله عليه وسلم، وعجزه: =

وأما "فُعَّال" فحقه أن يجري مجرى "فَعَّال" لشبهه به في التثنية إلا بمقدار الضمة، وقد جاء فيه التكسير على طريق النادر فيقال: "عوار" و"عواوير" .

وحكم "مفعول" أن يمتنع من التكسير لقوته في باب الصفة الجارية إلا أنه قد جاء "ملعون" و"ملاعين" و"مكسور" و"مكاسير" تشبيهاً بالأسماء؛ لكثرة استعماله/ ٣٠١/ب

(١) وحكم "فُعَيْل" و"فُعَّل" [أ]لا يجُمع جمع التكسير، ويقْتصر فيه على الواو والنون لضعفه في الصفة؛ بأنَّه يسْتعمل استعمال الأسماء، وضعفه في الاسم بقلته فصار وسطاً بين المتمكن في الاسم والمتمكن في الصفة، فاقتضى ضعفه لزوم أمر واحد وكان بما لا يمتنع منها أحق؛ لأنَّه وسطٌ بينهما .

والواو والنون لا تمْتَنع من الاسم ولا من الصفة .

وحكم "فَعْلان" ألاَّ يجمع بالواو والنون ولا مؤنثه بالألف والتاء من باب "فَعْلان فَعْلى"؛ لأنه لَمَّا منع ماله في الواحد من الاشتراك أُعطي الاشتراك في الجمع على فِعَال، فأمَّا "فَعْلانٌ" و"فَعْلانةٌ" فيجوز فيه جمع السلامة نحو "نَدْمانٌ" و"ندمانةٌ" .

ويجوز في "فَعْلى": "فَعَالى"؛ لأنَّه قد يجيءُ "فعل" على معنى "فَعلان" نحو: سَكِرٍ وسكرانَ، وعَجِلٍ وعَجْلانَ .

= ... ... إذا عَدِمُوا زاداً فإنَّك عاقر

وهو في الديوان ص ٧٩ من قصيدة يرثي بها أبا أمية بن المغيرة بن عبدالله بن عمر بن مخزوم زوج أخته عاتكة. والسوق هنا جمع ساق، وذلك أنهم كانوا إذا أرادوا نحر الناقة ضَرَبوا ساقها بالسيف فخرت ثم نحروها. والشاهد فيه: عمل ضروب عمل الفعل .

والبيت من شواهد الكتاب ١/١١١، والخزانة ٣/٤٤٦، وأمالي ابن الشجري ٢/١٠٦، وشواهد العيني ٣/٥٣٩ .

(١) من هنا يعود النص إلى الاستقامة، ونعود إلى اللوحة الواحدة بعد الثلاثمائة في منتصف السطر الحادي عشر في الورقة (ب)

وهذا النص يكمل النص الموجود في منتصف الورقة ٣٢٤/ب

وجاز: شاة حَرْمَى(١) وشِياه حِرام، وإن لم يكن له "فَعْلان"؛ تشبيهاً بما له "فَعْلان"، وجاز: عُريان وعُراة، وإنّما (عُراة)(٢) من جمع (عارٍ)(٣) استغناءً به عن عِراء(٤) .

وحكم الصفة التي آخرها علامة التأنيث: الجمع بالألف والتاء إلا "فَعْلاء أَفْعَل" و"فَعْلى فَعْلان"؛ لما بَيَّنا من وجوب الاشتراك في "فَعِل" و"فِعَال" لَمّا مُنِعَ من الاشتراك في الواحد .

وجاز بَطحاءُ وبِطاحٌ؛ لأنَّه استعمل استعمال الأسماء في الإجراء على العامل من غير موصوف وكذلك: برقاءُ وبراقٌ، ولم يجز مثل ذلك في حمراءَ؛ لتمكنه في الصفة .

(١) حرمت المعزى وغيرها من ذوات الظلف حراما واستحرمت: أرادت الفحل"ينظراللسان (حرم) ١٢/١٢٦

(٢) في الأصل: (عاده) .

(٣) في الأصل: (عاري) .

(٤) قال سيبويه: "ولم يقولوا في عريان: عراء ولا عرايا، استغنوا بعراة؛ لأنَّهم مما يستغنون بالشيء عن الشيء حتَّى لا يدْخلوه في كلامهم" الكتاب ٣/٦٤٦ .

بـــاب

جمع ما هو على خمسة أحرف بألف التأنيث(١)

لم جمع حُبارى: حُباريات، ولم يجز مثل ذلك في غُضابى ؟

وما جمع القاصِعاء؟ ولم جاز فيه قَواصع ؟

ومن أين أشبه فاعلة ؟

وما جمع خُنْفساء ؟

(١) جواب هذه المسائل في صفحة ٨٥ .

بـــاب

جمع ما جرى على المعنى لا على اللفظ

لِمَ جاز: "مَرْضى" و"هَلْكى" و"مَوْتى" (وجَرْبى)(١) وما هذا البناء من أبنية الجموع ؟

ومن أين دل على مَفْعُول ؟

ولِمَ جاز "مِراض و"سِقام، ولم يجز "سَقمى" كما جاز مَرْضى ؟

ولِمَ جاز "وَجِع" و"وِجاع" و"وَجْعى" و"وَجَاعى" ؟

وما جمع "مائقٍ" و"أَحمَقَ" و"أنوكَ" ولِمَ جمع على "فَعْلَى" ؟

وما معنى قوله: "لأنَّه شَيْءٌ أصيبوا به"(٢) ؟

وما جمع "أَهْوَجَ" و"أَنْوُكَ" ؟ ولِمَ جُمع على "فُعْل" ؟

وما جمع "سَكْرانَ" و"رائبٍ" وزَمِنٍ" و"ضَمِنٍ" و"رَهِيْصٍ" و"حَسِيْرٍ" ؟ ولِمَ جُمِع ذلك على "فَعْلَى" ؟

وما جمع "أَسِير" و"كَسْلان" ولِمَ جمع على "فُعالى" ؟

وما جمع "وَجٍ" ولِمَ جاز فيه: "وَجْيًا" وفي "سَاقِط": "سَقْطى" وفي"فاسد" "فَسْدى" ؟

ولِمَ لا يجوز في "بخيل": "بَخْلى" ، ولا في "سَقِيْمٍ": "سَقْمَى" ؟

ولِمَ جاز في "يَتيمٍ": "يَتَامَى" ؟

وما جمع "عَقِيمٍ" ؟ ولِمَ جاز فيه "عُقْم" ولم يجز "عَقْمى" كـ"قَتيل" و "قَتْلَى" ؟

---

(١) في الأصل (كربى) والصواب من الجواب ص ٨٦ .

(٢) ينظر الأصول ٣/٢٧ .

بـــاب

جمع ما جاء على غير ما يكون في مثله

لم جاز في "رَهْط": "أَرَاهِط"، وفي "بَـاطِل": "أبَـاطيل"، وفي "عَـرُوض": "أَعَـاريض" ، وفي "قَطِيع": "أَقَاطيع" ؟ وما قياسه ؟

و لم جاز في "لَيْلة": "ليالٍ" ؟ وما قياسها ؟

و لم جاز في "أَهلٍ": "آهالٍ" ؟ وما قياسه ؟ وفي "أَرض": "آراضٍ" ؟ وما قياسها ؟ وفي "مَكان": "أَمْكُنٍ" ؟ وما قياسه ؟ وفي "تَوْأَم": "تُؤَامٍ" ؟ وما قياسه ؟ ومـا نظـير تُـؤَامٍ مـن: "ظِئْر" و "ظُؤَار" ، و "رِخْل" و "رُخَال" ؟

و لم جاز في "كَروان": "كِرْوان" في الجمع ؟

وما الشاهد في قولهم(١): أَطْرِقْ كَرَا إنَّ النَّعامَ في القُرىٰ ؟

و لم جاز: "حِمار" و "حُمير" ؟ ومـا قياسـه ؟ و "صَـاحب" و "أصحـاب"، و "طـائر" و "أطيار" ؟ وما قياسه ؟

---

(١) هذا القول من أمثال العرب المشهورة ويضرب لمن تكبر وقد تواضع من هـو أشـرف منـه، وينظـر: جمهـرة الأمثال ١/١٩٤، ، والمستقصى في أمثال العرب ١/٢٢١،٢٢٢،ومجمـع الأمثـال: ج:١ ص:٤٣١. وهـو من شواهد: الكتاب: ٣/٦١٧ ، والمقتضب: ٤/٢٦١ ، والأصول: ٣/٣٠ .

[بـــاب
جمع ما هو على خمسة أحرف بألف التأنيث](١)

الجواب :

جمع "حُبارى": "حُباريات" و لم يجز مثل ذلك في "غُضابى" لأنّه لمّا مُنع في واحده الاشتراك أُعطي في جمعه للتعديل فيما هو له فقيل: "غَضبان" و "غِضاب" و "غَضبى" و "غِضاب". و لم تَجُز الألف والتاء لما وجب من الاشتراك في "فِعال" وليس كذلك: "حُبارى"؛ لأنّه ليس على مذكر كـ"غضبى" و "غَضبان"، وعلى هذا قياس: "فَعلاء" "أفعَل" .

وجمع "القَاصِعاء": "قَواصع"(١)؛ لأنّه مشبه بـ"قَاصِعَة" من أجل علامة التأنيث، والألف التي في ثانيه .

وجمع "خُنْفساء": "خَنَافِس"؛ لأنّه إذا حذفت الزيادة ليرجع إلى الأربعة صار: "خُنْفُس"، وكل "فُعْلُل" فجمعه: "فَعالِل" . /		٣٠/ب

---

(١) المسائل تقدمت ص: ٧٢ .

(٢) "أصل القَصْع: ضَمُّ الشيء على الشيء ، وقاصعاء اليربوع: باب جُحره الذي يسده بتراب" ينظر اللسان (قصع) ٢٧٥/٨ .

"بــاب

جمع ما جرى على المعنى لا على اللفظ"(١)

يجوز: "مَرْضَى" و "هَلْكَى" و "مَوتى" و "جَرْبى" ونظيرها في "فَعْلى من كل بناءٍ جُمع على معنى بليَّةٍ أُصيبوا بها؛ فلهذا كان هذا الضرب من الجمع على هذا المعنى لا على لفظ واحده، وهو يدلُّ على معنى مَفْعُولٍ ؛ لأنَّها بَلِيَّةٌ أُصيبوا بها كـ"قَتِيلٍ" في موضع: "مَقْتُول" و "جَرِيحٍ" في موضع "مَجْروح" فهو يُفْهم من هذه الصفة معنى مَفْعولٍ على ما بيَّنَّا(٢) .

وجمع "مَريضٍ": "مِراض" ، و "سَقيم": "سِقام" على قياس: "كَريمٍ" و "كِرامٍ" ، و"شَريفٍ" و "شِراف" .

فأما "مرضى" فللإيذان بمعنى البلاء الذي أصيبوا به، ولا يجوز "سَقمى"؛ للاستغناء بـ"سقام" .

وجمع "وَجِعٍ": "وِجَاعٌ" و "وَجْعَى" و "وَجَاعى" ، فـ"وِجاع" على قياس: "حَذِر" و"حِذار" .

و "وَجْعَى" و "وَجَاعى" لمعنى البَلِيَّة التي أصيبوا بها على طريقة: "سَكْرى" و"سَكَارى" .

وجمع "مائقٍ" و "أحمقَ" و "أنوكَ": "مَوْقَى" و "حَمْقَى" و "نَوْكَى"؛ لأنَّ هذه كلَّها بلايا أصيبوا بها .

وجمع "أهوجٍ": "هُوْجٍ" على القياس وكذلك قولهم: "أَنوكٌ" و "نوكٌ" .

وجمع "سَكرانَ" و "رائبٍ" و "زَمِنٍ" و "ضَمِنٍ"(٣) و "رَهِيصٍ" و "حَسِيرٍ": "سَكرى"

---

(١) تقدمت المسائل ص: ٨٣ .

(٢) ينظر ص: ٧٢ .

(٣) "الرائبُ: المختلط الحائر، والزمِنُ هو: ذو الزمانة، والزَّمانةُ آفةٌ في الحيوانات، والضَّمِن: الداَّء في الجسد من بلاء أو كبر ." ينظر: اللسان: (روب) ١/٤٤٤، (ضمن) ١٣/٢٦٠ ، (زمن) ١٣/١٩٩ .

و "رَوبى" و "زَمْنى" و "ضَمْنَى" و "رَهْصَى" و "حَسْرَى"؛ لأنَّها كلَّها بلايا .

وجمع "أَسِيْرٍ": "أَسْرى" و "أُسَارى"، فـ"كَسْلانُ" جمعه: "كَسْلَى" و "كُسالى" .

وجمع "وَجٍ": "وَجْيا"(١) وليس من المعهود .

وجمع "سَاقِطٍ" و "فَاسِدٍ": "سَقْطى" و "فَسْدى" .

وجمع "بَخيل": "بُخلاء"، ولا يجوز : "بَخْلى"؛ لأنَّ علامة التأنيث في "بُخَلاء" قد أَغْنَت عن هذه العلامة .

وإنما جُعل بعلامة التأنيث ما أُصيبوا به من البَلِيَّة؛ للإيذان بالخروج إلى حال الضعف من التأنيث اللازم .

وجمع "يَتيم": "يَتَامى"؛ لأنَّ اليتْم بَلِيَة، فأمَّا جمع "عَقِيمٍ": فـ"عُقُمٌ"، ولا يجوز "عَقْمَى"؛ للاستغناءِ بالمعنى في "عُقُمٍ" .

---

(١) "الوَجَاء: شده الحفا وقيل: الوَجَاء قبل الحفا ثم الحفا ثم النقب ." ينظر: اللسان: (وجا) ١٥/٣٧٨ .

بـــاب

جمع ما جاء على غير ما يكون في نظيره(١)

جمع "رَهْط": "أراهِط"، وقياسه: "أَرهُط" و("أراهط")(٢) .

وجمع "باطل": أباطيل على تقدير: إبطال وأباطيل، كإنعام وأناعيم .

وجمع "عَرُوض": أعاريضُ على تقدير: إعريضٍ وأعَاريضَ كقولك: "إصليتٌ" و"أصَاليتُ"(٣) وقياسه:"فعائل"كعجوز وعجائزُ .

وجمع "قَطيع": أقَاطِيعُ، وقياسه:"فعَائل"كقولك: قَبيلٌ وقبَائلُ، أو"فعُل"نحو: رَغيف ورُغْف .

وجمع "ليلةٍ": ليالٍ على تقدير: ليْلاةٍ وليالٍ، وقياسه على صَحْنَة وصحناة .

وجمع "أهْلٍ": أهَالٍ على تقدير: أهْلاةٍ وأهَالٍ، وقياسه: أهُل .

وجمع "أرْضٍ": أراضٍ، وقياسه: آرُضٌ .

وجمع "مكان": أمْكُن على حذف الزائد، وتقدير[ه]: مُكُن وأمْكُن، وقياسه: أمْكِنَة كزمان وأزمنة .

وجاء تَوْأمٌ وتُؤَام فليس لهذا تقدير؛ لأنَّه اسم لجمع،وقياسه تَوائِمُ مثل: تَتْفُل وتَتَافل .

ونظير "تَوْأَم": ظِئْر وظُؤَارٌ(٤) ورِخْل ورُخال، وإنما صار "فُعال" اسما للجمع؛ لأنَّه ليس مما يطرد به بابٌ في الجمع .

وجمع "كروان" كرا على حذف الزائد، كما قالوا في مثل:

اطْرِقْ كَـرَا اطْرِق كَـرَا	إنَّ النَّعـام في الـقـرى

---

(١) تقدمت المسائل ص ٨٤ والباب في الأصول ٢٩/٣ .

(٢) ينظر شرح الشافية للرضي ٢٠٥/٢ .

(٣) الإصليت: السيف المجرد من غمد. ينظر شرح أمثلة سيبويه للعطار ٣١ .

(٤) الظئر: العاطفة على غير ولدها، المرضعة له من الناس والإبل" اللسان (ظأر) ٥١٤/٤ .

(فجاء على)(١) هذا ونظيره: خَرَب وخِرْبان(٢) .

وجاء في جمع "حِمار": حَمير، وهذا اسمٌ للجمع؛ لأنَّه لا يطرد به بابٌ فيه .

وإنما جاء كَلْب وكَليب، وعَبْد وعَبيد، وحِمار وحَمير .

وجمع "صاحب": أصحاب، وتقديره: صَحْب، وقياسه أن يكون على فُعْلاء أو فُعَّال كجُهَّال وعُلَماء، وكذلك طائرٌ وأطيارٌ نظيرُ صَاحِبٍ وأصحابٍ .

---

(١) في الأصل (فجاهلي) تحريف .

(٢) الخَرَبُ: ذَكَرُ الحُبارى. ينظر اللسان (خرب) ١/٣٤٩ .

باب

اسم الجمع الذي لم يكسر على واحده

ما الفرق بين اسم الجمع وبين الجمع الذي لم يطرد في بابه حتى انفصل هذا الباب من الباب الذي قبله وكلاهما غير مطرد في بابه ؟

ولم كان "ركب" في جمع "راكب" اسما للجمع، وكذلك "سافر" و"سفر"، و"صاحب" و"صحب"، و"طائر" و"طَيْر" ؟

ولم صُغِّر على لفظِه، ولم يُرَدَّ إلى واحده في رُكيب وسفير ؟

وما الذي يجب فيه الرَدُّ إلى الواحد في التصغير ؟ وما الذي لا يجب ؟

ولم كان الجمع في "أَدِيمٍ" و"أَدَمٍ"، و"عَمُودٍ" و"عَمَدٍ"، و"حَلْقَةٍ" و"حَلَقٍ"، و"فَلْكَةٍ" و"فَلَكٍ" اسماً للجمع ؟

ولم كان "الجاملُ" و(الباقرُ)(١) اسماً للجمع ؟

ولم كان "إخوة" في جمع أَخٍ اسماً للجمع، و"سَراةٌ" في جمع سَرِيٍّ ؟

وهلا جرى مجرى "فَسَقَةٍ" في جمع فاسق !؟

ولم كان "فُرْهَةٌ" في جمع فَارِهٍ اسما للجمع، وكذلك "صُحْبة" ؟

ولم وجب في "غائبٍ" و"غَيَبٍ"، و"خَادِمٍ" و"خَدَمٍ"، و"إهابٍ" و"أَهَبٍ" أنَّه اسمٌ للجمع ؟

ولم وجب في "ماعزٍ" و"مَعْزٍ"، وفي "ضَائِنٍ" و"ضَأْنٍ"، و"عَازِبٍ" و"عَزِيْبٍ"، و"غَازٍ" و"غَزِيٍّ" أنَّه اسمٌ للجمع ؟

وكم بناء لما هو اسم للجمع ؟

(١) في الأصل (التافه) والصواب من الجواب الآتي ص٩٥، وينظر الأصول ٣/٣١ .

بـــاب
جـمــع الجـمــع

لم جاز جمع الجمع ؟

وما الفرق بين جمع الواحد وجمع الجمع ؟

وما الجمع الذي لا يجوز أن يجُمع، وما الجمع الذي يجوز أن يُجمع .

وما الذي يجُمع عليه أبنية أدنى العدد ؟

و لم صار "أفعال" بمنزلة "إفعال" في الجمع، و"فعول" بمنزلة (فعال)(١) ؟

و لم لا يجمع ما كان على زنة "مفاعل" ولا ما جمع [جمع] السلامة ؟

و(ما)(٢) جمع ما عدا هذين من أبنية الجموع ؟ / ٢٠٢/ب

وهل يجوز في جمع "بُرٍّ" : "أبرار"، و لم مَنع منه سيبويه(٣) وأجازه أبو العباس(٤) ؟

وهل يجوز في جمع "تَمْرٍ" (تُمران)(٥) و لم جاز ؟

وهل يجوز في جمع "مُصْران" "مَصَارين" ؟

و لم جاز جمع الجمع بالألف والتاء ؟

وما قياس ما يصح جمعه ؟

وهل يجوز "أقوالان" في تثنية "أقوال" ؟

و لم لا يجوز من غير معنى الاختلاف، وجاز "أقاويل" على هذا الحد ؟

وما الوجه الذي يجوز عليه، والوجه الذي لايجوز عليه ؟

و لم جاز جمع ما يختلف ضروبه في كل شيء، و لم يجز فيما يتفق في كل شيء ؟

---

(١) في الأصل: (فعول) والصواب من شرحه الكتاب مخطوط٤/١١٤، والأصول ٣/٣٢ .

(٢) في الأصل (لما) .

(٣) ينظر الكتاب ٣/٦١٩، وفي الأصول ٣/٣٢: برّ بفتح الباء .

(٤) ينظر الأصول ٣/٣٢، والتبصرة ٢/٦٨٢ مع الحاشية .

(٥) في الأصل (تمرار) والصواب في الجواب ص٩٧.

وهل يجوز "إبلان"، ولم جاز، ولم يجز "أقوالان" على هذا الحد ؟

ولم جاز "لقاحان (سوداوان)(١) ؟

وما معنى قوله:(٢) لأنهم لم يقولوا: لقاح واحدة ؟

وما معنى قوله:(٢) وهو في إبل أقوى؛ لأنّه لم يكسر ؟

ولم جاز ثلاثة كِلاب، و"كِلاب" للكثير !؟

(١)في الأصل: (سوادين)، والعبارة من أقوال العرب، ينظر: الكتاب ٣/٦٢٣، والأصول ٣/٣٣، واللسان (لقح) ٢/٥٨١ .

(٢) الأصول ٣/٣٣ .

بـــاب

بناء الجمع لمعنى التثنية

ما الذي يجوز فيه بناء الجمع لمعنى التثنية، وما الذي لا يجوز ؟

ولم جاز: ماأحسنَ رُءُوسَهما! وفي التنزيل: ﴿إِنْ تَتُوبَا إلى الله فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكما﴾(١)،﴿والسَّارِقُ والسَّارِقَةُ فاقطَعُوا أيدِيَهما﴾(٢) .

ولم جاز أيديَهما، ولم يجز فاقطعوا آذانهما ؟

ولم جاز ضربت رأسهُما ؟

فهل يجوز: جاءني غِلمانهُما، وإنَّما هما غلامان؟ (٣)

و[لم] كان الوجه فقد صغت قلوبكما بالجمع ؟

(١) سورة التحريم: الآية: ٤

(٢) سورة المائدة: الآية: ٣٨

(٣) من هنا لا تستقيم عبارة السؤال مع الجواب، ولعل هناك نقصا لم أتبينه. ينظر الجواب ص٩٩

باب

جمع الأعجمية

لم جاز لحاق الهاء في الاسم الأعجمي، ولم يجز في كل عربي ؟

ولم جاز: "طَيالِسة و"مَوازِجة" و"جَوارِبة" و"كَيالِجة"، ولم لم (يَجُز)(١) في "المَسَامِعة" و"المَنَاذِرة"(٢) و"المَهَالِبة" فيما كان على معنى النسبة ؟

ولم جاز "البرابرةُ" و"السيابجةُ"(٣) وكان أحق بالهاء من غيره ؟

ولم كان "فرازنة" أحق بهاء التأنيث ؟

الجواب:(٤)

الفرق بين اسم الجمع وبين الجمع الذي يجيء على نظيره،وكلاهما لم يَطَّرِدْ في بابه أنَّ اسم الجمع لم يَطَّرِدْ من وجهين:

أحدهما: أنه لم يطَّرِد في بابه .

والآخر: أنه لم يطَّرِد بناؤه في غير بابه نحو "فَعْل" ليس من أبنية الجموع التي تطَّرِدُ في باب من الأبواب، فلذلك كان "رَكْبٌ" اسماً للجمع، فأما : "رَهْط" و"أراهِطُ" فإنه لم يطَّرِدْ في بَنائِه ، واطَّرد في غير بِنَائِهِ إذ كان "فَعْل" لا يكاد يُجمع على "أَفَاعِلَ"، و"أَفَاعِلَ" يَطَّرِدُ في باب "أَفْعَل" و"أفعُل" نحو: "أَفْكَل" و"أفاكل، و"أكلُب" و"أكالب" .

فلهذا فُصِل من الباب الذي قبله .

فـ"سَفْر" اسمٌ للجمع؛ لأنَّه بناء لم يطرد في بابه ولا [في] غيره من أبنية الجموع ،

وكذلك "صاحِب" و"صَحْب" و"طائر" و"طَير" .

(١) في الأصل: (يجاز) والصواب ما أثبت .

(٢) في الأصل: (المسايرة) والصواب من الجواب ص١٠٠.

(٣) في الأصل: (السابجة) ، وينظر شرح الشافية للرضي ١٨٦/٤ .

(٤) تقدمت المسائل ص ٩٠، والباب في الأصول: ٣١/٣ .

وحكم اسم الجمع: أن يُصَغَّر على لفظه من غير رَدِّه إلى واحد نحو: "رُكيب" و"سفير"؛ لأنَّه يجري مجرى "رهط" و"قوم" في أنَّه لم يُكَسَّر على واحده .

والذي يجب فيه الرد إلى واحده في التصغير هو: ماكان على بناء الكثير فيُرد إلى القليل.

فإذا قيل: كيف يصغر "أناعيم" ؟ قلت: "أُنيعام"، وكذلك تصغير "جِمَال": "أجيمال"

.

والذي لا يُردُّ إلى الواحد: هو ما لم يكن على بناء الكثير مما هو على صيغة القليل، أو ليس له واحد يُردُّ إليه في الحكم .

والجمع في "أَديمٍ" و"أَدَمٍ"، و"عَمودٍ" و"عَمَدٍ"، و"حَلْقَةٍ" و"حَلَقٍ"، و"فَلْكَةٍ" و"فَلَكٍ" كلُّ ذلك على جهة اسم الجمع؛ لأنَّ فعلاً من أبنية الواحد التي هي أحق به من بناء الجمع، وليس كذلك "أَفْعالٌ" و"أَفْعُلٌ" فلهذا كان "فَعَلٌ" اسماً للجمع .

و"الجامِل" و"الباقِر" اسم للجمع؛ لأنَّه لم يَطَّرِدْ في أبنية الجمع في بابه، ولا في غير أبنية بابه .

وإخوة اسم للجمع؛ لهذه العلة .

فأما "سَرِيٌّ" و"سَراة" فهو اسم للجمع؛ لأنَّه لا يطَّرِدُ في جمع المعتلّ "فَعَلَة" وإنما يجيء مطردا على "فُعَلَة" نحو" قاض وقُضاة، ورام ورُماة .

و"صُحبة" و"فُرهة" اسم الجمع؛ لأنَّه لم يَطَّرد في بابه ولا في غيره من أبنية الجموع .

و"غائب" و"غَيَّب"، و"خادمٌ" و"خَدَم"، و"إهابٌ" و"أَهَبٌ" اسم الجمع؛ لأنَّه على فَعَلٍ على ما بينا من حكم فَعَلٍ في أبنية الجموع .

وكذلك "ماعِز" و"مَعْز"، و"ضَائِن" و"ضَأْن"؛ لأنَّه على فَعْل كقولك: "رَكْب" [وركيب] و"عازب و"عَزِيب" .

و"غازٍ" و"غَزِيٌّ" اسم الجمع؛ لأنَّه على فَعيلٍ، وفَعيلٍ أحقُّ بالواحد من الجمع .

والأبنية التي هي لاسم(١) الجمع ثمانية:

---

(١) ورد في الأصل هنا كلمة جمع ولعلها مقحمة. ينظر ما تقدم ص ٩٠ .

فَعْلٌ وفُعْلٌ، وفَعَلٌ، وفِعْلَةٌ، وفُعْلَةٌ، وفَعَلَةٌ، وفَاعِلٌ، وفَعِيلٌ، وذلك نحو: رَكْبٍ وأُسْدٍ وخَدَمٍ وإِخْوَةٍ وصُحْبَةٍ وسَرَاةٍ وحَامِلٍ وغَزِيٍّ .

الجواب: من باب جمع الجمع(١)

إنما جاز جمع الجمع للحاجة إلى معناه مع صحة بنائه على واحده، وذلك نحو: "كَلْبٍ" و"أَكْلُبٍ" و"أَكَالِبَ". [فأكالب] واحده: أَكْلُبٍ، فأقله ثلاثةأقسام،أحد الأقسام أَكْلُب، وواحد أَكْلُب: كَلْب، وعلى هذا يكون أقل الأَكَالِبَ تسعة؛ لأنَّك ضاعفت كلباً في أكلب، فصار ثلاثةً، ثم ضاعفت أكلباً في أكالبَ، فصار تسعة؛ لأنَّك ضاعفت ثلاثة ثلاثَ مَرَّاتٍ .

فأما "أناعيم" فأقلها (سبعة)(٢) وعشرون؛ لأن النَّعَمَ جمعٌ أَقَلُّه ثلاثة، ثم تجمع على "أنعام" فيجيء منه تسعة ثم تجمع الأنعام على "أناعيم" فيجب (سبعة)(٢) / وعشرون؛ لأنه مضاعفة الأنعام، كل قسم منها تسعة . ٣٠٣/أ

وأبنية الجموع على وجهين: منها ما يجوز أن يُجمع ، ومنها ما لا يجوز أن يُجمع، والذي يجوز أن يُجمع هو: ما كان له نظير في الواحد في عدة الحروف أو طريقة الإعراب (إلا ما كان)(٣) نحو: "مفاعل" و"مفاعيل" لا يجوز أن يجمع ؛ لأنه [ليس] له نظير في الواحد في وقوع الألف ثالثة وبعدها حرفان وأوَّلُ حرف مفتوح .

ولكن قد يجيء على "مُفاعل" نحو: مُكابر ومُحاول، فأما على زنة "مَفاعل" في انفتاح أول الكلمة وكون الألف ثالثة وبعدها حرفان أو ثلاثة فلا يجيء على هذا بناء الواحد، فهذا الجمع الذي لا يجوز أَنْ يُجمع؛ لأنَّه خرج إلى بناءٍ لا نظيرَ له في الواحد فيما ذكرنا.

وكذلك جمع السلامة بالواو والنون، أو الألف والتاء لا يجوز أن يُجمَع؛ لأنَّه خرج عن طريقة إعراب الواحد بالحركات إلى ما يعرب بالحروف .

---

(١) تقدمت المسائل ص٩١ .

(٢) في الأصل: (تسعة) ولعله تحريف من تعاقب النساخ .

(٣) في الأصل ذلك) ولعل الصواب ما أثبت من قول الرماني في شرحه على الكتاب مخطوط ١١٤/٤: "الذي يجوز في جمع الجمع إجراؤه في كل أبنيته إلا ما كان على زنة مفاعل أو مفاعيل؛ لأنه نهاية الجموع" .

والألف والتاء،وإن كان إعرابهما بالحركات،فهما على تقدير ما يُعْرب بالحروف من أجل استواء النصب والجر فيه فبناء "مَفَاعِل" لا يُكَسَّر؛ لأنه نهاية الجموع على ما فسرنا من أنه بناء يختص بالجمع ليس على نظير الواحد من ثلاثة أوجه .

فأمَّا "أنعامٌ" فنظيره "إكرام" لأنه ليس بينهما إلا تغيير حركة واحدة من غير لزوم الزيادة في أحدهما دون الآخر كلزوم "مَفاعل" الميم في أول الاسم، ولا يلزم في الجمع، وتحصيلُ هذا جعل البناء ـ والذي هو نهاية الجموع ـ ما كان على زنة "مَفَاعل" و"مَفَاعيل" بأنَّ ثالثه الألف وما بعده حرفان وأوله مفتوح .

و لم يدخل ما كان على هذه الزنة في شيء من أبنية الواحد، فلا يجوز أن يُجْمَع جَمْعَ التكسير؛ لأنَّه ليس له نظير في الواحد في أنَّه قد جَمَع هذه الأوجه الثلاثة [فـ]هو الجمع الذي لا يجوز أن يُجْمع، فأما الذي ليس له نظير في الواحد من غير هذه الشروط فلا يُعتد بذلك فيه؛ لأنه لم يُخصّ بجمع الجمع وهو ممكن فيه أن يُجمع كقولك في أنعام: "أناعيم"، فقد بان الفرق بين "أفعال" و"أفاعيل" بأن أحدهما نهاية الجموع ولا يجوز أن يجمع، وليس كذلك الآخر .

وتقول في جمع [بُرّ](١): أبرار، فيجوز عند أبي العباس ولا يجوز عند سيبويه(٢)؛ لاستغنائهم عنه بـ"بُرٍّ"، وأما أبو العباس(٢) فأجازه على القياس(٣) .

وتقول في جمع "تَمْرٍ": تُمران، فهذا جائز مستعمل لا يرده القياس، وجمع مُصران: مَصَارين، وهو جمع مَصير .

وتقول: "بُيوتات" على معنى جمع الجمع بالألف والتاء؛ لأنَّها نظيرة "مَفَاعلَ" و"مَفَاعيلَ" فيما ذكرنا .

(١) زيادة يوجبها المقام .

(٢) تقدم التخريج ص: ٩١ .

(٣) قال الرماني في شرحه على الكتاب مخطوط ١١٥/٤: "وأبو العباس يجيز أبرارا من جهة القياس على معنى اختلاف الجنس" .

ولا يجوز "أَقْوالان" في تثنية أقوال إذا لم يكن على معنى الاختلاف، ويجوز إذا كان على معنى الاختلاف؛ لأنَّ التثنية يُخرج فيها إلى طريقة ما يعرب بالحروف، فلا يجوز إلاَّ للواحد، وما كان على نظير الواحد كقولك: "ماءان" إذا اختلفا، ولا يجوز إذا اتفقا .

وتقول: "أَقَاوِيلُ" على حَدِّ قولك: "أَقْوالٌ" .

والأجناس على وجهين: منها ما يصلح أَنْ يُجمع على طريقة التكثير فقط، ومنها مالا يصلح أن يُجمع على هذه الطريقة، وكلُّ الأجناس تصلح أَنْ تُجمع على معنى الاختلاف .

فالجنس الذي لا يُجمع على طريقة التكثير: هو الذي تلحقه صفة التوحيد على معنى الاتفاق من غير فصل بالصورة كقولك: هذا كله ذهبٌ واحدٌ وماءٌ واحدٌ، والذي يصلح أن يُجمع هو المنفصل الصورة نحو: رَجلٌ ورجالٌ، ودار ودورٌ، وثوب وثيابٌ، وما أشبه ذلك مما له صورةٌ ينفصل بها ، فأمَّا الماءُ والرمادُ والذَّهبُ، وما جرى هذا المجرى فلا يجمع؛ لأنَّه ليس له صورة ينفصلُ بها من حَيْثُ هو ذهبٌ أو ماءٌ أو ما أشبه ذلك .

وتقول: إِبلان فَتُثَنِّيَ؛ لأنَّه لم يُكَسَّر على واحِدِه،فقد جرى مجرى الواحد،وإن كان اسماً للجمع .

وقالوا: (لقاحان سوداوان)(١) لأنهم (لم يقولوا: لقاح واحدةٌ، أي: لم تلحقه صفة التوحيد)(٢)، فيمتنع لذلك من الثلاثة وهو في "إِبِل" أقوى؛ لأنَّه لم يُكَسَّر على غيره، وقد كُسِّر ("لقحة" على لقاح)(٣) .

وتقول: ثلاثة كِلاب أي: من كِلاب؛ لأنَّ "فِعَال" للكثير فهو على هذا التقدير .

---

(١) في الأصل: (إلقاحين سوداوين) وهو تحريف صوابه ما أثبت .

(٢) ذكر صاحب الأصول أن هذا القول لم ينقل عن العرب، وتابعه في ذلك الرماني، وقال سيبويه في الكتاب ٦٢٤/٣: "لأنهم يقولون: لقاح واحدة" .

وقد تابع الرماني سيبويه في شرحه على الكتاب مخطوط ١١٦/٤ أيضا فقال: وقالوا: لقاحان سوداوان، فشبه بالواحد الذي هو الجنس ولذلك قالوا: لقاح واحدة إلا أن الجنس مذكر ولقاح مؤنث فهو بمنزلة قولهم: قطعة واحدة. وينظر الأصول ٣٣٣/٣، واللسان (لقح) ٥٨٢/٢ .

(٣) في الأصل (لقاح على لقحة) ولعل الصواب ما أثبت من اللسان لقح ٥٨٢/٢ .

بـــاب

بناء الجمع لمعنى التثنية(١)

الذي يجوز فيه بناء الجمع لمعنى التثنية هو الذي تكون الإضافة فيه تدل على معنى التثنية كقولهم: ما أحسن رءوسَهما!؛إذ ليس لكل واحد منهما إلا رأس واحد .

وفي التنزيل: ﴿إن تتوبا إلى الله فقد صَغَتْ قُلوبكما﴾(٢)؛ لأنَّه ليس لكل واحد منهما إلا قلب واحد .

فأما ﴿السارقُ والسارقةُ فاقطعوا أيديَهما﴾(٣) فإنما جاز ؛ لأنَّ المعنى على الأيمان، وليس لكل واحد منهما إلا يمين واحد، ولا يجوز: اقطعوا آذانهما على معنى أذن واحدة من كل واحد منهما؛ لأن الإضافة في هذا لا تدل على معنى التثنية في المضاف .

وهي تدل في ﴿صغت قلوبكما﴾

والاختيار لفظ الجميع من أجل أنه أوجز وأمكن ؛ لأنَّه لا يلزمه حرفان كما يلزم التثنية وهو مع ذلك جار على طريقة إعراب الواحد بالحركات، فلهذا كان أوجز وأمكن،وصَحَّ الاختيار فيه، ويجوز ضربت رأسيهما على الأصل .

وحكى يونس "رأيت غِلمانهما"(٤) وإنما / لهما (غلامان)(٥)، وهذا شاذٌ لأنَّ الإضافة لا تدلُّ على معنى التثنية في المضاف، فأما: "وضعا رِحَالَ راحلتيهما" فهذا على القياس؛ لأن الإضافة تدل على معنى التثنية في المضاف فسبيله كسبيل ﴿فقد صغت قلوبكما﴾ وليس مثل قوله: "رأيت غِلْمَانَهُمَا" لما بيَّنَّا . ٣٠/ب

---

(١) تقدمت المسائل ص٩٣

(٢) سورة التحريم: الآية: ٤ .

(٣) سورة المائدة: الآية: ٣٨ .

(٤) الكتاب ٦٢٦/٣، والأصول ٤٣/٣ .

(٥) في الأصل (غلمان) ولعل الصواب ما ذكرت .

باب

جمع (الأعجمية)(١)

لحاق الهاء في الأعجمي يجوز في نحو "طيالسة" و"موازجة"؛ لأنه لما خرج بالعجمة رد إلى العربي بالعلامة إذ كان كل عجمي(عربيٌّ(٢))من جمع التكسير فهو مؤنث، واستغنى بالاطراد عن لحاق العلامة .

ولم يستغن ما خرج بالعجمة عن أن يرد إلى حكم العربي، وكذلك ما خرج بمعنى النسبة رُدَّ إلى طريق الجمع بالعلامة نحو: "المسامعة" و"المناذرة" و"المهالبة".

فأمَّا "البَرَابِرة" و(السَّيَابِجَةُ)(٣) فاجتمع فيه شيئان كلُّ واحد منهما يدعو إلى الحكم فكان ألزمَ وهما العجمة والنسبة .

وأما "فَرَازِنة"(٤) و"زَنَادِقة" فاجتمع فيه شيئان: العوض للحذف الذي وقع، والعجمة فكان لحاقُ العلامة ألزم .

---

(١) في الأصل: (الأعجمة) والصواب ما أثبته، وقد تقدمت المسائل ص٩٤

(٢) في الأصل (عربي) .

(٣) في الأصل: (السابجة)، والسَّيَابِجَةُ: قوم ذو جَلَدٍ من السند والهند يكونون مع رئيس السفينة البحرية يذرقونها. ينظر اللسان (سبج) ٢/٢٩٤ .

(٤) الفُرْزُن والفرزان: من لُعَبِ الشطرنج، أعجمي معرب. ينظر اللسان (فرزن) ١٣/٣٢٢ .

باب التصغير

ما التحقير ؟ وما علامته ؟

ولم لم يُصَغَّر اسم على أقل من ثلاثة أحرف ؟

وما نظير تصغير الرباعي بزائد أو غير زائد ؟

ومن كم وجها كان نظير "مَفَاعل" و "مفاعِيل" ؟

وما أبنية التصغير ؟

ولم جرت على قياس "فِلْسٍ" و "دِرْهمٍ" و "دِيْنارٍ" ؟

وما العوض اللازم في التحقير ؟ وما الذي لا يلزم ؟

ولم لا يصغر الخماسي حتى يحذف منه ؟

وما تصغير الثلاثي من غير زيادة ولا اعتلال ؟ وما تصغير المؤنث منه ؟ وما تصغير المضاعف منه ؟ وما تصغير المعتلّ العين منه ؟ وما تصغير المعتلّ اللام منه ؟

ولم ردت الهاء في تصغير "قَدَمٍ" و "قَدْرٍ" ؟ وهل ذلك لإدخالها في صفته إذا قلت: قَدَمٌ صغيرةٌ ؟

وما تصغير "مُدٍّ" وما تصغير "بابٍ" و "نابٍ" وما تحقير "شَيخٍ" ؟ ولم جاز كسر أوله و[1] ضمه ؟

وما تحقير "سَيِّد" ؟

وما تحقير "سَارٍ" بمعنى "سائرٌ" ؟ ولم لا يرد ما حذف في التحقير ؟

وما تحقير "خافٍ" و "مالٍ" من قولهم: "رَجُل مالٌ" إذا كثر مَالُه ومن قولهم: "رَجل مالٌ" إذا كان يميل ؟ ولم وجب فيهما "مُوَيل" وأحدهما من الياء و "مالٌ" أصلُه "مائل" ؟

وما تحقير "صافٍ" من قولهم: "كبش صَافٌ" و "نَعْجَةٌ صافةٌ" ؟

---

(١) بعدها في الأصل حرف (ما) ولعلها زيادة من تعاقب النساخ. ينظر: الأصول: ٣/٣٧ .

وما حكم المعتل العين إذا لم يُدْرَ أمن الياء هو أم الواو في التحقير ؟ ولم حُمل على الواو؟ وما الاختلاف في علته ؟ ولم جعله أبو العباس[1] لأجل الضمة ؟ وجعله (سيبويه)[2] لأجل الكثرِ ؟

ولم جاز في قول بعضهم: "نويب في ناب ؟

وما تحقير "قَفاً" و "فَتىً" و "جُروٍ" و "ظبيٍ" ؟

ولم استوى المعتل في التحقير من هذا المعتل اللام ؟

وما تحقير الرباعي من غير زيادة ؟

وما تحقير الخماسي ؟

وما تحقير "جَعْفَرٍ" و "سَلْهَبٍ" ؟

وما تحقير "سفرجل" ؟

وما تحقير "فرزدق" ؟ ولم جاز "فُريزد" و "فُريزق" ؟

وما تحقير "خَدَرْنَق" ؟ ولِمَ جاز فيه الوجهان ؟ ولم [يجز] في "جَحْمَرِشٍ" إلاّ وجه واحد؟

---

(١) المقتضب: ٢/٢٨٠ .

(٢) في الأصل: (سنوه) وهو تحريف، وينظر: الكتاب: ٣/٤٦٢ .

الجواب :

التحقير صيغة تُنْبِئُ عن احتزاء الوصف بصغير كقولك: "جبيل" فهذه الصيغة تُنْبِئُ عن احتزاء وصف الاسم بأنَّه جبل صغير. وعلامة التصغير اللازمة: ضَمُّ أوله وزيادة الياء في ثالثه، وإنَّما كانت الياء أولى؛ لأنَّها حرف مد ولين تلي الألف في الخفة فالألف للجمع والياء للتصغير .

ولا يُصَغر اسم على أَقَلَّ من ثلاثة أحرف؛ لأنَّ أقلَّ بناء التصغير "فُعيل"؛ لتتمكن علامته بسلامتها من تغيير الاعراب لو وقعت طَرَفا .

وتصغير الرباعيِّ نظير جمعه في زيادة حرف المد واللين ووقوعه بالياء وما بعد[ه] حرفان: الأول منهما مكسور فهو نظيره من ثلاثة أوجه: "فجُعَيْفِر" نظير "جَعَافِر" و"سُفيرج" نظير "سفارج" .

وأبنية التحقير عليه ثلاثة أوجه: "فُعَيْلٌ" و "فُعَيْعِلٌ" و "فُعَيْعِيْلٌ" على قياس "فِلْسٍ" و"دِرْهم" و "دِيْنار" إذا قلت: "فُليس" و "دُريهم" و "دُنينير" .

والعوض اللازم: هو الذي يقع حرف المد فيه رابعاً، وأما الذي لا يلزم فما عداه من المحذوف، ولا يصغر الخماسي حتى يُحذف منه حرف؛ لأنَّ الخمسة لمَّا كانت نهاية العدة في الأسماء ـ وكان الجمع يقتضي زيادة للعلامة ـ كرهوا الخروج عن التعديل بتكثير (الحروف)[1] فردُّوه إلى الرباعي؛ لأنَّه أعدل، وصار يجيء على مثال "مَفَاعِلَ" و"مَفَاعِيلَ".

وتصغير الثلاثي من غير زيادة كلُّه يجري على طريقة واحدة في لحاق العلامة، وبنائه على "فُعيل" كقولك: "جُمَلٌ" و "جُميل" ، و "جَبَل" و "جُبَيْل" ، و "رَجُل" و"رُجَيل"، وأمَّا المؤنث فتظهر فيه[2] العلامة نحو: "قَدَمٍ" و "قُدَيْمَةٍ"، و "قَدْرٍ" و "قُدَيْرةٍ"، وإنَّما ظهرت العلامة في التصغير كما تظهر في الصفة إذا قلت: "قَدَمٌ صَغِيْرَةٌ"؛ لأنَّ التصغير أغنى عن الوصف بـ"صغيرةٍ" وفيه علَّة أخرى،وهي:أنَّ الأصلَ هو المُكَبَّر فقوي على تقدير العلامة

---

(١) في الأصل: (مكررة) .

(٢) في الأصل: (مكررة) .

من غير إظهارها فلمّا (صُغِّر)(١) لم يقو الفرع على تقدير العلامة من غير إظهارها مع تمكنها رابعة في الاسم؛ لأنَّه موقعها الذي هو أحق بها وأغلب عليها في أكثر الاسماء .

وتصغير المضاعف من الثلاثي بإظهار التضعيف؛ لأنَّ ياء التصغير تقع بين المثلين في المضاعف كقولك في"مُدٍّ": "مُديد"، وفي "دَنٍّ"(٢): "دُنين". وتصغير المعتل العين من الثلاثي يُردُّ فيه حرف العلة إلى أصله كقولك في "بابٍ": "بُويب" يدل عليه: "أبواب"، وفي "ناب": "نُيَيْبٍ" يدل عليه: "أنياب" .

وأما تصغير المعتل اللام فيجري على طريقة واحدة في تشديد الياء كقولك في "قَفاً": "قفيّ"، [وفي "فَتىً": "فُتيّ"](٣)، وفي "جُرو": "جُريّ"، وفي "ظبي": "ظُبيّ" وذلك لأنَّ الواو تقع بعد ياء ساكنة فتنقلب ياء لهذه العلة .

وتحقير "شَيْخٍ" يجوز فيه وجهان: "شُيَيْخٌ" على الأصل و "شِيَيْخٌ"؛ لتمكين الياء، وكذلك: "سَيِّد" (و "بيْت")(٤) تقول فيه: "سُيَيْد" و ("بُيَيْت")(٥)، و "سِيَيْد" و("بِييت")(٦) .

وتحقير "سار" بمعنى السائر: "سُوَيرٌ" .

وكذلك "هار"(٧) بمعنى "الهائر": "هُوير"، لا ترد المحذوف (لأنَّك لا تحتاج إليه)(٨) في التحقير ، وتحقير "خاف": "خويف"؛ لأنَّه / من الواو .	٣٠٤/أ

---

(١) في الأصل (صرف) ولعل الصواب ما ذكرته، وينظر مجموعة الشافية ٥٨/٢،٥٩.

(٢) الدن: "ماعظم من الرواقيد، يقال: عندي راقود خل وهو نحو الإردبة يطلى داخله بالقار." ينظر: اللسان: (دنن) ١٥٩/١٣ .

(٣) هذه الإضافة مأخوذة من السؤال المتقدم ص:١٠٢، وينظرأيضا: الأصول: ٣٨/٣ .

(٤) في الأصل: (ميت) ولعل الصواب ما ذكرته من الأصول ٣٧/٣. وينظر الكتاب: ٤٨١/٣ ، والأصول: ٣٧/٣،والمقتضب: ٢٧٠/٢ .

(٥) في الأصل: (مميت) .

(٦) في الأصل: (مميت) .

(٧) "الهار: الساقط الضعيف ." ينظر: اللسان: (هور) ٢٦٨/٥ .

(٨) الجملة مكررة في الأصل .

فأمَّا "مالٌ" من قولهم: "رجل مالٌ" إذا كثر ماله (فتحقيره)[١]: "مُوَيْلٌ" يدلُّك عليه "أموالٌ" و "مالٌ" من قولهم: رجل "مالٌ"،إذا كان يميل،تحقيره: "مُوَيْلٌ"؛ لأنَّها ألف "فاعل" إذ الأصل: "رجل مائِل" وسبيلها كسبيل ألف "خالد" إذا قلت: "خُوَيلد" .

وتحقير "صافٍ" من قولهم: "كبش صافٍ": صُويفٌ؛ لأنَّه من كثرة صوفه .

وحكم المعتلِّ العين الذي لا يُدرى أمن الواو هو أم من الياء في التحقير: أن يُحمل على الواو بلا خلاف في الحكم، واختلفوا في العلَّة، فذهب سيبويه[٢] إلى أنه للكثرة (إذ)[٣] كانَتِ الوَاوُ أغلب على العين من الياء، وذهب أبو العبَّاس[٤] إلى أنَّه للضمة اللازمة في أول المصغر .

وقال بعض العرب: "نُويب" في تحقير: "ناب" وهو على الغلط؛ لكثرة ما تكون الواو عينا .

وتحقير الرباعي: "فُعَيْعِلٍ" على قولك: "جَعفرٍ" و "جُعيفرٍ" .

وأما الخماسي فيُردُّ إلى الرباعي كقولك في "سفرجل": "سُفيرجٍ" .

ويجوز في تحقير "فَرزدقٍ" وجهان: "فُريزدٌ" على حذف آخر الاسم، ويجوز "فريزقٌ"؛ لأنَّ الدَّال من مخرج التاء، والتاء من حروف الزيادة فشبهت بها .

ويجوز في "خَدَرْنَقٍ"[٥] وجهان: ["خُدَيْرِقٌ"] وهو أحقُّ بهذا؛ لأنَّ النون من حروف الزيادة فتقول:"خُدَيْرِق" و "خُدَيْرِن"، وأما "جَحْمَرِشٌ"[٦] فليس فيه إلا وجه واحد؛ لأنَّ الميم تباعدت عن آخر الكلمة بحرفين فتقول في تصغيره:"جُحَيْمِر"، ولا يجوز حذف الميم لما بيَّنَّا.

---

(١) بعدها في الأصل كلمة (فتحقير) ، ولعلها سهو من الناسخ .

(٢) الكتاب: ٤٦٢/٣ .

(٣) في الأصل "إذا" .

(٤) المقتضب ٢٨٠/٢ .

(٥) "الخَدَرْنَق" و"الخذرنق" بالدال المهملة والذال المعجمة: ذكر العناكب" ينظر اللسان (خدرق): ٧٢/١٠ .

(٦) "الجَحْمَرِش من النساء: الثقيلة السمجة ... العجوز الكبيرة الغليظة." ينظر اللسان (جحمرش): ٢٧٢/٦

مسائل

[ما المُدْغَم][1] الذي يترك في التحقير على إدغامه ؟
وما الذي يظهر فيه التضعيف في التحقير ؟
وما تحقير "مُدُقٍّ" و "أَصَمَّ" ؟
(و لم)[2] جاز "أُصَيْمٌّ" بالجمع بين ساكنين ؟
فلم أجريت ياء التصغير مُجْرى ألف الجمع ؟
وما ألف التأنيث التي تثبت في التحقير ؟
وما الألف التي تحذف في التحقير ؟ و لم ثبتت رابعةً وحذفت خامسةً ؟
وما تحقير "حُبلى" و "أُخْرى" ؟
و لم جاز "حُبيلى" مع خروجه على زنة: "فُعيعل" كـ"جُعيفر" ؟
و لم وجب أن يجري مجرى الهاء في طُليحة ؟
و لم وجب في الهاء [أن تكون بمنزلة ألف التأنيث][3] ؟
وما تحقير "مِعْزىً" و "أَرْطىً" ؟ ولم جرى على "مُعَيْزٍ" و "أُرَيْطٍ" ؟
وما تحقير "عَلْقىً" ؟ و لم جاز فيه الوجهان ؟
وما تحقير "قَرْقَرَى" و "حَبَرْكَى" ؟ و لم لا بد من الحذف فيه ؟ وما حكم ما فيه ألفا التأنيث ؟ و لم استوى الخمسةُ والأربعةُ فيه، و لم يَسْتَوِ في الألف المفردة ؟
وما تحقير "حَمْراء" و "خنفساء" ؟
وما حكم "فُعْلانَ" الذي له "فَعْلَى" ؟
وما تحقير "عَطْشَانَ" و "سَكْرَانَ" ؟ و لم تثبت فيه الألف والنون ؟
وما الذي تَثْبُت فيه الألف والنون في التحقير ؟ وما الذي لا تثبت ؟

---

(١) إضافة مأخوذة من الجواب الآتي ص: ١٠٨ .

(٢) هذه الكلمة رسمها الناسخ هكذا "لما" ولعله سهو منه .

(٣) زيادة يستقيم بها النص. ينظر: الكتاب: ٤١٨/٣ .

وما تحقير "سَرْحَان" ؟

وما تحقير "عُثْمَان" ؟

وما الذي تثبت فيه الألف الممدودة في آخره إذا حُقِّر ؟ وما الذي لا تَثْبُت ؟ ولم ذلك؟

وما تحقير "عِلْبَاءَ" و "حِرْبَاءَ" ؟

وما تحقير "غَوْغَاءَ" ؟ ولم جاز فيه الوجهان ؟

وما تحقير "قُوباءَ" ؟ ولم جاز فيه الوجهان ؟

وما تحقير "ضِبعانَ"، و "حومان"، و "سلطان"، و "فرزان"، و "ورشان" ؟

وما تحقير "ظِرْبَان" و [لم] لا يجوز فيه إلا: "ظُرَيبان" مع قولهم: "ظَرَابيّ" ؟

وما تحقير ما جاء على مثال "سِرْحان"؟ ولم تُعْلَم العرب كَسَّرته للجمع ؟

ولم حمل على تحقير "سكران" ؟

وما حكم "سرحان" إذا سُمِّي به ثم حُقِّرَ؟ وهَلاَّ حقِّر كتحقير "عثمان"؛ لأنَّه لا ينصرف في هذه الحال ؟

الجواب:

المدغم الذي يُترك في التَّحقير على إدغامه هو: ما وقع الإدغام فيه بعد ياء التحقير فيُترك كما يُترك بعد ألف الجمع .

وأما الذي يظهر فيه التضعيف في التحقير فهو الذي تقع فيه ياء التصغير بين المثلين، كقولك في "مُدٍّ": "مُديد" والأول نحو: "مُدَيْقٌ" يجري مجرى "مَدَاقٍّ" .

وتقول في تحقير "أَصَمّ": "أُصَيْمٌّ" فتجمع بين ساكنين كما تقول: "أصامٌّ"؛ لأنَّ ياء التحقير تجري مجرى ألف الجمع من الوجوه التي بيَّنَّا قبلُ(١) .

وألف التأنيث التي تثبت في التحقير: هي التي تكون رابعةً؛ لأنَّها لم تخرج إلى نهاية العدة في الأصول، والألف التي لا تثبت في التحقير هي التي تقع خامسة؛ لأنَّها قد خرجت إلى نهاية عدة الأصول وهي زائدة مَيِّتة بالسكون فتقول في "حُبْلى": "حُبَيْلَى"، وفي "قَرْقَرَى": "قُرَيْقِرٌ"(٢) .

وإنما جاز "حُبيلَى" على خروجه على زنة "فُعَيْعِل"؛ لأنَّ ألف التأنيث بمنزلة هاء التأنيث، وهاء التأنيث اسم ضم إلى اسم و [ألف] "حبيلى" بمنزلة هاء التأنيث فجاء على "فُعَيْلٍ"، وصارت علامة التأنيث. بمنزلة اسم ضُمَّ إلى اسم .

وتقول في تحقير "مِعْزَىً" و "أَرْطَىً": "مُعَيْزٍ" و "أريطٍ"؛ لأن الألف فيه للإلحاق بـ"هجرع"(٣) و "جعفر" .

وأما "عَلْقى"(٤) فيجوز في تحقيره وجهان: فمن جعل الألف للتأنيث قال:"عُلَيقى"، ومن جعلها للالحاق صَرَفَ وقال:"عُلَيْقٍ"؛لأنَّها تعامل معاملة الأصول في الإلحاق، وتقول

---

(١) ينظر: ص: ١٠٣ .

(٢) قرقرى: موضع باليمامة، إذا خرج الخارج من وشم اليمامة يريد: مهب الجنوب وجعل العارض شمالا فإنه يعلو أرضا تسمى قرقرى. معجم البلدان: ٣٢٦/٤ .

(٣) "الهجرع: الطويل المشوق ... "ينظر: اللسان: (هجرع) ٣٦٨/٨ .

(٤) "العلقى: شجر تدوم خضرته في القيظ ." النبات للأصمعي ص٢١، وينظر شرح أمثلة سيبويه: ١٢٩، واللسان (علق): ٢٦٤/١٠ .

في "حَبَرْكَى"[١]: "حُبَيْرِك" فتجري مجرى "قُرَيْقِر"؛ لأنَّ الألف خامسة ساكنة ميتة.

وما فيه ألفا التأنيث يستوي الحكم في جميعه - رابعة كانت أو خامسة - في أنها تثبت في التحقير؛ لأنَّها حَيَّة بالحركة، وهي بمنزلة اسم ضم إلى اسم على ما بَيَّنَّا في علامة التأنيث،فلإجتماع هذين السببين ثبتا، تقول: "حُمَيراء" في تصغير "حَمْراء"، و "خُنَيفساء" في تصغير "خُنْفساء" .

وتحقير "فَعْلان" الذي له "فَعْلى" كله بثبات الألف والنون فيه؛ لأنَّهُما بمنزلة علامة التأنيث من جهة امتناع هاء التأنيث أن تدخُلَ عليها، وامتناع أن يُجْمع على مثال "مفاعيل"، وجمعه على طريقة ما فيه ألف التأنيث نحو: "غَضْبان" و "غِضَاب" و "غَضْبى" و ("غِضَاب") وكذلك: "سَكْرى" و "سَكَارى" و "سَكْران" و "سُكَارى"، فلمَّا اجتمعت هذه الأوجه الثلاثة في "فَعْلان" "فَعْلى" وكل واحد منها يدعو إلى الحكم (لزم الحكم)[٢] بأن يجري / الألف والنون فيه مجرى علامة التأنيث؛ فتقول في تحقير "عطشان": "عُطَيْشَان"، و"سَكْرَان": "سُكَيْرَان"، و "غَضْبان": "غُضَيْبَان" . ٣٠٤/ب

والذي لا تثبت فيه الألفُ والنونُ هو ما جمع على مثال "مفاعيلَ"، فأما الذي تثبت فيه في التحقير فما لم يجمع على مثال "مفاعيلَ" . وأُلحق بباب "سكران"؛ لامتناع جمعه على هذا المثال،كما يمتنع في "سكران" فتقول في "سرحان": "سُرَيْحِيْن"، وأمَّا تحقير "عثمان" فـ"عُثيمان"؛ لأنَّه لا يجوز فيه "عثامين" .

والذي تثبت الألف الممدودة في آخره إذا حُقِّر هو: ما كانت الألف فيه للتأنيث، والذي لا تثبت فيه مما (حُقِّر)[٣] هو الذي تكون فيه (للإلحاق)[٤] تقول

---

(١) "الحبركى: الطويل الظهر القصير الرجلين ." ينظر: اللسان: (حبرك) ٤٠٩/١٠ .

(٢) كذا وردت هذه العبارة، وقد ضرب عليها الناسخ ضربا خفيفا ولعلها شرح للعبارة السابقة .

(٣) في الأصل (تغير) والتصويب من السياق .

(٤) رسم الناسخ هذه الكلمة هكذا (للحاق) ولعله سها .

في "قَرْمَلاء"[١]: "قُرَيْمِلاء"، وتقول في "عِلباء" و"حِرباء": "عُلَيْبِيٌّ" و"حُرَيْبِيٌّ"؛ لأنَّه ملحق بـ"سِرداح"[٢]، فأجراه مجراه في "سُرَيْدِيح".

وأما "غَوْغاء" فيجوز فيه وجهان: من جعل الألف للتأنيث وأجراه مجرى "عَوْراء" فلم يصرف قال: ("غُوَيْغاء")، ومن جعلها للإلحاق بالمضاعف نحو: "قَمْقَام"[٣] صرف وقال: "غُوَيْغِيٌّ".

وفي تحقير "قُوباء"[٤] وجهان: من جعله بمنزلة "قِسْطاس" صَرَفَ وقال: "قُوَيْبِيٌّ"، ومن جعله بمنزلة "حَسْناء" للتأنيث على "فعلاء" قال: "قُوَيْباء".

وتحقير "ضِبْعان": "ضُبَيْعِين"؛ لأنه يُجمع [على] "ضَباعين"، وكذلك "حُوَيْمِين" تصغير "حَوْمان"[٥] يجري على "حَوامِين"، و"سُلطان" و"سُلَيطين" يجري على "سَلاطين".

و"فُرَيْزِين"[٦] يجري على "فَرازين"، و"وَرَشَان"[٧] و"وُرَيْشِين" على "وراشين".

وأما تحقير "ظِربان": فـ"ظُرَيْبان؛ لأنَّه لم يُجمع على "ظَرابين" ولا يُلتفتُ إلى "ظَرابِيّ"؛ لأنَّه ليس جمعاً على هذا الواحد وإنَّما هو جمع على تقدير أنَّ الواحدَ "ظِرباء" نحو: "صِلفَاء"[٨] و"صَلافِيّ"، و"صَحراء" و"صَحارى".

---

(١) "قرملاء ككربلاء: موضع ." ، ينظر: معجم البلدان ٤/٣٣٠، القاموس: (قرمل) ١٣٥٣ .

(٢) "السِرْدَاحُ والسِّرادحةُ: الناقة الطويلة."، ينظر القلب والإبدال ص٤٠، واللسان: (سردح) ٤٨٢/٢.

(٣) "القمقام من الرجال: السيد الكثير الخير الواسع الفضل" اللسان: (قمم) ٤٩٤/١٢ .

(٤) "القوباء: الذي يظهر في الجسد ويخرج عليه، وهو داء معروف" اللسان: (قوب) ٦٩٣/١ .

(٥) "الحومان: نبات بالبادية." اللسان: (حوم) ١٦٣/١٢ .

(٦) "الفرزان": الشطرنج بالكسر: معرب فرزين." ينظر: القاموس: (فرز) ٦٦٨.

(٧) "الورشان: طائر شبه الحمامة ." ينظر: اللسان: (ورش) ٣٧٢/٦ .

(٨) "الصلفاء: المكان الغليظ الجلد. " ينظر: اللسان: (صلف) ١٩٧/٩ .

وكل ما (لم)[1] يُجمع على واحده فهو بمنزلة ما ليس لواحده جمع من لفظه،ولذلك قلت في "رَاكِبٍ": "رَكْبٌ"، ولم تردَّهُ إلى الواحد؛ لأنَّه جُمِعَ على غَيْرِ واحدِهِ وهو اسْمٌ للجمع هاهنا .

وإذا جاء شَيْءٌ على مثال "سِرْحانَ" ولم تعلم العَرَبُ كَسَّرته للجمع[2]؛ فحكمه حكم "عثْمان"؛ لأنَّهُ إذا لم يعْلَم جرى مجرى ما يُعلَم. إذ العرب لم تُكَسِّرْهُ؛ لأنهَّما قد اجتمعا في انتفاء التكسير على مثال "مفاعيلَ" في الموجود .

وإذا سُمِّيَ بـ"سرحانَ" لم ينصرف؛ لأنَّ الألف والنون قد (أشبها)[3] علامة التأنيث في هذه الحال ومع ذلك فتحقيره: "سُرَيحين"، لأنه قد جمع قبل أن يُسمى به "سَراحِينَ" .

وليس يكفي - في علة امتناع تغيير الألف والنون في التحقير - الشبه من وجه واحد وإنَّما هو من جهتين في "سكران": امتناعُ لحاقِ علامةِ التأنيث وامتناعُ جمعه على مثال "مفاعيلَ" كما يمتنع في ألف التأنيث فإن جمع شيء على مثال "مفاعيلَ" لم يُعْتَدَّ بالشبه من الوجه الآخر .

---

(١) في الأصل (بل) ، وهو تحريف .

(٢) قال المبرد في المقتضب ٢٧٨/٢: "لأن (سرحانا) واحد في الأصل ." .

(٣) في الأصل (أشبه) ولعل الصواب ما ذكرت .

مسائلُ من بـــاب:

تحقير ما يلزمه الحذف كما يلزم في الجمع

ما الذي يلزمه الحذف في التحقير كما يلزم في الجمع؟ وما الذي لا يلزمه؟ و لم ذلك؟

وما تحقير "مُغْتَلِمٍ" ؟

ولم كان حذف التاء لازماً دون حذف الميم في التحقير والجمع ؟

وما تحقير "جُوالِق" ؟ ولم لزم [حذف] الألف ؟

وما تحقير "مُقَدَّمٍ" و "مُؤَخَّرٍ" ؟ ولم لَزِمَ حذفُ الدال دون الميم وكلاهما زائدان ؟ ولم لا يجوز "مُقَيْدِّم" بترك المدغم كما جاز "مُدَيقّ" ؟

ولم لا تجتمع ثلاثةُ أحرفٍ من الأصول بعد ألف الجمع ؟

وما تحقير "مُنْطَلِقٍ" ؟ ولم لزم حذف النون ؟

وما تحقير ["مُدَّكِر"] ؟ ولم لزم حذف الدال وإظهار الذال ؟

وما تحقير "مُسْتَمِعٍ" ؟ ولم لزم حذف التاء ؟

وما تحقير "مُزْدَان" ؟ ولم لزم حذف الدال ؟ وما وزن مُزْدَان ؟

وما تحقير "مُحْمَرٍّ" ؟ ولم لزم حذف الراء ؟

وما تحقير "مُحْمَارٍّ" ؟ ولم لزم العوض فيه ؟

وما تحقير "حَمَارَّةٍ" ؟ ولم حذف الألف وترك المدغم في "حُمَيْرَّةٍ" و "حَمَارٍّ" ؟

وما تحقير "جُبُنَّةٍ" ؟

وما تحقير "مُغْدَوْدِنٍ" ؟ ولم كان القياس عند ابن السَّرَّاجِ[1] حذفَ الدال الثانية ؟ ولم جاز حذف الأولى عند سيبويه[2] ؟

ولم لزم العِوَضُ على حذف الثانية ؟ ولم يلزم على حذف الأُولَى ؟

وما تحقير "خَفَيْدَدٍ" ؟ ولم لزم حذف الياء ؟

وما تحقير "غَدَوْدَنٍ" ؟ ولم لزم حذف الواو ؟

---

(١) الأصول: ٤٢/٣ .

(٢) الكتاب: ٤٢٨/٣ .

وما تحقير "قَطَوْطَى" ؟ ولم لزم حذف الواو في "قُطَيطٍ"، و ("قُطَيْطِيّ")[1] ؟

وما تحقير "مُقْعَنْسِسٍ"؟ ولم لزم حذف النون وإحدى السينين ؟

وما تحقير "مُعْلَوِّطٍ" ؟ ولم لزم حذف احدى الواوين دون الأخرى ؟

وما تحقير "عَفَنْجَجٍ" ؟ ولم لزم حذف النون ؟

وما تحقير "عِثْوَلٍّ" ؟ ولم لزم حذف اللام دون الواو إذ قالوا: "عُثَيْوِلٌ" و"عُثَيْوِيلٌ"؟ ومن أين صار بمنزلة "قِرشَبٍّ" ؟

وما تحقير "أَلَنْدَدٍ"؟ ولم لزم حذف النون دون الهمزة ؟ ولم أدغم في التحقير ؟

وما (تحقير)[2] "أَلَبُّبَ" ؟ ولم لزمه الإدغام ؟

وما تحقير "حَيْوَةٍ" ؟ ولم لزم الاعتلال ؟

وما تحقير "إِسْتَبْرَقٍ" ؟ ولم لزم حذف السين والتاء ؟

وما تحقير "أَرَنْدَجٍ" ؟ ولم لزم حذف النون دون الهمزة ؟

وما تحقير "ذُرَحْرَحٍ" ؟ ولم لزم حذف الحاء الأولى ؟

وما في قولهم: "ذُرَّاح" و "ذُرُّوح" من الدليل ؟ ولم جمع ("ذُرَّاح")[3] .

وما تحقير "جَلَعْلَعٍ" ؟ ولم لزم حذف العين الأولى حتى جاء: "جُلالِع" ؟

وما تحقير "صَمَحْمَحٍ" ؟ ولم لزم حذف الحاء الأولى في "صُمَامِحَ" ؟

وما تحقير "مَرْمَرِيس" ؟ ولم لزم حذف الميم الثانية حتى صار "مُرَيْرِيس" ؟ ولم كان حذف الميم لازماً دون حذف الراء وكلاهما / زائدتان وما في: "إنّه يصيرُ بمنزلة: "مَرَّاس"[4] مِنَ الدليل ؟

٢٠٥/أ

وما تحقير "مُسْرَوَلٍ" ؟ ولم لزمه العوض ؟ ولم يحذف منه شيء ؟

وما تحقير "مَسَاجِدَ" اسم رجل ؟ ولم لزم حذف الألف ؟

---

(١) في الأصل: (قطيطن) وهو تحريف .

(٢) في الأصل: (يحقر) ، وهو تحريف .

(٣) في الأصل (ذاح) ولعله سهو من الناسخ صوابه في الكتاب: ٤٣٢/٣ .

(٤) ينظر: الأصول: ٤٥/٣ .

الجواب:

الذي يلزمه الحذفُ في التحقير كما يلزم في الجمع: هو ما فيه زائد على أكثر من أربعة أحرف من غير حرف المد رابعا؛ لأنه لا يُحقّر إلا الثلاثي والرباعي، فإذا كان على أكثر من ذلك رُدَّ إلى الرباعيّ حتى يصير على زنة "فُعَيْعِل" أو "فُعَيْعِيْل".

والذي لا يلزمه الحذف هو الذي لا يكون فيه زائد على أكثر من أربعة أحرف .

وتحقير "مُغْتَلِم"[(١)]: "مُغَيْلم" كما يُجمع [على] "مُغَالِمَ" يلزمه حذف التّاء دون الميم؛ لأنّ الميمَ لمعنى اسم الفاعل .

وتحقير "جُوَالِق"[(٢)]: "جويلق" يلزمه حذف الألف دون الواو؛ لأنها ساكنة ميتة .

وتحقير "مُقَدَّم": "مُقَيْدِم"، و "مُؤَخَّر": "مُؤَيْخِر" يلزمه حذف الدّال دون الميم؛ لأنّ الميم لمعنى ولا يجوز: "مقيدِّم" (كما لا يجوز)[(٣)]: "مُقَادِّم"؛ لأنّ ألف الجمع لا يقع بعدها ثلاثة أحرف من الحروف الصحاح، وكذلك ياء التصغير، وإنما (أوجب)[(٤)] هذا التسليم بناء جمع الجمع على زنة "مَفَاعِلَ" و "مَفَاعيلَ" وجاز: "مُدَيْقٌ" كما جاز: "مَدَاقُّ"؛ لأنّ ألف الجمع إنّما وقع بعدها حرفان من الحروف الصحاح .

وتحقير "منطلق": "مطيلق" و "مطيليق" يلزمه حذف النون دون الميم؛ لأنّ الميمَ لمعنى[(٥)].

وتحقير "مُدَّكر": "مُذَيكر" و "مُذَيكير" يلزمه حذف الدال التي هي بدلٌ من التاء وإظهار الذال؛ لأنّها الأصلُ .

وتحقير "مُسْتَمِع": "مُسَيْمِعٌ" و "مُسَيْمِيْعٌ" يلزمه حذف التاء دون الميم لما بيّنا .

وتحقير "مُزْدَان": "مُزَيِّن" و "مُزَيِّين" [بـ] حذف الدال التي هي بدل من تاء "مُفْتَعل" كما يلزم حذف التاء [في الجمع]، ووزن "مُزْدان": "مُفْتَعل" من الزينة.

---

(١) "الغِلْمَة: هيجان شهوة النكاح ." اللسان: (غلم) ٤٣٩/١٢ .

(٢) "الجُوَالِق والجُوَالَق، بكسر اللام وفتحها ...: وعاءٌ من الأوعية معروف مُعَرَّب." اللسان: (جلق) ٣٦/١٠

(٣) تكررت هذه العبارة في الأصل .

(٤) في الأصل: (وجب) ولعل الصواب ما أثبت .

(٥) أراد معنى اسم الفاعل، وعند ابن السراج أن الميم أول. ينظر الأصول ٣:٤٣ .

وتحقير "مُحْمَرّ": "مُحَيْمِر" و "مُحَيْمِيْر" يلزمه حذف الراء دون الميم.

وتحقير "مُحْمَارّ": "مُحَيْمِيْر" بحذف الراء وتثبت الألف؛ لأنّها رابعة فيلزم العوض.

وتحقير "حَمَارَّة": "حُمَيْرَّة" ويلزمه حذف الألف وترك المدغم كما يلزم في "حمار".

وتحقير "جُبُنَّة": "جُبَيْنَّة" بترك الإدغام فيه كما يترك في "جُبَانّ"، ومن خفف فقال: "جُبْنَة" حقره: "جُبَيْنَة".

وتحقير "مُغْدَودِن"(١): "مُغَيْدِين" يلزمه حذف الدال الثانية وهو القياس عند ابن السَّرَّاج(٢)؛ لأنَّ الثاني أحق بالزيادة لدخوله على الأول بعد ما ثَبَتَ على تقدير الأصل.

ويجوز عند سيبويه(٣) حذف الأولى؛ لأنها في مَوْضِعِ الزيادات من نحو ألف "جُوالَق"؛ لأنّ الزيادة تكثر ثالثة فتقول على هذا: "مُغيدن" و "مُغيدين"، ويلزم العِوضُ على القول الأول؛ لأنَّ حرف المدّ رابعٌ.

وتحقير "خَفَيْدَدٍ"(٤): "خُفَيْدِد" و "خُفَيْدِيْد" بحذف الياء؛ لأنَّ الزائدين جميعا للإلحاق وأحدهما من حروف الزيادة وهو الياء فكان أحقَّ بالحذف وهو على قياس "خَفَادِد".

وتحقير "غَدَوْدَنٍ"(٥): "غُدَيْدِن" و "غُدَيْدِين".

وتحقير "قَطَوْطَى"(٦): "قُطَيط" و "قُطَيطَى" يلزمه حذف الواو؛ لأنَّها في موضع الزيادة، وقعت ثالثة ساكنة.

وتحقير "مُقْعَنْسِس"(٧): "مُقَيْعِس" و "مُقَيْعِيْس" يلزمه حذف النون وإحدى السينين حتى يرجع إلى الأربعة.

---

(١) "المغدودن: الشاب الناعم." ينظر باب الأبنية من شرح السيرافي ص: ٦٥٥ واللسان: (غدن) ٣١١/١٣

(٢) الأصول: ٤٣/٣.

(٣) الكتاب: ٤٢٨/٣.

(٤) "الخَفَيْدَد: السريع." ينظر: باب الأبنية من شرح السيرافي ص: ٦٤٥، واللسان: (خفد) ١٦٣/٣.

(٥) "الغدودن: الغض الناعم." ينظر: اللسان: (غدن) ٣١١/١٣.

(٦) "القَطَوطى: من يقارب الخطو." ينظر: باب الأبنية من شرح السيرافي ص: ٦٥٥، والقاموس: (قطط) ٨٨٢

(٧) "المقعَنْسِس: الشديد." ينظر: شرح أمثلة سيبويه ص: ١٤٩، واللسان: (قعس) ١٧٨/٦.

وتحقير "مُعْلَوِّطٍ"[(١)]: "مُعَيْلِيط" يلزمه حذف إحدى الواوين دون الأخرى؛لأنَّ حرف المد رابع .

وتحقير "عَفَنْجَجٍ"[(٢)]: "عُفَيْجِجٌ" و "عُفَيْجِيجٌ"، يلزمه حذف النون؛ لأنَّها هي الزائدة ومن حُروفِ الزيادة .

وتحقير "عِثْوَلٍّ"[(٣)]: "عُثَيِّلٌ" و "عُثَيِّيلٌ" يلزمه حذف اللام [الأولى]؛ لأنَّها ساكنة، ولا تحذف الواو؛ لأنَّها متحركةٌ قوية ولذلك قالوا في الجمع: "عَثَاوِلُ" و "عَثَاوِيلُ" مع أنَّ نظير "عِثْوَلٍّ": "قِرْشَبٌّ"[(٤)] فقد وقَعَتِ الواو موقع الشّينِ وهي أصلية،ووقعت اللام موقع الباء الأولى وهي زائدةٌ .

وتحقير "أَلَنْدَدٍ": ("أُلَيْدٌ")[(٥)]؛ لأنَّك إذا حذفْتَ النُّونَ صار: "أَلَدَدٌ" فدخل في حكم ما يلزمه الإدغام .

وتحقير "أَلْبُبَ" "أُلَيْبٌ" وجمعه: "أَلآبٌ"[(٦)] برده إلى القياس إذ "أَلْبُبَ" شاذٌ كما يردُّ "حَيْوَةٌ" إلى القياس في "حُيَيَّةٍ" .

وتحقير "إِسْتَبْرقٍ": "أُبَيْرِقٌ" كأنَّك (حَقَّرْتَ)[(٧)] "أَبْرَقَ" يلزمه حذفُ السِّينِ والتاءِ؛ لأنَّه على تقدير "إستفعل" .

وتحقير "أَرَنْدَجٍ": "أُرَيْدِجٌ"[(٨)] يلزمه حذف النون وترك الهمزة؛ لأنَّ الهمزة أولاً في حكم ما يزاد لمعنى إذ هي نظيرة الميم في "مكرم"[(٩)] و "أكرم" .

---

(١) "اعْلَوَّطَ الجَمَلُ النَّاقة: رَكِبَ عُنُقَها وتَقَحَّمَ من فوقها." اللسان: (علط) ٣٥٥/٧ .

(٢) "العفنجج: الضخم الأحمق. " ينظر: باب الأبنية من شرح السيرافي ص:٦٤٨، واللسان: (عفنج) ٣٢٦/٢

(٣) "العثول من الرجال: الجافي الغليظ ." ينظر: باب الأبنية من شرح السيرافي ص: ٦٥٣، واللسان: (عثل) ٤٢٤/١١

(٤) "القرشب: الضخم الطويل من الرجال . " ينظر: اللسان: (قرشب) ٦٦٩/١ .

(٥) "الألندد واليلندد: كالألد، أي الشديد الخصومة " ينظر: باب الأبنية من شرح السيرافي ص: ٦١٣، واللسان:(لدد) ٣٩١/٣ .

(٦) "اللبب: ما يشد على صدر الدابة أو الناقة ." ينظر: اللسان: (لبب) ٧٣٢/١ .

(٧) في الأصل: (حذفت) وهو تحريف .

(٨) "الأرندج: الجلد الأسود تعمل منه الخفاف." ينظر: اللسان: (ردج) ٢٨٣/٢ .

(٩) في أنها زائدة لا تلحق إلا بنات الثلاثة . ينظر: الكتاب: ٤٣١/٣ .

وتحقير "ذُرَحْرَحٍ": "ذُرَيْرِحٌ" يلزمه حذف الحاء الأولى حتى يصير في تقدير "ذُرَّح"؛ لأنَّهم حذفوا قالوا: "ذُرَّاح" و "ذُرُّوح"، وجمع "ذُرَحْرَح": "ذَرَارِحُ"، وكل ما كان من هذا المضاعف فإنَّه يُحذف منه ما تكون الياء (فيه)[1] على تضعيف العين دون اللام؛ لأنَّ تضعيف العين أكثر في الكلام[2] فلذلك صَيَّرْتَ "ذُرَحْرَحٍ" إلى "ذُرَّاح"، ولم تُصَيِّرْها (إلى)[3] ("ذُرَّاح")[4] وعلى هذا قياس "جُلْعَلَع"[5]؛ لأنَّك تُصَيِّرها إلى "جُلَّع" فتقول: "جُلَيْلِعٌ"، و "جُلَيْليعٌ" كما تقول: "جَلالِعُ" و "جَلاليعُ" وكذلك تحقير "صَمَحْمَح"[6]: "صُمَيْمِحٌ" و "صُمَيْمِيحٌ"؛ لأنَّك تصيره إلى "صُمَّح" وتجمعه (على)[7] "صَمَامِحُ" و"صَمَامِيح".

وتحقير "مَرْمَرِيس": "مُرَيْرِيس"[8] كأنَّك حقَّرت "مُرَّيْس" أو "مَرَّاس"؛ لأنَّك تصيره إلى ما يظهر أنه مضاعفٌ على طريقِ الزِّيادةِ بالتقاء المثلين، ولو حذفت الرَّاءَ الثانية لجاء على تقدير: "مَرَّميس"، فلم تظهر زيادة التضعيف.

وتحقير "مُسْرُوَلٍ": "مُسَيْرِيل" لا تحذف منه شيئًا؛ لأنَّ حرف المد رابع.

وتحقير "مساجدَ" اسم رجل: "مُسَيجدٌ" و "مُسَيجيد"؛ لأنَّ الألف / ثالثة زائدة فحذفتها فصار كتحقيرِ "مسجدٍ".

٣٠٥/ب

(١) في الأصل: (في) ولعل الصواب ما ذكرت.

(٢) قال سيبويه في الكتاب: ٤٣٢/٣: "فَعَاعِيلُ وفَعَاعِلُ أكثرُ وأعرفُ من فعالِلَ و فَعَاليلَ".

(٣) في الأصل: (لي).

(٤) في الأصل: (ذرح) و"الذرحرح: السم القاتل." ينظر: اللسان: (ذرح) ٤٤١/٢.

(٥) الجُلْعَلَعُ: الخنفساء، وهو من أسماء الضبع، وله معان أخرى. ينظر: شرح أمثلة سيبويه ٧٠، واللسان (جلع) ٥٢/٨.

(٦) "الصمحمح: الشديد القوي." ينظر: اللسان: (صمح) ٥١٩/٢.

(٧) في الأصل: (إلى).

(٨) "المَرْمَرِيسُ: الأرضُ التي لا تنبت." ينظر: اللسان: (مرس) ٢١٧/٦.

مسائل من:

بــاب
ما يحذف الزائد منه مما أوله ألف الوصل

(لم)[1] حذفت ألف الوصل في كل مصغر ؟

ولم حذفت السين في تحقير استضراب ؟ ولم يجز حذف التاء ؟ ولم لزمه العوض ؟

وما تحقير "افتِقار" ؟ ولم لا تُحذف منه إلا (ألف)[2] الوصل ؟

وما تحقير "انْطِلَاق" ؟ و [ما][3] الخلاف فيه بين سيبويه[4] والمازني[5] ؟ ولم حمله سيبويه على ("نُطَيلِق")[6] ؟ وأجراه المازني على "طُلَيِّق" ؟ وما الصواب في ذلك وعليه؟

ولم لا يلزم أن يبقى الاسم بعد الحذف على ما له مثال ؟

وما تحقير "اشْهِيْبَاب" ؟ ولم لزمه العوض ؟

وما تحقير "اغْدِيدان" ؟ ولم وجب فيه "غُدَيْدِين" ؟

وما تحقير "اقْعِنْسَاس" ؟ ولم وجب فيه حذف النون دون السين ؟

وما تحقير ("اعْلِوَّاط")[7] ؟ ولم وجب فيه "عُلَيِّط" ؟ ولم لزم (حذف)[8] الواو الأولى دون الثانية ؟ وبأي شيء أُلحقت الثانية ؟ ولم صارت الواو بمنزلة الياء في "اغْدِيدان" ؟

---

(١) رسمت في الأصل: "لما" وهو خطأ إملائي .

(٢) في الأصل هكذا: (الألف) والتصويب من الجواب ص: ١١٩.

(٣) زيادة يستقيم بها النص .

(٤) الكتاب: ٣/٤٣٤ .

(٥) لم أعثر عليه في المنصف وهو في: الأصول: ٣/٤٦ ، وينظر: شرح الشافية للرضي: ١/٢٦٠.

(٦) في الأصل: (تطيليق) وهو تحريف. صوابه في الكتاب: ٣/٤٣٤ .

(٧) في الأصل: "اعلوّط" ينُظر: شرح الشافية للرضي: ١/٢٦١، "وهو مصدر اعلوّط البعير:إذا تعلّق بعنقه أو ركبه عَرِياً." ينظر: اللسان: (علوط) ٧/٣٥٥ .

(٨) في الأصل: (الحذف) .

الجواب:

كل ما أوله ألف وصل فإنه يحذف في التحقير ليتحرك بالضم؛إذ كان ضم الأول [و]زيادة الياء ثالثة هو علامة التحقير فقد استغْني عن ألف الوصل بتحريك ما بعدها (كما)[١] يُستغنى عنها بتحريك ما قبلها إذا اتصلت بكلام فتسقط هنا كما تسقط هناك.

وكل ما كان على "استفعال" فتحقيره بحذف الألف (والسين)[٢] تقول في تحقير "استضراب": "تُضَيْرِيبٌ"، وإنما كان حذف السين أولى من حذف التاء؛ لأنَّه يبقى بعد الحذف على مثالٍ ــ ومثال ذا في الكلام: "تِفْعَال" نحو: "تِجْفَاف"[٣] وليس فيه "سِفْعَال".

وتحقير "افتقار": "فُتَيْقِيْرٌ".

وكذلك سبيل كل ("افتعال")[٤] تُحذف ألف الوصل وتبقى الألف (الأخرى)[٥]؛ لأنَّها رابعة.

وكل ما كان على مثال "انفعال" فتحقيره بحذف ألف الوصل فقط. تقول في "انطلاق": "نُطيليق" هذا مذهب سيبويه[٦]، وخالف في ذلك المازني فقال: تحقيره: "طُلَيِّق" بحذف النون؛ لئلا تبقى الكلمة على مثال "نِطْلَاق"، وليس في الكلام ما هو على هذا المثال فقاسه على امتناع "سِفْعَال" وليس مثله؛ لأنَّه إنَّما لزم حذف أحد الحرفين فكان حذف ما يبقى على مثال مستعمل بعد الحذف أحق به، وليس يلزم "انطلاق" إلا حذف الألف فقط ، ولو وجب أن تحذف [من حروف] الكلمة حتى يصير إلى ما له مثال ("فِعَال")[٧]

---

(١) في الأصل: (عما)، ولعله تحريف .

(٢) في الأصل: (بالسين) وهو تحريف .

(٣) "التِّجْفَاف: الذي يوُضع على الخَيل من حَديد أو غيره." ينظر: اللسان: ٣٠/٩.

(٤) في الأصل: (انفعال) .

(٥) في الأصل: (الأحر) .

(٦) سبق تخريجه في المسائل ص: ١١٨ .

(٧) في الأصل: (فعاد) .

ثم تصغر على هذا [لما جاز أن تقول في افتقار: فتيقير][1]، فالصواب في ذلك قول سيبويه وهو مذهب ابن السراج[2].

وتحقير ("اغْدِيدَان")[3]: "غُدَيْدِين" .

وتحقير "اشهِيْبَاب": "شُهَيْبِيبٌ" كأنك حقرت "شِهْبَاب" و "غِـدَّانَ" فعلى هـذا يقدر الاسم بعد الحذف حتى يظهر حكم التحقير .

وتحقير "اقْعِنْسَاسٍ": "قُعَيْسِيْسٌ" كأنَّك حَقَّرت "قِعْسَاسَ" بحذف الألف والنون، وكانت أحق بالحذف من السين؛ لأنَّ زيادتها أكثر وأغلب، وإنما السين في "استفعل" فقط[4]، فصارت بمنزلة ما لا يُزاد لِقِلَّةِ زيادتها بالإضافة إلى كثرة زيادة النون .

وتحقير "اعْلِوَّاطٍ": "عُلَيِّطٌ" كأنك حقرت "عِلْوَاطَ"؛ (لأنَّكَ)[5] تحذف الألف والواو الأولى من أجل أنَّها ساكنة ميتة في هذه العدة، ولا تحـذف الثانية؛ لأنَّهـا للإلحاق بباب "احْرِنْجَامٍ"[6] وهي مُتَحَرِّكةٌ حَيَّةٌ والواو الأولى بمنزلة الياء في "اغْدِيْدَان" من جهة أنَّها زائدة لغير الإلحاق والدال التي بعدها للإلحاق .

---

(١) زيادة مأخوذة من الأصول ٤٦/٣، وقال الرماني في شرحه الكتاب ـ مخطوط ـ ٤٧/٤: " وتحقير "انطلاق": "نطيليق"، والمازني يقول: "طليق" و "طلييق"؛ لأنه ليس في الكلام "نفعال".

والصواب مذهب سيبويه لما بينا من أنه لا يلزم فيه حذف، وما لم يلزم فيه حذف لم يقع فيه تخيير بين الأولى وما ليس بأولى، وسبيله كسبيل "تجفاف" و "يربوع" في أنه لا يحذف منه شيء تقول: "تجيفيف" و "يريبيع." .

(٢) الأصول: ٤٦/٣ .

(٣) في الأصل: (احديدان) والصواب من السؤال ص: ١١٨.

(٤) قوله: (فقط) لا يؤخذ على إطلاقه، وإنما أراد الزيادة المطردة. ينظر: الكتاب: ٢٨٤/٤،٢٨٥، وشرح ابن يعيش على الملوكي: ٢٠٦ .

(٥) في الأصل: (إنك) ويبدو أن اللام ساقطة .

(٦) "احرنجم الرجل: أراد الأمر ثم كذب عنه، واحرنجم القوم: إذا اجتمعوا للقتال." ينظر: شرح أمثلة سيبويه: ٤٧، واللسان: (حرجم) ١٣٠/١٢ .

مسائل في:

التحقير

ما الذي يلزمه حذف أحد الزائدين أيهما شاء المتكلم حذفه ؟

وما الذي لا يجوز فيه إلا حذف أحدهما بعينه دون الآخر ؟ ولم ذلك ؟

وما تحقير "قَلَنْسُوة" ؟ ولم جاز فيه الوجهان ؟

وما تحقير "كَوَأْلَل" ؟ ولم جاز فيه الوجهان ؟

وما تحقير "حُبَارى" ؟ ولم جاز "حُبَيْرَى" و "حُبَيِّر" ؟ ولم أجاز أبو عمرو(١): "حُبَيِّرَة"؟

وما تحقير "عَلانِية" و "ثَمانِية" ؟ ولم كان الوجه "ثُمينية" وجاز "ثُمَيِّنَة" ؟

وبأي شيء ألحقت الياء في "ثَمانية" و "عُفارية" ؟

ولم أجاز [ابن السراج](٢) حذف الملحق وينفيه غيره ؟

وما تحقير "صَحارى" و "مَهارى" اسم رجل ؟ ولم لا يجوز فيه ما جاز في "حُبارى" ؟ ولم يكن إلا على "مُهير" و "صُحير" ؟ ولم وجب أنَّ الألف فيه ليست للتأنيث ؟

وما تحقير "عَفَرْناة" و "عَفَرْنى" ؟ ولم جاز فيه الوجهان ؟

وما تحقير "عِرَضْنَى" ؟ ولم حذفت الألف وهي للتأنيث ؟ ولم يجز إلا وجه واحد ؟

وما تحقير "قبائل" اسم رجل ؟ فَلِمَ كان حَذْفُ الألف (الأولى)(٣) من حذف الهمزة ؟ ولم أجاز يونس(٤): "قُبَيِّل" على حذف الهمزة ؟

---

(١) لتحقيق رأي أبي عمرو بن العلاء ت: ١٥٤هـ . ينظر الكتاب: ٤٣٧/٣، والمقتضب: ٢٦٠/٢، والأصول: ٤٧/٣، وشرح الأشموني: ١٦٤/٤ .

(٢) الأصول: ٤٧/٣ .

(٣) في الأصل: (الأول) .

(٤) ينظر: الكتاب: ٤٣٩/٣ ، والمقتضب: ٢٨٥/٢ ، والأصول: ٤٧/٣ ، والمنصف: ٨٥/٢ ، وشرح الشافية للرضي: ٢٥٨/١ .

[وما تحقير] "لُغَّيزى" ؟ و لم لا يجوز فيه إلا حذف الألف ؟

وما تحقير "اقعِنساس" ؟ و لم لا يجوز فيه إلا ("قُعَيسِيس")[1] ؟

و لم لا تكون ياء "لُغَّيزى" ياء تحقير ؟

وما تحقير "خُضَّارى" ؟ و لم لا يجوز إلا حذف الألف الأخيرة دون الأولى ؟

وما تحقير "بَرُوكاء" و "جَلُولاء" ؟ و لم لا يجوز إلا: "بُرَيكاء" و "جُليلاء" ؟ فما الفرق بين ألفي التأنيث وهاء التأنيث، حتى ثبتت الواو في أحدهما وحذفت مع الآخر ؟

وما تصغير "عِبِدَّى" ؟ و لم لا يجوز إلا حذف الألف ؟

وما تحقير "مَعْلُوجَاء"[2] و "مَعْيُورَاء"؟ و لم لا يحذف منه شيء وهو على ستة أحرف؟

وما تحقير "ثلاثين"؟ وما الفرق بينه وبين "ظَريفين" حتى ثقل أحدهما و لم يثقل الآخر؟

وما تحقير "جِدَارين" اسم رجل ؟ وما تحقيره في التثنية ؟ و لم اختلف الحكم ؟

وما تحقير "دَجَاجات" اسم رجل ؟ وما تحقيرها / في معنى الجمع ؟ و لم اختلف الحكم؟ ٣٠٦/أ

وما تحقير "دَجَاجَتين" اسم رجل ؟ و لم استوى الحكم فيه وفي التثنية وفي التثقيل ؟ ومن أين صار بمنزلة "دَرَابِ جِرْدَيْن"[3] وما في هذا مما يوجب التثقيل ؟

---

(١) في الأصل: (اقعيسيس) وهو تحريف . وقد سبق ذكر هذا المثال ص: ١٢٠، وينظر: شرح الشافية للرضي: ٢٦١/١ .

(٢) "العلج: الرجل الشديد الغليظ، ... ومعلوجاء: اسم للجمع يجري مجرى الصفة .." اللسان: ٣٢٦/٢ .

(٣) "دَرَابِ جِرْدْ: موضع وهي كورة بفارس عَمَّرها دراب بن فارس معناه: دراب گرد. دراب: اسم رجل. وگرد معناه: عمل فعرب بنقل الكاف إلى الجيم" معجم البلدان: ٤٤٦/٢، وينظر: اللسان: (جرد) ١١٩/٣ .

الجواب:

الذي يلزمه حذف أحد الزائدين في التحقير أيهما شاء المتكلم هو: ما كان بالزيادة على خمسة أحرف على تكافؤ الزائدين في المنزلة، وذلك أن يكونا جميعا؛ للإلحاق أو لمعنى، فإن كان أحدهما للإلحاق[1] كان (ببقائه) أولى، وكذلك إن كان أحدهما دون الآخر لمعنىً،وكذلك إن كان أحدهما متحركاً والآخر ساكناً، أو كان أحدهما من حروف الزيادة والآخر ليس كذلك، وإنما زِيْد للتضعيف. والمطلوب في (المُبَقَّى)[2] أن يكون أقوى بوجه من هذه الوجوه؛ لأنَّه إذا كان أقوى فثباته أولى والحذف لما كان أضعف أولى من الحذف لما كان أقوى.

وتحقير "قَلَنْسُوة": يجوز فيه الوجهان تقول: "قُلَيْنِسَة" و "قُلَيْسِيَة" كما تقول في الجمع: "قَلاَنِسُ" و "قَلاَسٍ"؛ لتكافؤ الزائدين في المنزلة .

وتحقير "حَبَنْطَى"[3] يجوز فيه الوجهان: "حُبَيْنِطٌ" و "حُبَيْطٌ"؛ لأنهَّما جميعا للإلحاق بـ"سفرجل" .

وتحقير (كَوَأْلَل)[4] يجوز فيه الوجهان تقول فيه: "كُؤَيْلِل" و "كُوَيْئِل"، وإن شئت عَوَّضْتَ[5] .

---

(١) جاء بعدها حرف واو ولعلها زيادة من أثر النساخ .

(٢) كذا جاء في الأصل ولعله أراد: (المتبقى) ينظر: اللسان: (بقي) ١٤/ ٨٠ .

وقال الرماني في شرحه للكتاب: ٤/ ٤٨ ـ مخطوط ـ: "ولا يجوز الخيار فيما زيد للإلحاق؛ لأن الذي يزاد للإلحاق بمنزلة الأصلي مع الزائد للمد . " .

(٣) الحَبَنْطَى: العظيم البطن. ينظر: الغريب المصنف: ١/ ٦١ ، وشرح أمثلة سيبويه للعطار ص: ٧٨ ، والمقتضب: ٢/ ٢٣٢،٢٤٣ .

(٤) الكوألل: القصير. ينظر: شرح أمثلة سيبويه للعطار ص: ١٥٧، واللسان (كأل): ١١/ ٥٨٠ .

(٥) تقول: "كؤيليل" أو "كويئيل" .

وتحقير "حُبارى" يجوز فيه ثلاثة أوجه: "حُبيرى"؛ لأن ألف التأنيث لمعنى وقد قالوا:[١] "حُبَيِّرٌ" على الشذوذ في القياس، وقال[٢] أبو عمرو: "حُبَيِّرَةٌ" فجاء بالهاء عوضا من ألف التأنيث وإنما اختار ابن السَّرَّاج[٣] : "حُبيرى" بإثبات الألف؛ لأنَّها لمعنى .

وتحقير "عُلانية" و "ثمانية": "عُلَيْنِيَة" و "ثُمَيْنِيَة" بحذف الألف دون الياء؛ لأنَّ الياء للإلحاق، وقد أجازوا: "ثُمَيْنَة" و "عُلَيْنَة" على حذف الياء الأخيرة تشبيها بحذف ألف "حُبارى" والقياس هو الأوَّل لما بيَّنَّا .

والياء في "عُفَارِية"[٤] ملحقة بـ"عُذَافِرة"[٥]، وفي "ثمانية" بـ"جَحَاجِحَة"[٦] .

وتحقير "صَحارى" و "مَهارى" اسم رجل: "صُحَيْرٍ" و "مُهَيْرٍ"، لا يجوز غيره؛ لأنَّ الألف فيه ليست للتأنيث، وإنما أصله: "مهاريٌّ" و"صحاريٌّ" خفف فصار "مهارٍ" و"صحارٍ" ثم قلبت الياء ألفا كما قلبت في "حبالى" فلهذا لم تجر مجرى "حُبيرى" .

وتحقير "عَفَرْنَاةٍ"[٧] و "عَفَرْنَى": "عُفَيْرِنَةٌ" و "عُفَيْرِيَةٌ" و "عُفَيْرِنٌ" و "عُفَيْرٌ"؛ لأنهما للإلحاق .

وتحقير "عِرَضْنَى": "عُرَيْضِنٌ"[٨] تثبت فيه النون؛ لأنَّها متَحَرِّكَةٌ وتحذف الألف؛ لأنَّها ساكنة في آخرِ الكلمةِ[٩] .

---

(١) الكتاب: ٤٣٦/٣ .

(٢) تقدم تخريجه في المسائل ص: ١٢١، وينظر: شرح الشافية للرضي: ٢٤٦/١ .

(٣) ينظر: الأصول: ٤٧/٣.

(٤) "العِفْر والعفرية، والعفريت والعُفَارِية: القوي المتشيطن الذي يعفر قرنه. " ينظر: الإبل ص: ١٠١، واللسان: (عفر) ٥٨٦/٤ .

(٥) "العُذَافرة: الناقة الشديدة الأمينة الوثيقة. " ينظر: اللسان: (عذفر) ٥٥٥/٤.

(٦) "الجحجح: السيد السمح، وجمعه: جحاجح أو جحاجحة أو جحاجيح. " ينظر: اللسان: (جحجح) ٤٢٠/٢ .

(٧) "العَفَر: الشجاع الجلد ويوصف به الأسد والناقة." اللسان: (عفر) ٥٨٧/٤ .

(٨) "العِرَضْنَى: مشية في اعتراض، ويقال لها العرضة." شرح أمثلة سيبويه: ١٣١ .

(٩) والعلة عند ابن السراج: "أن النون ملحقة، والألف للتأنيث، وثبات الملحق أولى." الأصول: ٤٧/٣ .

وتحقير "قَبَائِلَ" اسم رجل: "قُبَيْئِل" بحذف الألف؛ لأنَّها ساكنة وتبقى الهمزة؛ لأنَّها مُتَحَرِّكة،فهذا الوجه، ويُجيز يونس[1] "قُبَيِّل" على حذف الهمزة وليس بالوجه.

وتحقير "لُغَيْزَى"[2] على حذف الألف فقط؛ لأنَّك إن بدأت فحذفت الياء احتجت إلى حذف الألف فحذف ما يُستغنى بحذفه عن حذف غيره أولى تقول: "لُغَيْغِيز".

وتحقير "اقْعِنْسَاسٍ": "قُعَيْسِيس" على هذا القياس كأنك حَقَّرت "قِعْسَاس" ولا تكون ياء "لُغَّيْزَى" للتصغير؛ لأنَّها رابعة.

وتحقير "خُضَّارى"[3]: "خُضَيْضِير" بحذف الألف الأخيرة دون الأولى؛ للعلة التي بيَّنا.

وتحقير "بَرُوكاء"[4] و "جَلُولاء": "بُرَيكاء" و "جُلَيلاء" بحذف الواو؛ لأنَّ ألفي التأنيث تلزم أن تجيء على خلاف حكم الهاء.

وتحقير "عِبِدَّى": "عُبَيْدٌ" بحذف الألف، ولا تحذف الدال؛ لأنَّها ليست من حروف الزيادة وإنما تزاد في التضعيف خاصة.

وتحقير "مَعْلُوجَاء"[5] و "مَعْيُوراء"[6]: "مُعَيْلِجاء" و "مُعَيِّراء" لا تحذف منه شيئا؛ لأنَّ الواو رابعة، وألف التأنيث متحركة.

---

(١) تقدم التخريج وينظر: المقتضب: ٢/٢٨٥.

(٢) "اللغَيْزَى: حفرة يحفرها اليربوع في جحره تحت الأرض." ينظر: اللسان: (لغز) ٥/٤٠٦.

(٣) "الخُضَّارى: نبت." اللسان: (خضر) ٤/٢٤٨، وينظر: شرح أمثلة سيبويه: ٨٨.

(٤) "ابترك القوم في القتال: جَثَوْا على الرُّكَب واقتتلوا ابتراكا وهي البَرُوكاء والبَرَاكاء." اللسان: (برك) ١٠/٣٩٨.

(٥) "اسم للجمع واحده "العِلْج" وهو: الرجل الشديد الغليظ" ينظر: اللسان: (علج) ٢/٣٢٦.

(٦) "اسم للجمع واحده "العَيْر" وهو: الحمار." ينظر: اللسان: (عير) ٤/٦٢٠.

وتحقير "ثلاثين": "ثُلَيثون" بحذف الألف؛ لأنّك تعتد بالزيادة في الاسم إذا لم يكن على واحد[ه]. فأما ("ظَريفون")[1] فتحقيره: "ظُرَيِّفون"، ولا تعتد بزيادة الجمع؛ لأنَّه على واحده[2] .

وتحقير "جِدَارين" اسم رجل: "جُدَيْران" يخفف؛ لأنَّه ليس على واحده . فإن حَقَّرته على معنى التثنية ثُقِّلت فقلت: "جُدَيِّران"؛ لأنَّه على واحده، وكذلك "ظَرِيْفُون" يُخَفَّف إذا كان اسم رجل ويُثَقَّل إذا كان جمعاً على واحده، وهكذا سبيل "دَجَاجَات" اسم رجل تقول: "دُجَيْجات" فإن كان جمعاً على واحده ثقِّلت فقلت: "دجيجات" . فأمَّا تحقير "دَجَاجتين" اسم رجل فيثقل تقول: "دُجَيِّجتان" .

وكذلك إذا كان تثنيته على واحده يستوي الحكم فيهما؛ لأنَّ ما لحقته الهاء فهو بمنزلة اسم ضُمَّ إلى اسم يصغر الأول ويترك الثاني على حاله فـ"دَجَاجة" بمنزلة "دَرَابَ جِرْدٍ" و "دَجَاجتين" بمنزلة "دَرَاب جِردين"، وإنما لزم فيه أن يُثَقَّل؛ (لأنَّه)[3] بمنزلة اسم ضُمَّ إلى اسم فلا يُعْتَدُّ بالثاني في كلا الحالين .

---

(١) في الأصل: (ظريفين) .

(٢) قال سيبويه: "لأنَّ ثلاثاً لا تستعمل مفردةً على حَدِّ ما يُفْرَدُ ظَرِيفٌ." ينظر: الكتاب: ٤٤٢/٣ .

(٣) مكررة في النسخة .

بـــاب

تحقير ما تثبت زيادته من بنات الثلاثة

ما الذي تثبت زيادته في التحقير من بنات الثلاثة ؟ وما الذي لا تثبت زيادته ؟ و لم ذلك ؟

و لم تثبت الزيادة في تحقير "تِجْفَافٍ" و "إِصْلِيتٍ" و "يَرْبُوعٍ" ؟

وما تحقير "عِفْرِيْتٍ" و "مَلَكوت" ؟

وما تحقير "رَعْشَنٍ" و "سَنْبَتَه ؟ وما الدليل على زيادة التاء في "سَنْبَتَة" ؟

وما تحقير "قَرْنُوةٍ" ؟

بــاب
تحقير ما تُحذف (زيادته)[١] من بنات الأربعة

ما الذي تُحذف زيادته من بنات الأربعة ؟ و(ما)[٢] الذي لا يحذف ؟ و لم ذلك ؟
وما تحقير "قَمَحْدُوةٍ" / و "سُلَحْفَاةٍ" ؟ وما تحقير "منجنيق" و "عنكبوت" و "تَخْرُبُوت" و "عَيْطَمُوس" و "عَيْضَمُوز" ؟ ٢٠٦/ب
وما تحقير ("جَحَنْفَلٍ")[٣] و "عَجَنَّس" و "عَدَبَّسٍ" ؟
وما تحقير "قِرْشَبٍّ" ؟
وما تحقير "كَنَهْوَرٍ" ؟ ولم ثَبتت واوه ؟
وما تحقير "عَنْتَرِيسٍ" ؟ ولم حُذفت النون ؟
وما تحقير "خَنْشَلِيل"[٤] ؟ ولم لا تُحذف النون وإنَّما تُحذف اللام الأولى ؟
وما تحقير "منجنون" ؟ ولم حُذفت النون الوسطى دون الأخيرة ؟
وما تحقير "طُمَأْنينةٍ" ؟ ولم حُذفت النون الأولى في "طميئنة" ؟
وما تحقير "قُشَعْرِيرةٍ" ؟ ولم حُذفت الراء الأولى ؟
وما تحقير "قِنْدَأْو" ؟ ولم جاز فيه الوجهان : حذف النون أو الواو ؟
وما تحقير "إبراهيمَ" ؟ ولم قال سيبويه[٥] "بُرَيهيم"، وقال أبو العباس[٦] "أُبَيْرِيه" ؟

---

(١) في الأصل: (زيادة) وهو تحريف .

(٢) في الأصل: (بنا) وهو تحريف .

(٣) في الأصل: (جحنقا) والصواب من الجواب . والتوثيق من الأصول: ٥١/٣ ، والكتاب: ٤٤٥/٣ .

(٤) "خنشل الرجل: اضطرب من الكبر ." اللسان: (خنشل) ٢٢٣/١١.

(٥) الكتاب: ٤٤٦/٣ .

(٦) لم أعثر عليه في المقتضب، وهو في: شرح الشافية للرضي: ٢٦٣/١ ، وارتشاف الضرب: ٩٥/١ ، وشرح الأشموني على الألفية: ١٧٠/٤ .

وما تحقير "إسماعيلَ" على اختلاف [قولهم في:] "إبراهيمَ" ؟
وما تحقير "مُحْرَنْفَس" و "مُكَرْدَسٍ" ؟ وما تحقير "مُقْشَعِرٍّ"؟ ولم حذف منه حرفان ؟
وما تحقير "مُطْمَئِنٍّ" ؟
وما تحقير "خَوَرْنَقٍ" ؟ و"قَدَوْكَسٍ" ؟
وما تحقير "بَرْدَرَايا" و "حَوْلايا"[1] ؟

---

(١) قال ياقوت في معجم البلدان: ١/٣٧٧: " بَرْدَرَايا، بفتح الدال والراء وبين الألفين ياء، قال ياقوت: موضع أظنه بالنهروان من أعمال بغداد." معجم البلدان ١/٣٧٧ .
و"حَوْلايا، بفتح الحاء وسكون الواو وبعد الياء ألف: قرية كانت بنواحي النهروان، قال ياقوت: خربت الآن. . معجم البلدان: ٢/٣٢٢ .

بـاب
تحقير ما أوله ألف الوصل وفيه
زيادة من بنات الأربعة[١]

ما تحقير ما أَوّلُه ألف الوصل وفيه زيادةٌ من بنات الأربعة ؟ ومـا الـذي لا يجـوز فيـه ؟ ولم ذلك ؟

وما تحقير "احْرِنجام" ؟ ولم لا بد من حذف النون ؟

وما تحقير "اطْمِئنان" و "الاسلِنقاء" ؟

(١) جواب هذه المسائل ص: ١٣٥، وينظر: الأصول: ٥٢/٣ .

الجواب(١):

الذي تثبت زيادته في التحقير من بنات الثلاثة هو: الذي يكون بالزيادة على أربعة أحرف أو خمسة رابعهُ حرف مد [والذي لا تثبت زيادته في التحقير هو الذي يكون بالزيادة على أربعة أحرف أو خمسة](٢) من غير أن يكون حرف المد رابعا فتُحذف حتى تُرَدَّ إلى الأربعة؛ لأنه لا يُحَقَّرُ إلا الثلاثيّ و (الرباعيّ)(٣)، وما كان على عدَّته مما يُعتَدُّ بزيادته .

وتحقير "تِجْفَافٍ")(٤): تُجَيْفِيفٌ كما تجمع: "تجَافيفُ" ، وكذلك "إِصْلِيتٍ"(٥) و "أُصَيْلِيتٍ"، و "يَرْبُوعٍ" و "يُرَيْبِيعٍ" على قياس "أَصَاليتَ" و "يَرَابيعَ" .

وتحقير "عِفْرِيت": "عُفَيريت" ، و "مَلكوت": "مُلَيكِيْت" على قياس "عَفَاريتَ" و "مَلَاكِيْتَ" .

وتحقير "رَعْشَنٍ": "رُعَيْشِنٌ" على قياس "رَعَاشِنَ" لا تحذف النون؛ لأنَّه صار بالزيادة على أربعة أحرف.

وتحقير "سَنْبَتَةٍ": "سُنَيْبِتَةٌ" على قياس "سَنَابِتَ تثبت التاء (الزائدة)(٦)؛ لأنَّه صار بها على أربعة أحرف، والدليل على زيادتها قولهم(٧): مضت "سَنْبَةٌ" من الدهر. في المعنى: أي قطعة منه .

وتحقير "قَرْنُوَةٍ"(٨): "قُرَيْنِيَةٌ" لا تُحذف كما لا تُحذف [في] "قَرَان" .

---

(١) تقدمت المسائل ص: ١٢٧، وينظر الكتاب ٤٤٣/٣ .

(٢) زيادة يوجبها المقام .

(٣) في الأصل: (الرابعي) .

(٤) في الأصل: (تجاف) .

(٥) "يقال: سيف إِصْلِيت أي: صقيل" ينظر: اللسان: (صلت) ٥٣/٢ .

(٦) في الأصل: (الزيادة) .

(٧) ينظر: الأزمنة وتلبية الجاهلية: ١٤٢ .

(٨) "القَرْنُوَة: نبات عريض الورق يَنْبُتُ في ألوية الرَّمل. " النبات للأصمعي ص: ١٩، وينظر: شرح أمثلة سيبويه: ١٥١، واللسان: (قرن) ٣٤٠/١٣ .

بـــاب

تحقير ما تحذف زيادته من بنات الأربعة

الجواب:

الذي تُحذف زيادته من بنات الأربعة هو: الذي وقعت الزيادة فيه من غير [أن يكـون] حرف المد رابعا فتُحذف في التحقير كما تُحذف في الجمـع، والـذي لا يُحـذف هـو: مـا وقعت زيادته رابعةً حرف المد.

وتحقير "قَمَحْدُوةٍ"(١): "قُمَيْحِدَةٌ" بحذف الواو على قياس "قَمَاحِدَ".

وتحقير "سُلْحَفَاةٍ": ("سُلَيْحِفَةٌ" بحذف الألف)(٢) على قياس "سَلاحِفَ".

وتحقير "مَنْجَنِيقٍ": "مُجَيْنِيقٌ" على قياس "مَجَانِيقَ"؛ لأنَّه قـد دلَّ هـذا الجمـع علـى زيـادة النون الأولى.

وتحقير "عَنْكَبُوتٍ": "عُنَيْكِبُ" بحذف الواو والتاء كما تحذفها في "عَنَاكِبَ".

وتحقير "تَخْرَبُوتٍ"(٣): "تُخَيْرِبٌ" كما يجمع "تَخَارِبُ".

وتحقير "عَيْطَمُوسٍ"(٤): "عُطَيْمِيسٌ" على حَـدِّ "عَطَامِيسَ"، وكذلـك "عَيْضَمُوزٍ"(٥): "عُضَيْمِيزٌ" على حد "عضاميز".

وتحقير "جَحَنْفَلٍ": "جُحَيْفِلٌ" بحذف النون؛ لأنَّها زائدة حتَّى تصير علـى أربعـة أحـرف كما تقول: "جحافل".

---

(١) "القمحدوة: الهنة الناشزة فوق القفا." ينظر: الإبل للأصمعي: ١٦٨، واللسان (قمحد): ٣٦٨/٣.

(٢) في الأصل (بحذف الألف سليحفة).

(٣) "تخربوت: هي الناقة الفارهة.": ينظر: شرح أمثلة سيبويه: ٦٣/١.

(٤) "العيطموس من النسـاء: الحسـناء، ومـن الإبـل: الفارهـة الطويلـة." ينظر: الإبـل للأصمعي ص: ١٠٣، واللسان (عطمس): ١٤٣/٦.

(٥) "العيضموز: وصف يطلق على الناقـة الهرمـة." ينظر: الإبـل للأصمعي ص: ١٠٣، واللسـان (عضمـز): ٣٨٠/٥.

وتحقير "عَجَنَّس"(١): "عُجَيْنِسٌ"، و "عَدَبَّس"(٢): "عُدَيْبِس".

وتحقير "قِرْشَبّ": "قُرَيْشِبٌ" على [قياس] "قَرَاشِبَ"(٣).

وتحقير "كَنَهْوَرٍ"(٤): "كُنَيْهِير" على حَدّ "كَنَاهِيْر" لا تحذف منه شيء؛ لأنَّ حرف المدِّ رابع.

وتحقير "عَنْتَرِيس"(٥): "عُتَيْرِيْسٌ" [بحذف النون؛ لأنَّها زائدة، وتحقير خَنْشَلِيل: خُنَيْشِيل](٦) بحذف اللام الأولى دون الثانية؛ لئلا يلزمك حذف حرف آخر.

وتحقير "مَنْجَنُونٍ"(٧): "مُنَيْجِيْنٌ" على قياس "مَنَاجِيْنَ" تحذف النون الوسطى دون النون الأخيرة؛ لئلا يلزمك حذف حرف آخر.

وتحقير "طُمأنِيْنَةٍ": "طُمَيْئِينَةٍ" بحذف النون الأولى حتى تبقى الياء في موضع العوض.

وتحقير "قُشَعْرِيْرَةٍ": "قُشَيْعِيْرَةٌ" بحذف الرَّاء الأولى؛ لئلا يلزمك حذف الياء.

وتحقير "قِنْدَأْوٍ"(٨) يجوز فيه الوجهان؛ لأنَّ النُّون والواو زئدتان فهو ملحق بـ "قِرْطَعْبٍ"(٩) فأيَّ الزيادتين شئت حذفت؛ لأنَّهما جميعا للإلحاق فإن حذفت الواو قلت:

---

(١) "العَجَنَّس: الجمل الشديد الضخم." ينظر: الإبل للأصمعي ص: ١٠٢، واللسان: (عجنس) ١٣٢/٦.

(٢) "العَدَبَّس: وصف للجمل الشديد الوثيق الخلق العظيم." اللسان (عدبس) ١٣٤/٦.

(٣) "القِرْشَبّ: الضخم الطويل من الرجال." اللسان: (قرشب) ٦٦٩/١.

(٤) "الكَنَهْوَر من السحاب: المتراكب الثخين." اللسان: (كنهر) ١٥٣/٥.

(٥) "العَنْتَرِيس: الناقة الصلبة الوثيقة." اللسان: (عترس) ١٣٠/٦.

(٦) أغفل الناسخ الجواب عن سبب حذف النون في "عنتريس"، وأجاب عن السؤال الذي يليه وهو علة حذف اللام الأولى في "خنشليل. ينظر: المسائل ص: ١٢٨، وقد وضعت الزيادة لتقويم النص، والأمثلة في: الكتاب: ٤٤٥/٣، والأصول: ٥١/٣.

(٧) "المَنْجَنُون: الدولاب الذي يستقى عليها" اللسان: (منجنون) ٤٢٣/١٣.

(٨) قِنْدَأْو: فِنْعَلْو صفة، من معانيها: الغليظ القصير، وقال بعضهم: الكبير الرأس الصغير الجسم المهزول، وقال آخرون: هو الجريء المقدم، ولها معان أخر. ينظر: شرح أمثلة سيبويه: ١٥١، واللسان (قند): ٣٦٩/٣

(٩) يقال: "ما عليه قِرْطَعْبَة أي: قطعة خرقة." اللسان: (قرطعب) ٦٧١/١.

"قُنَيْدِئٌ"، وإن حذفت النون قلت: "قُدَيٌّ"، وإن عَوَّضْتَ قلت في الأولى: "قُنَيْدِيْئٌ"، وفي الثاني: "قُدَيْيٌّ".

وتحقير "إبراهيمَ": "بُريهيم" عند سيبويه[١]، و"أُبيره" و "أُبيريه" عند أبي العَبَّاس[٢]، وإنما أثبت الهمزة أبو العَبَّاس؛ لأنَّ بنات الأربعة لا تلحقها الزوائد من أوائلها! (إلا)[٣] الأسماء الجارية على أفعالها فهذا / أصل متفق عليه وهو موجب لمذهب أبي العباس، ووجه قول سيبويه أنَّه لما كان أعجميا شبه ألفه بالزائد؛ لأنَّه ليس له اشتقاق يُدرى به ما أصله. ٣٠٧/أ

وتحقير "إسماعيل": "سُميعيل" على مذهب سيبويه، وأُسيميع و "أُسيمع" على مذهب أبي العبَّاس.

وتحقير "مُحْرَنْفَس"[٤]: "حُرَيفِس" بحذف الميم والنون كما تحذفها في "حَرافِس"، وتحقير "مُكَرْدَس": "كُرَيْدِس" على حد "كَرادِس".

وتحقير "مُقْشَعِرّ": "قُشَيْعِر" و "قُشَيْعِيْر" بحذف الميم وإحدى الرائين لتصير على أربعة أحرف فكأنك حقرت "قَشْعَر".

وتحقير "مُطْمَئِن": "طُمَيْئِن" بحذف الميم وإحدى النونين.

وتحقير خَوَرْنَق": "خُرَيْنِق"، وكذلك "فَدَوْكَس"[٥]: "فُدَيْكِس".

وتحقير "بَرْدَرَايا"[٦]: "بُرَيْدِر" و "بُرَيْدِيْر" تحذف منه ثلاثة أحرف حتى يصير إلى الأربعة، وكذلك "حَوْلايا" تحذف منه الياء والألف فيصير "حُوَيْل" و "حُوَيلِيّ" في العوض.

---

(١) الكتاب: ٤٤٦/٣، وقال ابن السراج في الأصول ٥١/٣: "وقد غلط في هذا سيبويه؛ لأنه حذف الهمزة فجعلها زائدة ومن أصوله أن الزوائد لا تلحق ذوات الأربعة من أوائلها إلا الأسماء الجارية على أفعالها.".

(٢) تقدم تخريجه في المسائل ص: ١٢٨.

(٣) في الأصل: (إلى) وينظر: المقتضب: ٢٠٢/٣.

(٤) "الحَرْفَسَة: شدة الوثاق." اللسان: (حرفس) ٣٧/٦.

(٥) الفَدَوْكَسُ: الشديد وقيل: الغليظ." اللسان: (فدكس) ١٥٩/٦.

(٦) بردرايا وحولايا مواضعان تقدم التعريف بهما ص: ١٢٩.

بــاب
تحقير ما أوله ألف الوصل وفيه زيادة من بنات الأربعة

الجواب(١):

تحقير [ما] أوَّله ألف الوصل وفيه زيادة من بنات الأربعة بحـذف الزيـادة إلاَّ أن تكـون حرف مدّ رابعة فلا تحذف، وكُلُّ ما أولُه ألف الوصل(٢) فإنه يُحذف في التحقـير لتحـرك ما بعد[ه] بالضم .

وتحقير "احْرِنْجَام" بحذف ألف الوصل والنون فكأنك حَقَّرت "حِرْجام"(٣) فتقول فيـه: "حُرَيْجيم" .

وتحقير "اطْمِئْنَان": "طُمَيْئِين" يلزمه العوض؛ لأنَّ حرف المد [غير رابعة] .

وتحقير "اسلِنْقاء"(٤): "سُلَيْقِيٌّ"؛ لأنَّه بمنزلة "احرنجام" في ثبوت حرف المد واللين .

---

(١) تقدمت المسائل ص: ١٣٠ .

(٢) جاءت هنا كلمة (فيه) ولعلها مقحمة .

(٣) احْرَنْجَمَ: افعنلل بمعنى الإرتداد والاجتماع يقال: احرنجم القوم؛ إذا اجتمعوا للقتال، واحرنجـم الرجـل؛ إذا أراد أمرا فكذب فرجع، واحرنجمت الإبل: إذا رددتها فارتد بعضها على بعـض .ينظر: النـوادر: ٥٦٤، وشرح أمثلة سيبويه: ٤٧، واللسان: (حرجم) ١٣٠/١٢ .

(٤) "اسلنقى: نام على ظهره." اللسان (سلق): ١٦٣/١٠ .

[باب تحقير الجمع][1]

مسائل:

ما الجمع الذي يُحقر على لفظه ؟ وما الجمع الذي لا يُحقر على لفظه ؟ و لم ذلك ؟

و لم رد بناء الكثير إلى القليل ؟

وما أبنية القليل ؟

وما تحقير "أكلُب" ؟ و لم وجب فيه ("أُكَيْلِبٌ")[2] ؟

وما تحقير "أَجْمالٍ" ؟ و لم كان "أُجَيْمال" ؟ و لم يكن ("أُجَيْمِلٌ")[3] مع خروجه عن بناء المحقر؟

وما تحقير "أَجْرِبَةٍ" ؟ و لم وجب فيه "أُجَيْرِبَةٌ" ؟

وما تحقير "غِلْمَةٍ" و "وِلْدَةٍ" ؟

وما تحقير "دُور" ؟ و لم جاز فيه "أُدَيْئِرٌ" و "دُوَيرات" ؟

وما تحقير "مَرَابِدَ" و "قَنَادِيْلَ" ؟ و لم وجب فيه "مُرَيْبِدَاتٍ" و "قُنَيْدِيْلاتٍ" ؟

وما تحقير "فِتْيان" ؟ و لم وجب فيه "فِتْيَة" و جاز "فُتَيُّون" ؟

وما تحقير "فُقَراء" . و لم كان "فُقَيرون" ؟

وما تحقير "ظُروف" ؟ و لم كان "ظُرَيِّفُونَ" ؟

وما تحقير "السُّمحاء" و "الشُّعراء" ؟ و لم كان "سُمَيْحُون" و "شُوَيْعِرُون" ؟

وما تحقير ("عَباديد")[4] ؟ و لم كان ("عُبَيْدِيْدُون")[5] ولا واحد لـه مـن لفظـه ؟ فلـم جرى على تقدير "فُعْلولٍ" أو "فِعْلالٍ" (أو "فِعْليلٍ")[6] ؟

---

(١) الجواب عن هذه المسائل ص: ١٣٩.

(٢) في الأصل: (كيلب). ينظر: المقتضب: ٢٧٨/٢ .

(٣) في الأصل: (أجيميال) ولعل الصواب ما ذكرت .

(٤) في الأصل مكررة .

(٥) في الأصل: (عبيديد) والصواب من الكتاب: ٤٩٣/٣ ، وينظر: الأصول: ٥٢/٣ .

(٦) في الأصل: (افعليل) .

وما تحقير "سَراويل" ؟ ولم كان "سُرَيِّلات" بمنزلة "دُخاريص"[1] و "دُخَيْرِصات" ؟

وما تحقير "جُلوس" و "قُعود" ؟ ولم كان "جُوَيلسون" و "قُويعدون" ؟

وما تحقير "قَوم" (و "نَفَر")[2] و "رَهْط" و "نِسْوة" و "صُحْبَة" ؟ ولم كان على لفظه؟

وما تحقير "أَقْوام" ؟ ولم كان "أُقَيَّام" ؟ وفي ("أَنْفار")[3]: "أُنَيْفار" ؟

وما تحقير "أراهط" على مذهب سيبويه[4] ؟ ولم كان "رهيطون" ؟ ولم جاز على ما حكاه الأصمعي[5]: "أريهط" ؟

وما وجه قول الشاعر[6]:

قَدْ شَرِبَتْ إلاَّ دُهَيْدِهِينَا ؟

ولم رُدَّ الدَّهادِهُ إلى "دِهْدَاهٍ" ؟ ولم جاز بالواو والنون ؟

وما تحقير "سِنين" ؟ ولم وجب "سُنَيَّات"؟ وما في رد ما ذهب ممّا يقتضي الألف والتاء؟

وما تحقير "أَرَضِيْنَ" ؟ ولم وجب "أُريضات" ؟ وهلاَّ حُقِّرَ على لفظه ؟ وما في تغيير البناء مِمَّا يُوجِبُ الألفَ والتاء ؟

---

(١) "الدخريص: ما يوصل به البدنُ ليوسعه." اللسان (دخرص): ٣٥/٧ .

(٢) في الأصل: (وهر) والصواب من الجواب الآتي ص: ١٤٠. ينظر: الكتاب: ٤٩٤/٣ ، والأصول: ٥٣/٣.

(٣) في الأصل: (نفر) والصواب ما أثبته .

(٤) الكتاب: ٤٩٤/٣ .

(٥) ينظر الأصول: ٥٣/٣ .

(٦) هذا صدر بيت لمجهول، وعجزه:

.. ... قُلَيِّصاتٍ وأُبَيْكِرينا

وللصدر رواية أخرى وهي: "قد رَوِيَتْ غيرَ الدهيدهينا .. ..

والبيت من شواهد الكتاب: ٤٩٤/٣ ، وينظر: الأصول: ٥٣/٣ ، وسر الصناعة: ٦١٨ ، والنكت: ٩٥٢/٢، واللسان: (بكر) ٧٩/٤ - (دهده) ٤٩٠/١٣ ، وارتشاف الضرب: ١٨٤/١ ، والخزانة: ٤٠٨/٣ ، وشرح شواهد شروح الشافية: ٢٧٠/١ .

وما تحقير "أَرْضِيْنَ" اسم امرأة ؟ ولم وجب "أُرَيضُون" على لفظه ؟
وما تحقير "سِنين" اسمَ امرأة ؟ ولم وجب "سُنَيُّون" ؟
وما تحقير "سِنينٍ" اسم امرأة (في)[1] مذهب من قال: "سِنِينٌ" .. ..[2] ؟ ولم وجب "سُنَيِّنٌ" على قوله في "يَضَع": "يُضَيِّعٌ" ؟
وما تحقير "أفعال" اسمَ رجلٍ ؟ ولم وجب "أُفَيْعالٌ" ؟ وهلاَّ جرى مجرى "الإِفْعَالِ" ؟

---

(١) في الأصل: (من) .

(٢) لعل الناسخ قد أسقط بعض العبارات. ينظر: الجواب ص: ١٤١ .

الجواب:

الجمع الذي يُحقَّر على لفظه هو الذي يكون على بناء القليل أو على بناء الواحد مما لم يُكسَّر على غيره، والجمع الذي لا يُحقر على لفظه هو الذي يكون على بناء الكثير؛ لأنَّ المعنى فيه تصغير الجمع وبناء الكثير يوجب تعظيم الجمع، فلا يكون مُعَظَّما مُحقَّرا في حال؛ لأنَّ هذا يتنافى في المعنى .

وأبنية القليل أربعة: "أَفْعُلٌ" و "أَفْعَالٌ" و "أَفْعِلَةٌ" و "فِعْلَة" ، وأبنية الكثير ما عدا هذه الأربعة من أبنية الجموع .

وتحقير "أَكْلُبٍ": "أُكَيْلِبٌ"؛ لأنَّه بناء القليل .

وتحقير "أَجْمَالٍ": "أُجَيْمالٍ"؛ لأنَّه بناء القليل .

وتحقير "أَجْرِبَة"(١): / "أُجَيْرِبة"؛ لأنَّ "أَفْعِلة" من بناء القليل .

وتحقير "غِلْمَة": "غُلَيْمة"؛ لأنَّ "فِعْلَة" للقليل، وإنما جاز "أُجَيْمال" بترك الألف التي قبل آخره على حالها؛ للإيذان بمعنى الجمع من غير إخلال بعلامة التصغير إذ كان أوَّلُ الاسم مضموماً وثالثه ياء التصغير فَقُدِّر الألف مع الحرف الذي بعدها تقدير ألفي التأنيث ووقع التصغير على "فُعيل" كقولك في "حمراء": "حُميراء"؛ لما بيَّنَّا بالإيذان بمعنى الجمع .

وتحقير "دُورٍ" يجوز فيه وجهان: "أُديئر" بالرَّد إلى "أَدْؤُرٍ" و "دُويرات" بالرَّدِّ إلى "دار" .

وتحقير "مَرَابدَ" و "قَنَادِيلَ": "مُرَيبِدات" و "قُنَيدِيلات" تردُّه إلى الواحد؛ لأنَّ "مفاعل" و"مفاعيل" للكثير .

وتحقير "فِتْيَان": "فُتَيَّة" ترده إلى "فتية" وإن شئت: "فُتَيُّون" تردُّه إلى "فتى" .

وتحقير "فُقَرَاءَ": "فُقَيرون" ترده إلى "فَقير" لا غير؛ لأنَّه ليس له تكسير (القليل)(٢) .

---

(١) "جمع جراب وهو: المزود ." ينظر: اللسان: (جرب) ٢٦١/١ .

(٢) لعلها: (للقليل) .

وتحقير "ظُروف": "ظُرَيِّفون" تردُّه إلى الواحد وإن كان قد خرج "ظُروفٌ" عن القياس إلاَّ أَنَّه على بناء الكثير فَتَرُدُّه من أجل هذا إلى الواحد وإن كان بمنزلة اسم الجمع في خروجه عن القياس .

وتحقير "السُّمحاء" و "الشُّعراء": "سُمَيحون" و "شُويعرون" ترده إلى "سَمْحٍ" و "شَاعِرٍ" .

وتحقير "عَباديدَ": ("عُبيديدون")[١] ترده في القياس؛ لأنَّه ليس له واحد في الاستعمال وواحده في القياس: "فِعْلال" أو "فِعليل" أو "فُعلول" فأيّها كان فهذا جمعه، وإن كان لمؤنث قلت: "عُبيديدات" .

وتحقير "سَراويلَ" قد سُمع[٢] فيه: "سُرَيِّلات" رُدَّ إلى واحده في القياس كما رُدَّ "عباديد"، وواحده كواحد "عَباديد" فقياسهما سواء إلاَّ أنَّ "سراويل" واحدٌ في المعنى . وإنَّما قدره المُصَغِّر له على هذا التقدير الجمع وذهب به مذهبَ الجمع، وقد يقولون: ("سُرَيْوِيلات")[٣] فكأنه تصغير "سَرَاوِيلات"، فأما تحقير "سَرَاوِيلَ" وهو واحد فلا يجوز إلا "سُرَيِّل"؛ لأنَّك تردُّه إلى أحد الأبنية الثلاثة من "سِروالٍ" أو "سِرْوِيلٍ" أو "سُرْوُولٍ" ثم تُحقِّر على لفظِه ، وكذلك لو سَمَّيت رجلا "عباديد" قلت: "عُبَيْدِيْدٌ" كما لو سميت رجلاً "مساجدَ" قلت في تحقيره: "مُسَيْجِدٌ" ولو حَقَّرت "مساجدَ" جمعاً قلت: "مُسَيْجداتٌ"[٤] .

وتحقير "جُلوس" و "قُعود": "جُويلسون" و "قُويعدون" تردُّه إلى "جَالِسٍ" و "قَاعِدٍ" .

وتحقير "قَومٍ" و "نَفَرٍ" و "رَهْطٍ" و "نِسوةٍ" و "صُحْبَةٍ" على لفظه؛ لأنَّه ليس له واحد [من لفظه]؛ ولا هو على أبنية أكثر الجمع .

---

(١) في الأصل: (عبيدون) .

(٢) قال سيبويه: "زعم يونس أن من العرب من يقول: "سرييلات" في تصغير سراويل. " الكتاب: ٤٩٣/٣ ، والأصول: ٥٣/٣ ، وينظر: شرح الشافية للرضي: ٢٦٩/١ .

(٣) في الأصل: (سراويلات) وهو تحريف .

(٤) ينظر: الكتاب: ٤٣٣/٣ .

وتحقير "أقوام": "أُقَيّام"؛ لأنّه وإن كان جمعَ جمعٍ فهو على بناء القليل، وكذلك تقول في "أنفار": "أُنَيفار".

وتحقير "أراهِط" على مذهب سيبويه(١) من أنه جمع "رهط" على غير القياس: "رُهَيْطُون" ترده إلى واحده، وعلى المذهب الذي حكاه الأصمعي(٢) في أنّهم يقولون: "أراهط" فتحقره على هذا: "أُرَيهط" ووجه قول الشاعر(٣):

قَدْ شَرِبَتْ إلاَّ دُهَيْدِهِيْنَا　　　قُلَيِّصَاتٍ وأُبَيْكِرِيْنَا

أنّه حَقَّرَ (الدَّهادِهِ)(٤) بأن ردَّه إلى "دِهْدَاه"، و "الدِّهْدَاهُ": حاشية الإبل،ثم جمع بالواو والنون؛ للضرورة، وحذف حرف العوض أيضا؛ للضرورة فكأنّه حقَّر "دَهْدَهاً" فقال: "دُهَيْدِهُونَ" و "دُهَيْدِهِيْنَ".

وتحقير "سِنين" فيه ثلاثة أوجه ـ إن أردت معنى الجمع قلت: "سُنَيَّات" فرددته إلى القياس في الجمع بالألف والتاء؛ لأنّه قد بطل العوض بردّ ما حُذف منه فكأنك حقَّرت "سنة" [فقلت]: "سُنَيَّات" يلزم الردُّ إلى "سُنَيَّات"؛ لأنَّ "سِنين" من بناء الكثير، ولكن لما بينا من بطلان العوض برجوع ما ذهب. والوجه الثاني: أن يحقر ("سِنُون")(٥) اسم امرأة فتقول: "سُنَيُّون" ولا تغير الواو والنون؛ لأنّها الآن ليست للجمع وإنما هي زيادة بمنزلة اسم ضُمَّ إلى اسم فتحقر الأول على ما يخرجه إلى بناء "فُعَيْل" وتدع المضموم إليه على حاله. والثالث: تحقير "سِنِيْن" على مذهب من يقول: "سنين" فليس في هذا إلا "سُنَيِّن" جمعاً كان أو واحداً؛ لأنّك لا تحتاج إلى الردّ كما لا تحتاج إليه في تحقير "يَضَع" إذا قلت: "يُضَيِّع".

---

(١) الكتاب: ٤٩٤/٣ .

(٢) تقدم تخريجه في المسائل ص: ١٣٧، وينظر: اللسان: (رهط) ٣٠٥/٧ .

(٣) تقدم التخريج في المسائل ص: ١٣٧، وينظر أيضا: المخصص: ١٦١/٧ ، وشرح الكافية: ١٨٣/٢ .

(٤) في الأصل: (الدهداه) .

(٥) في الأصل: (سنين) ولعله تحريف .

وتحقير "أَرَضِيْنَ": "أُرَيْضَاتٍ" ترده إلى القياس؛ لأنه قد تَغَيَّرَ البناء، ولو سمّيت به امرأة لقلت: "أُرَيْضُونَ" و "أُرَيْضِيْنَ" على ما بينا في "سُنَيُّوْنَ" و "سُنَيِّيْنَ" .

وتحقير "أَفْعَال" اسم رجل: "أُفَيْعَال"؛ للفرق بين التسمية ببناء الجمع، وبين التسمية ببناء الواحد من نحو الإفعال فتقول في "الإفعال": "أُفَيْعِلٌ" وفي "أَفْعَال": "أُفَيْعَال"؛ لأنه بناء الجمع .

مسائل من:

بـاب المنقوص[١]

ما قسمة المنقوص في ذهاب لام الفعل وخلافه ؟

وما قسمته فيما يُردُّ إلى أصله في التحقير أو لا يُرَدّ ؟

وما قسمته فيما لحقه زيادة (بعد)[٢] النقص ؟

وما قسمته في الإبهام مع النقص ؟

وما الذي يجوز (فيما ذهبـت)[٣] فـاؤه مـن بنـات الحرفـين؟ ومـا الـذي لا يجـوز؟ و لم ذلك؟

وما تحقير "عِدَةٍ" و "زِنَةٍ" و "شِيَةٍ" ؟

وما تحقير "كُلْ" إذا سُمِّيَ به (واحد)[٤] ؟

وما تحقير "مُذْ" و "سَلْ" ؟ و لم جاز / في "سَلْ": "سُؤيل" و "سُوَيْل" ؟	٢/٣٠٨

وما تحقير "سَهٍ" ؟

وما تحقير "دَمٍ" و "يَدٍ" و "شَفَةٍ" و "حِرٍ" ؟

وما تحقير "سنة" ؟ و لم جاز فيه "سُنَيَّة" و "سُنَيْهَة" ؟

وما تحقير "عضة" ؟ و لم جاز فيه: "عُضَيهة" و "عُضَيَّة" ؟

وما تحقير "فُلٍ"؟ و لم لا تُردّ [الألف] إلى فلان فيقال: ("فُلَيْن")[٥] ؟

وما تحقير "رُبْ" و "بَخْ" ؟

وما تحقير "قَطْ" مسكنة و "قَطّ" المشددة ؟

وما تحقير "فَمٍ" ؟ وما تحقير "ذِه" ؟ و لم وجب فيه: "ذَيية" ؟

---

(١) المنقوص هنا هو: ما حذف منه حرف، وهو الذي أصابه النقص. ينظر: الأصول: ٥٤/٣ .

(٢) في الأصل: (بعض) وهو تحريف. ينظر: الجواب ص: ١٤٦، والكتاب: ٤٥٥/٣ .

(٣) في الأصل: (فيه أذهبت) وهو تحريف .

(٤) في الأصل: (وحد) .

(٥) في الأصل: (فلي) وهو تحريف . ينظر: الكتاب: ٤٥٢/٣ .

وما تحقير (إنْ) المخففة ؟ وما تحقير (إنْ) التي للجزاء ؟

وما تحقير (أَنْ) المخففة ؟ وما تحقير (أَنْ) التي تنصب الفعل ؟

وما تحقير "عَنْ" و "مِنْ" إذا سُمِّيَ بهما ؟

وما تحقير "اسمٍ" و "ابنٍ" و "استٍ" ؟

وما تحقير "أختٍ" ؟ ولم وجب فيه "أُخَيَّة" ؟

وما تحقير "بنْتٍ" و "ذَيْتٍ" و "هَنْتٍ" ؟ ولم جاز في "هَنْتٍ": "هُنَيَّة" و "هُنَيْهَةٍ" ؟

وما تحقير "ضَرَبَتْ" اسم امرأة ؟

وما الّذي يُردّ في التحقير إلى أصله من المنقوص ؟ وما الّذي لا يُردّ ؟ ولم ذلك ؟

وما تحقير "مَيْتٍ" ؟

وما تحقير "هارٍ" ولم جاز "هُوير" و "هُويئر" ؟

ولم جاز في تحقير "بنين" : "بُنَيُّون" و "أُبَيْنُونَ" ؟

وما تحقير "مُرٍ" و "يَرَى" إذا سمي به ؟ ولم قال أبو عمرو[1]: "يُرَيْئٍ في تحقير "يُرِي" فلم رَدَّه إلى الأصل ؟

وما تحقير "يَضَع" ؟ ولم وجب "يُضَيِّع عند سيبويه[2] و "يُوَيْضِع" عند المازني[3] ؟

ولم كان عند المازني "هُوَيْئِر" أجود من "يُوَيْضِعٍ" ؟

وما تحقير "خَيْرٌ مِنك" و "شَرٌّ منك" و(لم لا يُرَدّ)[4] إلى أَفْعَل ؟

وما الذي يجوز في تحقير المبهم المنقوص ؟ وما الذي لا يجوز ؟ ولم ذلك ؟

وما تحقير "هذا" ؟ ولم تُركت أوائلها على حالها ؟

---

(١) ينظر: الكتاب: ٣/٤٥٧ ، والأصول: ٣/٥٦ ، وشرح الأشموني على الألفية: ٤/١٦٨ .

(٢) الكتاب: ٣/٤٥٧ .

(٣) ينظر: الأصول: ٣/٥٧ ، وشرح شافية الرضى: ٢٢٤،٢٢٥ .

(٤) في الأصل: (إلا رد) ينظر: الجواب ص: ١٤٨ .

وما تحقير (ذاك)[١] و "تاك" و "أُلاء" - ممدود [و] مقصور ؟ و لم وقعت ياء التصغير فيه ثانية ؟ و لم حذفت عينه من "ذَيّا" و "تَيَّا" في : "ذَيّاَ و "تَيّاَ" ؟

وما تحقير "الذي" و "التي" ؟ و لم جرى مجرى المنقوص بالحذف ؟

وما تثنية "اللَّذَيّا" وجمعه بالواو والنون ؟

وما جمع "اللَّتَيّا" ؟ وما تحقير "مَنْ" و "أَيّ" ؟ و لم لا يجوز أن يُحَقَّرا ؟

وما تحقير "اللاتي" ؟ و لم لا يجوز أن يُحَقَّر ؟

وما تحقير القصر[٢] وهو العَشِيّ ؟ و لم لا يجوز أن يُحقر ؟ وما وجه اعتلاله في هذه الأشياء بالاستغناء ؟

(١) في الأصل (حال) والصواب من الأصول: ٣/٥٧ .

(٢) في الأصل: كذا، وفي الكتاب: ٣/٤٨٩، والأصول: ٣/٥٧ ، وفي اللسان (قصر): "وقصرنا وأقصرنا قصرا: دخلنا في قصر العشي. " اللسان: (قصر) ١٠٣/٥ .

الجواب:

قسمة المنقوص في ذهاب حرف من الفعل على ثلاثة أوجه: منه ما ذهبت فاؤه، ومنه ما ذهبت عينه، ومنه ما ذهبت لامه .

وقسمة المنقوص في الرد إلى الأصل على وجهين: منه ما يرد إلى أصله في التحقير، ومنه ما لا يُرَدُّ .

وقسمة المنقوص فيما لحقته زيادة بعد النقص على وجهين: منه ما زيد فيه ألف الوصل، ومنه ما زيد فيه تاء التأنيث .

وقسمة المنقوص في الإبهام على وجهين: منه ما هو مبهم يصلح أن يقع على كل شيء من غير [أن يقوم بنفسه][1] في [البيان عن][1] معناه، ومنه ما ليس بمبهم.

والذي يجوز فيما ذهبت فاؤه من بنات الحرفين الرد إلى الأصل، ولا يجوز أن يجلب له حرف من غيره؛ لأن رده إلى أصله أولى به.

وتحقير "عِدَةٍ": "وُعَيْدَةٌ"، و "زِنَةٍ": "وُزَيْنَةٌ"، و "شِيَةٍ": "وُشَيَّةٌ"؛ لأنَّه مردود إلى أصله (إذ)[2] المحذوف منه فاء الفعل .

وتحقير "كُلْ" إذا سمي به: "أُكَيْلٌ"، وكذلك "خُذْ": "أُخيذ"؛ لأنه من "أَكَلْتُ" و "أخذت".

وتحقير "مُذ": "مُنَيْذٌ"؛ لأنَّ الأصل "مُنْذُ" .

وتحقير "سَلْ" يجوز فيه وجهان: "سُؤَيْلٌ" على مذهب من قال: "سَأَلْتُ"، و "سُوَيْلٌ" على مذهب من قال: "سِلْتُ" "أَسَالُ" وهما "يتساولان" .

وتحقير "سَهٍ": "سُتَيْهَةٌ" يدلُّك عليه "أستاه" .

---

(١) هذه الإضافات وضعتها لتقويم النص، مأخوذة من شرح الرماني على الكتاب حيث يقول: "من غير أن تقوم بنفسها في البيان عن معناها" مخطوط ٦٧/٤ .

(٢) في الأصل: (إن) .

وتحقير "دَمٍ": "دُمَيٌّ"، و "يَدٍ": "يُدَيَّةٌ"؛ لأنَّها مؤنثة، و "شَفَةٍ": "شُفَيْهَةٌ" يدلُّك عليه "شِفاهٌ" ، و "حِرٍ": "حُرَيْحٌ" يدل عليه "أحراحٌ" .

وتحقير "سَنَة" يجوز فيه وجهان: "سُنَيَّةٌ" و "سُنَيْهَةٌ"على قولهم: "سَانَيْتُ" و "سَانَهْتُ".

وتحقير "عِضَةٍ" فيه وجهان: "عُضَيَّةٌ" و "عُضَيهة" على قولهم: "عِضَاتٌ" و "عِضَاهَةٌ".

وتحقير "فُلٍ": "فُلَيْنٌ" بردِّ النون ولا تُردُّ الألف؛ لأنَّها زائدة لا يُحتاج إليها .

وتحقير "رُبْ": "رُبَيْبٌ" ، وتحقير "بَخْ": "بُخَيْخٌ" يدلك عليه "بَخٍّ" بالتثقيل .

وتحقير "قَطْ" ـ مُسَكَّنة ـ: "قُطَيْطٌ"؛ لأنَّهَا مـن "قَـطٍّ" بالتشـديد يدلـك عليـه المعنـى إذا قلت له: "قَطْ" أي: اقطع العمل .

وتحقير "فَمٍ": "فُوَيْهٌ" يدلُّك عليه "أفواه" .

وتحقير "ذِه": "ذُيَيَّه"؛ لأنَّ الهاء بدل من الياء في "ذي أَمَةٌ"(١) .

وتحقير "إنْ" المخَفَّفة: "أُنَيْنٌ" ، وتحقير "إنْ" التي للجزاء: "أُنَيٌّ" تحمَّلَتْ لها مـا هـو أولى بالزيادة؛ لأنَّه لا أصل لها تردُّ إليه .

و تحقير "أَنْ" المخَفَّفة: "أُنَيْنٌ" ، وتحقير "أَنْ" التي تنصب الفعل: "أُنَيٌّ"(٢) .

وتحقير "عَنْ" و "مِنْ" إذا سُمِّي به: "عُنَيٌّ" و "مُنَيٌّ" .

وتحقير "اسمٍ": "سُمَيٌّ" بحذف ألف الوصل؛ لتحرُّك ما بعده، وكذلـك "ابـن" : "بُنَيٌّ"، و"استٍ": "سُتَيْهَةٌ" .

وتحقير "أُخت": "أُخَيَّةٌ"؛ لأنَّ التاء زيدت في الاسم، وبنيـت معـه بنـاء الملحـق، وهـي للتأنيث فلما غُيِّر البناءُ رَجَع إلى أصله .

وتحقير "بِنْتٍ": "بُنَيَّةٌ"، و "ذَيْتٍ": "ذُيَيَّةٌ"، وأمَّا "هَنْت" فيجوز فيه وجهـان: "هُنَيَّـةٌ" و "هُنَيْهَةٌ"؛ لأنَّ من العرب من يجعل الهاءَ مبدلةً منها التاءُ في "هَنْت" .

وتحقير "ضَرَبَتْ" اسم امرأة: "ضُرَيْبَةٌ" .

---

(١) كذا جاء في الأصل. ينظر: الكتاب: ٤٥٣/٣ ، وينظر أيضا: المقتضب: ٢٨٧/٢، وشرح الشافية للرضي: ٢٨٦/١ .

(٢) ينظر: الكتاب: ٤٥٤/٣ .

والذي يُرَدُّ إلى أصله في التحقير من المنقوص هو الذي لا يجيء منه بناء "فُعَيل"؛ لأنّه على حرفين، والذي لا يُردّ هو الذي يجيء منه بناء "فُعيل"؛ لأنَّه على ثلاثة أحرف.

وتحقير "مَيْتٍ": "مُيَيْتٌ" لا تردّه إلى الأصل.

وتحقير ("هارٍ")(١): "هُوير"، ومن العرب من يقول: "هُويئر" فهنا إنَّما يُحَقِّر "هائراً"، ولم يُحَقِّر "هارٍ" كما يقول في "بنين": "أُبَيْنُونَ" فإنَّما حَقَّر "أَبْنَى"(٢).

وتحقير "يَرْي" و "مُرٍ" إذا سمي به: "يُرَيٌّ" و "مُرَيٌّ" لا يُرَدُّ المحذوفُ؛ لأنَّه يجيء منه بناء "فُعيل"، وأبو عمرو(٣) يقول: "يُرَيِّءٌ" فيردُّ كما قال: "هُوَيْئِرٌ" (وليس)(٤) بقياس.

وتحقير ["يَضَع"]: "يُضَيْعٌ" عند سيبويه(٥)؛ لأنَّه يجيء منه "فُعيلٌ"، والمازني(٦) يَرُدُّ إلى أصله فقال: "يُوَيضِع"، وكذلك: "هُوَيْر" وهو أجود؛ لأنَّ ردَّ العين ألزم من ردّ الفاء (لقربها)(٧) من الطرف.

وتحقير "خَيرٍ منك" و "شَرٍّ منك": "خُيَيْرٌ منك" و "شُرَيْرٌ منك" لا تردّه إلى "أَفْعَل"(٨).

---

(١) في الأصل: (هائر) والصواب ما أثبته. ينظر: الكتاب: ٤٥٦/٣، والأصول: ٥٦/٣.

(٢) قال في الكتاب: ٤٥٦/٣: "قالوا: "أبينون" كأنهم حقروا "أَبْنَى" مثل "أعمى". " وينظر: شرح الشافية للرضي: ٢٧٧/١.

(٣) تقدم التخريج في المسائل ص: ١٤٤.

(٤) في الأصل مكررة.

(٥) الكتاب: ٤٥٧/٣.

(٦) تقدم تخريجه في المسائل ص:١٤٤. وينظر باب تركيب المذاهب في الخصائص ٧١/٣.

(٧) في الأصل: (لقوتها) وهو تحريف.

(٨) قال الرماني في شرحه على الكتاب ـ مخطوط ـ: ٥٣/٤: "لأنَّ الحرف في أَفْعَل زائدٌ، وإنما تُردُّ الحروف الأصول.".

والذي يجوز في تحقير المبهم [المنقوص][١]: ترك أوله على حاله؛ ليفرق بين ما هو [أولى] بالتحقير - لقوّته على التّصرف[٢] - وبين ما هو أضعف لما لحقه من الإبهام الذي يجري به / مجرى الحروف، وأنه لا يقوم بنفسه في الدلالة على معناه، ولا يجوز أن يُسَوَّى بين ما هو أحقّ بالحكم وما ليس بأحقّ دون الإشعار فيه بهذا المعنى . ٢٠٣/ب

وتحقير "هذا": ("هَذَيَّا")[٣]، و "ذاك": "ذَيَّاك"، و "تاك": "تَيَّاك"، و "أُولاء" - بالقصر[٤] والمد - : "أُولَيَّا" و "أُولَيَّاء" ، ووقعت ياء التصغير ثانية؛ لأنّه محذوف من "ذَيَّا" و "تَيَّا"، من أجل اجتما[ع] الياءات فحُذف استثقالاً له .

وتحقير "الذي" و "التي": "اللَّذَيا" واللَّتَيا" ، وتثنيته: "اللَّذَيَّان" وجمعه: "اللَّذَيُّونَ" كقولك: "مُصْطَفَوْن"؛ لأنّه من المقصور ، وجمع اللَّتَيَّا: "اللَّتَيَّات" .

ولا يجوز تحقير"مَنْ" و"أيّ"؛ للاستغناء عن ذلك بتحقير"الذي" مع ضعف تحقير المبهم.

ولا يجوز تحقير "اللاّتي"؛ للاستغناء عنه (بـ"اللتيات")[٥] .

ولا يجوز تحقير "القَصْر"وهو "العَشِيّ"[٦]؛ للاستغناء عنه بـ"أتانا عُشَيَّانا" و "مُسَيَّانا"، وقد فسرنا وجه اعتلاله في هذه الأشياء بالاستغناء، وهو أنّه لما ضَعُف التحقير فيها حَسُن أن يُستغنى ببعضه عن بعض .

---

(١) زيادة مأخوذة من المسائل المتقدمة ص: ١٤٤.

(٢) "لمّا تصرف اسم الاشارة تصرف الاسماء المتمكنة فوُصِفَ ووُصِفَ به وثُنِّيَ وجُمِعَ وأُنِّثَ-أجرى مجراها ."
ينظر: شرح الشافية للرضي: ١/٢٨٤ .

(٣) في الأصل: (ذيا) ولعله تحريف. صوابه في: الأصول: ٣/٥٧ .

(٤) يريد: "أولى" ينظر: شرح الشافية للرضي: ١/٢٨٧ .

(٥) في الأصل: (باللیات) وهو تحريف .

(٦) قال الرماني في شرحه على الكتاب - مخطوط -: ٤/٦٧: "ولا يجوز تحقير القصر بمعنى العشي: لاجتماع سببين: ضعف التحقير على معنى التقليل بين الشيئين، وضعف تحقير ما قل استعماله كضعف تصرفه، مع الاستغناء عنه بما هو أولى منه من قولهم: أتانا مسيانا، وعشيانا." .

بـــاب
تحقير ما فيه بدل(١)

ما الذي يجوز في تحقير ما فيه بدل ؟ وما الذي لا يجوز ؟ و لم ذلك ؟

وما تحقير "ميزان" و "ميقات" ؟ و لم رُدَّ إلى أصله ؟

و لم كان تحقير "قِيْل": "قُوَيلٌ"، وتحقير "عِيْدٍ": "عُيَيْدٌ"، وجمعه "أعياد"، وهو من "العَوْد"؟

وما تحقير "طَيٍّ" و "طَيَّان" - وهو الضامر من قولك: ("طَوِيَ")(٢) - و "رَيَّان" ؟ و لم رُدَّ إلى الأصل ؟

وما تحقير "رِقيٍّ" ؟

وما تحقير "مُوقِنٍ" و "مُوسِرٍ" ؟

وما تحقير "عَطَاءٍ" و "قَضَاءٍ" ؟ و لم رُدَّ إلى الأصل ؟

وما تحقير "الصِّلاء" و "الصَّلى" - يُمَدُّ ويُقْصَر - ؟

وما تحقير "صِلاءة" و "إِلاءة" و "أَشاءة" ؟ و لم اختلف الحكم في "صِلاءةٍ" وفيهما ؟

وما تحقير "مِنْسَأَةٍ" و "البَرِيَّةِ" ؟ و لم هُمزا في التحقير ؟

وما تحقير "نَبِيٍّ" في صفة (مسيلمة)(٣) الكذاب ؟ و لم اختلف الحكم على مذهب من قال: "النُّبآء" و "أَنْبِياء" ؟ وما تحقير "النُّبُوَّةِ" ؟ و لم وجب الهمز ؟ وهلاَّ رُدَّ ذلك إلى إجماعهم على "تَنَبَّأَ مُسيلمة"(٤) .

وما تحقير "الشَّاء" و "الشاة" ؟ و لم اختلف الحكم ؟

وما تحقير "قِيراط" و "دِينار" ؟ و لم رُدَّ إلى الأصل ؟

وما تحقير "دِيباج" و "دِيماس" ؟ و لم كان "دُبَيْبِيجٌ" و "دُمَيْمِيسٌ" ؟

وما تحقير "ذَوائبَ" اسم رجل ؟ و لم وجب "ذُؤَيئب" بالرد إلى الأصل ؟

---

(١) هذا الباب أول الأبواب المنفردة التي صنفها ابن السراج في الأصول: ٥٨/٣ .

(٢) في الأصل: (طوا) والصواب ما أثبته. ينظر: اللسان: (طوى) ١٩/١٥ .

(٣) في الأصل هكذا: (مسيملة) وهو تحريف . ينظر: الأصول: ٥٨/٣ ، والكتاب: ٤٦٠/٣ .

(٤) شرح الشافية للرضي: ٢١٢/١ .

[بـاب
تحقير ما فيه بدل]

الجواب:

الذي يجوز في تحقير ما فيه بدل رَدُّه إلى الأصل إذا زالت العلة التي لأجلها وقع البـدل؛ لأنه يجب أن يزول الحكم بزوال العلة ، والذي لا يجوز ردُّه إلى أصله ما كانت علة البدل قائمة فيه، لأنَّها في مُصَغَّرِه مثلها في مكبَّرها. فتقول على هـذا: "مِيقـات": ""مُوَيْقِيْتٌ"؛ لأنَّ العلَّةَ قد زالت بتحريك الثاني من "ميقاتٍ" في التحقير .

وتقول في "تُخَمَةٍ": "تُخَيْمَةٌ"؛ لأنَّ العلَّة موجودة وهي تَكَرُّه الابتداء بالواو المضمومة .

وتحقير "ميزان": "مُويزين"، وكذلك "ميعـاد": "مُويعيـد"؛ لأنَّ العلَّـة قـد زالـت فـزال الحكم بزوالها .

وتحقير "قِيْلٍ": "قُوَيْلٌ" .

فأمَّا "عِيْدٌ" فتقول فيه: "عُيَيْدٌ" على قولهم: "أَعْيَاد"؛ لأنهَّم طلبوا الفرق بين جمع "عِيد" و"عُود" فقالوا: "عُوْدٌ" و "أَعْوَاد" و "عِيد" و "أَعْيَـاد" ، وكذلـك قيـاس التَّحقـير "عُـود" و"عُوَيْدٌ" و "عِيْدٌ" و "عُيَيْدٌ"؛ لأنَّ العلَّة موجودة، وهي الحاجة إلى الفرق بينهما، وهـو مـع ذلك شاذٌ، إلا أنَّ هذا وجه شذوذ[ه] وهو ما(أعرض)(١) فيه من الإلباس الذي يُحتاج فيه إلى الفرق .

وتحقير طَيٍّ : طُوَيٌّ ، وتحقـير طَيَّـان(ريَّـان)(٢): طُوَيَّـان ورُوَيَّـان، لأنـَّه مـن طَوَيْـتُ ورَوِيْتُ، وقد زالت العلة.

وتحقير قِيٍّ(١): قُوَيٌّ؛ لأنَّه مِنَ القَوَاءِ.

---

(١) في الأصل: (وطيان) وهو تحريف.

(٢) لعلها: (اعترض) .

(٣) القي من الأرض: " المستوية الملساء وهي الخويه أيضا، وأقوى الرجل إذا نزل بالقفر. والقِيُّ: القَفْرُ ."
ينظر: اللسان ١٥/ ٢١٠

كما قال(١) :

قِيٌّ تُنَاصِيْها بلادٌ قِيٌّ

وتحقير "مُوقِنٍ" و"مُوسِرٍ": "مُيَيْقِنٌ" و"مُيَيْسِرٌ"؛ لأنَّه من اليقين واليسار وقد زالت علّة الإبدال.

وتحقير "عطاء" و "قضاء": "عُطَيٌّ" و "قُضَيٌّ"؛ لأنَّ علَّة الإبدال وقوع حرف المد طرفاً بعد ألف زائدة وقد زالت العلّة .

وتحقير "الصَّلى"(٢): "صُلَيٌّ" .

وتحقير "صَلاءة"(٣): "صُلَيَّة"؛ لأنَّ أصل الهمزة يـاء، دليله: "صَلايةٌ"، فأمَّا "ألاءةٌ"(٤) و"أَشَاءةٌ"(٥) فتحقيرها: "أُلَيْئَةٌ" و "أُشَيْئَةٌ"؛ لأنَّ الهمزة أصليَّة، ولولا ذلك لجاز فيه ما جاز في ("صَلاءةٍ")(٦) من إظهار الأصل في الياء والواو .

وتحقير "مِنْسَأَةٍ": "مُنَيْسِئَةٌ"؛ لأنَّه من "نَسَأتُ" ، و "البَرِيَّة": "بُرَيْئَة"؛ لأنـه مـن "بـرأت" وقد زالت العلَّة وهي الاستخفاف؛ لكثرة الاستعمال في هذه الصيغة .

وتحقير "نَبِيٍّ" في صفة "مسيلمة الكذاب" يجوز فيه وجهان: أمَّا من قال في الجمع: "النُبَآء" فيقول: "نُبَيِّئٌ" بالهمز؛ لأنَّه جَمْعُهُ جَمْعَ الصحيح من الصفات كقولهم: "كريم" و"كُرَمَاءُ"، ، و "ظَرِيف" و "ظُرَفَاء"، وأما من قال: "أنبياء" فيقول فيه: "نُبَيٌّ"؛ لأنَّه جمعه جمع المعتل نحو: "غَبِيٍّ" و "أَغْبياء"، و "شَقِيٍّ" و "أشقياء" ، و "وَصِيٍّ" و "أوصياء" .

---

(١) البيت للعجاج وقبله: وبلدة نياطها نطي ....

ينظر: ديوانه ص:٣١٧، وتناصيها بمعنى:تطاولها، وهو من شواهد الفارسي في المسائل البصريات ٦٢٣/١.

(٢) "الصِلاء و الصَلى: اسم للوقود ." ينظر: اللسان: (صلا) ٤٦٨/١٤ .

(٣) "الصَّلاءة: مدق الطيب." ينظر: اللسان: (صلا) ٤٦٨/١٤ .

(٤) "الألاء: شجر من شجر الرمل دائم الخضرة أبدا .. واحدته ألاءة." ينظر: النبات للأصمعي: ٢١، واللسان: (ألا) ٤٤/١٤ .

(٥) "الأشاء: صغار النخل." ينظر: اللسان (اشا) ٣٧/١٤ .

(٦) في الأصل: (ملاءة) وهو تحريف .

وتحقير "النبُوّة": "نُبيِّئة" على القياس إذ أجمعوا على (تَنَبَّأ)(١) مسيلمة من "أنْبأتُ"، وليس (فيها علّة)(٢) توجب اختلاف الحكم، كما كان في "نَبِيٍّ" .

وتحقير "الشّاء": "شُوَيّ"؛ لأنّه من "شويت" كما قالوا: "شاوي"(٣) .

فأمَّا تحقير "شاةٍ": فـ"شُويهة"؛ لأنَّ الأصل "شَاهة" ودليله "شِياه" فليس هو من لفظه، وإنَّما منزلته كمنزلة "امرأة" و "نسوة" في أن واحده في المعنى واللفظ مختلف .

وتحقير "قِيراط" و "دِينار": "قُريريط" و "دُنينير" كما قالوا: "قَراريط" و "دَنانير"، فأصله "دِنَّار" و "قِرَّاط" أُبدل كراهةً لإلتقاء المضاعف فإذا وقع الفصل بياء التصغير أو ألف الجمع زالت العلة .

وتحقير "دِيباج" و "دِيماس" على مذهب من يقول: "دَبابيج"(و"دَماميس")(٤): "دُبَيْبِيج" و"دُمَيْمِيس" ؛ لأنَّه يجعل / الياء زائدة للإلحاقِ بمنزلة الياء في"جِريال"(٥) وكل ذلك مُلحقٌ بـ"سِرداح" . ٢٩/م

وتحقير "ذَوائبَ" اسم رجل: "ذُؤَيْئبٌ" على تقدير "دُعيعبٍ"؛ لأنَّ الأصل في "ذؤابة" الهمز فأبدل في "ذوائبَ" استخفافاً؛ لكثرة الاستعمال في هذه الصفة(٦) وإذا زالت رجع إلى الأصل .

---

(١) قال الرضي في شرحه للشافية: ٢١٢/١، (وكذا النبي أصله عند سيبويه الهمز لقولهم: تنبأ مسيلمة. " .

(٢) في الأصل: (فيهما معاملة)، ولعل الصواب ما أثبت .

(٣) قال الرماني في شرحه للكتاب: ٥٥/٤ ـ مخطوط ـ: "لأنّ اللام فيهما مختلفة فهي في أحدهما هاء وفي الآخر حرف علة ،ومنزلتها كمنزلة امرأة ونسوة في أنه واحده في المعنى وليس واحده في اللفظ."،ويلاحظ أن الرماني قد أغفل الخلاف بين سيبويه والمبرد في أصل: شاء.ينظر : شرح الشافية للرضي مع الحاشية: ٢١٤/١.

(٤) في الأصل: "دياميس" وهو تحريف . صوابه من الكتاب: ٤٦٠/٣ .

(٥) "الجريال:الدم، ينظر: اللسان (جرل): ١٠٨/١١ .

(٦) قال الرماني في شرحه للكتاب: "قالوا: ذوائب في الجمع للتخفيف النادر." ٥٥/٤ ـ مخطوط ـ ، وينظر: شرح الشافية للرضي: ٢١٣/١ .

[بـــاب

تحقير الأسماء التي يثبت الإبدال فيها]

مسائل من هذا الباب:

ما الذي يثبت البدل في تحقيره ؟ وما الذي لا يثبت ؟ ولم ذلك ؟

وما تحقير "قائمٍ" و ("بائعٍ")(١) ؟ ولم ثبت البدل في تحقيره ؟

وما تحقير "أدؤرٍ" ؟ ولم ثبت البدل في تحقيره ؟

وما تحقير "أوائلَ" اسم رجل ؟ ولم ثبت البدل في تحقيره ؟

وما تحقير ("النُّؤور" و "السُّؤور")(٢) ؟ ولم ثبت البدل في تحقيره ؟ ولم (يثبت)(٣) في تحقير "شَقَاء" و "غباء" ؟

وما الفرق بين لام الفعل وعينه حتى تَثْبُتَ كلُّ همزة مبدلة من العين ؟ ولم تثبت كل همزة مبدلة من اللام ؟

وما تحقير "تُخْمَةٍ" و "تُراثٍ" و "تُدُعَةٍ" ؟ ولم ثبتت التاء في التحقير ؟

وما تحقير "أُرْقَةٍ" و "أُدَدٍ" ؟ ولم ثبت البدل في التحقير ؟

وما تحقير "مُتَّلِجٍ" و "مُتَّهِمٍ" و "مُتَّخِمٍ" ؟ ولم ثبت البدل في التحقير ؟ وما في قولهم: "اتَّلج" و "اتَّهم" و "اتَّخم" من الدليل ؟

وما تحقير "تقوى" و "تَقِيَّة" و "تُقَاةٍ" ؟ ولم ثبت البدل في التحقير ؟

وما تحقير "التُّكَأة" ؟ ولم ثبت البدل في التحقير ؟ ولم صار الغالب على ما يثبت البدل فيه الهمزة عيناً أو فاءً ؟ والتاء في مثل ذلك من العين والفاء؟(٤)

---

(١) في الأصل: (قابع) وهو تحريف. صوابه من الجواب الآتي ص: ١٦٣ .

(٢) في الأصل: (النؤون والسؤون) وهو تحريف. ينظر: الكتاب: ٤٦٣/٣ ، والأصول: : ٥٩/٣ .

(٣) في الأصل: (ثبت) وهو تحريف .

(٤) لعله أراد الاستفهام عن العلة في ثبوت البدل في حرف التاء متى وقع في فاء الكلمة أو عينها .

بـــاب
تحقير ما فيه قلب

ما الذي يجوز في تحقير ما فيه قلب ؟ وما الذي لا يجوز ؟ ولم ذلك ؟ ولم رُدَّ إلى الأصل ؟ وما الخلاف فيه ؟

وما تحقير "لاثٍ" و "شَاكٍ" ؟ ولم وجب فيه "لُوَيْثٌ" و "شُوَيْكٌ" على "لائثٍ" و"شائكٍ" ؟

وما تحقير "مُطمئنٍ" ؟ ولم وجب فيه: "طُويمين" ؟ ولم كان الأصل: "طامنت" ؟

وما تحقير "قِسِيٍّ" و "أَيْنُقٍ" ؟ وما أصلهما ؟

وما تحقير "مَسَائيةٍ" ؟ وما أصله ؟ ولم وجب فيه ("مُسَيْئِيَةٌ")(١) ؟ وكيف يجيء على القلب ؟ وعلى غير القلب ؟ وما قياسُه في إبدال الواوِ همزةً ؟

وما تحقير "راءٍ" من قولهم: "راءةٌ" اسم رجل ؟ وما [في] أصله (مثل)(٢) راعه [من الدليل](٣) ؟

بـــاب
تحقير الاسم المركب

ما الذي يجوز في تحقير الاسم المركب ؟ وما الذي لا يجوز ؟ ولم ذلك ؟

وما تحقير "حَضْرَمُوت" و "بَعْلَبَك" ؟

وما تحقير "خمسة عشر" ؟

وما تحقير "اثني عشر" ؟

---

(١) في الأصل: (مساوية) .

(٢) في الأصل: (مثا) .

(٣) وضعت هذه الإضافة لتقويم النص، وكأن السؤال عن قول ابن السراج في الأصول: ٣/٦٠: "ومن ذلك: قد راءه مثل راعه، وإنما الأصل: رآه مثل رعاه. " ، وينظر ص: ١١٣ .

بـــاب

ترخيم التصغير

ما الذي يجوز في ترخيم التصغير ؟ وما الذي لا يجوز ؟ ولم ذلك ؟

وما تحقير "حارث" على ترخيم التصغير ؟

وما تحقير "أَسْود" و "غَلاَّبِ" اسم امرأة على الترخيم ؟

وما تحقير "ضَفَنْدَدٍ" و "خَفَيْدَد" على الترخيم ؟

وما تحقير "مُقْعَنْسِسٍ" على الترخيم ؟ ولم جاز فيه حذف ثلاثة أحرف؟وهلاَّ كان اجحافاً بالكلمة ؟

وما تحقير "إبراهيم" و "إسماعيل" على الترخيم ؟ وما المسموع فيه ؟ وما القياس ؟

بـــاب

تحقير ما جرى في الكلام مصغرا

ما الذي يجوز في تحقير ما جرى في الكلام مُصَغَّرا ؟ وما الذي لا يجوز ؟ ولم ذلك ؟

وما تحقير "جُمَيْلٍ" وهو اسم طائر في صورة العصفور إذا سُمِّيَ به رَجُلٌ ؟

وما تحقير "كُعَيْتٍ" وهو البلبل إذا سُمِّي به رَجُلٌ ؟

وما تحقير "كُمَيْتٍ" إذا سُمِّي به رَجُلٌ ؟ وما الفرق بينه وبين "سُكَيْت" حتى اختلف الحكم ؟ وما في قولهم "سُكَيْت" من الدليل ؟ و "السُكَّيْتُ" : الذي يجيء آخر الخيل .

بـــاب

تحقير الشيء لدنوه من غيره وليس مثله

/ ما الذي يجوز في تحقير الشيء لدنوه من غيره ؟ وما الذي لا يجوز ؟ ولم ذلك ؟ ٣٠٩/ب

وما تحقير "أصغر منه" ؟ وما معنى تحقيره ؟

وما تحقير "دون ذاك" و "فوق ذاك" ؟ وما معنى تحقيره ؟

وما تحقير "أسود" ؟ وما معنى تحقيره ؟

وما معنى التحقير في "مُثَيْلِ هذا" و ("أُميثال)(١) هذا" ؟ ولم صار على تحقير المشبَّه بهِ والمُشَبَّهِ جميعاً ؟

وما تحقيرُ "ما أُمَيْلِحَهُ" ؟ ولم جاز تحقير الفعل في هذا ؟

باب ما لا يحقر

ما الذي لا يُحَقَّر ؟ وما الذي يُحَقَّر ؟ ولم ذلك ؟

ولم لا يُحقَّر العَلَمُ المعرفة ؟

ولم لا تُحَقَّر علامات الإضمار ؟

ولم لا تُحقَّر "أين" ولا "متى" ولا "حيث" ؟ وبأيِّ وَجْهٍ بَعُدَتْ من التمكن ؟ وما في أنها لا تثنَّى ولا تُجمع من الدليل ؟

(١) في الأصل: (أمثال) والصواب من الجواب الآتي ص: ١٧١ .

وما تحقير ("مَنْ")(١) و "ما" و "أيّهم" ؟ ولم لا يجوز أنْ يُحَقَّر شيءٌ من ذلك ؟

ولم لا يحقَّر "غير" وما في "أنَّها غيرَ محدودةٍ"(٢) ما يمنع من التحقير ؟

ولم لا يحقر "سِوَاك" ؟

وما تحقير "اليومِ" و "الليلةِ" و "الشهرِ" و "السنةِ" و "الساعةِ" ؟ ولم جاز تحقيرها ؟

ولم لا يجوز تحقير ("أمسِ")(٣) [و "غير"] ؟ وما وجه الاستغناء فيهما ؟

وما تحقير "أول من أمس"، و "الثلاثاء" و "الأربعاء" و "البارحة" ؟ ولم لا يجوز تحقير شيء من ذلك ؟

وما تحقير هو "ضاربٌ زيداً" ؟ ولم لا يحقَّر "ضاربٌ" إذا عَمِل عَمَلَ الفِعْلِ ويُحقَّر في الماضي ؟

ولم لا يُحقَّر "عند" ولا "غير" ولا "مع" ؟

بـاب
تحقير الاسم على غير مكبره

ما الذي يجوز في تحقير الاسم على غير مكبره ؟ وما الذي لا يجوز ؟ ولم ذلك ؟

وما تحقير "مغرب الشمس" ؟ ولم جاز فيه "مغيربان" ؟

وما تحقير "العشِيّ" ؟ ولم جاز "عُشَيَّان" ؟ ولم جاز في "عَشِيَّةٍ": "عُشَيْشِيَة" ؟

وما تحقير "الأصيلِ" ؟ ولم جازَ "أُصَيْلال" و "أُصَيْلانْ" بالنون ؟ ولم أبدلوا اللّام من النون؟

وما وجه قولهم: آتيك "عُشَيَّاناتٍ" و "مُغَيْرِبَاناتٍ"(٤) ؟

---

(١) في الأصل: (متى) والصواب من الأصول: ٦٢/٣ ، وينظر الكتاب: ٤٧٩/٣ .

(٢) لعله يسأل هنا عن الوجه في اعتلال ابن السراج بقوله: "لأنها غير محدودة." الأصول: ٦٢/٣ .

(٣) في الأصل: (اسره) وهو تحريف .

(٤) الكتاب: ٤٨٤/٣ .

وما معنى قوله: "جعلوا ذلك الحينِ أجزاءً كما قالوا: المفارِقُ في جعلهم كل موضع مُفْرِقاً."(١) ؟

وما تحقير "غُدوةٍ" و "سَحَرٍ" و "ضُحىً" ؟ ولم جرت هذه على القياس وهي من أسماء الزمان ؟

وما تحقير "قَبْلَ ذاك" و "بَعْدَهُ" ؟ ولم جريا على القياس ؟

وما تحقير ما غُيِّرَ في هذا الباب إذا سُمِّي به رَجُلٌ ؟ ولم رُدَّ إلى القياس ؟

وما تحقير "إنسان" ؟ ولم جاز "أُنَيْسِيَانٌ" ؟

وما تحقير "بَنون" ؟ ولم جاز: ("أُبَيْنُونَ")(٢) ؟

وما تحقير "رجل" ؟ ولم جاز "رُوَيْجِلٌ" ؟

وما تحقير "صِبْيَةٍ" ؟ ولم جاز "أُصَيْبِيَةٌ" وفي "غِلْمَةٍ": "أُغَيْلِمَةٌ" ؟ وجاز "صُبَيَّةٌ" وغُلَيْمَةٌ"؟

الجواب(٣):

الذي يثبت البدل فيه في التحقير هو الـذي تلزمه العلّة الّتي كانت قبل التحقير، أو ما(يقوم)(٤) مقامها في باب الحكم، مثال ذلك تحقير "تُخَمَةٍ": "تُخَيْمَةٌ" يثبت فيه البدل؛ لأنَّ العلة تَكَرُّه هذه الواو أولاً وهي موجودةٌ بعد التحقير، (وأمَّا ما)(٥) كانت فيه علة كعلّته قبل [التحقير]، فنحو: "قَبَائِلَ" تقول فيه: "قُبَيِّلَ"؛ لأنَّ هذه الهمزة يلزمها البدل من أجل ألف الجمع، وياء التصغير نظير ألف الجمع على ما بيَّنَّا قبل(٦) .

---

(١) القول للخليل بن أحمد الفراهيدي نقله ابن السراج عن سيبويه" الكتاب: ٤٨٤/٣ ، الأصول: ٦٣/٣ .

(٢) في الأصل: (بينون) ويبدوا أن الألف طمست .

(٣) تقدمت المسائل ص: ١٥٥ .

(٤) في الأصل: (يفهم) ولعل المثبت هو الصواب .

(٥) في الأصل: (وما كما) ولعل الصواب ما أثبت .

(٦) هذه الإحالة لما تقدم ص: ١٥٨، وينظر: رأي يونس في تحقير "قبائل" . شرح شافية الرضي: ٢٥٨/١ .

والذي لا يثبت فيه البدل هو: ما بطلت علته من غير ما يخلفها في إيجاب الحكم وذلك نحو: "ميقات" تقول في تصغيره: "مُوَيْقِيتٌ"؛ لأنَّ العِلَّةَ في البدل قد بُطلت،وهي الكسرة قبل الواوِ الساكنة من غير عِلَّةٍ تخلفها .

وتحقير "قائم": "قُوَيئم"، و "بائع": "بُوَيْئِع" يثبت البدل فيه؛ لأنَّ ياء التصغير نظير الألف الزائدة، ولذلك يقع بعدها المدغم كما يقع بعد هذه الألف في نحو: "مَادٍّ" و"رادٍّ" فكذلك تقول: "مُدَيقٌّ" و "أُصَيمٌّ" .

وتقول في تحقير "أَدْؤُر": "أُدَيْئِرٌ" بالهمز فيثبت البدل فيه؛ لأنَّ الهمزة صادفت حرفاً يثبت الإبدال [فيه] في جمعٍ مثل هذا،لو قلت لحقرته: "أُدَيْئِر" فصارت الهمزة في "أدؤر" على حكمها في جمع هذا لو قلت: "أَدَائِرٌ" .

وتحقير "أَوَائِلَ" اسم رجل: "أُوَيئِلٌ" يثبت البدل فيه لوقوع الهمزة بعد نظير الألف فكأنَّها قد وَقَعَتْ بعد الألف، كما أنَّها وقعت في "أَدْؤُرٍ" بعد حرف يثبت البدل فيه في جمع هذا الاسم .

وتحقير ("النَّؤُور")(١) و ("السُّؤُور")(٢) بإثبات البدل تقول فيه: "نُؤَيِّرٌ" و "سُؤَيِّرٌ"، فيثبت البدل؛ لاجتماع سببين :

أحدهما: قُوَّةُ العين على اللاَّم في ترك الأبدال على ما هي عليه لا تَغَيُّرَ؛ لأنَّ التغيير للاَّم ألزم.

والسبب الآخر: أنَّ (الهمز)(٣) قدقَوِيَ ترك البدل فيه في مواضِعَ كثيرةٍ؛ لعلَّةٍ لزمته وأشبه هذا تلك المواضِعَ؛ لأنَّه ذلك الحرفُ الذي يَثْبُتُ البدلُ فيه .

وتحقير "شَقَاءٍ" [و] "غَبَاءٍ" لا يثبت البدلُ فيه؛ لأنَّه في موضع اللام، وهو أقوى على

---

(١) "النؤور:النيلج، وهو دخان الشحم يعالج به الوشم .. وله معان أخرى." ينظر: اللسان: (نور) ٥/٢٤٤.

(٢) يقال: "سار الشراب في رأسه سورا وسؤورا وسؤرا على الأصل: دار وارتفع." ينظر: اللسان: (سور) ٣٨٥/٤ .

(٣) في الأصل: (الهمزة)، وينظر: الكتاب: ٤٦٣/٣ .

التغيير كما أنَّ العين أقوى على ترك التغيير، فلذلك قلت: "شُقَيٌّ" و "غُبَيٌّ" . كما تقول في "عطاء": "عُطَيٌّ"(١) .

وتحقير "تُراثٍ": "تُرَيِّث" تدع البدل فيه على حَالِه؛ لأنَّ العلّة واحدةٌ .

وتحقير / "تُدَعَةٍ": "تُدَيْعَةٌ"، تدع البدل فيه على حَالِه،كما تركته في "تُخَمَة" .

وتحقير "أُرَقَةٍ": "أُرَيْقَةٌ"، فهذا مِمَّا العلّة فيه موجودةٌ بعد التحقيرِ كما هي موجودة قبل التحقير؛ لأنَّ بدل الهمزة من الواو إنَّما كان لانضمام الواو وهي مضمومة في الحالين، وكذلك: ("أُدَدٍ")(٢) والأصل: "وُدَدٌ" كما أنَّ أصل "أُرَقَةٍ": "وُرْقَةٌ" .

وتحقير "مُتَّلِجٍ": "مُتَيْلِجٌ" ، وكذلك "مُتَّهِمٍ": "مُتَيْهِمٌ"، و "مُتَّخِمٍ": "مُتَيْخِمٌ"؛ لِتَكَرُّه الواو في هذا الموضع حتى أُبْدِلَ منها (التاء)(٣) بدلاً لازماً، ودليله: أنَّهم يُصَرِّفونه على الإبدال فيقولون: "اتَّلَجَ" ، و "اتَّهَمَ"، و "اتَّخَمَ" .

وتحقير "تقوى": "تُقَيٌّ"، و "تَقِيَّة": "تُقَيَّةٌ"، وكذلك "تُقَاة": "تُقَيٌّ" يثبت البدل في التحقير؛ لأنَّه بالتحقير أحقُّ منه بالتكبيرِ إذْ كانوا إذا تَكَرَّهوا الواو مفتوحةً حتى أبدل منها التاء فهم لها مضمومةً أشدُّ تكرُّهاً.

وتحقير "التُكَأَةِ": "تُكَيْئَةٌ" يثبت البدل فيه؛ لأنَّ العلة موجودة (وهي: وقوع)(٤) الواو أولاً في موضع ضمة .

وتحقير "مُتَّعِدٍ": "مُتَيْعِدٌ" يثبت البدل فيه؛ لأنَّه في موضع (الفاء)(٥) في حرفٍ يغلب عليه ترك البدل فيه لعللٍ تلزمه وهو التاء فأشبه تلك المواضع؛ لأنَّه حرف واحد مع وقوعه في موضع يقوى فيه ترك التغيير وهو كونه فاءً.

---

(١) ينظر: شرح الشافية للرضي: ٢١١/١ .

(٢) "أُدد: أبو عدنان وهو : أدّ بن طابخة بن الياس بن مضر. ينظر: جمهرة أنساب العرب ص: ٢٠٦، واللسان: (أدد) ٧١/٣ .

(٣) في الأصل: (الفاء) وهو تحريف .

(٤) في الأصل: (وهو قوع) والصواب ما أثبت .

(٥) في الأصل: (التاء) والصواب ما أثبت .

والغالب على ما يثبت فيه البدلَ الهمزةُ والتَّاءُ؛ لأنَّه [لا] يخلو من أحد وجهين ـ إمَّا لزوم علة موجبة للحكم، وإمَّا [لزوم] شبه تلك العلة على ما بيَّنَّا إذ كانوا متى تَكَرَّهُوا الواو فزعوا إلى الهمزة أو التاء،فلهذا استمرَّ القياس بثبوت هذين الحرفين على وجه البدل في العينِ والفاءِ دون اللامِ .

باب

تحقير ما فيه قلب(١)

الذي يجوز في تحقير ما فيه قَلْبٌ ـ بتقديم الحرف على حرف ـ فيه خلاف:

فسيبويه(٢) يقرُّ القَلْبَ على حاله؛ لأنَّه لم (يحدث)(٣) أمر يوجب إزالته عن حَدِّه، وإنَّما يعمل ما يقتضيه التحقير،والتحقير لا يقتضي إزالةَ القلبِ عن حالِه؛لأنَّه لا يُحتاج إليه فيه ولا هو لِعلَّةٍ زالت بزوال التكبير،ولا حَدَثَت عِلَّة تُخْلِفُها،فأولى الأشياء به تركه على حاله.

وأما يونس(٤): فيردُّه في التحقير إلى أصله على [ما] فيه الهاء للتأنيث من نحو: "دَار" و"دُوَيْرَةٍ" وهو مذهب المازني وابن السراج(٥) وقالوا: أصل الكلمة أحقُّ بها إلاَّ أنْ يمنع من ذلك مانع، وسيبويه يذهب إلى أنَّ لفظها المستعمل أحقُّ بها أن يمنع مانع. فتحقير "سارٍ": ("سُوير") على مذهب سيبويه ، و "سُوَيْئِرٌ" على مذهب يونس. قال سيبويه: وإنما هذا تحقيرُ "سائرٍ" لا تحقير "سار" .

---

(١) تقدمت المسائل ص: ١٥٥ .

(٢) الكتاب: ٤٦٥/٣ .

(٣) في الأصل: (يحدك) .

(٤) الكتاب: ٤٥٦/٣ ، وشرح الأشموني: ١٦٨/٤ ، وشرح المفصل: ١٢١/٥ ، وينظر: ارتشاف الضرب: ١٧٦/١ .

(٥) الأصول: ٦٠/٣ .

(٦) الكتاب: ٤٥٦/٣، ٤٦٢ .

وتقول في تحقير "لاث": "لُوَيْثٌ" على مذهب سيبويه(١) ، و "لُؤَيِّثٌ" على مذهب يونس(٢) ، وكذلك تقول في "شاك": "شُوَيْك" ، و "شؤيك" .

وتحقير "مُطْمَئِنٍّ": "طُمَيْئِنٌ" على مذهب سيبويه(٣)، و "طُؤَيْمِنٌ" على مذهب يونس؛ لأنَّ الأصل: "طأمَنْتُ" فتردُّه إلى أصله .

وتحقير "قِسِيٍّ": "قُسَيٌّ" على مذهب سِيْبَوَيْه، و "قُوَيس" على مذهب يونس .

وتحقير "أَيْنُقٍ": "أُيَيْنِقٌ" على ترك القلب، و (أُنَيْقٌ) على الردّ؛ إذ الأصل: "قُوُوسٌ" و"أَنْوُقٌ" .

وتحقير "مَسَائِيَةٍ": "مُسَيْئِيَةٌ" على ترك القلب، و "مُسَيْوِئَةٌ" على الردّ؛إذ أصله: "مَسَاوِئَةٌ"(٤) قُلِبَتْ الهمزة فجُعلت في موضع الواو،فصار "مَسَيْئِيَة"؛ لأنَّه من: سَاءه يَسُوءُه سُوءاً .

وتحقير "رَاءٍ" من قوله: "رَاءَه" إذا سُمِّي به: "رُيَيٌّ"؛ لأنَّ العين قد صارت اللام في موضعها وهي ياء (فدليله)(٥) قولهم: رأيتُ راءً، لو وُزِنَ على لفظه لقيل: "فَلَع" وإنَّما يُوْزَنُ "فَعَل" فتقول فيه: "رُيَيٌّ" على ترك القلب، و "رُؤَيٌّ" على الرَّد .

فهذا قياس هذا الباب على المذهبين قد بَيَّنْتُهُ لك .

---

(١) ينظر: الكتاب: ٤٦٦/٣ ، الخاطريات: ٩٧ ، والمنصف: ٥٣،٥٢/٢ ، وشرح الأشموني: ١٦٧/٤ .

(٢) ينظر: الكتاب: ٤٦٧/٣ ، والمقتضب: ٢٥١/٢ ، والمنصف: ١٠٤/٢، وشرح الشافية: ٢٩٤/١ ، ومناهج الصرفيين ومذاهبهم: ٤٢٥ .

(٣) ينظر: الكتاب: ٣/ ٤٤٧ .

(٤) ينظر:الكتاب: ٤٦٨/٣،وقال أبو نصر هارون بن موسى في: شرح عيون كتاب سيبويه ص:٢٣٢،٢٣١: "مَسَاءة: مَفْعَلَةٌ جُمِعت على مَفَاعِل من "سؤت" عين الفعل واو ولامه همزة ... فلما جُمعت قُلبت الهمزة فجعلتها مكان الواو وقُلبت الواو فجعلتها مكان الهمزة، فصارت مَفَالعة مقلوبةً من مَفَاعِلَة." .

(٥) في الأصل: (فدليل) ولعل الصواب ما أثبت .

بـاب
تحقير الاسم المركب(١)

الذي يجوز في تحقير الاسم المركب تحقير الصدر وترك الثاني على حاله؛ لأنَّه بمنزلة هاء التأنيث في أنَّه منفصل في التقدير وبمنزلة المضاف، وإنَّما يقع التحقير على الأول لهذه العلة.

ولا يجوز أن يُحَقَّرا جميعاً؛ لأنَّهما اسمان ضُمَّ أحدهما إلى الآخر على تقدير أنَّ الثاني زائدٌ في الأول كزيادة هاء التأنيث فَعُومِلا جميعاً معاملة واحدة وصارا بمنزلة المنفصل فتقول في تحقير "بَعلبك": "بُعَيلبكّ"، وفي "حضرموت": "حُضَيْرموت"، وفي "خمسة عشر": "خُمَيسة عشرَ" إذا كان عددا، وفي "اثنا عَشَر": "ثُنَيَّا عَشَرَ" إذا كان عدداً .

بـاب
ترخيم التصغير(٢)

/ الذي يجوز في ترخيم التصغير حذف الزوائد كلها حتى ترد إلى الأصل، ولا يجوز أن يُحذف ما زادت عدته على الثلاثة حتى يُرَدَّ إليها؛ لأنَّه قد تكون حروفه أصولاً؛ ولا يُحذف الحرف الأصلي؛ لئلاَّ يُخِلَّ بالكلمة، وليس في حذف الزائد إخلال؛ لأنَّه تخفيفٌ بالردِّ إلى الأصل، فتقول في تحقير "حارث": "حُرَيْثٌ" على ترخيم التصغير، وكذلك "خالدٍ": "خُلَيْدٌ"، وفي "أحمدُ" و "محمد": "حُمَيْدٌ"، وفي "أسود": "سُوَيْدٌ"، وفي "غَلاَّبٍ": ("غُلَيْبٌ")(٣)، وفي "ضَفَنْدَدٍ"(٤): "ضُفَيْدٌ"، وكذلك في "خَفَيْدَدٍ"(٥): "خُفَيْدٌ" تحذف الدَّال؛ لأنَّها زائدة في المضاعف .

٣١٠/ب

(١) تقدمت المسائل ص: ١٥٥ ، والباب في الأصول: ٦٠/٣ .

(٢) تقدمت المسائل: ص: ١٥٦ .

(٣) في الكتاب: (غليبة): ٤٧٦/٣ .

(٤) "رجل ضَفَنْدَدٌ كثير اللحم ثقيلٌ مع حُمْقٍ." ينظر: اللسان: (ضفند) ٢٦٤/٣ .

(٥) "الخَفَيْدَدُ: السريع، ويوصف به ذكر النعام." ينظر: اللسان: (خفد) ١٦٣/٣، (ظلم) ٣٧٩/١٢ .

وتحقير "مُقْعَنْسِسٍ": "قُعَيْسٌ" (تحذف منه)(١) ثلاثة أحرف ولا يُجحف ذلك بالكلمة؛ لأ[نّه] رُدَّ إلى الأصل .

وتحقير "ابراهيمَ" و "إسْماعِيلَ"(٢): "بُرَيْهٍ" و "سُمَيْعٍ" على المسموع فيه، والقياس: "أُبَيْرِهٌ" و"أُسَيْمِعٌ"؛ لأنَّ الهمزة أصلية فيلزمه ما يلزم "جعفر" بعد حذف لام الفعل ولكنَّهم شبهوا الهمزة بالزائد إذ كان هذا الاسم مُعَرَّباً من الأعجميِّ فجعلوه في حكم الزائد لهذه العلة.

باب

تحقير ما جرى في الكلام مصغرا(٣)

الذي يجوز في تحقير ما جرى في الكلام مُصَغَّراً إجراؤه على وجهين: إن كان قصد به التصغير و لم يُستعمل مكبَّرَهُ صُغِّر على لفظه؛ لأنَّه مِمَّا قد كُفُوا مئونته، وإن كان على لفظ المصغر و لم يُقصد به التصغير لزمه الحكم إذا سُمِّي به ثم صُغِّر. مثال ذلك: "جُمَيْل" قُصد به التصغير وهو اسم طائر في صورة العصفور، فإذا سَمَّيت به رجلا تركته على تصغيره، وكذلك: "كُعَيْت" وهو البلبل وجمعه: "كِعْتَانٌ"، فإذا سمَّيت به رجلاً تركته على حاله؛ لأنَّه سمي بالمصغَّر .

فأمَّا "سُكَيْتٌ" فهو على لفظ المصغر وليس بمصغر [و]إنَّما هو تخفيف "سُكَّيْتُ" وهو الذي يجيء آخر الخيل، فإذا سَمَّيت به رجلاً ثم صَغَّرته قلت: "سُكَيْتٌ" .

(وأما)(٤) "كُمَيْت" فهو مصغَّر، فإذا سَمَّيت به ثم صغَّرته قلت: "كُمَيْتٌ"؛ لأنَّه سُمِّيَ بالمصغَر فسبيله كسبيل رجل سُمِّي "عُمَيْراً"، فإذا سُمِّي بالمصغر ثم صُغِّر تركته على حاله في التصغير؛ لئلا يدخل تصغير على تصغير، كما أنَّك لو سمَّيت امرأة "طلحة" فأردت تأنيثها لم تزد على هذه العلامة؛ لئلاَّ يدخل تأنيثٌ على تأنيثٍ .

---

(١) في الأصل: (تحذفيه) وهو تحريف، وينظر: المقتضب: ٢٥١/٢ .

(٢) ينظر: شرح الأشموني على الألفية: ١٧٠/٤ .

(٣) تقدمت المسائل ص: ١٥٦.

(٤) في الأصل: (وإنما) وهو تحريف .

بـــاب تحقير الشيء لدنوه من غيره وليس مثله(١)

الذي يجوز في تحقير الشيء لدنوِّه من غـيره: إجـراؤه علـى أصـل التحقـير ثـم تفسـيره بالمعنى، ولا يجوز تغييره عن أصل التحقير؛ لأنَّ دُنُوَّه من غير[ه] تقليلٌ ما بينـه وبينـه فهـو ضر[بٌ] من التحقير؛ لأنه لا يخرج التحقير عن أن يكون تقليلاً من طريق العِدَّةِ أو نقصـاً في النَّفس كنقص العاجز عن منزلة القادر،وكنقص الجاهل عن منزلة العالم .

فأمَّا "دُرَيْهِمٍ" و "دُنَيْنِيرٍ" فهذا يرجع إلى (تقليل)(٢) المقدار بالإضافة إلى غيره. فالتحقير على وجهين: تقليل عِدَّةٍ ونقص [في](٣) الصفة عن منزلة. كما أنَّ التعظيم على وجهـين: تعظيم عِدَّةٍ وتعظيم شأن في المنزلة مما يكون فيه معنى الصفـة في أحـد الشـيئين أكثر من الآخر كصفةِ عالمٍ وجاهلٍ، وصفة قادرٍ وعاجزٍ.

وتقول في تحقير "أَصْغَر منه": "أُصَيْغِر منه" أي: ما بينه وبينه في الصِّغَرِ قريبٌ .

وكذلك تحقير "دُوين ذاك" و "فُويق ذاك" أي مـا بينـه وبينـه قريـبٌ في المنزلـة،وذلـك تقليلٌ لما بينه وبينه .

وتقول في "أسود": "أُسَيِّدٌ" أي قد قارب حال الأسود وليس بأسـود. فهـذا تقليـل مـا بينه وبين حال الأسود كأنَّه شديد السُّمرة أو الدُّكنة حتى يكاد يستحق صفة أسود .

وتقول: "هو مثيل هذا" فيقَرِّبُ ما بينهما في الشبه ويُحَقِّرُ المشبَّهُ بـه؛ لأنَّـه إذا وجـب تحقير المشبَّه وجب تحقير المشبَّهِ به؛ لأنَّه لا يحسن أن يُحَقَّرَ المشبَّه بعظيمٍ، وكذلـك تقـول: "أُمَيْثَالُ" هذا في تحقير "أمثال" .

وتقول: "ما أميلحه!" أيُ: قد قـارب حـال الملاحـة و لم يبلغهـا بعـد، وإنمـا حُقِّـرَ فِعْلُ التعجب؛ لأنَّه صار بمنزلة الاسم في ترك التَّصرف، واطرد فيه ذلك في باب التعجب .

---

(١) تقدمت المسائل ص: ١٥٦ .

(٢) في الأصل: (تقدير) ولعل الصواب ما أثبت .

(٣) في الأصل: (عن) ولعله تحريف صوابه ما ذكرت .

باب
ما لا يحقر(١)

الذي لا يُحقَّر هو الذي لا يصحُّ فيه التحقير من جهة معنى أو لفظ. أما المعنى؛ فلأنَّه خاص لا إشتراك / فيه فيستحيل التحقير في هذا؛ لأنَّه مقام الصفة يُصَغَّرُ بالإضافة (إلى)(٢) ما هو أكبر منه في معناه، فإذا لم يكن شيء في معناه استحال تحقير[ه] كما يستحيل وصفه؛ لأنَّه صغير بالإضافة إلى ما هو أكبر منه في معناه مثال ذلك: "زيد" إذا لم يكن فيه شركة أصلا وكان معرفةً لشيءٍ بعينه فلا يصحّ تحقيره كما لا يصحّ فصله من غيره بقولك: "زيد الصغير" إذ كان ليس هناك "زيدٌ الكبير"، وإنَّما التحقير فصلٌ بين الصغير والكبير ولولا هذا لم يصحّ له معنى، ولكن كان الاسم قبل التحقير للمكبَّر وبعد التحقير للمصغَّر، فإذا لم يكن هناك مكبَّر ومصغَّر بطل اسم التكبير والتصغير، وأمَّا من جهة اللفظ فلا يخلو من أن يكون للاستغناء بالشيء عن شيء أو لشبه ما لا يجوز أن يحقَّر من الحروف، فالعلم الخاصّ لا يُحقَّر للعلة التي بيَّنَّا من أنَّه ليس فيه مكبَّر ومصغَّر، فيكون "جَعْفَرٌ" للمكبر و "جُعَيْفِرٌ" للمصغَّر. وعلامات الإضمار لا تُحقَّر؛ لأنَّها تجري مجرى العلم الخاص. (و "أين" لا تحقَّر)(٣) لأنَّها كالحرف في قرب الشبه به في المرتبة الثانية (إذ)(٤) كان مَبْنِيًّا لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث لاستبهامه كاستبهام الحرف مع تضَمُّنِه معنى الحرف الذي هو ألف الاستفهام، فأمَّا ما أشبه الحرف مما هو في المرتبة الثالثة فيجوز أن يحقَّر وإن لم يتمكَّن في التحقير لشبهه بالحرف نحو تحقير "الَّذي": "اللَّذيا" .

وسبيل "متى" و "حيث" كسبيل "أين" في أنَّه لا يحقَّر شيء من ذلك(٥)؛ لأنَّه من

٢١١/أ

(١) تقدمت المسائل ص: ١٥٧ .

(٢) في الأصل: (إلا) والصواب ما ذكرته .

(٣) مكررة في الأصل .

(٤) في الأصل: (إن) .

(٥) ينظر: المقتضب: ٢٨٩/٢ ، وشرح الشافية: ٢٨٩/١ ، وشرح الجاربردي على الشافية: ٩٨/١ .

الحرف في المرتبة التي تليه فَبُعْدَ عن المتمكن؛ لأنَّ هذه المراتب أربع: مرتبة المتمكّن هي الرابعة، ومرتبة الحرف في (الطرف)(١) الآخر؛ لأنَّه أبعد شيء من الاسم المتمكّن، ثم مرتبة ما يلي الحرف من الاسم بشدة الشبه، ثم مرتبة ما هو في الثالث وأحكامها مختلفة، فالحرف لا يحقَّر البتة؛ لأنَّه جزءٌ من الكلمة ومعناه في غيره، وإنما تُحَقَّر الكلمة التامة التي معناها في نفسها؛ لأنَّ مُكَبَّرها للكبير ومصغَّرها للصغير، فأمَّا الجزء من الكلمة فلا يَصِحّ فيه هذا؛ لأنَّه ليس لكبيرٍ ولا لصغيرٍ، وإنَّما يدل على معنى في غيره لا يخلو من أن يكون لكبيرٍ أو لصغيرٍ كدلالة الألف واللام على معنى التعريف في رجل، والرجل لا يخلو من أن يكون كبيراً أو صغيراً، وليس للألف واللام معنى في نفسه فتقع عليه القسمة في أنَّه كبير أو صغيرٍ، كالرجل .

و "غير" لا تحقَّر؛ لأنَّها ليست بمحدودة ولا هي على معنى يحتمل التعاظم؛ لظهور المساواة في معنى الغيرية كظهوره في عمى العين(٢)، ولا يجوز في مثل هذا تحقير؛ لأنَّه مما لا تعاظم [فيه] لظهور المساواة في معناه، وكذلك "غير" لو كان غيره أحقر الأشياء لم يخرج من أن يكون "غير" على لفظ المكبر كما أنَّه لو كان أعظم الأشياء لم يخرج عن أن يكون "غيرا" على هذا اللفظ بعينه فهو من المعاني التي لا تتعاظم؛ لظهور المساواة في معنى الغيرية .

ولا يُحَقَّر "سِواك" لمثل ما لا يحقر "غَيرك" .

ويجوز أن يُحَقَّر "اليومُ" و "الليلةُ" و "الشهرُ" و "السَّنةُ" و "السَّاعةُ" على معنى (يقبلها)(٣) في التقدير كما يقال: أيّام السرور قصار، أو لتحسيس ما وقع فيها فقد حَقَّروها على هذا المعنى ولولا ذلك لاستحال أن تُحَقَّرَ إذْ ظهرت المساواة ولكن قد

---

(١) في الأصل: (الحرف) .

(٢) لعل وجه الشبه هنا هو: استواء الأشياء لدى البصير.وقال سيبويه في الكتاب: ٤٧٩/٣: "ولا تحقَّر "غير"؛ لأنهَّا ليست بمنزلة "مثل"، وليس كل شيء يكون غير الحقير عندك يكون محقرا مثله كما لا يكون كل شَيءٍ مثلَ الحقير حقيراً. " .

(٣) في الأصل: (يقلبها) ولعل الصواب ما ذكرت. ينظر: شرح الشافية للرضي: ٢٩٣/١ .

يكون يوم أطول من يوم، وكذلك الليلة والشهر والساعة، فأمَّا "السَّنة" فقد تطول بالشدة التي فيها على صاحبها فتكون كأنَّها "سنون"، وقد تقصر بقلَّة ما وقع فيها من الأشياء التي يُحْتَاج إليها فتصير كأنَّها أيامٌ قلائل، فتُحَقَّر على هذا فيقال: "سُنَيَّة" على هذا المعنى(١) وما أشبهه .

ولا يُحَقَّر "أمس"؛ لأنه لا يتمكن في المرتبة التي تلي الحرف إذ لا يُثَنَّى ولا يُجْمَع كما يُثَنَّى "الذي" ويُجمع .

وأمَّا "غَدٌ" فلا يُحَقَّر كما لم يُحَقَّر نقيضه ("أمسِ")(٢)؛ لأنَّ النقيضين يجريان على حدٍّ واحدٍ، ولا يُحَقَّر "أول من أمس"؛ للاستغناء عن تحقير[ه] بما هو أمكن منه من اليوم الذي قبل يومنا بيومين، فيُحَقَّر "اليوم" ولا يُحَقَّر "أول من أمس" ولا يُحَقَّرُ "الثلاثاء" ولا "الأربعاء" ولا "البارحة"، أما "البارحة" فنظير "أمس" فلا يُحَقَّر كما لم يحقَّر "أمس"؛ لأنَّ النظير يجري على حدِّ النظير كما أن النقيض يجري على حدِّ النقيض، وأمَّا "الثلاثاء" و"الأربعاء" فهما على تقدير العلم الخاص للزوم التعريف فجريا مجرى علامات الإضمار في أنَّها على (العلم)(٣) الخاص، وإن انتقلت أسماؤها إلى علم خاص فكل واحد من تلك الأشياء فإنما يجري عليه كأنَّه ليس سواه فلهذا امتنع تحقير "الثلاثاء" و "الأربعاء"(٤) .

ولا يحقر "ضارب زيدا"؛ لأنَّه قد أُعْمِلَ إعمالَ الفعل، والفعل لا يحقَّر ولكن إن حَقَّرت "ضارب زيد أمس" جاز؛ لأنَّه بمنزلة "غلام زيد" .

ولا يحقر "عند"؛ لأنَّه ظرفٌ لا يتمكن إذ لا يُفْرَدُ عن المضاف فهو مُبْهَمٌ لا يقوم بنفسه فصار في حكم الحرف، وكذلك "عن" و "مع" للإبهام مع لزوم الإضافة التي يمتنع معها أن يقوم بنفسه . / ٣١١/أ

---

(١) "برد لامه وهو الواو، وقلبها ياء لاجتماعها مع ياء التصغير وسبق احداهما بالسكون." ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني: ١٦٧/٤ .

(٢) في الأصل: (من أمس) ، ولعل الصواب ما أثبت .

(٣) في الأصل (المعنى) .

(٤) جوز المازني والجرمي تصغير أيام الأسبوع. ينظر: شرح الشافية للرضي: ٢٩٣/١ .

بـــاب

تحقير الاسم على غير مكبره(١)

الذي لا يجوز في تحقير الاسم على غير مكبره إجراؤه على تقدير ما حُقِّر عليه، ولا يجوز أن يُقاس على هذا(٢)؛ لأنَّه على علَّةٍ نادرة في بابه وهي: الإشعار بخروجه في التحقير إلى معنى ليس له في أصل التحقير، فتقول في تحقير "مغرب الشمس": "مُغَيْرِبان" للإشعار بدنوّه من موضع المغرب، وتقليل ما بينهما فقدِّر على أنَّ مكبَّره "مغربان" وحُقِّر عليه، وكذلك: تقول في "العشي": "أتانا عُشَيَّاناً" كأنك حقَّرت: "عَشَيَّاناً"؛ لأنك أردت الإشعار بالقرب من "العشـي" فغيِّرت لأجل هذا المعنى، وكذلك تقول في "عَشِيَّة": "عُشَيْشِيَة" كأنك حَقَّرْتَ "عَشَاة" ، وتقول في "الأصيل": "أُصَيْلان" كأنَّك حقرت "أصلاناً"، ويجوز أن تُبْدِل اللاَّم من النون فتقول: "أُصَيْلال"؛ لقربها منها (إذ)(٣) النون من طرف اللسان وأطراف الثنايا، واللام من حافة اللسان من أدناها إلى الثنايا.(٤)

وجرى هذا التغيير في تحقير الزمان والمكان؛ لأنَّهما يغلب فيهما المساواة، وإنما يُراد المقاربة على [ما] فَسَّرنا فَغُيِّر لهذه العلة، والمساواة في الزمان أغلب منها في المكان فلذلك كثر هذا التغيير في الزمان و لم يكثر في المكان وجرى فيه على أصل التحقير نحو: "فُوَيق ذلك"

---

(١) تقدمت المسائل ص: ١٥٨ .

(٢) ينظر: الكتاب: ٤٨٤/٣ ، والمقتضب: ٢٧٧/٢ ، وشرح الشافية للرضي: ٢٧٥/١، ٢٧٧ ، وشرح الأشموني على الألفية: ١٥٩، ١٧٥ .

(٣) في الأصل: (إن) ولعل الصواب ما أثبت . ينظر: التبصرة: ٧٠٩/٢ .

(٤) قال سيبويه في الكتاب: ٤٣٣/٤: "ومن حافة اللسان من أدناها إلى منتهى طرف اللسان ما بينها وبين ما يليها من الحنك الأعلى وما فويق الثنايا مخرج النون. ومن مخرج النون غير أنه أدخل في ظهر اللسان قليلا؛ لانحرافه إلى اللام مخرج الراء."وينظر: مخارج الحروف الذلقية في النشر في القراءات العشر: ٢٠٠/١، وينظر أيضا: الأصوات اللغوية: ٦٤ - ٧٢ .

و "دُوين ذلك" ، ويجوز في الزّمان أيضا أن يجرى على الأصلِ نحو: "قُبيل ذاك" و "بُعيد ذلك"، وقالوا: "آتيك عُشَيَّانات" و "مغيربانات" فجمعوه على تقدير تفصيل أجزائه كما قالوا(١): "بالمفَارق" فجعلوا كل موضع مُفْرقاً وكما قالوا: "عثانين" فجعلوا كلَّ موضع "عُثْنُوناً"(٢) .

وتحقير "غدوةٍ": "غُدَيَّة" على القياس ، وكذلك "سَحَر": "سُحَيْر"، و "ضُحى": "ضُحَيّ"، وكلّ هذه الأشياء المغيّرة إذا سُمّي بها رجل ثم حُقِّرت جرت على القياس؛ لبطلان المعنى الذي أُريد على طريق النادر .

وتحقير "إنسان": "أُنيسيان" كأنّهم حقّروا "أَنسِيَان" فهو على غير مكبّره .

وكذلك قالوا في "بَنون": "أُبَيْنُونَ" لأنّه على تحقير "أبنى" .

وتحقير "رجلٍ" يجوز فيه وجهان: "رُجَيْل" على القياس و "رُوَيجل" كأنّهم حقّروا "راجلاً" فهذا على غير مكبّره .

وتحقير "صبية": "أُصَيْبِيَة" ردّوه إلى أصل بناء جمعه وهو: "أَفْعِلَة" .

وتحقير "غِلْمة": "أُغيلمة" على هذا. ويجوز "صُبَيَّة" و "غُلَيْمَة" على لفظه كما جاز "رُجَيْل" و "رُوَيجِل" على ما بينا .

---

(١) تقدم تخريج هذا القول ص: ١٦٢ .

(٢) العثانين: جمع عثنون: وهي شعيرات طوال تحت حنكِ البعيرِ يقال: بعيرٌ ذو عثانينَ. يُنظر: اللسان (عثن): ٢٧٦/١٣ .

باب
النســـــب

ما النسبة ؟

وما الذي تلحقه علامة النسب مجردة ؟ وما الذي تلحقه علامة النسب بتغيير فيه ؟

ولم صارت علامة النسب يائين دون ياء واحدة ؟

ولم كثرت النوادر في باب النسب بما لم يكن مثله لسائر أبواب العربية ؟

وما الذي يغير في النسب بقلب الكسرة فتحة ؟

وما الذي يغير بإبدال آخره إلى حرف آخر ؟

وما الذي يغير برد المحذوف ؟

وما الذي يغير بحذف حرف منه ؟

وما النسب إلى "هاشم" و "بكر" و "زيد" و "سعد" و "تميم" و "قيس" و "مضر" ؟

وما النسب إلى "النمر" و "شقرة" و "سلمة" ؟

وما النسب إلى "تغلب" ؟ ولم جاز فيه وجهان ؟ ولم كان الأولى ترك التغيير ؟

وما النسب إلى "الصعق" ؟ وكم وجها يجوز فيه ؟ ولم ذلك ؟

وما النسب إلى "علبط" و "جندل" ؟ ولم لا يغير مع طول الاسم ؟

الجواب:

النسبة: الإضافة بيائي الإضافة على طريقة "زيدي"، والذي تلحقه علامة النسب مجردة هو: ما تعرى من سبب الاستثقال، وهو كل اسم من الحروف الصحاح لم تكن عينه مكسورة في "فعل"؛ لأن هذا ليس فيه سبب الاستثقال عند حدوث (يائي)(١) الإضافة.

والذي تلحقه علامة النسب بيائين من قبل أنه يحتاج إلى الفرق بين إضافة النسب

---

(١) في الأصل: (ياء) والتصويب من السياق .

والإضافة إلى النفس في قولك: "هذا غلامي" و "غلامي" مع أنه يقع عليها - إذا كانت مشددة - الإعراب فلهذا وجب زيادة اليائين دون ياء واحدة .

والنوادر تكثر في النسب؛ لقوة التغيير فيه من جهة اللفظ والمعنى، إذ كان يقلب الاسم الذي ليس بصفة إلى الصفة وينقل الاسم عن معناه إلى غيره في مثل قولك: "كوفي" فكان قبل النسب اسما للبلد فصار اسماً للرجل الكوفي، وكان يقبل النسب اسماً ليس بصفة فصار صفة في قولك: "مررت برجل كوفي" .

والذي يغير في النسب بقلب (الكسرة فتحة)(١) هو: الثلاثي المكسور العين استثقالا لتوالي الكسرات مع اليائين وغلبتها على الاسم حتى ليس فيه إلا حرف واحد سليم من الكسر والياء .

والذي يغير بإبدال آخره إلى حرف آخر هو: ما لم يمكن أن يحرك أو كان في حكمه يشبهه كالألف وما يشبهها من الهمزة .

والذي يغير برد المحذوف هو: الاسم الناقص الذي يرد إلى أصله في تثنيته أو جمعه .

والذي يغير بحذف حرف منه هو: ما يستثقل تحريك الحرف فيه من حروف العلة أو يكون في حكمه كهاء التأنيث فإنها لا تثبت في النسب؛ لأنها بمنزلة اسم ضم إلى اسم .

والنسب إلى "هاشم" و "بكر" و "زيد" و "سعد" و "تميم" و "قيس" و "مضر" كله على طريقة واحدة على الأصل الذي بينا؛ لأن حروفه صحاح ليس / فيه كسر العين في "فعل" فيجري كله على طريقة "هاشمي" و "بكري" و "قيسي" و مضري".

والنسب إلى "النمر": "نمري" بفتح المكسور؛ لأنه في (عين)(٣) الفعل من "فعل" قياس مطرد، وكذلك في "شقرة": "شقري" ، وفي "سلمة": "سلمي" .

---

(١) في الأصل (الفتحة والكسرة) ، والعبارة مصوبة من السياق .

(٢) في الأصل (غير) ولعله تحريف .

فأما "تَغْلِب" فيجوز فيه وجهان: "تَغْلِبِيٌّ" على الأصل و "تَغْلَبِيٌّ" على الشبه [بـ]نَمَرِيٍّ، والفرق بينه وبين باب "نَمَرِيّ" أنه ليس في هذا حرف (غير)(١) مكسور إلا حرف واحد، وليس كذلك "تَغْلِب" لأنَّ فيه حرفين: مفتوح وساكن فتعدَّلت حروفه لهذه العلة.

والنَّسَبُ إلى "الصَّعِق"(٢) يجوز فيه ثلاثة أوجه: "صَعَقِيٌّ" على قياس: "نَمَرِيٌّ"، و "صِعِقِيٌّ" على مذهب من يقول في كلامه: "صِعِق"؛ لأنَّه كسر للتخفيف بالاتباع فيما عينه من حروف الحلق، كما تقول في "شَهِد": "شِهِد"، وفي "نَعِم": "نِعِم" فلم يفتح؛ لأنَّه قد غيَّر فاء الفعل للاستخفاف،فتركه على حاله، ويجوز: "صِعَقِيٌّ"؛ لأنَّه لمَّا استمرَّ الاستعمال بـ"صِعِق" صار بمنزلة "إِبِل" الذي لم تُكسر فاؤه؛ للاستخفاف، ووجب أن يفتح العين فيقول: "صِعَقيٌّ" كما يقول في "إبِل": "إِبَلِيٌّ" ولو قال: "إِبِلِيٌّ" جاز من أجل أنَّه على لفظ الاتباع فهو يخف؛ لأنَّ اللسان يعمل في طريق واحد(٣) .

والنَّسب إلى "عُلَبِط"(٤) و "جَنَدِل"(٥): "عُلَبِطِيٌّ" و "جَنَدِلِيٌّ" لا يُغيَّر من قبل أنَّ القياس قد أدى إلى ذلك بصحَّةِ حروفهِ من غير أن تغلب عليه الكَسَرات والياءات فلا يُعتدُّ بثقله ؛لأنه عارض كما أنَّ هذا الوزن عارض ليس بمطَّرد في الكلام إذ كانت الأسماء لا تتوالى فيها أربع متحركات في الأصول، وإنَّما يكون ذلك في المحذوف، والأصل "عُلابِط"

(١) في الأصل (إلا)، وقال الصيمري في التذكرة ٥٨٦/٢: "والفرق بين نَمَرِيّ وتَغْلِبِيّ أن نَمَرِيًّا ليس فيه إلا حرف واحد غير مكسور، وتَغْلِبِيّ فيه غير المكسور حرفان مفتوح وساكن فقاوما الكسرة والياء .

(٢) "الصَّعِق: الشديد الصوت." ينظر: اللسان: (صعق) ١٩٨/١٠ .

(٣) قال الرماني في شرحه على الكتاب: "وعلَّته مطالبة نظيره من باب نَمَري أن يجري على قياسه" .

(٤) عُلَبِط: فُعَلِلٌ، وهو: الكثير والغليظ. ينظر: شرح أمثلة سيبويه: ١٣٧، واللسان: (علبط) ٣٥٥/٧

(٥) يقال: مكان جَنَدِلٌ: كثيرُ الجَنْدل، وهو: الحِجَارة . ينظر: اللسان: (جندل) ١٢٨/١١

و "جُنادل"-حُذفت الألف فخرج إلى توالى أربع متحركات، وإنما لم يجز في الأصول توالي أربع متحركات؛ لخروجه عن التعديل مع (أنّه)(١) لا يقع مثله في وزن الشعر إلا في زِحَافٍ قبيح(٢) .

(١) في الأصل: (أن) .

(٢) الزحاف في العروض: تغيير يلحق ثاني السبب الخفيف أو الثقيل بتسكين متحرك أو حذف ساكن، ويقع في أول التفعيلة أو وسطها أو آخرها، وفي الأعاريض والضروب أو في غيرها، وهو أنواع من أمثلته هنا الخَبَل؛ وهو زحاف مركب من الخَبْنِ والطيِّ في تفعيلة واحدة بحذف سين مستفعلن وهو الخبن، وحذف فاء مستفعلن أيضا وهو ما يسمى الطيّ، فتصير التفعيلة هكذا (مُتَعِلُن) فينقل إلى (فَعِلَتُن) ينظر: الكافي ١٤٣، ١٤٥ . وميزان الذهب ١١-١٢ . والمعجم الأدبي ١٣٦-١٣٧ .

بـــاب
ما يقلب فيه الحرف قبل ياء النسب

ما النسب إلى المقصور الثلاثي ؟

و (ما)(١) النسب إلى المقصور الزائد على الثلاثيّ ؟

وما النَّسب إلى "هُدىً" و "حَصَىً" و "رَحَىً" ؟ ولم [لا] يُرَدّ إلى أصله من الياء،وقُلِبَ إلى الواو ؟

وما النَّسبُ إلى ما آخره ياء قبل كسرة من الثلاثي ؟

وما النَّسَبُ إلى "عَمٍ" و "شَجٍ" ؟

وما النَّسبُ إلى ما آخره ياء مُشَدَّدةٌ من الثلاثيِّ الَّذي فيه هاء التأنيث ؟

وما النَّسب إلى "حَيَّة" و "لَيَّةٍ" ؟ ولم جاز فيه وجهان: "حَيَوِيٌّ" و "حَيِّيٌّ" و "لَوَوِيّ" و "لَيِّيٌّ" فيمن قال: "أُمَيِّيٌّ" (به)(٢) ؟

وما النَّسب إلى ما آخِرُهُ ياءٌ قبلها ساكِنٌ أو (واو)(٣) بهذه الصفة ؟ ولم لا يغير ؟

وما النَّسب إلى "ظَبيٍ" و "غَزوٍ" ؟

وما النَّسب إلى "ظَبْيَةٍ" و "دُمْيَةٍ" ؟ ولم غَيَّرَهُ يونُسُ(٤) إلى "ظَبَوِيٍّ" و "دُمَوِيٌّ" ؟

---

(١) في الأصل: (لما) .

(٢) كذا ورد في الأصل. ولعل التحريف قد أصاب هذه العبارة كما ترى، لأنَّ المؤلف أراد أن يُمثِّل بالوجهين الجائزين في النسب إلى "أُمَيَّة"، وهي: "أُمَوِيّ" و "أميي" . ينظر: الجواب ص: ١٨٤، وينظر: شرح الرماني على الكتاب: قسم الصرف ص ١٠٧،١١٢ .

(٣) في الأصل: (وا) .

(٤) الكتاب: ٣٤٧/٣، والمقتضب: ١٣٧/٣، والأصول: ٦٥/٣ .

ولم قالوا في "زِنية": "زِنَوِيّ"، وفي "البِطْيَةِ": "بِطَوِيّ"(١) ؟

وهل يجوز على ذلك في "غزوة": "غَزْوِيّ" ؟

وما معنى قوله: "لأنَّ هذا لا يشبه آخره آخر "فَعِلَة" إذا أَسْكَنْتَ عَيْنَها"(٢) ؟

وما النَّسب إلى ما آخره ياء قبلها ألف وفيها هاء التأنيث من الثلاثيّ .

وكم وجها يجوز في النسب إلى "راية" و "طاية" و "ثاية" و "آية" ؟ ولم ذلك ؟

وما النَّسب إلى ما آخره ياء قبلها كسرة مما زاد على الثلاثة ؟

وما النَّسَبُ إلى (حان)(٣) ؟ ولم جاز فيه وجهان ؟

وما النَّسَبُ إلى "يُرْمِي" اسم رجل على من قال: "حَانَوِيّ" ؟

وما النَّسَبُ إلى "مُرْمَى" ؟ ولم لا يدخل في باب النَّسَبِ إلى "حَانٍ" ؟

وما النَّسَبُ إلى ما لامه ياء أو واو وفيه هاء التأنيث مما زاد على الثلاثة ؟

وما النَّسَبُ إلى "سِقاية" و "نُقَاية" ؟

وما النَّسَبُ إلى "شَقَاوة" و "عَلاوَة" ؟ ولم أُبدلت الياء ولم تُبْدَل الواو همزة ؟

وما النَّسَبُ إلى "دِرْحاية" ؟

وما النَّسَبُ إلى ما آخره همزة قبلها ألف ؟

وما النَّسَبُ إلى "غَذَاءٍ" و "رِدَاءٍ" ؟ ولم جاز فيه وجهان: "غَدائِيّ" و "غَداوِيّ" ؟

وما النَّسَبُ إلى المقصور الذي ألفه خامسة أو سادسة ؟

---

(١) جاء في اللسان: "حكى سيبويه البِطْيَة؛ قال ابن سيده: ولا علم لي بموضعها إلاّ أن تكون أَبْطَيْتُ لغة في أَبْطَأْتُ ... فتكون هذه صيغة الحال من ذلك ..." ينظر: اللسان: (بطا) ٧٤/١٤ .

(٢) الأصول: ٦٦/٣ .

(٣) في الأصل: (حاز) .

وما النَّسَب إلى "حَوْلَايَا" و "بَرْدَرَايَا"(١) ؟

وما النَّسَبُ إلى الممدود المنصرف ؟ ولم جاز فيه وجهان ؟

و (ما)(٢) النَّسَبُ إلى "قراء" ؟ ولم جاز: "قراوي" و "قرائي" ؟

وما النَّسَبُ إلى الممدود الذي لا ينصرف ؟ ولم جرى جميعه على إبدال الواو من الهمزة ؟

وما النَّسَبُ إلى "زكريَّا" و "بَرُوْكَاءَ" ؟

وما النَّسَبُ إلى المقصور الذي ألفه رابعة ؟

وما النَّسَبُ إلى "مَلْهَى" و "مَرْمَى" و "أَعْشَى" و ("أجرباء")(٣) ؟ ولم جرى مجرى "حَصًى" و "رَحًى" ؟

وما النَّسَبُ إلى "أَحْوى" ؟ ولم جاز: "أحْوويٌّ" بالجمع بين واوين في وسطِ الكلمةِ ؟

وما النَّسَبُ إلى "مِعْزًى" و "ذِفْرًى" فيمن صرف(٤) ؟

---

(١) أسمان لمواضع قديمة بالنهروان تقدم التعريف بها ص ١٢٩، وينظر الكتاب ٣/٣٥١ .

(٢) في الأصل: (لما) .

(٣) كذا ورد في الأصل ولا محل لها هنا. ينظر: الجواب .

(٤) من المعروف أنَّ من جعل الألف للإلحاق فهي عنده مصروفة، ومن جعلها للتأنيث لم يصرف، وينظر: الجواب ص ١٨٢.

الجواب:

النَّسَبُ إلى المقصور الثلاثي: تبدل الألف فيه واواً، وتلحق ياء النسب. وتستوي فيه بناتُ الواوِ وبناتُ الياءِ؛ لئلاَّ تجتمع ثلاثُ ياءاتٍ ، تقول في "رَحىً": "رَحَوِيٌّ"، وفي "هُدىً": "هدوي" .

والنَّسَبُ إلى المقصور الزائد على الثلاثيِّ مما هو على أربعة أحرف ليست ألفه للتأنيث يجري هذا المجرى نحو: "مُرْمَىً" و "مَرْمَوِيٍّ"، و "مَلْهَىً" و "مَلْهَوِيٍّ" .

والنَّسَبُ إلى ما آخِرُه ياء قبلها كَسْرةٌ من الثلاثيِّ: تُقْلَبُ [الكسرةُ فتحةً](١) فتصير الياءُ ألفاً، وتجري مجرى "هُدىً" و "رَحَىً" .

تقول في "عَمٍ": "عموي"، وفي "شَجٍ": "شَجَوِيّ"، وكذلك كل "فَعِلٍ"؛ لأنَّه يُعامل معاملة "النَّمِر" في فتح عينه فتصير ياؤه ألفا ثم تجري مجرى "رحى" .

والنَّسَبُ إلى ما آخره ياء مشددة، وفيه هاء التأنيث يجوز فيه وجهان: تركُ التَّغْيِيْر، ويجوز فتحُ العين حتَّى تصير ياؤه ألفاً ثُمَّ يعامل معاملةَ: "رَحَىً"، تقول في "حَيَّةٍ": "حَيِّيٌّ" على من قال: "أُمَيِّيٌّ"، و "حَيَوِيٌّ" على من قال: "أُمَوِيٌّ" / وتقول في "لَيَّةٍ": "لَوَوِيٌّ" و "لَيِّيٌّ" على ما بَيَّنَّا . ٢١٢/ب

والنَّسَبُ إلى ما آخره ياء قبلها ساكن لا يغير لقوة الياء بِتَصَرُّفِها في وجوه الإعراب . تقول في "ظَبْيٍ": "ظَبْيِيٌّ" ، وفي "رَمْيٍ": "رَمْيِيٌّ" ، وفي "حَيٍّ": "حَيِّيٌّ"، وكذلك الواو تقول [في] "غَزْوٍ": "غَزْوِيٌّ"، وفي "دَلْوٍ": "دَلْوِيٌّ" .

والنَّسَبُ إلى ما لامه ياء قبلها ساكن وفيه هاء التأنيث يجوز فيه وجهان:

فالخليلُ وسيبويه(٢) يذهبان إلى أنَّ الوجهَ تركُ التغيير، ويونس(٣) يُغَيِّرُ بأن يفتح الساكن الذي قبل الياء كما عمل في "حَيَّة". فيجوز في "ظَبْيَةٍ": "ظَبْيِيٌّ" و "ظَبَوِيٌّ" ، وفي "دُمْيَةٍ": "دُمْيِيٌّ" و "دُمَوِيٌّ" .

---

(١) في الأصل: (الفتحة كسرة) .

(٢) الكتاب: ٣٤٧/٣ .

(٣) الكتاب: ٣٤٧/٣ ، والمقتضب: ١٣٧/٣ .

وقالوا في بني "زِنْيَةٍ": "زِنَوِيّ" ، وفي "البِطْيَةِ": "بِطَوِيّ" فهذا على الشذوذ عند الخليل، وعلى القياس عند يونس .

فأمّا بنات الواو نحو: "غَزْوٍ" فلا تُغَيَّر، ولا يجوز فيه إلا: ("غَزْوِيّ")(١) قال: (لأنّ هذا لا يُشبه آخرُه آخِرَ فِعْلِهِ إذا سكّنت عينها)(٢) يعني أنّك لو (بنيت) "فَعِلَة" من "الغزو" قلت: "غَزِيَة" ، ولو أَسْكنت على مذهب عَصْرٍ في عَصُر قلت: "غَزْية" فأشبه المعتلّ من هذه الجهةِ، ومن جهة حذف الهاء فقوي عليه التغيير، وليس ذلك في "غَزْوة" و "عُرْوة" ونحوهما(٣) .

والنَّسَبُ إلى ما آخره ياءٌ قبلها ألفٌ وفيه هاء التأنيث من الثلاثي يجوز فيه ثلاثة أوجه: تركُ التغيير لسكون ما قبله، وهو حرف أصليٌّ، ويجوز قلبه همزةً تشبيهاً بالزّائدِ، ويجوز قلب الهمزة واواً؛ لأنّ كل همزة قبلها ألف فإنّه يجوز أن تصير إلى الواو لكثرةِ إبدالِ الواوِ في هذا الموضع .

تقول في "رَايةٍ": "رَابيّ" فلا تغير، و"رَائِيّ" فتبدل إلى الهمزة، و"راويّ" فتبدل الهمزة إلى الواو، وكذلك: "آية" و"طاية"(٤) و"ثَاية"(٥) .

والنَّسَبُ إلى ما آخره ياء قبلها كسرةٌ فيما زاد على الثلاثة يجوز فيه وجهان: حَذْفُ الياء للكسرة الّتي قبلها؛ لئلّا تجتمع ثلاثُ ياءاتٍ، ويجوزُ أنْ تُفْتَحَ ما قَبْلَ الياء على مذهب"تَغْلَبِيّ"، فتصير الياء ألفاً ثم تُقْلَبُ واواً، فتقول في "حان": "حَانِيّ"،وهو الأجود،

---

(١) في الأصل: (غزون) وهو تحريف .

(٢) الكتاب: ٣٤٨/٣، والأصول: ٦٦/٣ .

(٣) ينظر شرح الرماني على الكتاب قسم الصرف ١٢٢ .

(٤) "الطَايَةُ": هي السطح الذي ينام عليه. اللسان: ٢٢/١٥.

(٥) "الثَّايةُ والثَّاوةُ غير مهموز، والثَّوِيَّة: مأوى الغنم والبقر." اللسان: ١٢٧/١٤ .

ويجوز ("حَانويّ")(١) :

وكذلك تقول في "يَرمي": "يرمِيّ" بالحذف وهو أجود، ويجوز "يَرْمَوِيّ" على ما بيّنّا(٢) .

فأما "مَرْمَىً" فليس [فيه] إلا وجه واحد؛ لأنَّ ألفه رابعة، وهي من نفس الكلمة تقول فيه: "مَرْمَوِيّ" .

والنَّسَبُ إلى ما لامه ياءٌ قبلها ألفٌ زائدةٌ وفيها هاءُ التأنيثِ؛ تُبْدَلُ ياؤه همزةً، وتجوز فيه الواو كقولك في "سِقَاية": "سِقَائِيٌّ"، و "نُفَايَةٍ": "نِفَائِيٌّ"، ويجوز "سِقَاوِيٌّ" و "نُفَاوِيٌّ" على أن تُبدل الهمزة واواً لقوة الواو في هذا الموضع .

فأمَّا "شُقاوة" و "عِلاوة" فلا يجوز أن يُغيَّرَ؛ لأنهم يفِرُّون إلى الواو فإذا وجدوها في الموضع لم يخرجوا عنها، فتقول: "شَقَاوِيٌّ" و "عِلاوِيٌّ"، وتقول في "دِرْحَايَةٍ"(٣): "دِرْحَاوِيّ" .

والنَّسَبُ إلى الممدود المنصرف لا يُغَيَّرُ كقولك في "رِدَاءٍ": "رِدائِيٌّ"، وفي "غَدَاء": "غِدَائي" هذا الأجود؛ لأنَّه من نفس الكلمة، ويجوز "غِدَاوِيّ" و ("رِدَاوِيّ")(٤) .

والنَّسَبُ إلى المقصور الذي (ألفه)(٥) خامسةٌ فصاعداً بحذف ألفه نحو: "حُبَارى" .

فأمَّا "حَوْلايا" فَتَحذف ألفَهُ ثم تُبْدَلُ الياءُ همزةً؛ لأنَّها وقعت طرفاً بعد ألفٍ زائدة تقول: "حُولائيٌّ" ، وكذلك: "بَرْدَرَايَا" و "بَرْدَرَائيٌّ" .

وتقول في النسب إلى "قُرَّاء": "قُرَّائي" ويجوز "قُرَّاوِيّ" .

---

(١) في الأصل: (حواني)، ينظر شرح الرماني على الكتاب قسم الصرف ١١٥ .

(٢) ينظر هذا فيما تقدم ص ١٧٩ .

(٣) "رجل دِرْحَاية: كثير اللَّحْم قصيرٌ، ضَخْم البطن لئيم الخلق." ينظر: اللسان: (درح) ٤٣٤/٢ .

(٤) في الأصل: (راوى) .

(٥) في الأصل: (اله) .

والنَّسَبُ إلى الممدود الذي لا ينصرف تُبْدَلُ همزته واواً كقولك: "زَكَرِيَّاءُ" و "زَكَرِيَّاوِيّ" ، و "بَرُوكاءُ" و "بَروكاويّ"؛ للفرق بين ألف التأنيث وبين غيرها فتُرِكتِ الأصليةُ على حالها وغُيِّرت الزَّائدة .

والنَّسَبُ إلى "أعشى": "أَعْشَوِيّ"؛ لأنَّ ألفه رابعة أصلية، وكذلك "أَعْيا" و "أحْوى"، تقول: "أَحْوَوِيّ" فتجمع بين الواوين؛ لأنَّ القياس أدّى إليه، ولم تُبْن الأصول عليه .

والنَّسَبُ إلى "مِعْزىً" و ذِفْرىً"(١) فيمن صرف: "مِعْزَوِيّ" و "ذِفْرَوِيّ" تُبْدلُ ولا تُحْذفُ للفرق بين ألف التأنيث والأصلية وما جرى مجراها من الملحق(٢) .

(١) "الذفرى: عظم في أعلى العنق من الإنسان ." اللسان: (ذفرى) ٤/٣٠٧ .

(٢) ينظر شرح الرماني على الكتاب قسم الصرف ص ١٤١ .

بـــاب
الحذف في النسب

مسائل من هذا الباب أيضا:

ما الذي يحذف منه في النسب ما ضم إليه ؟

وما الزيادة المضمومة إلى الكلمة ؟

وما الزيادة التي في نفس الكلمة ؟ وما الفرق بينهما ؟

وعلى كم وجهٍ تكون الزيادة التي ضمت إلى الكلمة ؟

ولم وجب أن هاء التأنيث من الزيادة التي ضمت إلى الكلمة حتى جرى ذلك في علامة التثنية والجمع للمذكر والمؤنث وفي المضاف والمركب ؟

ولم أدخل جمع التكسير في هذا الباب وليس على زيادة ضمت إلى الكلمة ؟

وما النَّسَبُ إلى ما فيه هاء التأنيث ؟ ولم لا بد من حذف الهاء ؟

وما النَّسَبُ إلى "حَمْدَة" و "سَلْمَة" و "سَفَرْجَلة" ؟

وما النَّسَبُ إلى الاسم المثنى والمجموع جمع السلامة الذي على حد التثنية ؟ ولم لا بد من الحذف ؟

وما النَّسَبُ إلى "قِنَّسْرِيْنَ" و "يَبْرِيْنَ" ؟ ولم جاز: "قِنَّسْرِيٌّ" و "يَبْرِيٌّ" و "قِنَّسْرِيْنِيٌّ" و "يَبْرِيْنِيٌّ" ؟

وما النَّسَبُ إلى "زَيْدان" اسم رجل ؟ ولم جاز: "زَيْدِيٌّ" و "زَيْدانيٌّ" ؟

وما النَّسَبُ إلى "مُسْلِمَاتٍ" ؟ ولم كان "مُسْلِمِيٌّ" ؟

وما النَّسَبُ إلى المضاف ؟ وما الذي يُحْذَفُ فيه الثاني ؟ وما الذي يُحْذَفُ فيه الأول ؟

وما أصل الباب ؟ ولم ذلك ؟

وما النَّسَبُ إلى "عبدالقيس" ؟ وإلى "امرئ القيس" ؟

وما النَّسَبُ إلى "عبد مناف" و "ابن كراع" و "ابن الزبير" ؟ ولم لا يجوز ذلك إلا بحذف الأول خلاف "عبد القيس" / و "امرئ القيس" ؟ ٢١٣/أ

وما النَّسَبُ إلى "أبي بكر بن كلاب" ؟ ولم لا يجوز إلا "بكري" ؟

وما النَّسَبُ إلى "عبد شمس" و "عبد الدار" ؟ ولم جاز: "عبشمي" و "عبدري" ؟ ولم لا يقاس عليه ؟

وما النَّسَبُ إلى "خمسة عشر" ؟ ولم حذفت الهاء مع "عشر" ؟ ولَمَ [لَمْ] يجز مثل ذلك في الترخيم ؟

وما النَّسَبُ إلى "معدى كرب" ؟ وإلى رجل اسمه: "اثنا عشر" ؟ ولم جاز "ثَنَوِيٌّ" و "اثْنِيٌّ" على ("ابْنِيٌّ" و "بَنَوِيٌّ")(١) ؟

ولم لا (يُنْسَبُ) إلى "اثنى عشر" [الذي] للعدد ولا يُنْسب إلى "شيء" ؟

وما النَّسَبُ إلى الأسماء المحكيَّةِ ؟ ولم حُذف منها مع إخلال ذلك بالحكاية ؟

وما النَّسَبُ إلى "تَأَبَّطَ شَرًّا" و "حَيْثُما" و "لولا" و "إنَّما" ؟

وما النَّسَبُ إلى "كُنْت" ؟ ولم وجب: "كُوْنِيٌّ" ؟ وما الخلاف في "كُنْتِيٌّ" ؟ ولم أجازه أبو عمر(٢) وأباه أبو العبَّاس(٣) ؟

وما النَّسَبُ إلى جمع التكسير ؟ ولم وجب الردُّ إلى الواحد ؟ وما النَّسَبُ إليه إذا سُمِّيَ به ؟

وما النَّسَبُ إلى "ابناء فارس"، وإلى "الرَّبَابِ"، (وإلى)(٤) "مَسَاجِدَ"، وإلى "جُمَعٍ"، وإلى "عُرُفَاءَ"، وإلى "قَبَائِلَ"، وإلى "المَسَامِعَةِ"، وإلى "المَهَالِبَةِ" ؟

وما النَّسَبُ إلى "العَبَلات" - حَيٌّ من قريش - ؟ ولم وجب "عَبَلِيٌّ" ؟

---

(١) في الأصل: (اثني وثنوي) والصواب من الجواب ص: ١٨٨ ، وينظر: الأصول: ٦٩/٣ .

(٢) لتحقيق رأي أبو عمر الجرمي النحوي المشهور المتوفى: ٢٢٥هـ . ينظر: الأصول: ٧٠/٣ ، وشرح الشافية للرضي: ٧٧/٢ .

(٣) المقتضب ١٥٤/٣ .

(٤) في الأصل: (ولى) والصواب ما أثبت .

وما النَّسَبُ إلى "نَفَرٍ" و "أُناس" ؟ ولم كان ("أُناسِيٌّ" أجودَ من)(١) "إِنسَانِيٌّ" ؟
وما النَّسَبُ إلى "مَحَاسِنَ" و "عَبَادِيْدَ" و "أَعْرَاب" ؟ ولم وجب "أَعْرَابيٌّ" دون "عَرَبيٌّ"؟
وما النَّسَبُ إلى "أَنفار" وإلى" نِسَاءٍ" وإلى "أَنْبَاطٍ" ؟
وما النَّسَبُ إلى "أَنْمار" اسم رجل وإلى "كِلاب" اسمَ رجل ؟
وما النَّسَبُ إلى "ضَرَبات" إذا كان اسم رجل ؟ وما النَّسب إليه إذا كان جمعاً ؟ ولم وجب في أحدهما: "ضَرَبِيٌّ" ؟
وما النَّسَبُ إلى "مَدَائِنَ" ؟ ولم وجب "مدائنيٌّ" ؟
ولم جاز في "الأبناءِ": "أبناويٌّ"، وفي "الضِّبابِ": "ضِبَابيٌّ"، وفي "مَعَافر": "مَعَافِريٌّ" ـ وهو مَعافرُ بن مُرٍّ أخو تميم بن مُرٍّ(٢) ـ ، وفي "الأنصار": "أنصاريٌّ" ؟ وهلاَّ كان "ناصريٌّ" بالرد إلى واحِدِهِ إذ هو مثل "صاحبٍ" و "أَصحابٍ" ؟

---

(١) مكررة في الأصل .
(٢) مَعافِرُ بن مُرٍّ أو "يَعْفُرُ بن مُرٍّ" وأخوه تميم بن مر أبناء مُرّ بن أُدّ بن طابخة؛ وهو بطن من بطون العرب. ينظر: جمهرة أنساب العرب ٢٠٦ .

الجواب:

الذي يحذف في النسب ما ضم إليه: هو الذي(١) في آخره زيادة لَحِقَتْ لمعنىً بعد أن كان يُستعمل من غير زيادةٍ، وذلك بخلاف الزيادة التي في نفس الكلمة نحو: "قائمٍ" و "قائمةٍ" ، فأمَّا "نظيف" فالياء زائدة، ولم تكن تُستعمل قبل هذه الزيادة ثم لحقت لمعنى.

والزيادة المضمومة إلى الكلمة على سبعة أوجه: هاء التأنيث، وعلامة التثنية، وعلامة جمع السلامة في المذكر، وفي المؤنث، والمضاف، والاسم المركب، والحكاية .

وأما جمع التكسير فليس على هذا المعنى، ولكنَّه أُدخل في الباب تشبيهاً به .

والنَّسب إلى ما فيه هاء التأنيث بحذفها لا محالة؛ لأنَّها بمنزلة اسم ضُمَّ إلى اسم على ما بيَّنَّا من أنَّها لحقت بعد استعمال الاسم بسقوطها كما يكون ذلك في المضَافِ والمركَّبِ فجرى الباب كله مجرىً واحداً لهذه العلة .

والنَّسَبُ إلى "حَمْدَة": "حَمْدِيٌّ"، وإلى "سَلْمَة": "سَلْمِيٌّ"، وإلى "سَفَرْجَلَة": "سَفَرْجَلِيٌّ" .

والنَّسَبُ إلى المثنى والمجموع جمع السلامة بحذف الزيادة، لأنَّها مضمومة إلى الأول ضم المضاف والمركَّبِ .

والنَّسَبُ إلى "قِنَّسْرِيْنَ" فيه وجهان: "قِنَّسْرِيٌّ" على مذهب من قال: "هذه قِنَّسْرُونَ"، و "رأيت قِنَّسْرِيْنَ"؛ لأنَّها زيادة مضمومة إلى الأول ضم المضاف إليه، وأما من قال: "هذه قِنَّسْرِيْنُ" فيقول: "قِنَّسْرِيْنِيٌّ"؛ لأنَّ النُّون حينئذ حرفُ إعراب،فيجري مجرى "غِسْلِيْنِيٌّ" في النسب إلى "غِسْلِيْن"، وكذلك "يَبْرِيْنُ" يجوز فيه وجهان للعلَّة التي بيَّنَّا(٢).

والنَّسَبُ إلى "زيدان" اسم رجل فيه وجهان. أمَّا من حكى فيقول: "زَيْدِيٌّ"؛ لأنَّ الزيادة مضمومة إلى الأول ضَمَّ المضاف، وأمَّا من قال: "هذا زيدان" كقولك: "هذا عثمان" فيقول: "زَيْدَانِيٌّ" .

---

(١) جاءت هنا كلمة (هو) ولعلها زائدة، ينظر الأصول ٣/٦٧ .

(٢) تقدم ذكره ص ١٨٢، وينظر شرح الرماني على الكتاب ـ قسم الصرف ـ ص ٢١٢ .

والنَّسَبُ إلى "مُسْلِمَاتٍ": "مسلمي" بحذف الألف والتاء؛ لأنَّها زيادة مضمومة إلى الأول ضم المضاف، وكُلُّ مضافٍ فلا بدَّ فيه من حذف أحد الاسمين، والأصل فيه أن يُحذف الثاني ويُنْسَبُ إلى الصّدر إلا أن يُخاف الالتباس لكثرة الاشتراك في الاسم فيُنسب إلى الثاني .

والنَّسَبُ إلى"عبد القيس": "عَبْدِيٌّ"، وإلى"إمرئ القيس":"امْرِئِيٌّ"، فأمَّا النَّسَبُ إلى "عبد منافٍ" فقالوا فيه: "مَنَافِيٌّ"؛ للفرق بين "عبد القيسِ" و"عبد منافٍ" فقالوه خوف اللَّبس.

وأما "ابن كُراع" و "ابن الزبيرِ" (فلا)(١) يجوز في مثل هذا إلا "كُراعِيٌّ" و "زُبَيْرِيٌّ"؛ لكثرة الاشتراك في "ابن"، وكذلك "أبو فلان"؛ لكثرة الاشتراك في "أب" مع أنَّ الثاني مُعَرَّفٌ الأولَ فباجتماع هذين السببين وجب الحكم . وإنَّما قلنا: مع أنَّ الثاني مُعَرِّفٌ؛ لأنك لو نسبت إلى "ابن" لم يكن إلا "ابنِيّ" أو "بنويّ" مع كثرة الاشتراك في "ابن" فليس العِلَّة إلا اجتماعُ السببين .

والنَّسَبُ إلى "أبي بكرٍ بن كِلاب": "بكريٌّ"، ولو نَسَبْتَ إلى "أبٍ" لقلت: "أَبَوِيٌّ" .

(وأمَّا)(٢) النَّسَبُ إلى "عبد شمسٍ" و "عبد الدارِ": فـ"عَبْشَمِيٌّ" و "عَبْدَرِيٌّ" اشتقُّوا من الاسمين اسماً ثُمَّ نسبوا إليه؛ لئلا يكون نسباً إلى "شمسٍ" أو "عبدٍ" كأنَّهم نسبوا إلى "عَبْشَمٍ" و "عَبْدَرٍ" ، ولا يُقاسُ على هذا؛ لأنَّه لم يُطَّرِدْ، وإنَّما قالوه في الموضع الذي خِيف فيه اللَّبس على طريق النادر، ولقوة النَّسب على التغيير .

والنَّسَبُ إلى "خمسة عشر": "خَمْسِيّ" بحذف الثاني وهاء التأنيث؛ لأنَّ ياء النسب معاقبةٌ لهاء التأنيثِ، وليس كذلك حكم الترخيم؛ لأنَّه ليس هناك معاقبة فلو حذفت الهاء مع الاسم الثاني أجحفت بالاسم، فلا يجوز في ترخيمِ "خمسةَ عَشَرَ" إلا "ياخَمْسَةَ" .

---

(١) في الأصل: (ولا) .

(٢) في الأصل: (وما) .

والنَّسَبُ إلى "مَعْدي كَرِبٍ": "مَعْدِيٌّ"، وإلى رجل اسمه "اثنا عشر": "اثْنِيٌّ" و"ثَنَوِيٌّ"(١) على قولهم: "ابنِيٌّ" و "بَنَوِيٌّ" .

ولا يُنسب إلى "اثنا عشر" [الذي] للعدد؛ لأنَّه يُبطل (معنى)(٢) العدد، ولا يُنْسَبُ "اثنا عشر" للعدد إلى شَيْءٍ، وإنَّما يُنْسَبُ [إلى] المعدود إذا قلت: "خمسة عشر درهماً بعلية" أو "خمسة عشر ديناراً مِصْرِيَّة" فهذا النَّسَب إنَّما هو للمعدود لا للعدد فقد بان لم لا يُنْسَبُ / إلى "اثنا عشر" ولا يُنْسَبُ إلى "شيء" .

٢١٣/ب

والنسب إلى الأسماء المحكِيَّة بإيقاعه على الصدر وحذف ما عداه، وليس يُخِلُّ ذلك بالحكاية لما يجب من المعاقبة بزيادة علامة النسبة وإلاَّ بَطَلَ معنى النسب متى لم تَرِد العلامة فمن هنا جاز في "تأبط شرا": "تَأَبَّطِيّ" ، ولم يجز مثل ذلك في الترخيم؛ لأنه يُخِلُّ بالحكاية من غير حاجة لازمة كما هو في النِّسْبَة .

والنَّسَبُ إلى "حيثما": "حيثيّ"، وإلى "إنَّما": "إنِّيّ"، وإلى "لولا": "لَوِّيٌّ" .

والنسب إلى "كُنْتَ": "كُوْنِيٌّ" برد الواو؛ لِتَحَرُّك النون، وقد قيل: "كُنْتِيٌّ"، وليس بقياس فأجازه أبو عمر(٣)؛ لأنَّ التاء قد تثبت مع الفعل وغُيِّر لها لفظه وصارت كحرف من حروفه ، ولم يجزه أبو العبَّاسِ(٣)؛ لأنَّه خارج عن القياس(٤)، [و] لم يثبت عن الفصحاء فيجوز على طريق النادر؛ إذ المسموع "كُونيٌّ" فحمل "كُنْتِيٌّ" على الغلط .

والنسب إلى جمع التكسير بالردِّ إلى الواحد؛ للفرق بين النَّسَب إليه وهو جمعٌ وبين النَّسَب إليه وهو اسمٌ للواحد .

والنسبة إلى "أبناءِ فارس": "بَنَوِيّ"، وإلى "مَسَاجِد": "مَسْجِدِيٌّ"، وإلى "عُرفاء": "عَرِيفِيٌّ"، وإلى "الجُمَعِ": "جُمْعِيٌّ"، وإلى الرَّبابِ: رُبِّيٌّ، وإلى "القبائل": "قَبِيلِيٌّ"، وإلى

---

(١) قال في شرحه على الكتاب: "لأنَّ "عشر" في هذا الاسم لما قامت مقام النون وجب أن يجري مجرى النسب إلى الاثنين في حذف الألف والنون" قسم الصرف ٢٢٣ .

(٢) في الأصل: (لمعنى) .

(٣) تقدم التخريج ص: ١٨٤ ، وينظر: الكتاب: ٣٧٧/٣ .

(٤) قال المبرد في المقتضب ١٥٤/٣: "لأن التاء تحذف كما تحذف الهاء في النسب" .

"المسامعة": "مَسْمَعِيٌّ"، وإلى المهالبة: "مُهَلَّبِيٌّ"، وإلى "العَبَلاتِ" - حيٌّ من قريش(١)-: "عَبَلِيٌّ".

والنَّسَبُ إلى "نَفَرٍ": "نَفَرِيٌّ"؛ لأنَّه لا واحد له من لفظه، وإلى "أُناس": "أُناسيٌّ"، وقد قالوا: إنسانِيٌّ" و "أُناسِيٌّ" أجود؛ لأنَّه لا واحد له من لفظه، ولو كان هذا قياساً لقالوا في "نفر" رَجُلِيٌّ"، وليس الأمر كذلك.

والنَّسَبُ إلى "محاسن": "محاسِنِيٌّ"؛ لأنه لا واحد له من لفظه(٢)، وكذلك النَّسَبُ إلى "عَبَادِيْدَ": "عباديديٌّ"، وإلى "أعراب": "أعرابيٌّ"؛ لأنَّه لا واحد له من لفظه إذ ليس بجمع "عَرَبٍ" من أجل اختلاف المعنى.

والنَّسَبُ إلى "أنفار": "نَفَرِيٌّ" لأ[نَّ] واحده "نَفَر"، وإلى "نِساء": "نِسْوِي" يُرَدُّ إلى الواحد(٣)، وكذلك النَّسَبُ إلى "أنباط": "نَبَطِيٌّ".

والنَّسَبُ إلى "أنمار" اسم رجل: "أنماريٌّ"، وإلى "كلاب": "كلابيٌّ".

والنسب إلى "ضَرَبَاتٍ" اسم رجل: "ضَرَبِيٌّ" فإن نسبت إلى الجمع قلت: "ضَرْبِيٌّ" ترده إلى الواحد.

والنَّسَبُ إلى "مَدَائِنُ": "مَدَائِنِيٌّ"؛ لأنَّه اسم البلدة.

وعلى ذلك قالوا(٤) في "الأبناء": "أبناويٌّ"؛ لأنَّه اسم الجماعة فأُجري مُجرى الواحد، وفي "الضِّباب": "ضبابي" أجري مجرى الواحد؛ لأنها جملة واحدة، وفي "مَعافر": "مَعَافريٌّ" - وهو: معافر بن مر أخو تميم بن مر(٥) - ، وفي "الأنصارِ": "أنصاريٌّ"؛ لأنَّه قد غلب عليهم حتى صار بمنزلة ما لا واحد له من لفظه، وإن كان في الأصل جمع "ناصر" مثل: "صاحبٍ" و "أصحاب".

---

(١) العبلات هم بنو أمية الأصغر وعبد شمس بن عبد مناف . ينظر: جمهرة أنساب العرب: واللسان:(عبل) ٤٢٢/١١ .

(٢) جاء في الصحاح (حسن) ٣٩٦،٣٩٥/٢ قول الجوهري: والجمع "محاسن" على غير قياس كأنَّه جمع "محسن"." وينظر اللسان (حسن) ١١٤/١٣ .

(٣) قال سيبويه: "لأنَّه جماع "نِسْوة". " الكتاب: ٣٧٩/٣ .

(٤) أراد: بني سعد، ينظر شرحه على الكتاب قسم الصرف ص ٢٤٥ .

(٥) ينظر ما تقدم ص: ١٨٥ .

بــاب

المحذوف في النسب

ما الذي يُحذف آخره في النسب ؟

وما الذي يُحذف حرف قبل آخره ؟

ولم وجب (حذف)(١) الياء من كل "فَعِيلةٍ" أو ("فَعُولةٍ")(٢) في النَّسَب ؟

وما النَّسَبُ إلى "حَنيفة" و "جُهينة" و "قُتيبة" و "شَنوءة" ؟

ولم جاز في "سَليمة": "سَليميّ"، وفي "عَميرة": "عَميريّ"، وفي "السَّليقة": "سليقيّ"؟

وما حكم "شديدةٍ" و "طويلةٍ" في النَّسَب ؟ و [لم] لا يجوز حذف الياء فيه ؟

وما النسب إلى "حَوِيزة" ؟

وما النسب إلى "فَعِيل" و "فُعَيل" ممَّا لامه ياء ؟ ولم لزمه الحذف ؟

وما النسب إلى "عَدِيٍّ" و "غَنِيٍّ" و "قُصَيٍّ" ؟

ولم جاز في "أميَّة": "أُمويّ" و "أُمَيِّيّ" ؟

وما النسب إلى "يرمي" ؟ ولم جاز "يرميّ" و "يرمويّ" ؟

وما النسب إلى "مَرْمِيَّةٍ" ؟

وما النسب إلى "عَدُوَّةٍ" ؟ وما الخلاف فيه بين سيبويه(٣) و أبي العبَّاسِ(٤) حتى قال أحدهما: ("عَدُوِّي")(٥) والآخر: "عَدَويّ" مع أنَّه قد سُمع في "شنوءة": "شَنَئِيّ" ؟

وما النَّسَبُ إلى "تَحِيَّة" وإلى "قِسِيٍّ" و "ثِدِيٍّ" ؟ ولم ضُمَّ أوَّله في النَّسَبِ ؟

---

(١) في الأصل: (حرف) .

(٢) في الأصل: (فعلولة) .

(٣) الكتاب: ٣/٣٤٥ .

(٤) شرح الشافية للرضي: ٢/٢٠ .

(٥) في النسخة: (أعدوي) والتصويب من الجواب ص: ١٩٨، وينظر: الأصول: ٣/٧٣ .

وما النَّسَبُ إلى ما قبل آخره ياء مشددة ؟

وما النَّسَبُ إلى "أُسَيِّد" و "حُمَيِّر" ؟

وما النَّسَبُ إلى "مُهَيِّم" ؟ ولم لا تُحذفُ [الياءُ] كما حذف [في] "أُسَيِّد" ؟

وما النَّسَبُ إلى ما آخره ألف التأنيث ؟

وما النَّسَبُ إلى ما آخره ياء ؟

وما النَّسَبُ إلى "ناجيةٍ" و "أَدْلٍ" و "صَحَارٍ" و "ثَمانٍ" و "يمانٍ" ؟

وما النَّسَبُ إلى رجل اسمه: "يمنيّ" ؟

وما النَّسَبُ إلى رجل اسمه: "يرميّ" ؟ ، وإلى "عَرْقُوة" ؟

ولم جاز في "يرمي": "يرميّ" و "يرمويّ" ؟

وكم وجهاً يجوز في النَّسَبِ إلى "حُبلى" و "دِفلى" و "سِلَّى" و "دُنيا" ؟ ولم ذلك ؟

وما النَّسَبُ إلى "ملهىً" ؟ ولم جاز: "مَلْهَويّ" و "مَلْهِيّ" ؟ ولم كان الأصل "مَلْهَوِيّ" ؟

ولم لا يجوز الحذف في "قفاً" كما جاز في "ملهىً" ؟

[وما النَّسَبُ إلى "حَانٍ"] ؟

وما النَّسَبُ إلى "جَمَزَى" ؟ ولم لا بد من الحذف ؟

ولم كان الحذف في "مِعْزَىً" أجود منه في "مَلْهَىً" ؟

وما النَّسَبُ إلى ("حُبَارى")(١) و "جُمادى" و "قَرْقَرَى" ؟

وما النَّسَبُ إلى "مُرامي" ؟ ولم صار الأصل في هذا كالزائد ؟

وما النَّسَبُ إلى "مُقْلولي" و "يَهْيَرَّى" ؟

وما النَّسَبُ إلى الممدود ؟ ولم لا يحذف مصروفاً كان أو غير مصروف ؟

وما النَّسَبُ إلى "خُنْفساء" و "حَرْمَلاء" و "مَعْيُوراء" ؟ وهلاَّ جرى مجرى "حُبارى" ؟

وما النَّسَبُ إلى "مُثَنَّىً" ؟ ولم لا بُدَّ من الحذف ؟

---

(١) في الأصل: (جمادى) والتصويب من الأصول: ٣/٧٥ ، والتوثيق من: الكتاب: ٣/٣٥٥ .

الجواب:

الذي يُحذف آخرُه في النسب هو: المركَّب من كلمتين، وما ثُقُل باجتماع الياءات.

والذي يُحذف ما قبل آخره هو: ما يلزمه تغيير آخره مِمَّا فيه هاء التأنيث، أو يجتمع فيه ياءان، وكل (فَعِيلَة)(١) فإنَّه يلزمها حذف الياء مع الهاء؛ لأنَّه لمَّا كان يجوز حذف هذه الياء للثقل في "ثَقَفِيّ" ثم (حدث)(٢) سبب آخر يقتضي جواز الحذف، وهو أنَّه موضع تغيير لحذف الهاء لزم الحكم لاجتماع سببين كل واحد منهما يقتضيه، وكذلك القياس في "فَعُولة" عند سيبويه(٣) .

فتقول في "حَنيفَةَ": "حَنَفِيّ"، وفي "جُهينَةَ": "جُهَنِيّ"، وفي "قُتَيْبَةَ": "قُتَبِيّ"، وكذلك في "شَنُوءَةَ": "شَنَئِيّ".

وقد شذَّ في هذا / الباب أحرف يسيرة . قالوا في "سليمة": "سليمي"، وفي "عَمِيرة": "عَميريّ"، وفي "السَّليقة": "سَليقيّ" . ٣١٤/م

وحكم المضاعف والمعتل العين في النَّسَب من باب "فعيلة" ألاَّ يُحذف؛ لأنَّ الحذف يُخرجه إلى الثقل؛ لالتقاء المضاعف وتحريك المعتل بما يلزم فيه القلب، فتُرِكَ على حاله لهذه العلَّة. فتقول في النَّسَب إلى "شَديدة": "شَديديّ"، وإلى "طَويلة": "طَوِيْلِيّ"، وقالوا(٤) في "حَوِيْزَة": "حَوِيْزِيّ" .

والنسب إلى "فَعِيل" و "فُعَيل" مِمَّا لامه ياء بحذف ما قبل آخره؛ لئلاَّ تجتمع الياءات الأربع: ياءا النسب، مع الياءين في "فَعِيْل" و فُعَيْل" من المعتلِّ اللاَّم. فتقول في "عَديّ": "عَدَوِيّ"، و في "غُنِيّ": "غَنَوِيّ"، وفي "قُصَيّ": "قُصَوِيّ"، وفي "أُمَيَّة": "أُمَوِيّ"، وقال بعضهم(٥): "أُمَيِّيّ" وهو ثقيل، والقياس الحذف .

---

(١) في الأصل: (فعلة) .

(٢) في الأصل: (حذف) وهو تصحيف .

(٣) ينظر: الكتاب: ٣٣٩/٣ .

(٤) القول لبعض الأعراب. ينظر: الكتاب: ٣٣٩/٣ .

(٥) حكى هذا القول يونس، ينظر: الكتاب ٣٤٤/٣ .

وتقول في "يرمي": "يرميّ" فتحذف؛ لئلا تجتمع الياءات كما حذفت من "غَنِيّ" لئلا تجتمع الياءات، ويجوز "يرمويّ" على "تَغْلَبِيّ"، وتقول في "مَرْمِيَّة": "مَرْمِيّ" بحذف الياءين فيها، وتأتي بياء النسب كما تقول في رجل اسمه: "بُخَاتِيّ" إذا نسبت إليه: "هذا بخاتيّ" فيصْرفُ؛ لأنَّ الصيغة خرجت إلى بناء الواحد بالنسب .

وتقول في النَّسَبِ إلى "عَدُوَّة": "عَدَوِيّ" على مذهب سيبويه(١) قياساً على قولهم: "شَنَئِيّ"، و "عَدُوِّيّ" على مذهب أبي العبَّاس(٢) قياساً على "عَدُوّ"؛ لأنَّه ليس فيه ما يقتضي التغيير لاختلاف الحروف التي لا تثقله كثقل اجتماع الياءات، و "شَنَئِيّ" عند أبي العباس شاذ .

والنَّسَبُ إلى "تَحِيَّةٍ": "تَحَوِيّ"، وإلى "قِسِيّ" و "ثِدِيّ": "قُسَوِيّ" و "ثُدَوِيّ" على القياس الذي تقدم إلا أنَّك تضمُّ أولَه لردِّه إلى أصله إذ زالت علَّة الكسر(٣) .

والنَّسَبُ إلى ما قبل آخره ياء مشدَّدة بحذف الياء المتحركة؛ لأنَّه كان يجوز التخفيف قبل ياء النَّسَبِ ثم حدث بالياء المشدَّدة للنَّسَبِ ما يقتضي جواز التخفيف فلما اجتمع (سببا الجائزين)(٤) لزِمَ الحكم . فتقول في النَّسَبِ إلى "أُسَيِّدٍ": "أُسَيْدِيّ"، و إلى "حُمَيِّر": "حُمَيْرِيّ"؛ لأنَّه كان يجوز قبل النَّسَبِ "أُسَيْد" و "حُمَيْر" للتخفيف فلزم الحكم بالتخفيف في النَّسَبِ لما بيَّنَّا .

---

(١) الكتاب: ٣٤٥/٣ .

(٢) ينظر: شرح الشافية: ٢٣/٢ ، وشرح المفصل: ١٤٦/٥، ١٤٧ ، وشرح الكافية الشافية: ١٩٤٦ والهمع: ١٩٥/٢ ، ومنهج الأخفش الأوسط في الدراسة النحوية، عبدالأمير ص: ٤٣٥، وينظر أيضا: أبو عمر الجرمي - حياته وجهوده في النحو: ٢٦٨ .

(٣) "تقول في الإضافة إلى "قسي و "ثدي": "ثدوي" و "قسوي"؛ لأنها "فعول" فتردها إلى أصل البناء، وإنما كسر القاف والثاء قبل الإضافة لكسرة ما بعدهما وهو السين والدال." الكتاب: ٣٤٦ .

(٤) كذا ورد في النسخة، ولعله أراد: (اجتماع سببين يجوز بهما حذف الياء) .

وأما "مُهَيِّمٌ"(١) فالنَّسَبُ إليه: "مُهَيِّميٌّ"؛ لأنَّه لا يُحذف قبل النَّسب لما يلزم من الإجحاف به لو حُذف. إذ حذف المتحرك على قياس حذفه من "أُسَيِّد" يوجب تبقية ياءين ساكنين فيلزم حذف إحداهما لالتقاء الساكنين فيُجحِفُ بالكلمة فلذلك تُرِكَت على حالها .

وما في آخره ألفٌ فهو على ثلاثة أوجه:

إن كان على ثلاثة أحرف لم يُحذف نحو: "قفاً" و"رحىً" تقول: "رحويٌّ" و"قفويٌّ".

وإن كان على أربعة أحرف لغير التأنيث جاز فيه الوجهان: القلب وهو أجود؛ لأنَّه أصليٌّ أو ملحق بالأصليِّ، ويجوز الحذف كقولك في "مَلْهىً": "مَلْهَوِيٌّ" و "مَلْهيٌّ"، وفي "مِعْزىً": "مِعْزَوِيٌّ" و "مِعْزِيٌّ".

فإن كانت الألفُ رابعةً للتأنيث جاز فيه ثلاثة أوجه. تقول في "حُبْلَى": "حُبْلِيٌّ" و "حُبْلَوِيٌّ" و "حُبْلاويٌّ"، أمَّا الحذف؛ فلأنَّها زائدة، وقد جاز في الأصليّ أن يُحذفَ، فهو في الزائد أجودُ، وأما القَلْب في "حُبْلَوِيٌّ" فتشبيهاً بالألف الأصلية، وأمَّا إدخال الواو بين الألف وعلامة النسب؛ فَلِتَصِحَّ الألف من أجل أنَّها علامة التأنيث داخلة في بنية الكلمة.

وأمَّا الألف فيما جاوزت عدَّتُه أربعة أحرف فكلّه يحذف، وسواءٌ فيه الأصلي، والزائد، والملحق، وما هو للتأنيث؛ يحذف جميع ذلك لا غير؛ لاجتماع سببين: بلوغ نهاية الثِّقَل في العِدَّة مع أنَّ الألف ساكنة مَيِّتَةٌ لا يُمكن ثباتُها على صورتِها مع ياءِ النَّسَب فحذفت لهذه العلة من اجتماع السببين ؛ تقول في "حُبارى": "حُباريٌّ"، [وفي "جُمادى": "جُماديٌّ"](٢)، وفي "قَرْقَرَى": "قَرْقَرِيٌّ"، و "مُرامى": "مُرامِيٌّ" .

والنَّسَبُ إلى ما آخره ياء، إن كان على ثلاثة أحرف لم يُحذف نحو: "عَمٍ" تقول: "عَمَوِيٌّ"، وفي "رَدٍ": "رَدَوِيٌّ"، وفي "شَجٍ": "شَجَوِيٌّ"، وإن زاد على الثلاثة حذف لخروجه إلى الثِّقل .

---

(١) تصغير مهوم. يقال: "هوم الرجل إذا هز رأسه من النعاس." ينظر: اللسان: ٦٢٤/١٢ .

(٢) إضافة مستمدة من المسائل ص: ١٩١.

[تقول في](١) "ناجية": "ناجيّ"، وفي "أَدْلٍ": "أَدْليّ"، وفي "صَحَارٍ": "صَحَارِيّ"، وفي "ثَمَانٍ": "ثَمَانِيّ"، وفي "يَمَانٍ": "يَمَانِيّ" .

والنَّسَبُ إلى "يُمْنِيّ": "يمنيّ" بحذف اليائين، وتأتي في موضعهما بياء النَّسَب .

والنَّسبُ إلى "يرمي": "يرمي" ، و "يرموي" على "تغلبي" .

والنَّسَبُ إلى "عرقوة"(٢): "عرقي" و "عرقوي"؛ لأنه يصير بعد حذف الهاء إلى "عرق" (٣) .

والنَّسَبُ إلى "حَانِيّ": "حَانِيٌّ" و "حانَوِيٌّ" فيمن قالَ: "تَغْلَبِيّ" .

والنَّسَبُ إلى "جَمَزَى": "جَمَزِيّ" صار من أجل توالي الحركات بمنزلة ما ألفه خامسة في الثقل .

وتقول في "مُقْلَولَى"(٤) و "يَهْيَرَّى"(٥): "مُقْلَولِيّ" و "يَهْيَرِّيّ" .

والنَّسَبُ إلى الممدود لا يُحذف شيء [منه] لأنَّ ألفه قويَّةٌ بالحركة فَفَرَّقُوا بينه وبين ما ألفه مَيِّتَةٌ بالسُّكونِ، وقوي النَّسب على حذف الميِّتِ، ولم يَقْوَ على حَذْفِ الحيِّ بالحركة فتقول في "خُنْفُسَاءَ": "خُنْفُسَاوِيٌّ"، و "مَعْيُورَاء": "مَعْيُورَاوِيٌّ"، و "حَرْمَلاءَ": حَرْمَلاوِيٌّ".

وتقول في النَّسب إلى "مُثَنَّى": "مُثَنِّيٌّ" لا بدَّ من الحذف لأنَّ الألف خامسة، وإن كانت كذلك بحرف مشدَّدٍ يعني أنَّ الألف في "مثنى" صارت خامسة؛ لأنَّ الحرف الذي قبلها مُشَدَّدٌ، والمُشَدَّدُ يُعَدُّ حرفين فتصير الألفُ خامسةً لهذا .

وتقول في النسب إلى "دُنيا": "دُنْيِيّ" و "دُنْيَوِيّ" و "دُنْيَاوِيّ" على قياس ما بَيَّنَّا في "حُبْلَى"(٦) .

---

(١) جاءت هنا كلمة (إلى) ولا حاجة لها .

(٢) العرقوة: خشبة معروضة على الدلو." ينظر: اللسان: ٢٤٨/١٠ .

(٣) أسقط من هنا الجواب عن عدد من المسائل. ينظر ما تقدم ص ١٩١ .

(٤) "المُقْلَولِي: المنكمش." ينظر: اللسان (قلا - هير): ٢٠٠/١٥ .

(٥) اليَهْيَرُّ واليَهْيَرَّى: من معانيها: الماء الكثير، والباطل." ينظر: اللسان (يهر): ٢٦٩/٥ .

(٦) تقدم الكلام في أول الباب ص : ١٩١ .

بـــاب
النسب إلى بنات الحرفين

ما الذي يجوز في النَّسَبِ إلى المنقوص الذي ذهبت لامه ؟

وما الذي لا يجوز ؟ ولم ذلك ؟

وما الذي / يجوز فيه الرَّدُّ وترك الرَّد؟ وما الذي لا يجوز فيه إلا الرَّد ؟ ولم ذلك ؟ ٣١٤/ب

وما النَّسَبُ إلى " دَمٍ " و " يَدٍ " ؟ ولم جاز " دَمِيٌّ " و " دَمَوِيٌّ " ؟

وما النَّسَبُ إلى " غَدٍ " ؟ ولم جاز " غَدِيٌّ " و " غَدَوِيٌّ " ؟

وما النَّسَبُ إلى " ثُبَةٍ " و " شَفَةٍ " ؟

وما النَّسَبُ إلى "رُبَ" فيمن خَفَّفَ ؟ ولم لا يجوز تركُ الحركة كما جاز في "غَدَوِيٍّ"؟

وما النَّسَبُ إلى "أبٍ" و "أخٍ"؟ ولم لا يجوز إلا "أَبَوِيّ" و "أَخَوِيّ" ؟

وما النَّسَبُ إلى " حَمٍ " ؟ ولم لا يجوز إلى " حَمَوِيّ " ؟

وما النَّسَبُ إلى "هَنٍ" على مذهب من يقول : "هَنُوك" ، وعلى مذهب من يقول "هَنُك"؟

وما النَّسَبُ إلى " ضَعَةٍ " ـ وهو نَبْتٌ ـ على مذهب من يقول : " ضَعَوَات " ؟

وما النَّسَبُ إلى " سَنَةٍ " ؟ ولم جاز " سَنَوِيٌّ " و " سَنَهِيٌّ " ؟

وما النَّسَبُ إلى " عِضَةٍ " ؟ ولم جاز " عِضَوِيّ " و " عِضَهِي " ؟

وما النَّسَبُ إلى " أُخْتٍ " ؟ ولم لا يجوز إلا " أَخَوِيّ " ؟ و (ما)(١) وجه قول يُونِسُ(٢) :" أُخْتِيٌّ " ؟

وما النَّسَبُ إلى " هَنَةٍ ؟ ولم كان " هَنَوِيٌّ " ؟

---

(١) في الأصل : (لما) وهو تحريف .

(٢) الكتاب : ٣/٣٦١ .

و (ما)(١) الذي يجوز في النَّسَبُ إلى مافيه ألف الوصل مَن بنات الحرفين ؟

وما الذي لا يجوز ؟ ولم ذلك ؟

وما النسب إلى "ابن" و "اسم" و "ابنة" و "است" و "اثنان" و "اثنتان" ؟

وما النسب إلى "ابنُم" ؟ ولم جاز فيه "بَنَوِيٌّ" و "ابنُمِيٌّ" ؟ ولم لا بدَّ مع حذف ألف الوصل من الرد ؟

ولم لايجوز في "بنت": "بِنْتِيٌّ" كما جاز "بنات" ؟ ولم لزم منه في "ابن": "بَنِيٌّ" بقولهم: ("بَنُون")(٢) ؟

وما النَّسَبُ إلى "كِلْتا" و "ثنتان" ؟ ولم جاز "كَلَوِيّ" و "ثَنَوِيّ" ؟ ولم يجز في "ثنتان" ما جاز في "اثنان" من "اثنيّ" و "ثَنَوِيّ" ؟ ولم لا يجوز "ثِنِّيٌّ" و "ثَنَوِيٌّ" في "ثنتان" ؟ وما التَّاء في "كِلْتَا" ؟ ولم وَجَبَ أنَّها بدلٌ من ألف "كِلا" كما أنَّ التاء في "تراث" بدل من الواو ؟ ولم كانتِ الألفُ في "كلتا" أَلِفَ تَأْنِيثٍ ؟ وما وجه قول يُونسَ(٣) في "ثنتان": "ثِنْتِيٌّ" ؟

وما النَّسَبُ إلى "ذَيْت" ؟ ولم لابد من "ذَيَوِيّ"؟ [أ]لأنَّ التاء عوض من المحذوف ؟

وما زنة "بنت" و "ابنة" ؟ ولم وجب أنه "فعل، وكذلك "أُخْت" و "اسْت" ؟

ولم جمع "اثنان: "أَثْنَاءُ" ؟

ولم كان المنقوص كُلُّه "فَعَلَ" إلاَّ "ذَيْت" ؟

وما الدَّليل على أنَّ "كلتا" فِعَل مفتوح العين ؟ وما الألف في مذهب من يقول: "رأيت كِلْتا أختيك" ؟ وما حكمها في (الصرف)(٤) لو سُمِّيَ بها ؟

---

(١) في الأصل: (لما) وهو تحريف .

(٢) في الاصل مكررة .

(٣) الكتاب: ٣٦٣/٣ .

(٤) في الاصل: (الضرب) وهو تحريف صوابه من الجواب .

الجواب

الذي يجوز في النَّسَبِ إلى المنقوص بذهاب لامه وجهان:

إذا كان مِمَّا لا يُرَدّ في تثنية ولا جمع سلامة فيجوز فيه تركه على لفظه، وردُّه إلى أصلِه كقولك في "دَمٍ": "دَمِيّ" و "دَمَوِيّ"، ولا يجوز أن يُسَكَّنَ؛ لأنَّك رددت ما ذهب منه لجهده بقلته فاقتضى ألا تأخذ منه [شيئا] هو فيه .

وأما الذي يردُّ في التثنية كقولك في "أَبٍ": "أَبَوِيّ" لا يجوز غيره؛ لأنَّك تقول: "أَبَوان" فتردُّ في التثنية، والنِسْبَةُ أقوى على الرَّدِ فهي أحقُّ بهذا الحكم، فكما لا يجوز "أبان" لا يجوز "أَبِيّ" .

وتقول في "يد": "يَدِيّ" و "يَدَوِيّ"، وفي "غَدٍ": "غَدِيّ" و "غَدَوِيّ"، وفي "ثُبَةٍ": "ثُبِيّ" و "ثُبَوِيّ"، وفي "شَفَةٍ": "شَفِيّ" و "شَفَهِيّ" .

وتقول في النَّسَبِ إلى "رُبَّ" فيمن خَفَّف: "رُبِيّ" و "رُبِّيّ"، ولا يجوز ترك الحركة لاستثقال التضعيف .

وتقول في "أَخٍ": "أَخَوِيّ"، ولا يجوز إلا ذلك لقولهم: "أَخَوان" .

وكذلك في ("حَمٍ")(١): "حَمَوِيّ" لقولهم: "حَمُوك" .

وأمَّا "هَنٍ" فتقول فيه على مذهب من يقول: "هَنُوك": "هَنَوِيّ" لا غير، ومن يقول:"هَنُك" فيجوزُ على مذهبِهِ: "هَنِيّ" و "هَنَوِيّ" .

وأمَّا "ضَعَة" ـ وهو نَبْتٌ(٢) ـ فمن قال: "ضَعَوات" قالَ: "ضَعَوِيّ" لا غير، ومن قال: "ضَعَيات" قال: "ضَعِيّ" و "ضَعَوِيّ" .

وتقول في "سَنَةٍ": "سَنَوِيّ" و "سَنَهِيّ" على "سَنَواتٍ" و "سانَهْتُ" .

---

(١) في الاصل: (حمر) وهو تحريف .

(٢) نبات ينبت بالسهل. ينظر النبات للأصمعي ١٩ـ٢٠ .

وتقول في "عِضَة"(١): "عِضَوِيّ" و "عِضَهِيّ" على "عِضَواتٍ" و"عِضَاهَةٍ" مثل قتادةَ(٢).

وتقول في "أُخت": "أُخويّ" على قولهم: "أخوات"، ويونس(٣) يقول: "أختيّ" ،وليس بقياس، وإنما حمله على ذلك أنه رأى الاسم قد بني مع التاء بناء (الملحق)(٤) لسكون ما قبل التاء، وهاء التأنيث لا يكون [ما] قبلها إلا مفتوحا بإجماع .

وتقول في "هَنَةٍ": "هَنَوِيّ"(٥)؛ لأنَّك تقول في الوصل: "هَنْت" فهي عِوَضٌ، فإذا حذفت العوض رُدَّ إلى الأصل .

والذي يجوز في النَّسَبِ إلى ما فيه ألف الوصل من بنات الحرفين وجهان: تركه على لفظه، وردُّه إلى أصله .

ولا يجوز مع حذف الوصل إلا الردُّ إلى الأصل؛ لأنَّه عِوضٌ فإذا ذَهَبَ العِوَضُ وَجَبَ الرَّدُّ فتقول في "ابنٍ": "ابْنِيّ" و "بَنَوِيّ"، وفي "اسم": "اسْمِيّ" و "سَمَوِيّ"، وفي "ابنة": "ابْنِيّ" و "بَنَوِيّ"، وفي "اسْتٍ": "اسْتِيّ" و "سَتَهِيّ"، وفي "اثنان" و "اثنتان": "اثْنِيّ" و"ثَنَوِيّ"، وفي "ابنم": "ابْنَمِي" و "بَنَوِيّ"، وفي "بِنْتٍ": "بَنَوِيّ"، ولا يجوز "بِنْتِيّ"؛ لأنَّ التاء عوض. فإذا حذفت لزم الردُّ إلى الأصل، ولو جاز "بنتيّ" على "بنات" لجاز "بنيّ" في ابنٍ على "بَنُونَ" فهذا لايكون للعلَّة التي بَيَّنَّا .

---

(١) "العِضَة: واحد العِضَاه: كل شجر له شوك يعظم. ينظر النبات للأصمعي ٢٣، والسان (عضو) ١٥/٦٨ .

(٢) "القَتَاد: شجر شاك صلب له سنفة وجناة كجناة السمر ينبت بنجد وتهامة، واحدته: "قتادة." اللسان: (قتد) ٣/٣٤٢ .

(٣) تقدم تخريجه في المسائل، وينظر: شرح الشافية للرضي: ٢/٦٩ .

(٤) في الاصل: (الملحق) وهو تحريف .

(٥) قال في اللسان: (هنا) ١٥/٣٦٦: " : والهاء في آخره تصير تاء في الوصل، معناه يا فلأن. " .

وتقول في "كِلتا": "كِلَوِيّ" كما تقول في "كِلا"، وفي "ثنتان": "ثَنَوِيٌّ" تَرُدُّ إلى الأَصل؛ لذهاب العوض والتاء في "كلتا" بدلٌ من ألف "كِلا"؛ لأنّها وقعت موقعها كما وقعت التَّاء في "تُراثٍ" موقع الواو فكانت بدلاً منها، وأمّا الألف التي بعد التاء فزائدة فمن قال: "رأيت" كِلتا أختيك"، جعلها ألف تأنيث، ومن قال: "رأيت كِلْتي أختيك" جعلها ألف تثنية .

ويُونس(١) يقول: "ثِنْتِيٌّ" في: "ثنتان" كما قال: "أُختيٌّ"؛ لأنّه جعلها بمنزلة الملحق .

وتقول في "ذيت": "ذَيَوِيٌّ" لابدَّ من الردِّ؛ لحذف العوض، و"بنت" و "ابنة" و "أخت" و "است" و "اثنان" كل ذلك "فَعَل" يَدُلُّ عليه جَمْعُهُ: "أفعال" مع فتح أَوَّلِهِ في المذكر كقولك: "أَخَه" و "سَتَه" و "بَنُون"، وقالوا في "اثنين": "أَثْنِيٌّ" فليس مما لحقته حروف الزيادةِ إلاَّ ما هو على زنة: "فَعَل" غير "ذيت" وحكمها التحريك لما بَيَّنَّا .

وأما "كلتا" فهي "فِعَل" يدل عليه ("كِلاَ")(٢) فهو الأَصل / كقولك: "مِعاً"(٣)، ومن قال: "رأيت كلتا أختيك" جعلها ألف التأنيث، فلو سُمِّيَ بها لم (يصرف)(٤) في معرفة ولا نكرة . ٢١٥/أ

---

(١) تقدم التخريج ص: ١٩٦، ١٩٩.

(٢) في الاصل: (كلى) ، والتوثيق من: الكتاب: ٣٦٤/٣، والأصول: ٧٨/٣ .

(٣) "واحد الأمعاء ." الأصول: ٧٨/٣ .

(٤) في الاصل: (يعرف) وهو تحريف .

مسائل

مــن هذا البــاب

وما النَّسَبُ إلى "فَمٍ" ؟ ولم جاز: "فَمِيٌّ" و "فَمَوِيٌّ" ؟ ولم يجز: "فَوَهِيٌّ" على الأصل؟

وما النَّسَبُ إلى رجل اسمه: "ذو مالٍ" ؟ ولم وجب: "ذَوَوِيٌّ" ؟

وما النَّسَبُ إلى "ذات مالٍ" ؟ ولم كان كالمذكَّر ؟

وما النَّسَبُ إلى "شَاءٍ" ؟ ولم كان "شَاوِيٌّ" ؟ ولم جاز في التسمية: "شَائِيٌّ" و"شَاوِيٌّ"؟

وما الفرق بين "شَاءٍ" و "عَطَاءٍ" ؟ ولم اجتمعا في الحكم مع الفرق بينهما ؟

وما النَّسَبُ إلى "شَاةٍ" ؟ ولم كان "شَاهِيٌّ" على خلاف النسب إلى "شَاءٍ" ؟

وما النَّسَبُ إلى "لات" من: "اللات والعزى" ؟ ولم كان "لاتيٌّ" ؟

وما النَّسَبُ إلى رجل اسمه: "لو" ؟ ولم لا تُحَرَّك عينه كما تُحَرَّك العين في "يدٍ" و "دَمٍ"؟

وما النَّسَبُ إلى "امرئٍ" ؟ ولم جاز: "امْرِئِيٌّ" و "مَرَئِيٌّ" ؟

وما النَّسَبُ إلى "ماءٍ" ؟ ولم جاز: "مائِيٌّ" و "ماوِيٌّ" ؟ ومم أُبدلت الهمزةُ في "شاء" ؟

وما حكم ما [ذ]هبت فاؤُه في النَّسب ؟ ولم رُدَّ[ت] فيما اعتلت لامه وذهبت،ولم تُرَدَّ فيما ذَهَبَتْ فاؤُه ؟

وما النَّسَبُ إلى "شِيَةٍ" ؟ وما الخلافُ فيه ؟ وما عِلَّةُ سيبويه(١) فيه ؟

وما النَّسَبُ إلى "عِدَة" و "زِنَةٍ"(٢) ؟

---

(١) الكتاب: ٣/٣٦٩ .

(٢) في الأصل (ردة) ينظر الجواب ص: ٢٠٤ .

الجواب:

النسب إلى "فَم": "فَمِيٌّ" و "فَمَوِيٌّ"؛ لأنَّ منهم من يقول في التثنية: "فَمَوانِ" ، كما قال الفرزدق(١):

هُمَا نَفَثَا فِيَّ من فَمَوَيْهِمَا عَلى النَّابِحِ العَاوي أَشَدُّ رِجَامِ

فعلى هذا لا يجوز إلا "فَمَوِيٌّ" ، فأمّا من قال في التثنية: "فَمَان" فيجوز على مذهبه: "فَمِيٌّ" و "فَمَوِيٌّ" كما جاز: "دَمِيٌّ" و "دَمَوِيٌّ"، والنسب إلى "فُو زَيْدٍ": "فَمِيٌّ" و "فَمَوِيٌّ"، لأنَّ العرب إذا أفردت هذا الاسم لم يردُّوه إلى الأصل، ولكن أبدلوا الميم من الواو لإفرادِه، فحكمه ـ متى أُريد الإفرادَ ـ: أن تُبدلَ الميمُ من الواو؛ لأنَّها إنَّما أُبدلت من أجل الإفراد، وقد احْتِيْجَ في النَّسَب إلى إفرادٍ، وإذا أجروا حكماً من الأحكام لعلَّة من العلل ثم احتيج إلى مثل تلك العلة أجري على مثل ذلك الحكم هكذا سبيل القياس الصحيح على العِلَلِ المفهومة عن العرب؛ فلهذا لم يجز: ("فُوهِي")(٢) على الأصل، وإن كنت إذا صغرته قلت: "فويه"، وفي الجمع: "أفواه" فإنَّما هذا من أجل الجمع والتَّصغير لا من أجل الإفراد .

والنَّسَبُ إلى رجل اسمه: "ذُو مالٍ": "ذَوَوِيٌّ"؛ لأنَّ الأَصل: "ذَوَاً"، ودليله: ﴿ ذَوَاتَا أَفْنَانٍ ﴾(٣) فكأنَّك نسبت إلى "ذوا"؛ لمَّا كان لا بدَّ من الرَّدِّ من أجل حرف المدّ واللين، وكذلك النَّسَبُ إلى "ذات مال"؛ لأنَّ علامة التأنيث إذا ذهبت صار بمنزلة مذكره، وإسقاط تاءُ التأنيث واجب في جميع النسبة .

---

(١) الديوان: ٢/٢١٥، والبيت من: شواهد الكتاب: ٣/٣٦٥ .

(٢) في الاصل: (فهوي) وهو تحريف .

(٣) سورة: الرحمن: آية: ٤٨ .

والنَّسَبُ إلى "شاءٍ"(١): "شَاوِيٌّ" هكذا تكلَّمُوا بِهِ، فإن سمَّيْتَ رجلاً جاز: "شَائِيٌّ" و "شَاوِيٌّ" على قياس: "عَطَائِيٌّ" و "عَطَاوِيٌّ"، وإن كانت الألف في أحدهما زائدة وفي الأخرى أصليَّة فالحكم متَّفق؛ لوقوع الهمزة بعد ألف؛ لأنها ـ وإن كانت قد تَصِحُّ بعد الألف الأصلية، ولا تَصِحُّ بعد الزائدة،نحو: "رأيٍ" و "قَضَاء"، فقد صارت في هذا الموضع همزةً ولزمها ما يلزم الهمزة بعد الألف من جواز الأمرين، فـ"عَطَاءٌ": "فَعَالٌ"، و "شَاءٌ": "فَعَل" متحرك العين تحمله على الأكثر،كأنَّه كان "شَرَى" من: "شَرَيْتُ"، و "عَطَاء" من: "عَطَوْتُ" .

والنَّسَبُ إلى "شَاةٍ": "شَاهِيٌّ"؛ لأنَّ "شاةً" ليست من لفظ "شاءٍ"، وإنَّما أصلها: "شَوَه" يَدُلّ على ذلك:"**شُوَيهة**" فأصلُ بناء "شاةٍ": "شَاهَةٌ"، وعلى هذا وقع النَّسَبُ إليها .

والنَّسَبُ إلى "لاتٍ" من: "اللاَّت والعزى": "لائي" كأنك نَسَبْتَ إلى "لا" اسم رجل .

والنَّسَبُ إلى "لو": "لَوِّيٌّ"، ولا تُحَرِّك عينه كما تُحَرِّك في "يَدٍ" إذا قلت: "يَدَوِيٌّ"؛ لأنَّه لا أصل للواو في الحركة يُسْتَعْمَلُ فيلزم تَرْكُ الحركة فيها، ولو كان لها أصل في الحركة يُسْتَعْمَل لوجب: "لَوَوِيٌّ"(٢) كما تقول في "ذُو": "ذَوَوِيٌّ"؛ لأنَّ الأَصل: "ذَوَا" .

والنَّسَبُ إلى "امرِئٍ": "امرِئِيٌّ" و "مَرَئِيٌّ" كما تقول: "ابْنِيٌّ" و "بَنَوِيٌّ"؛ لأنَّ فيه ألف الوصل فيجوز فيه الوجهان، كما جاز في "شَاءٍ" .

والهمزة في "مَاءٍ" مُبْدَلَةٌ من الهاء، تقول في تصغيره: "مُوَيْهٌ"، وفي جمعه: "أَمْوَاهٌ" .

---

(١) قال الرماني في شرحه على الكتاب ـ قسم الصرف ـ: ٢٠/٤ : "والنَّسَبُ إلى "شَاءٍ": "شاويٌّ"، ولا يجوز غيره؛ لأنَّه مُهْمَلٌ في هذا المعنى، ولكن إن سَمَّيْتَ رجلاً بـ"شَاء" جاز: "شَائِيٌّ" و "شاويٌّ" على القياس، ولا تقيس على المهمل لأنَّ اهماله نادرٌ، والنادرُ لا يُقَاس عليه. " ، وينظر: شرح الشافية للرضي ٢١٣/١، ٢١٤، ـ ٥٧/٢ . .

(٢) قال الرضي في شرحه للكافية: ٣٧/٢: " ، والتي لا لام لها وضعا يزاد عليها مثلها ... ... " .

والهمزة في "شاءٍ" مُبدلة من ياءٍ، تقول في تصغيره: "شُوَيٌّ"، وهو خلاف تصغير "شاةٍ"، ولو كانت الهمزة من الهاء لقلت: "شُويهٍ" كما تقول: "مُوَيْهٍ"، وليس الأمر كذلك .

وحكم ما ذهبت فاؤه إذا نَسَبْتَ إليه ولامه صحيحة: أن تتركه على حاله فتقول في "عِدَةٍ": "عِدِيٌّ"، وفي "زِنَةٍ": "زِنِيٌّ" . فأمَّا ما ذهبت فاؤه ـ ولامه معتلَّة ـ فلا بدَّ من ردٍّ حرف الأصل بإجماع، إلا أنَّ سيبويهَ(١) يردُّه ويترك حركة العين في الكلمة، والأخفش(٢) يردُّ بناءَ الأصل مع ردّ حرف الأصل .

فتقول في النَّسَبِ إلى "شِيَة" على مذهب سيبويه: "وِشَوِيٌّ"، وعلى مذهب الأخفش: "وِشْيِيٌّ"، كقولك: "ظَبْيِيٌّ"، وإنَّما فتح سيبويه العين كما تفتحها في "الشَّجِيِّ" إذا قال: "شَجَوِيٌّ"، وفي "عَمٍ": "عَمَوِيٌّ"، وكلا المذهبين له وجهٌ من القياس يَصِحُّ عليه .

---

(١) ينظر: الكتاب: ٣٤٩/٣ مع الحاشية ص: ٣٧٠ .

(٢) ينظر: المقتضب: ١٥٦/٣ ، وشرح الرماني على الكتاب: ٢١/٤ ، والتبصرة ٦٠٠/٢، وشرح الشافية: ٦٠/٢ .

بـــاب

ما غير في النسب على غير قياس(١)

/ ما الذي غُيِّر في النَّسَبِ على غير قياس، وما الذي لا يجوز أن يُغَيَّر في النسب [على] غير القياس ؟ و لم ذلك ؟ وما قسمته ؟　　٣١٥/ب

و لم جاز التغييرُ مع وجود ياء النسب ؟

و لم جاز مع حذفهما من غير تعويض ؟ و لم جاز مع حذفهما بتعويض ؟

وما الذي لا يجوز في النَّسَبِ إلاَّ به ؟ و لم ذلك ؟

وما النسب إلى "هُذَيل" على التغيير ؟ و لم جاز: "هُذَلِيٌّ" ؟ و لم لا يُقاس على "هُذَلِيٌّ" ؟

وما النسب إلى "فُقَيْم كِنَانَة" ؟ و لم جاز: "فُقَمِيٌّ" ؟ وفي "مُلَيْح خُزَاعَةَ": "مُلَحِيٌّ" ؟ وفي "ثَقِيْفٍ": "ثَقَفِيٌّ" ؟ وما القياس فيه ؟

وما النَّسَبُ إلى ("زَبِيْنَةٍ")(٢) ؟ و لم جاز: "زَبَانِيٌّ" ؟ وما القياسُ فيه ؟

وما النسب إلى "طَيِّئٍ" ؟ و لم جاز: "طَائِيٌّ" ؟ وما قياسه ؟

وما النسب إلى "العَالِيَة" ؟ و لم جاز: "عُلْوِيٌّ" ؟ وما قياسه ؟

وما النسب إلى "البادية" ؟ و لم جاز: "بَدَوِيٌّ" ؟ وما قياسه ؟

و لم جاز في "البَصْرَة": "بِصْرِيٌّ" ؟ وفي "السَّهْلِ": "سُهْلِيٌّ" ؟ وفي "الدَّهْرِ": "دُهْرِيٌّ" ؟ وفي "بني (عَبِيْدَة)(٣)": "عُبَدِيٌّ" ؟ وفي "جَذِيْمَة": "جُذَمِيٌّ" ؟ وما قياسه ؟ وفي "بني الحُبْلَى من الأنصار": "حُبَلِيٌّ" ؟ وما قياسه ؟ وفي صَنْعَاء: "صَنْعَانِيٌّ" ؟ وما قياسه ؟ وفي "شِتَاء": "شَتَوِيٌّ" ؟ و [ما] الخلاف فيه(٤) ؟

---

(١) هذا هو القسم الأول من الأقسام التي عددها ابن السراج . الأصول: ٨٠/٣، وستأتي الأقسام الأخرى مرقمة عند الرماني .

(٢) في الأصل: (طيئ) وهو تحريف كما ترى .

(٣) في الأصل: (عبيد) والتصويب من: الأصول: ٨١/٣ ، والتوثيق من: الكتاب: ٣٣٦/٣ .

(٤) ينظر: الكتاب: ٣٣٦/٣ ، وشرح الشافية للرضي: ٨٢/٢ .

وما النَّسَبُ إلى بَهْرَاءَ ؟ ولم جاز: "بَهْرِيٌّ" ؟ وفي "دَسْتَوَاء": "دَسْتَوَانِيٌّ" ؟ وفي "البَحْرِ": "بَحْرَانِيّ" ؟ ولم بنوا "البَحْر" على "فَعْلان" ؟ وفي "الأُفُقِ": "أَفَقِيٌّ" و "أُفُقِيٌّ" ؟ وفي "حَرُورَاءَ": "حَرُورِيٌّ" ؟ وما قياسه ؟ وفي "جَلُولاءَ": "جَلُولِيٌّ" ؟ وفي "خُرَاسَانَ": "خُرْسِيٌّ" ؟ وكم وجهاً يجوز فيه ؟ ولم جاز: "خُرَاسَانِيٌّ" و "خُرَاسِيٌّ" ؟ وفي "الحَمْضِ: إبلٌ (حَمَضِيَّةٌ)(١) و "حَمْضِيَّةٌ" ؟ وفي "الطَّلْحِ" : إبلٌ طُلاحِيَّةٌ ؟ وفي "أُمَيَّةَ": "أُمَوِيٌّ" و"أُمويٌّ" ؟ وفي "الرَّوحَاء": "رَوْحَانِيٌّ" ؟ وفي ["طُهَيَّةَ"]: "طُهَوِيٌّ" ؟ وما قياسه ؟ ولم جاز: "طُهْوِيٌّ" ؟

الثاني(٢):

وما النَّسَبُ إلى "الشَّامِ" و "تِهامةَ" و "اليمن" ؟ ولم جاز: "شآمٍ" و "تهامٍ" و "يمانٍ" ؟ ولم وجب أنَّ الألف عِوَضٌ من ذهاب إحدى اليائين ؟ وما وجه قول بعضهم: "تِهاميٌّ" و "يمانيٌّ" و "شآميٌّ" ؟ ولم جاز: "يَمَنِيٌّ" ؟

وما النَّسَبُ إلى "رُوح الملائكة والجن" ؟ وما الخلاف فيه(٣) ؟ ولم جاز: "رُوحانِيٌّ" و"رُوحَانِيُّون" ؟ وما قياس هذه الأشياءِ إذا نُسِبَ إليها على غيرِ هذا المعنى؟

والثالث(٤):

ما النَّسب إلى "الجُمَّةِ"(٥) على معنى: "الطَّويل الجُمَّةِ" ؟ ولم جاز: "جُمَّانِيٌّ" ؟ وفي "اللِّحْيَةِ" على معنى: "الطَّويل اللِّحْيَة": "لِحْيَانِيٌّ" ؟ وفي "الرَّقَبَةِ" على معنى: "الغليظ الرَّقبةِ": "رُقَبانِيٌّ" ؟

---

(١) في الأصل: (حميضية) .

(٢) الثاني هنا هو: ما جاء معدولا محذوفا منه إحدى الياءين. ينظر: الأصول: ٨٢/٣ .

(٣) ينظر: الكتاب: ٣٣٨/٣ ، والأصول: ٨٢/٣ .

(٤) الثالث هنا هو: القسم الثاني من الأقسام التي عددها ابن السراج، وهو: "ما يكون علما خلافه إذا لم يرد به ذلك." الأصول: ٨٢/٣ . وينظر الجواب ص ٢٦٨ .

(٥) "الجُمَّةُ: مُجْتَمَعُ شَعْرِ الرأس." اللسان: ١٠٧/١٢ .

وما النَّسَبُ إلى "الرَّقَبَةِ" و "الجُمَّةِ" و "اللِّحية" إذا سُمِّيَ به رَجُلٌ ؟ و لم رُدَّ إلى القياس ؟

وما النَّسَبُ إلى "الدَّهر" على غير معنى: "الطويل العمر" ؟ و لم وجب: "دُهْرِيٌّ" ؟

الرابع(١):

ما الذي يُحذف منه ياء النسب من غير عوض ؟ وما الذي لا يحذف ؟ و لم ذلك ؟

وما أبنية ما حذف منه ياء النسب ؟ و لم جاز على: "فَعَّال" و "فاعل" ؟

وما النَّسَبُ إلى "الثياب" على معنى: "صاحب الثياب" ؟ و لم جاز: "ثَوَّابٌ" ؟ وفي "صاحب العاج": "عَوَّاجٌ" ؟ و "صاحب الحمير": "حَمَّارٌ" ؟ و"صاحب البغال": "بَغَّالٌ" ؟

وما النَّسَبُ إلى "البُتُوتِ" على معنى [بائع] "البُتُوتِ" وهي: "الأكسِيَةُ" ؟ و لم جاز: "بَتَّاتٌ" و "بُتِيٌّ" ؟

وما النَّسَبُ [إلى "الدِّرع"] على معنى: "ذي دِرْعٍ" ؟ و لم جاز: "دَارِعٌ" ؟ و "ذي النَّبْلِ" بـ:"نَابِلٌ" ؟ و "ذي النُّشَّابِ": "نَاشِبٌ" ؟ و "ذي التَّمْرِ": "تَامِرٌ" ؟ و "ذي اللَّبَنِ": "لابِنٌ" ؟ و "ذي الفَرَسِ": "فَارِسٌ" ؟ و "ذي الأهل": "آهِلٌ" ؟

و لم جاء هذا على "فاعل" و الأوَّلُ على "فَعَّال" ؟ مما كان فيه علاج ("فعلى" "فاعل")(٢) ؟

و لم جاز: ﴿ عيشة راضية ﴾(٣) وإنما هي: "مَرْضِيَّة" ؟ و"رَجُلٌ طاعِمٌ"، و "كَاسٍ"، و "ناعِلٌ" ؟

و لم جاز "سَيَّافٌ" و "نَبَّالٌ" ؟

---

(١) الرابع هنا هو: "ما تحذف منه ياء الإضافة. ": الأصول: ٨٣/٣ .

(٢) كذا ورد في الاصل، ولعلها زائدة، وقال أبو العباس المبرد في المقتضب: ١٦١/٣: "فإن كانَ ذا شيءٍ، أَيْ: صاحِبَ شَيءٍ بُنِيَ على "فاعل" ." .

(٣) سورة: الحاقة: آية: ٢١، و سورة: القارعة: آية: ٧ .

وهل يجوز في "صاحب (الشَّعِيْر)(١)": "شَعَّار" ؟ وفي "صاحب البُرّ": "بَرَّار" ؟ وفي "صاحب الفَاكهة": "فَكَّاه" ؟ ولم لا يجوز ؟

وما قياسُ هذا الباب في النَّسَب إذا خرج عن هذا المعنى ؟

الخامس(٢):

لم جاز: "حائِض"،و("طامِث")(٣)، و"ناقة"(٤) ضَامِر" على أنَّه مذكَّر وُصِفَ به مؤنث؟ فلم فُرِّقَ بين "فاعلٍ" الجاري على "الفعل"، و"فاعلٍ" الذي على معنى النَّسَب ؟

ولم جاز: "امرأة مُرْضِعٌ" و "مُرْضِعَةٌ" ؟

ولم جاز: "هي حائِضَةٌ غَداً" ؟ ولم يجز: "هي حائضٌ غداً" ؟

ولم كانت صفات المبالغة على التذكير في "فَعُول" و "مِفْعال" و "مِفْعَل" ؟ وهل هو على النِّسْبَة أم المبالغة من غير نِسْبَةٍ ؟ ولم حمله الخليل(٥) على النِّسْبَة بقولهم: "رجل عَمِلٌ" وليس فيه مبالغة ؟ و"رجلٌ نَهِر" بمعنى: "نَهَارِيٌّ"، و "رجلٌ حَرِحٌ"، و "سَتِهٌ" على معنى: "حِرِيٌّ" و "اسْتِيٌّ" ؟

وما معنى قولهم: "موتٌ مائتٌ" و "شُغْلٌ شَاغِلٌ" و "شِعْرٌ شَاعِرٌ" ؟ ومن أين دخله معنى المبالغة ؟ ولم وجَّهَهُ أبو العبّاسِ(٦) على معنىً يقومُ مقامَ فاعِله كأنّه قائمٌ بنفسه ؟

ولم جاز: "هَمٌّ نَاصِبٌ" بمعنى: "مُنْصِبٌ" ؟

ولم جاز: "مِصَكٌّ" و"مِصَكَّةٌ"؟ ولم يجز في "مِفعيل" الهاء وجاز في غيره من صفات المبالغة ؟

---

(١) في الأُصل: (الشعر) والصواب من: الأصول: ٨٣/٣ .

(٢) الخامس هنا هو: القسم الرابع عند ابن السراج، وهو: "ما يكون مذكراً يوصف به مؤنث.": ٨٤/٣ .

(٣) في الأُصل: (طامش) وهو تحريف صوابه من الجواب.

(٤) جاء هنا حرف الواو ولا حاجة إليه، ولعله سهو من الناسخ. ينظر: الأصول: ٨٤/٣ ، والكتاب: ٣٨٣/٣ .

(٥) الكتاب: ٣٨٤/٣ .

(٦) المقتضب: ١٦٣/٣ .

الجواب(١):

الذي غُيِّرَ في النسب على غير قياس هو: المغيَّر الذي لا يطَّرِدُ به الباب؛ لأنَّ كلَّ ما لا يَطَّرِدُ فهو على طَرِيْقَةِ المجاز، والمجاز لا يُقاس عليه، وكل نادر فإنَّه لا يُقاس عليه، وكذلك كل شاذ، وكل مجاز(٢). وإنَّما يُقاس على المطَّرد خاصة؛ لأنَّه الأصل، والحقيقة والذي تتقبله أفهام أهل اللغة في النظائر كما تتقَبَّلُه في النفس، فمن هاهنا صحَّ القياس عليه. إذ القياس: حملُ النَّظير على النظير الذي يقتضيه، فأمَّا النَّادر في الباب فتتقبله الأفهام في النفس، ولا تتقبله في النظير يُوضِّحُ ذلك: "رجلٌ عَدْلٌ" على طريق الصِّفة، ولا يصلح في النَّظير لو قلت: "رجل إنصافٌ" لم يجز؛ ولهذا وُصِفَ الله عز وجل بأنه العدل الكريم، ولم يُوصَفْ بأنه: الإنصافُ، وكذلك: سَلِ القريةَ مُتقَبَّلٌ في الأفهام، ولا يجوز: "سل السفينة" بمعنى: "سل أهل السفينة" فهذا مُتَقَبَّل في نفس المجاز، ولا يجوز في نظيره، وكذلك: "لم يَكُ" ولا يجوز: "لم يَخُ" بمعنى: "لم يخن"، وهذا أصلٌ كبيرٌ في تمييز ما يُقاس عليه ممَّا لا يُقاس ، والنَّسَبُ أحق شيء بأن يُبيَّنَ هذا فيه لكثرة ما وقع فيه من النوادر .

وإنما كثرت فيه لقوَّته على التغيير إذ كلُّ منسوب إليه (فقد)(٣) تَغَيَّرَ في اللفظ والمعنى:

أما تغييره في اللفظ فلأنَّه نُقل الاسم فيه (الذي)(٤) ليس بصفة إلى أن جُعل صفة، وتغيَّرَ لفظه من وجه آخر و (هو)(٥) زيادة العلامة للنسب التي صار الإعراب يقع عليها وكان يقع على غيرها فقد تُغُيِّرَ في اللفظ من وجهين، وتُغُيِّرَ في المعنى؛ لأنَّ الاسم فيه صار لغيرِ ما كان له، وذلك أن "الكوفة" اسم البلد، فإذا قلت: "كوفيٌّ" صار: اسم

---

(١) تقدمت المسائل ص: ٢٠٥، وينظر الأصول: ٨١/٣ .

(٢) لعله أراد هنا المجاز العقلي، أو الإسناد المجازي؛ وهو إسناد الفعل أو ما في معناه إلى ما لم يكن يُسْنَد إليه في الأصل. ينظر الطراز ٦٦ ـ ٧٦، والمعجم الأدبي ٢٣٧ .

(٣) كذا ورد في الاصل، ولعلها: (قد) .

(٤) في الاصل مكررة .

(٥) في الاصل (هي) .

رجل، فلما كان كلُّ نَسَبٍ يلزمه التغيير في اللفظ والمعنى قَوِيَ التغيير فيه لهذه العلّة فجاز أن يجري على وجهين:

اطّراد، وشذوذ، وكذلك / (باب)(١) النداء لمّا قوي التغيير فيه جرى على المطّرد والنّادر كما كَثُر في النَّسب، فالمطّرد تقيس عليه في النَّسَبِ وغيره، والنّادر في بابه لا تقيس عليه، ولكنّك تحتاج إلى علمه؛ لتدري ما يجوز في هذا الباب مما لا يجوز،ليس على طريق تفسير الغريب، ولكن على طريق العلم بماخرج عن الباب إلى طريق النّادر؛ لأنّك لما (ضَمَّنْتَ)(٢) البيان عما يجوز مما لا يجوز - بعلّة دائرة في الجائز تقتضي جوازه، وعلّة لما لا يجوز تقتضي امتناع جوازه - احتجت أن تعلم النّادر لئلاّ تمتنع من جواز ما هو جائز على طريق (النادر)(٣) فمن أجل هذا احتجت في صناعةِ النَّحْوِ لا على طريق تفسير الغريب الذي يُنْقَل عن أهل اللغة نقلا من غير علّة تقتضي جوازه، [لا] على طريق النّادر ولا المطرد . ٢/٣٦٦

وللنّادر علّةٌ تقتضي جوازه على طريق النّادر، كأنها ناطقة بذاك، فإن وجدتها فيما قد حُكي عن العرب (أجزت)(٤) الحكم، وإلا حملته على الغلط .

وللمطّرد عِلّةٌ تقتضي اطّرادُهُ كأنّها ناطقة به، وكأنّها قائلةٌ: هذا ممّا ينبغي أن يَطّرِدَ. وكأنَّ العلّة الأولى ناطقة بأنّ هذا مما يجوز على طريق النّادر. وكلٌّ ما فيه تلك العلة فجوازه على جهة المطّرد .

والتغيير في النَّسَب على ثلاثة أوجه :

تغيير مع (يائي)(٥) النّسب، وتغيير مع حذف إحداهما، وتغيير مع إسقاطها جميعاً .

---

(١) مكررة في الاصل .

(٢) جاء في الأصل : (تضمنت) .

(٣) في الاصل: (النار) .

(٤) في الاصل: (اجوب) ولعل الصواب ما ذكرت .

(٥) في الاصل: (ياء) والتصويب من السياق .

فقد تصَرَّفَ التغيير على غير قياسٍ في النَّسَبِ بهذه الأوجه الثلاثة. فالأول؛ كقولهم في "هذيل": "هُذَلِيٌّ"، والثاني؛ كقولهم في النَّسَبِ إلى "اليَمَنِ": "يَمَانٍ". حذفوا إحدى اليائين وعوَّضُوا منها الألف، والثالث؛ كقولهم لـ"صَاحب الثِّياب": "ثَوَّابٌ". أسقطوا اليائين وبنوا الاسم بناء الصفة على "فَعَّال". فالذي تحذف منه اليائين هو الذي يُبْنَى بناءَ الصفة لمعنى النَّسَبِ؛ لأنَّ كُلَّ نَسَبٍ فالاسم فيه على معنى الصفة [فلمَّا حذفوا] يائي النَّسَبِ بنوا الاسم بناء الصفة حتى يكون دليلاً على النَّسَبِ .

وأمَّا ما حُذف منه إحدى اليائين فلا يكون إلا بعِوَضٍ؛ لأنَّ الزائدين إذا اصطحبا لم يثبتا إلاَّ معاً، ولم يُحذفا إلا مَعَاً، كما يُفْعَل ذلك في ترخيم النداء إلا أن يُعوَّض من أحدهما فيكون كأنهما قد ذكرا معاً فلهذا حمل الخليل(١) الألف في "يمانٍ" على أنَّها عِوَضٌ من الياء المحذوفة .

وأمَّا التَّغيير مع وجود ياء النَّسَبِ فهو ما اقتضاه قوة النسب على التغيير مع قوة المُغَيَّر به، وذلك أن المُغَيَّر به على وجهين: أحدهما: قويٌّ في بابه متُمَكِّنٌ فيه، والآخر ضعيف .

فالقويّ هو: حروف المدّ واللّين،وما كان منها من الحركات، ثُمَّ النون فلايجوز تغييرٌ على غير قياس إلاَّ بأحد هذه الأقسام الثلاثة:

تغييرٌ بحركةٍ، أو بحرفِ مدٍّ ولين، أو بالنُّون، وسَنُبَيِّنُ منزلة هذه الأحرفِ في التصريف، إن شاء الله .

والنَّسَبُ إلى "فُقَيْم كِنَانَةٍ": "فُقَمِيٌّ"، والقياس: "فُقَيْمِيٌّ"، وكذلك: "مُلَيْحُ خُزَاعَةٍ": "مُلَحِيٌّ"، و "ثَقِيفٍ": "ثَقَفِيٌّ" فكلٌّ هذا على التغيير، والقياس: "ثَقِيفِيٌّ"، [و"مليحي"] .

والنَّسَبُ إلى "زَبِيْنَةَ": "زَبَانِيٌّ"، والقياس: "زَبَنِيٌّ"، وإنَّما زِيْدَتْ الألف؛ للإيذان بأنَّه من تغيير النَّسَبِ على غير قياس إذ لو قِيل: "زَبَنِيٌّ" لكان على القياس، وإن غُيِّرَ لفظ الواحد على ما بَيَنَّا في "حَنِيْفَةَ" و "حَنَفِيٌّ"(٢) .

---

(١) الكتاب: ٣٣٧/٣ .

(٢) ينظر ما تقدم ص: ١٩٢ .

والنَّسَبُ إلى "طَيِّئ": "طائيٌّ"، والقياس: "طَيْئِيٌّ"؛ لأنَّهُ بمنزلة النسب إلى "سَيِّد" يلزمه في المطَّرِدِ: "سَيْدِيٌّ" على التخفيف فلمَّا كان يلزمه تغيير بالتخفيف في المطَّرد لم يكن تغييره في النَّادر إلا بزيادة حرفٍ مع (المدِّ)(١) وكما كان في "زَبَانِيٍّ" فَتَدَبَّر هذه العلل لتتمكَّن في معاني الكلام وتجريه على جهة الصواب،فبهذا الطريق يُوصل إلى ذلك إن شاء الله .

والنسب إلى "العالية": "عُلْوِيٌّ"، والقياس: "عَالِيٌّ" كقولك في "حانٍ": "حانيٌّ" بحذف الياء فلما كان يلزمه في المطَّرد تغييرٌ بحذف الياء اقتضى في النادر تغييراً زائداً على التغيير الأول يُشْعِرُ بأنَّه منـ[ـه] ، فلذلك غُيِّرُ بالحركة والسكون وكأنَّه قُدِّر تقدير النَّسَب إلى "عُلْوٍ" برد "العَالِيَةِ" إلى أصلها إذ أصل "العالية" و "العالي": "العُلُوُّ" .

والنَّسَبُ إلى "البادية": "بَدَوِيٌّ"، والقياس: "باديٌّ"، كقولك في "قاضٍ": "قاضيٌّ" فلمَّا كان الحذف يلزمه في التغيير المطَّرد زِيْدَ على ذلك تغييراً في النَّاد[ر] للإشعار بهذا المعنى فلذلك حذفت الألف فصار بمنزلة النَّسَب إلى "بَدٍ" كقولك: ("عَمٍ") ولزمه "بَدَوِيّ" كقولك: "عَمَوِيٌّ" .

والنسب إلى "البَصْرة": "بِصْرِيّ"، والقياس: "بَصْرِيّ"، وقد اقتضى التغيير على طريق النَّادر أنَّهُ يلزمه تغييرٌ في المطَّردِ لا محالة فلذلك كُسِرَتِ الباء ولم تُضَمَّ؛ لئلاَّ يُوهِمَ أنَّه منسوبٌ إلى "البُصْرِ" من قولهم: "ثوب ذو بُصْرٍ" أي: "ذو مَنْظَرٍ"(٢) .

والنسب إلى "السَّهْل": "سُهْلِيٌّ"، وإلى "الدَّهْرِ": "دُهْرِيٌّ"، وهذا فيه مايقتضي تغيير النادر؛ لأنَّه لما كان يُنْسَبُ إلى "الدَّهرِ" على جهتين:

احداهما ـ أنَّهَ طويل العمر ببقائِهِ على الدَّهْرِ، والآخر ـ أنَّهَ يقول بقدم الدهر .

قيل في إحداهما(٣): "دُهْرِيٌّ" للبيان عن هذا المعنى الذي يفصله عن المعنى الآخر .

---

(١) في الأصل: (الحد) .

(٢) جاء في اللسان (بصر): ثوبٌ جَيِّدُ البُصْرِ: قوي وثيج .٤ / ٦٧

(٣) وهو "الرجلُ المُسِنُّ". ينظر: شرح الشافية للرضي ٨٢/٢ .

وكذلك "التَّسَهُّلُ" في المعاملة: "سَهْلِيٌّ" على القياس. فأمَّا الموضع الذي يسمي "سَهْلاً" فعلى التغيير: "سُهْلِيٌّ"؛ للفرق،مع الإيذان بقوة النسب على التغيير،فهذه العلَّة (تقتضي)(١) جواز "سُهْلِيٍّ" على طريق النادر .

والنَّسَبُ إلى "بني (عَبِيْدَةَ)(٢)": "عُبُدِيٌّ"، والقياس: "عَبِدِيٌّ"، والذي اقتضى هذا التغيير أنَّ نَسَبٌ إلى المضاف ينفصل عن النَّسَبِ إلى المفرد غير المضاف فيقتضي زيادة تغيير مع طلب التخفيف فجواز "عُبُدِيٌّ"؛ لاجتماع ثلاثة أسباب :

أنه مضافٌ وفيه ياءٌ يُطْلَبُ التخفيف بحذفها مع الإيذان فيه بقوَّة النسب على التغيير، فهذه العِلَّة (تنطق)(٣) بجواز: "عُبُدِيٌّ" في النَّسَبِ إلى "بني عَبِيْدَ[ةَ]" .

والنَّسَبُ إلى "جَذِيمة": "جُذَمِيٌّ"، وإنما ضُمَّتِ الجيم في تغيير النَّادر؛ لأنَّه يلزم تغيير بحذف الياء والهاء فلم يقع(٤) في تغيير النَّادر إلا تغيير آخر؛ فلذلك ضُمَّت الجيم(٤)، فَعِلَّته خلافُ عِلَّةِ "عُبُدِيٌّ" إلاَّ أنَّها تُطالب بزيادة تغيير كما تُطالب تلك العلة فتَحْصُل العلَّةُ في هذا اجتماع ثلاثة أسباب / :　　٢٣٦/ب

قوَّة تغييره في المطَّرد،والفرق بين النسب إلى القبيلة وغير القبيلة مع الإيذان بقوَّة النَّسَبِ على التغيير،فهذه العلَّة التي هي اجتماعُ هذه الأسباب بمنزلة النَّاطقِ بجوازِ هذا الحكمِ.

والنَّسَبُ إلى "بني الحُبْلَى" من الأنصار: "حُبَلِيٌّ"، والقياس: "حُبْلِيٌّ"، وفيه ثلاثة أسباب تقتضي جواز "حُبَلى":

---

(١) مكررة في الاصل .

(٢) في الاصل: (عبيد) . ينظر: الكتاب: ٣٣٦/٣ ، والأصول: ٨١/٣، وشرح كتاب سيبويه قسم الصرف: ٧١ .

(٣) في النسخة: (تنطلق) وهو تحريف .

(٤) في الأصل (يقنع) والتصريب من شرحه على الكتاب ـ قسم الصرف ـ ٦١ .

(٥) قال الرماني في شرحه للكتاب: ـ مخطوط ـ: ١٢/٤: "موضع التغَيِّر يؤنس بالتَّغيِّر للتخفيف، ويحُسُن عليه فلما اجتمع فيه سببان: طلبُ التخفيف وتأنيسُ التَّغيِّر لزم الحكم." .

أحدها - لزوم التغيير بحذف الياء والمضاف في المطّرد .

والثاني - الفرق بين النَّسَبِ إلى القبيلة وبين النَّسَبِ إلى "حُبْلى" .

والثالث - الإيذان بقُوَّةِ النَّسَبِ على التغيير .

والنسب إلى "صنعاءَ": "صَنْعَانِيٌّ"، والقياس: "صَنْعَاوِيٌّ"، وقد اقتضى التغيير بزيادة النّون اجتماع ثلاثة أسباب:

أحدها - أنَّ الهمزة تُغَيَّرُ في المطَّرد إلى الواو فاقتضى أن تُغَيَّر في النادر إلى نظير الواو في قوَّة الزيادة، وهي النّون على ما بينا قبل(١) .

والثاني - النَّسَبُ إلى اسم البلد على الفرق بينه وبين النَّسَبِ إلى "صنعاء" على معنى الصفة .

والثالث - الإيذان بقوة النسب على التغيير .

والنسب إلى "شِتَاءٍ": "شَتَوِيٌّ" فهذا عند أبي العباس(٢) على القياس؛ لأنَّه جعل "شتاء" جمعاً لـ"شَتْوَةٍ" كقولك: "جَفْنَةٌ" و "جِفَان"؛ لأنَّ "فَعْلَة" تجمع على "فِعَالٍ" فلو نسبت إلى "جِفَانٍ" لقلت: "جَفْنِيٌّ" تَرُدُّه إلى الواحد كما تقول في "مساجد": "مَسْجِدِيٌّ"، وسيبويه(٣) يذهب إلى أنَّ "شتاءً" واحدٌ على بناء "فِعَالٍ" كقولك: "حِمَارٍ" فقياسه: "شِتَائِيٌّ"، وكأنهَّم قَدَّرُوا واحدَهُ "شَتْوَةٌ" فقالوا: "شَتَوِيٌّ"، كما رُدَّ "العَالِيَةُ" إلى الأصل في التقدير فقيل: "عُلْوِيٌّ" .

والنَّسَبُ إلى "بَهْرَاءَ": "بَهْرِيٌّ"(٤) على حذف الزوائد، والقياس: "بَهْرَاوِيٌّ" فلمَّا

---

(١) ينظر ما تقدم ص: ٢١١ .

(٢) قال في شرح الشافية: ٨٢/٢: "قال المبرد: "شتاء" جمع "شَتْوَةٍ"، كـ"صِحَاف" جمع "صَحْفَةٍ" فعلى هذا "شَتَوِيٌّ" قياس." .

(٣) الكتاب: ٣٣٦/٣ .

(٤) ينظر: الكتاب: ٣٣٦/٣ ، والأصول: ٨١/٣ ، وسر صناعة الاعراب: ٤٣٦ ، واللسان: ٨٥/٤ .

كان يلزمه تغيير في المطّرد بقلب الهمزة واواً، وكان اسم القبيلة، مع الإيذان بقوّة النَّسَب على التّغيير ـ اقتضى جوازَ: "بَهْرِيّ" بحذف الزّوائدِ.

والنَّسَبُ إلى "دَسْتَواءَ": "دَسْتَوانِيٌّ"، وفيه من العلّة مثل ما في "صَنْعاءَ".

والنَّسَبُ إلى "البَحْر": "بحرانيٌّ"، والقياس: "بَحْرِيٌّ" والذي اقتضى هذا التغيير تقدير النَّسَب إلى قولهم: "بَحْرَانِ" بزيادة النون والألف فكأنهم جعلوه من "أهل البحرين" فزادوا الألف والنون؛ لأنَّهما من جنس علامة التثنية مع الفرق بين النَّسَب إليه والنَّسَب إلى "مسلم بن بحر"(١) (فتقول)(٢) في هذا: "بحريٌّ" لا غير، وفي ذاك: "بَحْرَانِيٌّ" لما بَيَّنَّا من العلّة.

والنَّسَبُ إلى "الأُفُق": "أَفَقِيٌّ"، والقياس: "أُفُقِيٌّ"، والذي اقتضى الفتح التخفيف مع الفرق بين النَّسَبُ إلى أحد الآفاق وبين النَّسَبِ إلى "الأُفُق" اسم رجل، مع الإيذان بقوّة النَّسَبِ على التغيير، وقد قالوا: "أفقي" على القياس.

والنَّسَبُ إلى "حَرُوراءَ": "حَرُورِيٌّ"، والقياس: "حَرُورَاوِيٌّ" نُسِبَ إليه بحذف الزوائد والرد إلى الأَصل،كما تَردّ إلى الواحد [ما كان] على لفظ الجمع.

والنَّسَبُ إلى "جَلُولاءَ": "جَلُولِيٌّ" بحذف الزوائد والردِّ إلى الأَصل كما رُدَّ "حَرُورِيٌّ"، والقياس: "جَلُولاويٌّ".

والنَّسَب إلى "خُرَاسان": "خُرْسِيٌّ" بحذف الزوائد ـ و"خُرَاسِيٌّ" بحذف الزائدين اللذين زيدا معاً فقط، ـ و"خُرَاسَانِيٌّ" على القياس.

والنَّسَبُ إلى "الحَمْضِ"(٣) من قولهم: "إبلٌ ترعى الحَمْضَ": "إبل حَمَضِيَّة"، والذي اقتضى التغيير أنَّه نَسَبٌ إليه على معنى "رَعي الإبل له خاصة، ولو نَسَبْتَ إلى "الحَمْضِ" على غير هذا الوجهِ من أنَّ الإنسانَ يَتَتَبَّعُ "الحَمْضَ" أو يجمع "الحَمْضَ" لم يجز إلا "إنسان حَمْضِيٌّ" مع أنَّهم قد قالوا: "إبل حَمْضِيَّة" على القياس.

والنَّسَبُ إلى "الطلح" من رعي الإبل له: "إِبلٌ طَلاَحِيَّة"، والذي اقتضى التغييرَ معنى

---

(١) الموجود في كتب التراجم أبو مسلم بن بحر وهو محمد بن بحر الأصفهاني (ت ٣٢٢هـ) لغويٌّ ومفسِّرٌ ومتكلم مشهور، ترجمته في الفهرست ١٣٦.

(٢) مكررة في الاصل.

(٣) الحمض من النبات: ما كان مالحاً ينظر النبات للأصمعي ص ١٧.

الرعي، وأنّهَ من عجيب(١) ما ترعاه، مع الإيذان بقوّة التَّغْيِيْرِ في النَّسَبِ، وليس رعيها لـ"الحَمْضِ" كرعيها لـ"الطَّلح"؛ لأنَّ "الحَمْضَ" فاكهة الإبل و"الخُلَّة"(٢) كالخبز لها، وليس كذلك "الطَّلْح" .

والنَّسَبُ إلى "أُمَيَّة": "أَمَوِيٌّ"، والقياس: "أُمَوِيٌّ"، وكلاهما جائزٌ في الاستعمال، والذي اقتضى جواز: "أَمَوي" أنَّه نَسَبٌ إلى "أُمَيَّة بن عبد شمسٍ" خاصَّةً، ولو نَسَبْتَ إلى "أُمَيَّة ابن أبي الصَّلت" لم يجز إلا: "أُمَوِيٌّ" على القياس .

والنَّسَبُ إلى "الرَّوحاء": "رَوْحَانِيٌّ"، وفيه مِثْلُ ما في "صنعانيٌّ"، والقياس: ("رَوْحَاوِيٌّ")(٣) .

وفي "طُهَيَّة": "طَهَوِيٌّ"، والذي اقتضى هذا التغيير الفرق بين القبيلة وغيرها، والقياس: "طُهَوِيٌّ"، وهو جائز في الاستعمال .

الضرب الثاني:

الذي يُحذف منه إحدى اليائين هو: ما يلزمه العِوضُ بالألف لما بَيَّنَّا من أنَّهما زِيْدَا معاً فلا يحذفان إلاَّ معاً، ويقع العوض حتَّى كأنَّ الحرف لم يُحذف .

والنَّسَبُ إلى "الشام": "شآمٍ"، والقياس: "شاميٌّ"، وإلى "تِهامَة": "تَهَامٍ"، والقياس: "تِهَامِيٌّ"، وإلى "اليَمَنِ": "يَمانٍ"، والقياس: "يَمَنِيٌّ"، ويجوز فيه ثلاثةُ أوجهٍ: العوض،

---

(١) قال الرماني في شرحه لكتاب سيبويه: "وتقول في النَّسَبِ إلى "الحَمْض": "إبل حمضية" على الأصل، والفتح للتفخيم وذلك إذا أكَلَت الحَمْضَ ... ، وتقول في النَّسَب إلى "الطلح": "إبلٌ طُلاحِيَّةٌ" فتزيد الألف وتضم الأول لتفخيم الاسم وذلك إذا أكلت الطَّلح، وهذا نظير "إبلٌ حَمَضِيَّةٌ" إذا أكلت الحمض." قسم الصرف ٦٣ .

(٢) "الخُلَّة من النبات: ما كانت فيه حلاوة من المرعى." ينظر النبات للأصمعي ١٧، واللسان (خلل): ٢١٢/١١ .

(٣) في الأصل: (روحاني) .

والأصل، ويجوز على التغيير: "تهاميٌّ" و "يمانيٌّ" و "شآميٌّ"؛ لأنَّهُ لما جاز التَّغْيِيرُ بهذه الزيادة جاز أن يُقَدَّرَ على تغيير النَّسَبِ مع اجتماع ياءِ النسب فَمَرَّةً يُقَدَّرُ على العوض، ومَرَّةً على تغيير النَّسَبِ المُشْبِهِ لحال العوض،فيجوز في هذه الثلاثةِ الأشياءِ ثلاثةٌ على ما بيَّنَّا(١) .

والنَّسَبُ إلى "رُوحِ الملائكةِ والجنِّ": "رُوحانيٌّ"، والذي اقتضى هذا التغيير النَّسَبُ إلى هؤلاء خاصة دون غيرهم من الأرواح مع حذف المضاف، ومع قوة التغيير في النَّسَب، فكأنَّه نَسَبٌ إلى "رُوحان"؛ لاختصاصه بـ"روح الملك والجنِّيِّ" دون غيرِه، وإنما جَوَّزَ هذا أنَّ كثافة الجسميَّةِ ليست للملك ولا للجنيِّ، فكأنَّه روحٌ كلُّه فَحَسُنَ أن يُقال: "رُوحانيٌّ" لهذه العلّة، وصار بمنزلة: "بحرانيٌّ" في زيادة الألف والنون ليؤذن بأنه نَسَبٌ إلى "روحين" فقط، ولو جمعت قلت: "رُوحانِيُّونَ"، ولو نَسَبْتَ إلى "روح الإنسان" لم يجز إلا "رُوحِيٌّ" فهذا أصل الباب، ومذهبُ سيبويهِ(٢)، وقد زعم أبو عُبَيْدَةَ(٣) أنَّهُ يُقال لغير الملك والجني: "رُوحانيٌّ"، فإن صَحَّت هذه الرواية فهو على التشبيه بذاك على طريق الاستعارة .

الثاني:(٤)

(ما) النَّسَبُ فيه على معنى مخصوص هو: الطولُ والغلظ، فالنَّسَبُ إلى "الطويل

---

(١) ينظر ص ٢٠٦،٢١٤ .

(٢) الكتاب: ٣/٣٣٨ .

(٣) في طبعة هارون ٣/٣٣٨ هذا القول لأبي الخطاب الأخفش الكبير، وقد ذكر في الحاشية أنَّه في نسختين لأبي عبيدة، وقد أثبتُّ ما وجدته في الأصول ٣/٨٢، واللسان (روح) ٢/٤٦٣ .

(٤) الثاني هنا هو القسم الثالث في المسائل ص ٢١١، وهو عند ابن السراج (ما يكون علما خلافه إذا لم يرد به ذلك) ينظر الأصول ٣/٨٢ .

الجُمَّةِ"(١): "جُمَّانِيٌّ"، وإلى "طويل اللحية": "لِحْيَانِيّ"، وإلى "غليظ الرَّقَبَةِ": / "رَقَبَانِيٌّ"، ٣١٧/أ-
والذي اقتضى زيادة الألفِ والنُّونِ معنى التَّضعيفِ بالطُّول أو الغِلَظ فكأنَّه: "جُمَّتَان"، (كما)(٢) قلنا في "بحرانيّ"، وفي "روحانيّ"؛ لأنَّ هذا الذي يقتضي معنى التثنية تكون زيادته علامةَ التثنية؛ لأنَّها أدلُّ على هذا المعنى من غيرهما من الزيادات، ولو نَسَبْتَ إلى رجل اسمه: "جُمَّة"، أو إلى "اللِّحية" على غير معنى "الطول"، أو "الرَّقَبَةِ" على غير معنى "الغِلَظ" لجرى على القياس جميعه فقلت: "جُمِّيٌّ"، و"لِحْيِيٌّ"، و"رَقَبِيٌّ"، وكذلك لو نَسَبْتَ إلى "الدَّهْرِ" على غير معنى "الطويل العمر" ببقائه على "الدَّهر" لقلت: "دَهْرِيٌّ"، ولم يجز: "دُهْرِيٌّ".

الثالث(٣):

الذي يُحذف منه ياء النسب من غير عِوَضٍ هو: الذي يُبْنَى على صيغة الصِّفَة من "فَعَّال" أو "فَاعِل" أو "فَعِل" أو ما شُبِّهَ بأحد هذه الثلاثة.

[فا]لنَّسَبُ إلى "صاحب الثِّياب": "ثَوَّابٌ"، و "صاحب العاج": "عَوَّاجٌ"، و "صاحب الحمير": "حَمَّارٌ".

وتقول في النَّسَبِ إلى "البَتُوتِ"(٤): "بَتَّاتٌ" على هذا التغيير، و "بَتِّيٌّ" على القياس. والنَّسَبُ إلى "الدِّرع" على معنى: "ذي دِرْعٍ": "دَارِعٌ"، وإلى "ذي النَّبْلِ": "نَابِلٌ"، وإلى "ذي النُّشَّابِ": "نَاشِبٌ"، وإلى "ذي التَّمْرِ": "تامرٌ"، وإلى "ذي اللَّبَنِ": "لابن"، ولـ"ذي الفرس": "فارِسٌ"، ولـ"ذي الأهل": "آهِلٌ"، ولو نَسَبْتَ على غير هذا المعنى

(١) "الجُمَّة: مجتمع شعر الرأس." اللسان (جمم): ١٢/١٠٧.

(٢) في الاصل: (كلما).

(٣) هذا هو القسم الرابع في المسائل ص: ٢١٢، وينظر الأصول: ٣/٨٢.

(٤) البَتُوتُ: مفرد البتّ، وهو: "كساء غليظ مهلهل مربع أخضر." اللسان (بتت): ٢/٨.

بأن تُسَمِّي الرجلَ "دِرْعاً" أو "تَمْراً" لقلت في جميع ذلك على القياس: "دِرْعِيٌّ"، و"تَمْرِيٌّ"، و "نُشَابِيٌّ"، و "لَبَنِيٌّ"، و "أَهْلِيٌّ"، وإنما يجوز "فاعل" على معنى "ذي كذا"(١) خاصّةً، ويجوز "فَعَّال" على معنى "صاحب كذا" فيما تعالجه، وليس في "فاعلٍ" معنى المعالجة كما في "فَعَّال" .

وقيل: ﴿عيشةٍ راضيةٍ﴾(٢)، للمرضيَّة؛ لأنَّهُ على معنى النَّسَب أي: "ذات رضىً"، وكذلك: "طاعمٌ" و "كاسٍ" و "ناعلٌ"، أي: "ذو طَعَامٍ" و "ذو كُسْوَةٍ" و "ذو نَعْلٍ" .

وقالوا: "سَيَّاف" و "نَبَّالٌ"، ففي "نَبَّالٍ" معنى العلاج، وليس في "نَابِلٌ" معنى العلاج، ولا يُقاسُ على هذا الباب، وإن كان قد كثر ضرباً من الكثرة؛ لأنَّ الإطراد والغلبة لياء النَّسَبِ فلا يجوزُ في "صاحب الشعير": "شَعَّار"، ولا في "صاحب البُرِّ": "بَرَّار"، ولا في "صاحب الفاكهة": "فَكَّاه" لما بَيَّنَّا .

الرابع(٣):

المُغَيَّرُ إلى "فاعلٍ" من صفة المؤنث، وهو مُذَكَّرٌ كقولك: "حَائِضٌ" و "طَامِثٌ" و "نَاقَةٌ ضامرٌ"، وإنما جرى على التَّذكير في النَّسَبِ؛ ليفرق بين "فاعلٍ" الذي هو صفة جارية على الفعل وبين "فاعلٍ" الذي هو على النَّسَب من غير "فعل". فإذا قلت: "حائضة غداً" أو"طالقة فيما بعد" لم يجز إلا التأنيث؛ لأنَّهُ جرى على حاضت: تحيض، وهي حائضة، وطَلُقَتْ: تَطْلُقُ وهي طالِقَةٌ .

وتقول: "امرأةٌ مُرْضِعٌ"(٤) على معنى: "ذات رِضَاعٍ"، و "مُرْضِعَةٌ غداً" على معنى: "تُرْضِعُ"، وصفات المبالغة تجري هذا المجرى في التذكير؛ لأنَّها لا تَجِبُ بوجوب الفعل، فَفَرَّقُوا بين الصِّفة الجارية على الفعل التي تجب بوجوبه، وبين الصفة التي للمبالغة

---

(١) ينظر الكتاب ٣٨١/٣ .

(٢) سورة: الحاقة: آية: ٢١، وسورة: القارعة: آية: ٧ .

(٣) في المسائل ص: ٢٠٨ هذا القسم هو القسم الخامس، والباب في الأصول: ٨٤/٣ .

(٤) في الأصل (مرضعة) .

[التي]لا تجب بوجوب الفعل حتى يكون هناك معنى المبالغة، وذلك في "فَعُول" و "مِفعال" و "مِفعَل"، فهو كالنَّسَب في "حائضٍ" و"طامثٍ" و "ضامرٍ".

وتقول: "رجلٌ عَمِلٌ" و"امرأة عَمِلٌ" على معنى النَّسَبِ فلا تؤنث، وكذلك: "رَجُلٌ نَهِرٌ" و"امرأة نَهِرٌ"، و"رجل حَرِحٌ وَسَتِهٌ"، بمعنى: "حِرِيٌّ" و"اسْتِيٌّ".

وقالوا: "مَوتٌ مائتٌ"، و"شُغْلٌ شاغلٌ"، و"شِعْرٌ شاعرٌ" على المبالغة كأنَّه يقول: "شعر يقومُ بنفسه فهو "شِعْرٌ"، وهو "شاعرٌ"، أي: قد قام مقام الشَّاعر في أنه قد جَمَعَ البيانين ـــ بيانَ الشِّعر وبيان الشَّاعر ـ فمن هاهنا كان مبالغة، وكذلك: "الشُّغل" قد جمع أمرين: ماللشغل من القطع عن غيره، وما للشَّاغل من القطع عن غيره،وكذلك: "الموت" قد جمع أمرين: ـ ماللموت من القطع عن التَّصرف، وما للمائت من القطع عن التَّصرف.

وتقول: "همٌّ ناصبٌ" بمعنى: "مُنْصِبٌ"، وجاز فيه "فَاعِلٌ"؛ لأنَّه على تقديرِ: "ذو نَصَبٍ" على طريق النَّسَبِ.

وتقول: "مِصَكٌّ"(١) و"مِصَكَّةٌ" إذا لم تُرِدِ المبالغةَ.

وأمَّا "مِفْعِيْلٌ" كقولك: "مِنْطِيْقٌ" و"مِحْضِيْرٌ" فلم يجئ إلا على المبالغة فلا تجوز فيه الهاء لهذه العلَّةِ، كقولهم: "امرأة مِنْطِيْقٌ" و"مِحْضِيْرٌ" بغير هاء.

---

(٢) "رجل مِصَكٌّ ... : هو القوي الجسيم الشديد الخلق ...، والأنثى: مِصَكَّةٌ." اللسان (صكك): ١٠/٤٥٧.

باب المصادر

ما الذي يجوز في المصدر وما الذي لا يجوز ؟ ولم ذلك ؟

ولم اشتُقَّ الفعل من المصدر ؟

ولم اشتُقَّت منه الصفة الجارية على الفعل ؟

والصِّفة التي ليست جاريةً ؟

ولم جاز أن يكون مصدر لم يُشْتَق منه ؟

ولم جاز في الثلاثي اختلاف أبنية المصادر ولم يجز فيما زاد على الثلاثة ؟

ولم وجب أنَّ كُلَّ فِعلٍ مُشْتَقٍّ من المصدرِ ، وكُلَّ اسمِ فاعلٍ مشتقٌّ من المصدر ؟

وما قسمة الفعل الثلاثي من غير زيادة ؟

ولم لا يكون إلا ثلاثيا أو رباعيا ؟

ولم كَثُر الثُّلاثِيّ وقلَّ الرباعي ؟

وما قسمة أبنية الثلاثيّ من غير زيادةٍ في المتعدِّي ؟

وما قسمته في غير المتعدِّي ؟

وما بناء اسم الفاعل في كُلِّ ثلاثيٍّ متعدٍّ ؟

ولم وَجَبَ أنَّه على زِنَة فاعل(١) ؟

ولم جاز أن يَخْرُجَ عن ذلك ضَرِيْبٌ وقَدَاحٍ للضَّارب وصَرِيم للصَّارم وعريف للعارف؟

وما أصل بناءِ المصدر في الثلاثيّ من غير زيادة ؟

وعلى كم بناءٍ يكون مصدر : فَعَلَه ، يَفْعِله ؟

---

(١) لاتوجد إجابة على هذا السؤال والسؤال الذي تقدمه ، ولعلَّ النَّاسخ قد أسقط بعض العبارات. ينظر الجواب ص ٢٢٧ .

وما ترتيب أبنية هذه المصادر الثلاثة عشر ؟

ولم انقسمت في الترتيب أربعة أقسام :

ـ ما تغيّر بالصيغة من غير زيادة حرف

ـ وما تغيّر بزيادة الهاء

ـ وما تغيّر بزيادة الألف والنون في آخره

ـ وما تغيّر بزيادة الألف في ثالثه .

وكم كلّ واحدٍ من هذه الاقسام ؟

وما هو : فَعَلَهُ يَفْعِلُهُ فَعْلاً : قَالَهُ يَقِيلُهُ قَيْلاً ، فَعَلَهُ يَفْعِلُهُ فَعِلاً: سَرَقَهُ يَسْرِقُهُ سَرِقاً .

فَعَلَهُ يَفْعِلُهُ فِعْلاً : كَذَبَهُ يَكْذِبُهُ كِذْباً ، فَعَلَهُ يَفْعِلُهُ فِعَالاً : كَذَبَهُ يَكْذِبُهُ كِذَاباً .

فَعَلَهُ يَفْعِلُهُ فَعْلَةً : غَلَبَهُ يَغْلِبُهُ غَلْبَةً ، فَعَلَهُ يَفْعِلُهُ فَعِلَةً : سَرَقَهُ يَسْرِقُهُ سَرِقَةً .

فَعَلَهُ يَفْعِلُهُ فِعْلَةً : حَمَاهُ يَحْمِيهِ حِمْيَةً . فَعَلَهُ يَفْعِلُهُ فِعَالَةً : حَمَاهُ يَحْمِيهِ حِمَايَةً .

فَعَلَهُ يَفْعِلُهُ فُعْلاناً : غَفَرَهُ يَغْفِرُهُ غُفْرَاناً / فَعَلَهُ يَفْعِلُه فَعْلاناً : لَوَاهُ يَلْوِيهِ لَيَّاناً . ٣٧/ب

فَعَلَهُ يَفْعِلُهُ فِعالاً : نكحه يَنْكِحُهُ نِكَاحاً .

وكم أبنية المتعدي من «فَعَلَه»؟

وهي تسعة :

فَعَلَهُ يفعُله فَعْلاً : قتله يقتله قتلا .

فَعَلَهُ يفعُله فِعْلاً : ذَكَرَهُ يَذْكُرُهُ ذِكْراً .

فَعَلَهُ يَفْعُله فُعلاً : كَفَرَهُ يَكْفُرُهُ كُفْراً .

فَعَلَهُ يفعُله فَعَلاً : حَلَبَهُ يَحْلُبُهُ حَلَباً .

فَعَلَهُ يفعُله فَعِلاً : خَنَقَهُ يَخْنُقُهُ خَنِقاً .

فَعَلَه يفعُله فُعْلاناً : شَكَرَهُ يَشْكُرُه شُكْرَاناً .

فَعَلَهُ يَفعُلُه فُعُولاً : شَكَرَهُ يَشْكُرُهُ شُكوراً .

فَعَلَهُ يَفْعُله فِعَالاً : كَتَبَهُ يَكْتُبُه كِتاباً .

فَعَلَهُ يَفعُلُه فِعْلَةً : نَشَدَهُ يَنشُدُهُ نِشْدَةً .

وكم(١) أبنية المصدر في فَعِلَه يفْعَلُه ؟

وهي احدى عشر :

فَعِلَه يفعَلُه فَعْلاً : حَمِدَه يحمده حَمْداً .

فَعِلَه يفعَلُه فِعْلاً : عَلِمَه يعْلَمُه عِلْماً .

فَعِلَه يفعَلُه فُعْلاً : شَرِبَه يشْر[بُه] شُرْباً .

فَعِلَه يفعَلُه فَعَلاً : عَمِلَه يعْمَلُه عَمَلاً .

فَعِلَه يفعَلُه فَعْلَةً : رَحِمَه يرْحَمُه رَحْمَةً .

فَعِلَه يفعَلُه فَعَلَةً : رَحِمَه يرْحَمُه رَحَمَةً .

فَعِلَه يفعَلُه فِعْلَةً : خَاله يَخيْلُه خِيْلَةً .

فَعِلَه يفعَلُه فِعَالاً : سَفِدَه يسْفَدُه سِفَاداً .

فَعِلَه يفعَلُه فَعَالاً : سَمِعَه يسْمَعُه سَماعاً .

فَعِلَه يفعَلُه فَعَلاناً : غَشِيَه يغْشَاهُ غَشَياناً .

فَعِلَه يفعَلُه فُعُولاً : لَزِمَه يلْزَمُه لُزُوماً .

ولم جاز : حَسِبَ يَحْسَبُ ونَصَحَ يَنْصَحُ وسَأَلَ يَسْأَلُ على خلاف الأصول في مضارع «فَعَلَ» إذ مضارعه في الأصل على يفعُل أو يفعِل ، ومضارع فَعِل : يَفْعَلُ ؟

وما قسمة أبنيةِ الفعل الذي لا يتعدّى ؟

ولم زاد على المتعدّي بعد استيفائه أبنية المتعدّي ؟

وما الأصل في مصدره ؟

(١) في الأصل(وحكم) وهو تحريف .

ولم كان الأصل فيه فُعُولاً والأصل في المتعدي فَعْلٌ ؟

ولم كان المتعدي أحق بفَعْلٍ من فُعُولٍ؟

وكم أبنية المصدر في فَعَلَ يَفْعِلُ من غير المتعدي ؟

وهي ثمانية :

فَعَلَ يَفْعِلُ فُعُولاً : جَلَسَ يَجْلِسُ جُلُوساً .

فَعَلَ يَفْعِلُ فعيلا : هَدَرَ يَهْدِرُ هَدِيراً

فَعَلَ يَفْعِلُ فِعَالاً : صَرَفَ يَصْرِفُ صِرَافاً

فَعَلَ يَفْعِلُ فُعَالاً : نَبَحَ يَنْبِحُ نُبَاحاً

فَعَلَ يَفْعِلُ فَعْلاً(١) : عَجَزَ يَعْجِزُ عَجْزاً

فَعَلَ يَفْعِلُ فِعْلاً : حَلَفَ يَحْلِفُ حِلْفاً

فَعَلَ يَفْعِلُ فَعَلاناً : عَسَلَ يَعْسِلُ عَسَلاناً(٢)

فَعَلَ يَفْعِلُ فُعْلاناً : رَجَحَ يَرْجِحُ رُجْحَاناً

وكم أبنية المصدر في فَعَلَ يَفْعُلُ من غير المتعدي ؟

وهي اثنا عشر :

فَعَلَ يفعُل فُعُولا : قَعَدَ يَقْعُدُ قُعُوداً

فَعَلَ يَفْعُل فَعِيلا : قَلَخَ يَقْلُخُ قَلِيْخاً(٣)

فَعَلَ يَفْعُلُ فَعَالاً : ثَبَتَ يَثْبُتُ ثَبَاتاً

فَعَلَ يَفْعُل فَعْلاً : سَكَتَ يَسْكُتُ سَكْتا .

فَعَلَ يَفْعُل فِعْلاً : فَسَقَ يَفْسُقُ فِسْقاً .

---

(١) في الأصل (فعالا) وهو تحريف صوابه ما أثبت. ينظر اللسان (عجز) ٣٦٩/٥ .

(٢) عسل الرمح يعسل عسلا وعسولا وعسلاناً : اشتد اهتزازه واضطرب. اللسان (عسل) ٤٤٦/١١

(٣) القلخ : الهدير. ينظر شرح السيرافي على الكتاب ص:٨١ ـ مطبوع ـ واللسان (قلخ) ٤٨/٣ .

فَعَلَ يَفْعُلُ فُعلاً : مَكَثَ يمكث مُكثاً .

فَعَلَ يَفْعُلُ فِعالاً : هَبَّ يهُبُّ هِبَاباً(١)

فَعَلَ يَفْعُلُ فُعالاً : نَعَسَ يَنْعُسُ نُعَاساً .

فَعَلَ يفْعُلُ فَعَلاناً : نَقَزَ يَنْقُزُ نَقَزَاناً .

فَعَلَ يفْعُلُ فِعْلَةً : فَطَنَ يفْطُن فِطْنَةً .

فَعَلَ يفْعُلُ فَعِلَةً : قَطَنَ يقْطُن قَطِنَةً(٢)

فَعَلَ يَفْعُلُ فِعَالَةً : عَمَر يَعْمُر عِمَارَةً .

يقال : عَمَرَ المنزلُ وعَمِر المنزلُ ، حكاه سيبويه(٣) .

وكم أبنية المصدر في فَعِلَ يَفْعَلُ من غير المتعدي ؟

وهي ستة :

فَعِلَ يَفْعَل فَعْلاً : حَرِدَ يَحْرَدُ حَرْداً(٤)

فَعِلَ يَفْعَل فَعَلاً : زَهِد يَزْهَدُ زَهَداً .

فَعِلَ يَفْعَل فُعْلاً : لَبِثَ يلْبَثُ لُبْثاً .

فَعِلَ يَفْعَل فَعِلاً : لَعِبَ يَلْعَب لَعِباً .

فَعِلَ يَفْعَل فِعْلَةً : بَطِنَ يَبْطَن بِطْنَةً .

فَعِلَ يَفْعَل فَعَالَةً : زَهِدَ يَزْهَدُ زَهَادة .

---

(١) هب البعير في السير هبابا أي : نشط ، ينظر الصحاح (هبب) ٢٣٦ ،

(٢) القطنة والقطنة : مثل الرمانة تكون على كرش البعير ، ينظر اللسان ـ قطن ـ ٣٤٣

(٣) في اللسان عَمَرَ الرجل يَعْمُرُ عمرا وعمارة وعمرا وعمر ويَعْمُر ويَعْمِر ، الأخيرة عن سيبويه" ينظر اللسان ـ عمر ـ ٦٠٢/٤ ، وفيه أيضاً: "عَمَرَ المالُ نفسه يَعْمُرُ وعَمِر عمارة ، الأخيرة عن سيبويه ٦٠٤/٤ "، ولم أجد في هذا الباب لسيبويه إلاّ قوله " وقالوا: عمرت الدار عمارة ، فأنثوا...." الكتاب ١٠/٤ .

(٤) حَرِدَ الرجل فهو حرد إذا اغتاظ فتحرَّش بالذي غاظه ، اللسان (حرد) ١٤٥/٣ .

الجواب:

الذي يجوز في المصدر اشتقاق الفعل منه(١) ، واسم الفاعل ، واسم المفعول من المتعدي(٢) ، واسم الزمان والمكان على طريقة المفعِل والمفعَل. والذي لا يجوزُ أن يكون المصدر هو المشتقُّ من الفعل ، لأنَّ المصدر هو الدّائر في جميع التصاريفِ وليس كذلك الفعل ، لأنَّه لا يدور في جميع التصاريف والدَّائر أحقُّ بالأصل ممَّا لا يدور.

وانَّما اشتُقَّت الصفة الجارية على الفعل ليكون للفاعل اسمٌ من الفعل . واشتُقَّت الصفة التي ليست بجارية ليكون للمبني على الفعل بناء الفاعل صفة كما يكون للفاعل صفة وهذه هي الصفة المشبهة باسم الفاعل نحو : حَسَنٍ وشَدِيْدٍ وكَرِيمٍ وظَرِيْفٍ .

ويجوز أن يكون مصدر لا يُشْتَقُّ منه شيء؛ لأنه الأصل / نحو : ويل وويح وذلك قليل. ٢/٣١٨

ولا يكون فعلٌ لا مصدر له؛ لأنَّه فرعٌ عليه والفرع لا بدَّ له من أصل ، وأما الأصل فقد يكون من غير فرع ، لأنَّ شرط الأصل أن يصح له فرع لا أن يكون له فرعٌ لا محالة.

فأمَّا الفرع فمحال إلَّا أن يكون له أصلٌ ، لأنَّه لولا الأصل لم يكن، وليس كذلك الأصل في أنَّه لولا الفرع لم يكن الأصل .

---

(١) ينظر المسألة الثامنة والعشرون من مسائل الخلاف في الإنصاف ٢٣٥/١ .

(٢) في الأصل: " المتقدم " ولعل الصواب ما أثبت .

ونظير ذلك الثمرة تكون من أصل الشجرة فلا تكون (إلا بفرعٍ وشجرة)(١) وقد تكون الشجرة التي هي الأُصل من غير أن تحمل شيئا، ولكنْ هي مما يصلح أن يَحْمِل .

ويجوز في الثلاثيِّ ـ من غير زيادة ـ اختلاف أبنية المصادر على كثرتها ، ولا يجوز فيما زاد على الثلاثة؛ لأنَّ الفِعْلَ الثُّلاثِيَّ أكثرُ وأغلبُ فلذلك كثرت مصادره بحسب كثرته في نفسه . ولم يجز فيما زاد على الثلاثة؛ لأنَّه ليست له هذه المنزلة .

وإنَّما كثر الثُّلاثيّ وغَلُبَ؛ لخفَّته ، وجاز ما زاد على الثلاثة للحاجة إلى البيان (عند)(٢) اختلاف المعاني بما لا تحتمله الأبنية الثلاثيَّةُ فلما استوفت حقَّها ــ فيما تحتمله ــ وجب الخروج إلى باقي المعاني إلى ما زاد على الثلاثيِّ ، لاستكمال البيان عن المعاني المختلفة ولكلِّ واحدٍ من هذا مرتبته . وكلُّ فعلٍ مشتق من المصدر؛ لأنَّ منزلته كمنزلة "ضَرَبَ يَضْرِبُ" من الضَّرب .

وكلُّ اسم فاعل مشتقٌ من المصدر ، لأنَّ منزلته منزلة ضارب من الضَّربِ .

وكلُّ صفةٍ مُشَبَّهة فهي مُشْتَقَّة من المصدر ، لأنَّ منزلتها منزلة الحَسَنِ من الحُسْنِ والقَبيْح من القُبْحِ .

والفعل الثلاثيُّ من غير زيادة على ثلاثة أقسام في الماضي والمضارع لا يختلف إلا بتَغَيُّرِ عينِ الفعلِ؛وهو ــ فَعَلَ ، فَعِلَ ، فَعُلَ ، وكذلك المضارع في ــ يَفْعَلُ ، ويَفْعِلُ ، ويَفْعُلُ .

و"فَعَلَ" يشترك فيه "يَفْعُلُ" و"يَفْعِلُ" كثيراً . ويكون فيه "يفعَلُ" فيما فيه حَرْفُ الحَلْقِ فله ثلاثة أَبْنِيَةٍ. فأمَّا "فَعُلَ" فليس له إلا بناء واحد وهو يَفْعُلُ ، وإنَّما ذلك لقوَّة "فَعَلَ" على البنائين الأخيرين إذ هو أَخَفُّها بانفتاح عين الفعل ....(٣)

وإنما جاز : ضَرِيْبُ قِداحٍ بمعنى ضارب قداح ، لأنَّ فيه زيادة معنى(٤) وهو : أنَّ من

---

(١) في الأصل (فرعاً ولا شجرة) .

(٢) في الأصل "غير" ولعل الصواب ما أثبت .

(٣) لعل الناسخ قد أسقط بعض العبارات، ينظر المسائل ص: ٢٢١ .

(٤) لعله أراد معنى المبالغة .

شأنه أن يضرب بالقداح ، وكذلك صَرِيمٌ للصارم أي من شأنه أن يصرم ، وعَرِيفٌ للعارف أي هو ممن يُنَقِّبُ عن الأسرار حتى يعرف .

ومصادر الثلاثي تترتب في اختلاف الأبنية على أربعة أقسام :

ـ منه ما يَتَغَيَّرُ بالصيغة من غير زيادة حرف .

ـ ومنه ما يَتَغَيَّرُ بزيادة الهاء .

ـ ومنه ما يَتَغَيَّرُ بزيادة الالف والنون في آخره .

ومنه ما يَتَغَيَّرُ بزيادة حرف المدِّ واللِّين .

وليس يخرج شيء منه عن هذه الأقسام الأربعة .

وإنَّما كان المتعدي أحق بـ"فَعْلٍ" من "فُعولٍ" لأنَّه مما ينعقد بالمفعولِ والفاعلِ في مثل قولك: (ضَارِبُ زيدٍ عَمْرٌو)(٢) . فاختير له أَخفَّ الأبنيةِ لهذه العلَّة .

وإنما جاز حَسَبَ يَحْسَبُ لأنَّه على لغتين تداخلتا:

ـ إحداهما حَسَبَ يَحْسِبُ

ـ والأخرى حَسِبَ يَحْسَبُ

إلا أنه أُهْمِلَ حَسَبَ كما أُهْمِلَ ماضي يَدَعُ .

وإنما جاز نَصَحَ يَنْصَحُ وسَأَلَ يَسْأَلُ لأجل حرف الحَلْقِ ، لأنَّه إذا وقع عيناً أو لاماً فُتِحَ "يَفْعَلُ" ، وسنبين هذا فيما بعد إن شاء الله(٣) .

---

(١) ينظر تداخل اللغات في الخصائص ١/ ٣٧٤- ٣٧٨ .

(٢) كذا في الأصل، ولعل الجملة جوابٌ عن استفهامٍ محذوفٍ تقديره: مَنِ الَّذي ضرب زيداً ؟

(٣) ينظر ص: ٢٥٣ .

باب
ما يتفق فيه أبنية المصادر والصفات

ما الذي يتفق فيه أبنيةُ المصادر والصّفات ؟

وما الذى لا يتفق فيه ؟ و لم ذلك ؟

و لم كان هذا فيما تقاربت معانيه دون ما تتفق معانيه وما حكم النَّقْصِ فيه ؟

و لم جرى في الخُلُقِ والصِّناعة دون الأفعال المتعدية ؟

ولأيِّ شيءٍ (جاء)(١) فُعال من نحو : السُّكَاتِ والعُطَاسِ ؟

و لم جاز في "الحُطَامِ" و"الفُتَاتِ" و"الفُضَاضِ" وهو للدَّاء ؟

و لم جاز في "الصُّراخِ" و"البُكَاءِ" ؟

ولأيِّ شيءٍ "فُعَالَةُ" من نحو : "العُمَالةِ" و"الخُباسةِ" (الخُباسة و العُمالة واحدٌ) .

و لم جاز "الفُضالة" و "القُلامة" و "القُوارة" و "القُراضة" وهي لجزاء ما عَمِلْتَ ؟

وما الجامع بينهما ؟

ولأي شيءٍ "الفِعال" ؟

و لم كان الأَصل فيه الِهياجُ حتى جرى في : "الِهباب" و "القِراع" و "الضِّراف" ؟

و لم جاز فيه انتهاء الزمان من نحو : "الصِّرام" و "الجِداد"(٣) و "الحِصاد" ؟

وما الفرق بين "الحِصاد" و "الحَصْد" ؟

---

(١) في الاصل : "ما" ولعله تحريف .

(٢) "الجِدَادُ: أَوانُ الصِّرَامِ " اللسان (جدد) ١١٢/٣

ولم جاز فيه "الشِّرادُ" و"الشِّماسُ" و "النِّفارُ"(١) و "الخِلاءُ" ـ خَلأَتِ النَّاقةُ إذا طلبت الفحل - و "العِضَاضُ"(٢) ؟

ولم جاز فيه الوَسْمُ من نحو :"الخِباطِ" و "العِلاطِ" و "العِراضِ"(٣) للأثر ؟

وما الجامع بينه وبين الهِيَاج ؟

ولم اختلفت الأبنية في : "المُشْطِ" و "الدَّلْوِ" و "الخُطَّافِ" مع أنَّها آلة العمل ؟

فما في اختلاف صُوَرِها مما يوجب اختلاف أبنيتها ؟

ولأيِّ شيء الفِعالة من نحو : "الوِلايةِ" و"الإمارةِ" و"الخِلافةِ" و"العِرافةِ" و"العِيَاسَةِ" و"السِّيَاسَةِ" و"القِصَابَةِ"(٤) و"الوِكَالَةِ" ؟

ولم كان الأصل فيه القيام على الشيءِ وبه ؟

ولأيِّ شيءٍ الفَعالةمن نحو : "السَّآمةِ" و"الزَّهَادَةِ" ؟

ولم كان الأصل (للترك)(٥) عند الانتهاء ؟

ولم اتفق البناء في "أَجِمَ" "يَأْجَمُ" "أَجَماً" و "هَوِيَ" "يَهْوَى" " هَوًى" و هُوَ "هَوٍ" مع أنَّهما نقيضان ؟

وما الجامع بين "قَنِعَ" "يَقْنَعُ" "قَنَاعَةً" و "زَهِدَ" "يَزْهَدُ" "زَهَادَةً" ؟

ولأيِّ شيءٍ فَعَلان من نحو : "العَسَلانِ" و"الرَّتَكانِ" و"الغَثَيَانِ" و"اللَّمَعَانِ" ؟

---

(١) في الأصل (البقاء) والتصويب من الكتاب ٤/١٢ .

(٢) في الأصل (العضاد) والتصويب ما اثبته من اللسان ٧/١٨٨ ؛ والتوثيق من الكتاب ٤/١٣ .

(٣) "الأَثَرُ إذا كان على الوجه يسمى خِبَاطاً والعِلاطُ والعِراضُ على العنق " ينظر الكتاب ٤/١٤ ، اللسان(خبط) ٧/٢٨٣ (عرض) ٧/٣٥٣ ، و في اللسان "العِرَاضُ من سِمَاتِ الإبل وَسْمٌ ؛ قيل:هو خَطٌّ في الفخذ عرضاً" ٧/١٦٦ .

(٤) في الأصل (الفُضالة) والصَّواب ما أثبته من الجواب. وينظر الأصول ٣/٩٢

(٥) في الأصل (للقول) تحريف .

ولم كان الأصلُ زعزعة في ارتفاع ؟

ولم جاز فيه : "النَّزَّاءُ" و"القُمّاصُ" ؟

ولأيٍّ شيء "فَعِيلٌ" في المصدر من نحو : وَجَبَ وَجِيباً، و وَجَفَ وَجِيْفاً، و هَدَرَ هَدِيْراً، ورَسَمَ رَسِيْماً ؟

ولم كان للزعزعة والانزعاج ؟

ولم كان شَنِئْتُهُ شَنَآناً على شَنِيْتُ منه ؟

الجواب:

الَّذي(١) يتفق فيه أبنية المصادر مع اختلاف الأفعال هو ما استمرَّ على عادةٍ جارية في خُلُقٍ أوصناعةٍ .

وما خرج عن ذلك فإنما يكون بحسب العمل الحادث من غير اتِّفاق الأبنية ، للإشعار بمعنىً جارٍ في خُلُقٍ أو صناعةٍ؛ لأنَّ معاني الأفعالِ لمَّا كانت على وجهين :

منها ما يَسْتَمِرُّ استمرار الخُلُقِ الجاري / على عادةٍ ، ومنها ما لا يستمِرُّ ، وجب للمستمرِّ بناءٌ مُسْتَمِرٌّ لينبئَ عن المعنى المُسْتَمِرِّ فيه، وهو على ثلاثةِ أقسامٍ : ٢١٨/ب

الأول : مُسْتَمِرٌّ فيما اتفق فيه المعنى .

الثاني : ما جاء في نَظِيْرِهِ .

الثالث : ما جاء في نَقِيْضِهِ .

وإنَّما جاز في النَّظير ؛لكثرة استعمالهم التَّشْبِيْهَ ، لما فيه من الحِكْمَةِ بإخراج ما لاتقع عليه الحاسَّةُ الى ما تقع عليه الحاسّة .

الثالث النقيض ؛ لأنَّ حكمه أن يكون على حَدِّ نقيضه .

(١) في الأصل (التي) ولعل الصواب ما ذكرت .

وبناء "فُعالٍ" للداء من نحو : "السُّكات" و"العُطاس"(١) ويجيء في "الحطُام" و"الفتُات" و"الفُضَاض"(٢)؛ لأنَّه مما لو تُرِكَ بالحيوان لكان داءً ، ويجيء في "الصُّراخِ" و"البُكاءِ" و"العُواءِ" و"النُباحِ" ؛ لأنَّه عند الآفةِ من الضَّرْبِ و نحوِهِ .

و فُعالةُ للجزاءِ بِيَسِيْرٍ من جملة مالهُ قيمةٌ نحو : العُمالةِ و الخُباسَةِ(٣) والظُّلامة وكلُ ذلك في اليسير من الجملةِ الكثيرةِ على طريق الجزاءِ .

و يجيء في الفُضَالةِ و القُلامة و القُوارة(٤) والقُراضَةِ(٥) فهو كالبقيَّة اليسيرة من الجملة الكثيرة إلا أنَّ في الأول معنَى الجزاءِ والثَّاني يشبهه من هذه الجهة .

والفِعال لمعنى الهِياج فمنه القِراع والصِّراف(٦) والهِباب، ويجيء فيه ما كان لانتهاء الزَّمان من نحو: الصِّرامِ والجِّداد والحِصَاد ؛ لأنَّه كالهِياج في بلوغ النهاية في [الاضطراب](٧) والفرق بين الحِصَاد والحَصْدُ أنَّ في الحِصَاد بلوغ نهاية الزمان وليس

---

(١) مكررة في الأصل .

(٢) فُضَاضُ الشيءِ : ما تَفَرَّقَ منه عند كَسْرِك إيَّاه ، وينظر اللسان (فضض)٢٠٧/٧، وينظر السيرافي النحوي ٧٣ .

(٣) الخُبَاسَة : الغنيمة ، ينظر اللسان (خبس) ٦٢/٦، والسيرافي النحوي ٧٦ .

(٤) القُوارَة : اسمٌ لما قَطَعْتَ من جانب الشيء المُقَوَّر ، وكلُّ شَيءٍ قَطَعْتَ من وسطه خَرْقاً مُستديراً فقد قَوَّرتَهُ ، ينظر اللسان (قور) ١٢٣/٥

(٥) القُراضَة : ما سقط بالقَرْضِ ، ومنه قراضة الذهب ، ينظر اللسان (قرض) ٢١٦/٧

(٦) الصِّرَافُ : حِرْمَةُ كلِّ ذات ظلف ومخلب ....وكلبة صارف بينة الصراف إذا اشتهت الفحل ، ينظر اللسان (صرف) ١٩١/٩

(٧) اضافة لتقويم النص ماخوذة من قول الرماني في شرحه للكتاب مخطوط ١٢٩/٤: "وهو يشبه الهِيَاجَ في التناهي لأن تناهي الزمان كالتناهي في الاضطراب"، ولعل المراد أنَّ النهاية في زمن الانفعال هي الهياج، وكذلك النهاية في زمن الزراعة هي الحصاد .

ذلك في الحَصْد ؛ لأنَّه جاء على حَصَدْتُه حَصْداً كقولـك قَتَلْتُه قَتْلاً و يجيء فيه الشِّرادُ والشِّماسُ والنِّفارُ والخِلاءُ والعِضَاضُ(١)؛ لأنَّ جميع هذا فيه معنى الهِيَاجُ ، ويجيء فيه الوسم من نحو:الخِباطِ والعِلاطِ والعِراضِ؛ لأنَّه ضربٌ من هِياج، فأمَّا المُشْطُ والدَّلْوُ والخُطَّافُ مما(٢) اختلفت أبنيتها ـ مع أنَّها آلة العمل ـ فهي مشتقَّة من أُجل اختلاف صُوَرِها ؛ لأنَّ اختلاف الصورة لمَّا كان أوكد شيء في اختلاف المعاني اقتضى اختلاف الأبنية(٣).

والفِعالة ما كان من القيام على الشَّيءِ وبه نحو:الوِلايةِ والإمارةِ والخِلافةِ والعِرافةِ والعِياسَةِ(٤) والسِّياسَةِ والوِكَالةِ والقِصَابَةِ .

والفَعَالة ؛ للتَّرك والانتهاء من نحو: (الزَّهَادة)(٥) والسَّآمة . فأمَّا الكَرامة والشَّجاعة والضَّلالة والصَّرامة فللمبالغة التي تجري مجرى طلب النهاية .

وقالوا : أَجِمَ يأجَمُ أُجُماً، و هَوِيَ يَهْوَى هَوًى وهُوَ هَوٍ فأجروه عليه ؛ لأنَّه نقيضه(٦).

وسبيلُ قَنِعَ يَقْنَعُ قَنَاعَةً كزَهِدَ يَزْهَدُ زَهَادَةً في أنَّه تركٌ للشَّيءِ وانتهاءٌ عنه .

وفعلان للزعزعة في ارتفاع من نحو : العَسَلان(٧)، والرَّتَكان(٨) واللَّمَعَان ، وجاء في

(١) في الأصل: (والعضاد) وهو تحريف صوابه في المسائل المتقدمة ص ٢٢٩ .

(٢) في الأصل: (ما) ولعل الصواب ما أثبته .

(٣) ينظر السيرافي النحوي ٧٩ .

(٤) العِيَاسَةُ: حسن القيام على المال. القاموس (عوس) ٧٢٢ .

(٥) في الأصل: (الزيادة) والصواب ما ذكرت من الاصول ٩٢/٣ ، والتوفيق من الكتاب١٦/٣ .

(٦) ينظر الكتاب ١٦/٤ .

(٧) العَسَلان: عدو الذئب والثعلب. ينظر اللسان (عسل) ٤٤٧/١١ .

(٨) الرَّتَكان: وصف لمشية البعير وهي مشية فيها اهتزاز. ينظر اللسان (رتك) ٤٣١/١٠ .

هذا المعنى النُّزاءُ والقُماصُ(١) لما فيه من معنى الزَّعْزَعَةِ في ارتفاعٍ كالطيران .

و"فَعِيلٌ" في المصدر لما كان فيه زعزعةٌ وانزعاجٌ من نحو : وَجَبَ القلبُ وَجِيباً، وَوَجَفَ وَجِيفاً، وهَدَرَ [البعير] هَدِيْراً ورَسَمَ رَسِيْماً .

وقالوا : شَنِئْتُه شَنَآناً على شَنِيْتُ منه؛ لأنَّه من هذا الباب الذي لا يتعدّى(٢) ، لما فيه من الاستمرار ، كالخُلُقِ الجاري على منهاجٍ .

(١) النزاء والقماص: الوثب. ينظر: اللسان (قمص) و(نزو) ٨٢/٧، و٣١٩/١٥ .

(٢) قال في الأصول : ولا يجيء فعله متعديا إلاَّ شاذّاً نحو : شَنِئْتُهُ ،٩٣/٣، وهو مستفاد من الكتاب ١٥/٤.

"باب المتفقة في الصفة"

مسائل :

ماالذّي تُتّفق أبنيته في الصفة ؟

وما الذي لا تتفق ؟ و لم ذلك ؟

وما الذي يدخُل في هذا الباب ؟

و لم كان الأَصل في فَعْلان الجوع والعطش ؟

وما حكم طُوِيَ يَطْوَى طَوىً وهو طَيّان ؟

وعَطِشَ يَعْطَشُ عَطَشاً وهو عَطْشَانُ ؟و لم كان الشَّبَعُ وشَبِعَ يَشْبَعُ شَبْعاً وهو شبعانُ من هذا الباب ؟

و لم كان مَلِئْتَ من الطعام وأنت مَلآنُ من هذا الباب ؟

و لم كان قَدَحٌ نَصْفَانُ وجُمْجُمة نَصْفى وقدح قَرْبانُ وجُمْجُمة قَرْبَى من هذا الباب ؟

و لم كان شهوانُ وشهوى من هذا الباب ؟

و لم كان غضبانُ وغضبى والغَضَبُ من هذا الباب ؟

و لم كان ثكلانُ وثكلى وثَكِلَ يَثْكَلُ ثَكَلاً وإنَّما أصل البابِ الجوع والعطش ؟

و لم كان عَبَرْتَ تَعْبُرُ عَبْراً وعَبْرى من هذا الباب ؟

و لم كان عِمْتَ تَعام عَيْمَةً وأنت عيمْان وهي عَيْمى من باب الجوُعِ والعَطَشِ ؟

و لم كان حِرْتَ تَحَارُ حَيْرَةً وهي حَيْرَى وهو حَيْرانُ كسَكْرَانَ من هذا الباب ؟

و لم كان جَرْبَانُ وجَرْبَى وجَرُبَ يَجْرُبُ جَرْباً من هذا الباب ؟

و لم كان رَوِيَ يَرْوَى رِيّاً وهو رَيّانُ وهِيَ رَيّاً من هذا الباب ؟

و لم خرج جاعَ يجوعُ وهو جائعٌ عن أبنيةِ هذا الباب وهوفي المعنى أصلٌ فيه،مع أنـّه قد جاء جَوْعَانُ ؟

وكم وجهاً يجوز في السَّكْرِ ؟ و لم جاز السُّكْر والسُّكُر ؟

الثاني من الصفة :

ما الذي يجيء من الصفة على أَفْعَلَ و فَعْلاءَ ؟

وما الذي لا يجيء فيه هذا ؟ ولم ذلك ؟

وما أصل بِنَاء الصِّفة في هذا الباب ؟

ولم كان الأصل افعالَّ وافْعَلَّ وهو افْعَلُ وهي فَعْلاءُ ؟

ولم كثر فيه فَعِلَ يَفْعَل وفَعَلَ يَفْعَلُ دون غيرهما من الأبنية ؟

ولم جاز صَدِئَ يَصْدَأُ صُدْأَةً ؟ ولم يجز فيه افعَالَّ ولا افْعَلَّ ؟

ولم جاز أَدِمَ يأدَمُ أُدْمَةً ؟ وجاز أَدُم يأدُم ؟

ولم جاز في المصدر البياض والسَّواد فخرج إلى بناءٍ فَعَال عن افعَالَّ وافعَلَّ ؟

ولم جاز جَوْنٌ ووَرْدٌ والوُردة والجُونة ؟

ولم جرى العيبُ الظَّاهر للحسِّ مجرى اللَّونِ في نحو : عَوِرَ يعوَرُ عَوَراً واعْوَرَّ ؟

ولم جاز سَتْهاءُ وأَسْتَهُ ؟

ولم حُمِلَ على رَسْحَاءَ وأَرْسَحَ ؟

ولم حُمِل آذَنُ(١) وأَذْناءُ على أَسَكَّ وسَكَّاءَ ؟

ولم حُمِل أَمْلَسُ ومَلْسَاءُ على أخشَنَ وخَشْنَاءَ ؟

ولم كان صَيِدَ يَصْيَدُ صَيَداً وهو أَصْيَدُ من هذا الباب ؟

ولم كان أَشْيَبُ وأَشْمَطُ وأَجْرَدُ وأَزَبُّ من هذا الباب ؟

ولم كان هَوِجَ يَهْوَجُ هَوَجاً وهو أَهْوَجُ، وثَوِلَ يَثْوَلُ ثَوَلاً وهو أَثْوَلُ، من هذا الباب؟

ولم كان أَمْيَلُ من هذا الباب مع أنَّ فِعْلَهُ مالَ يَمِيْلُ فهو مائلٌ؟

الثالث من الصفة: ما قياسُه فَعِيلٌ:

ما الذي يَجِيءُ على فَعِيلٍ من الصفة ؟

وما الذي لا يجوز فيه ذلك ؟

---

(١) في الأصل: (اذر) والصواب ما أثبته من الكتاب ٢٧/٤، وينظر الأصول: ٩٥/٣ .

ولم كان (لما)(١) لا يتعدّى مما هو كالخلق في استمراره ؟ وما قسمتُه ؟

ولم كان القُبحُ / والحُسْنُ والكِبَرُ والصِّغَرُ والرِّفعَةُ والضَّعَةُ والقُوَّةُ والضَّعْفُ والعِلْمُ والجَهْلُ هي الأصول في هذا الباب ؟ ٣١٩/أ

ولم دخل في هذا الباب : العديلُ والجَلِيْسُ والكَمِيْعُ(٢) والخَصِيْمُ ، والنَّزِيْعُ(٣) ؟

والى أيِّ شيءٍ يرجع من الأُصول الخمسة ؟

ومن أين رجع الى الرِّفْعَةِ والضَّعَةِ ؟

ولِمَ كان حَلُم يَحْلُمُ حِلمَاً فهو حَليمٌ من هذا الباب ؟

ولِمَ كان ظَرُفَ يَظْرُفُ ظَرْفاً من هذا الباب ؟

ولِمَ كان حَرِدَ يَحْرُدُ حَرْداً من هذا الباب ؟

ولِمَ كان فَقُهَ يَفْقُهُ فِقْهاً وهو فَقِيْهٌ من هذا الباب ؟

ولِمَ كان اللُّبُّ واللَّبَابَةُ ولَبِيْبٌ من هذا الباب ؟

ولِمَ جاز : اللُّؤْمَ واللآمة ولَئِيْم(٤) ؟

ولِمَ جاز : لَبِقٌ في هذا الباب ؟

ولِمَ كان رَفُقَ يرفُقُ رِفْقاً ورَفِيْقٌ ورَفِقٌ من هذا الباب ؟

ولِمَ كان عَقَلَ يَعْقِلُ عَقْلاً وهو عاقلٌ من هذا الباب في المعنى وليس منه في اللفظ ؟

فَلِمَ خرج عنه في اللفظ ؟

ولِمَ جازَ : رَزُنَ رَزَانةً وهو رَزِيْنٌ ورَزِيْنَةٌ ؟

ولِمَ كان حَصُنَتْ حُصْنَاً وهي حَصَانٌ وجَبُنَ جُبْناً وهو جَبَانٌ وقالوا : حِصْناً أيضاً؟

(١) في الأصل: (لم) وهو تحريف .

(٢) في الأصل: (الجميع) وهو تحريف صوابه ما أثبت ينظر الجواب ٢٤١ .

(٣) في الأصل: (القريع) وهو تحريف ينظر الجواب ٢٤١، وينظر أيضا الكتاب٣٤/٤ ، والاصول٩٦/٣ .

(٤) في الأصل: (لومه) ولعل الصواب ما أثبت من الجواب الآتي ٢٤١ .

ولم كان رَقُعَ رَقَاعةً وحَمُقَ حَمَاقَةً وحَمِقَ أَحْمَقُ ؟

ولم كان شَنُع شَنَاعةً وأشنعُ من هذا الباب وخَرُقَ خُرْقاً وأَخْرَقُ ؟

ولم كان النَّوَاكةُ وأَنْوَكُ واسْتَنْوَك من هذا الباب ولم يقولوا : نَوِكَ(١) ؟

ولم كان أَمِيْنٌ(٢) ووَكِيْلٌ وَوَصِيٌّ وجَرِيٌّ - في معنى وكيلٍ - من هذا الباب(٣) .

الجواب:

الذي تَتَّفِقُ أبنيته في الصفة مع اختلاف المعنى في المصدر : هو الذي يجوز على اطِّرَادٍ في معنى غير معنى المصدر ، لأنَّه لمَّا اتَّفَقَ في هذا المعنى اتفق في البناء مع اختلاف أنواعه، فهو مع اختلافِ أنواعِهِ جارٍ في معنىً من المعاني، والذي لا تَتَّفِقْ أبنيته هو المختلف الأنواع من غير معنى يجري فيه ؛ لأنَّه إذا لم يَجْرِ في معنى لم يَجِبْ أن يتفق في البناء؛ إذ الاتِّفَاق في البناء للإيذان بأنَّه قد جرى في معنى .

والصفات على وجهين :

- صفةٌ جارية على الفِعْلِ
- وصفةٌ غير جارية عليه .

فالصفة الجارية على الفِعْلِ هي : التي تجب بوجوبِ الفِعْلِ وتكون على زِنَةِ المضارع فيه بالحركةِ والسُّكون .

---

(١) في الأصل: (أنوك) و الصواب من الأصول ٣/٩٧ و التوثيق من الكتاب ٤/٣٦

(٢) المثال في الأصول "أمير" ٣/٩٧ وكذلك هو في الكتاب ٤/٣٤ غير أنَّهَ جاء بهذا اللفظ في الجواب أيضاً مع الاتفاقِ في وزن فعيل .

(٣) ينظر الأصول ٣/٩٧ .

والصِّفة التي لا تجري على الفِعْلِ بخلاف هذا المعنى، و[هي](١) على وجهين :

أحدهما — ما عُدِلَ عن الجارية للمبالغة نحو : "ضَرُوبٍ" عُدِلَ عن ضاربٍ للمبالغة.

و الآخر — ما غُيِّرَ عن الجارية ؛ لأنَّه لا يُنْبِىء عن الفعلية وانَّما هو كصفة النفس من غير طريق الفعل في الحقيقة ، وإن أُخِذَ من المصدر على طريق الحقيقة ، وأبنية هذا القسم فَعْلانُ وأَفْعَلُ وفَعيلٌ وفَعِلٌ هذه الأربعة هي التي تَطَّرد لاتِّفاق المعنى في الأنواع المختلفة .

فبناء فَعْلانَ يَطَّرِدُ فيما كان لشدة الجوع والعطش .

وإذا طَّرد البناء في معنىً دخل في بابه نقيضُهُ، ونَظِيْرُهُ، وسَبَبُهُ، ومُوجِبُه، فكلُّ ما يدخل في الباب فهو على خمسة أقسام :

ما كان لنفس المعنى ، أو نظيرُه ، أو نقيضُهُ ، أوسَبَبُهُ ، أومُوْجِبُه ، وفِعْلُهُ يجيء على فَعِلَ يَفْعَلُ فَعَلاً والصِّفة منه فَعْلان ، فمن ذلك طَوِيَ يَطْوَى طَوىً والصفة طَيَّان،فهذا في شِدَّةِ الجوع ومثله غَرِثَ(٢) يَغْرَثُ غَرَثاً فهو غَرْثَانُ ومنه عَطِشَ يَعْطَشُ عَطَشاً وهو عَطْشَان ، فأمَّا شَبِعَ يَشْبَعُ شِبَعاً وهو شَبْعان فإنَّما جاز؛ لأنَّه نقيض غَرِثَ يَغْرَثُ فهو غَرْثَانُ وجاز الشِّبَعُ؛للإيذانِ بمعنى النَّقيض في الاستواء في الصفة وأمَّا، مَلِئْتَ من الطعام تَمْلأُ مَلأً وأنت ملآن فهذا نظير الشِّبَعِ .

وقَدَحٌ نَصْفَانُ وجُمْجُمَةٌ(٣) نَصْفَى، فهذا نظير الشَّبعان في الامتلاءِ ؛ لأنَّه قد امتلأ إلى حدِّ النِّصْفِ، وقَدَحٌ قَرْبانُ وجُمْجُمَةٌ قَرْبَى، فهذا لأنَّه قد قارب الامتلاء .

وشَهوانُ وشَهْوى كعَطْشان وعَطْشَى لتوقان النَّفْسِ الى الشَّيْءِ فهو نظير العَطْشَان وغَضْبَانُ وغَضْبَى ؛ لأنَّه قد امتلأ غَضَباً . وثَكْلانُ وثَكْلَى؛ لأنَّه مُمْتَلِئٌ بحُزْنِ الثَّكل .

وعَبِرَتْ تَعْبَرُ عَبَراً وهي عَبْرى ؛ لأنَّها ممتلئةٌ بالحزن وعِمْتَ تَعامُ عَيْمَة وأَنت عَيْمان وهي عَيْمى ؛ لأنَّ العيمان في شهوة اللَّبن كالعطشان في شهوة الماء .

---

(١) في الأصل: (هو) ولعلَّ الصواب ما أثبت .

(٢) الغَرْثُ : أَيْسَرُ الجوع ، يُنظر اللسان (غرث) ١٧٢/٢

(٣) الجُمْجُمَةُ : ضربٌ من المكاييل ، يُنظر اللسان (جمم) ١١٠/١٢

وجِرْتَ تحارُ حَيْرَةً وهي حَيْرَى وهو حَيْران فهذا نظيرُ سَكْرَانَ ؛ لأنَّه قد امتلأ حَيْرَةً. وجَرْبَانُ وجَرْبَى وجَرِبَ يَجْرَبُ جَرَباً ، لأنَّه قد امتلأ من هذا البلاء. وأمَّا رَوِي يَرْوَى رَيّاً وهو رَيَّان وهي رَيَّا؛ فلأنَّه نقيض عَطْشَانَ وعَطْشَى .

فاما جاع يَجُوعُ وهو جَائعٌ فخرج عن هذه الأبنية؛ لأنَّه ليس فيه معنى الشِّدَّة ، وجاءوا بالصِّفَةِ على جَوْعَانَ؛ لأنَّ فيه معنى شدَّة الجوع وكأنَّه قد امتلأ بالجوع .

ويجوز في السَّكرِ ثلاثة أوجه(١) :

السَّكَرُ و السُّكْر و السُّكُر .

فأما السَّكَرُ فعلى سَكِرَ يَسْكَرُ سَكَراً وهو سكران وهي سكرى ؛ فلأنَّه مُمْتَلِئٌ من الشَّرابِ كَرَيَّان ورَيَّا.................. (٢) .

الثاني من الصفة :

وهو الذي يجيءُ على أَفْعَلَ وفَعْلاءَ وذلك في الألوانِ والعُيُوبِ الظَّاهرة للحسّ ؛ لأنَّها تجري مجرى اللَّون في أنَّه أثَرٌ يُرَى وأَصْلُ فِعْلِهِ افْعَالَّ وافْعَلَّ وقد يَكْثُرُ فيه فَعِلَ يَفْعَلُ وفَعُلَ يَفْعُلُ ؛ لأنَّ فَعِلَ يَفْعَلُ يختصُّ بما لا يَتَعَدَّى وفَعُلَ يَفْعُلُ يكثر فيما لا يتعدَّى، فأَحْمَرُ وحَمْرَاءُ واحْمَرَّ واحْمَارَّ حُمْرَةً واحمراراً هو من نفسِ المعنى في هذا الباب وأَعْوَرُ وعَوْرَاءُ واعْوَرَّ واعْوَارَّ اعْوِرَاراً من نَفْسِهِ أيضاً .

---

(١) المعروف أنَّ السُّكْرَ من المثلثات اللفظية ، ينظر إكمال الأعلام بتثليث الكلام ٣٠٨/٢ ، والمظنون أنَّه أراد هنا الثلاثة الأوجه اللفظية في معنى واحد وهو شُرب الخمر ، ينظر اللسان (سَكِرَ) ٣٧٢/٤ .

(٢) لعل الناسخ قد أسقط بعض العبارات هنا .

وقال الرُّماني في شرحه على الكتاب ، مخطوط ١٣٢/٤،١٣٣: "وجرى سَكِرَ يَسْكَرُ سَكَراً وهو سكران وهي سكرى؛ لأنَّه ملآن في الشَّراب كالامتلاء من الماء، وجاز السُّكُر والسُّكْر؛ لمؤاخاة فَعْل في الخفة" .

و أما صَدِئَ يَصْدأُ صُدْأَةً فلم يجز فيه افْعَالَّ ولا افْعَلَّ؛ لثِقَلِ التَّضعيف في الهمزة ، وأمَّا أَدِمَ وأُدْمَةٌ وإيْدَامٌ يأدَامُّ ايْدامّاً فهو على أصل الباب،وقد قالوا : أَدُمَ يَأْدُمُ أُدْمَةً للتخفيف وجازَ البياضُ والسَّوادُ ، والأصل الاسْوِدادُ والابْيِضَاضُ؛لأنهم شَبَّهُوه بالصَّباح والمساء.

وجاز جَوْنٌ ووَرْدٌ على حذف الزوائد،وجاء المصدرُ على الأَصْلِ في الوُرْدَةِ(١) والجُوْنَةِ.

وأما سَتِهَ يَسْتَهُ سَتَهاً وهو أَسْتَهُ وهي سَتْهَاءُ؛ فلأنَّه حُمِلَ على نقيضه في أَرْسَحَ(٢) ورَسْحَاءَ كما حُمِلَ آذَنُ وأَذْناءَ على نقيضه من آسَكَّ(٣) وسَكَّاءَ، وكذلك أَمْلَسُ ومَلسَاءُ حُمِلَ على نقيضِهِ من أَخْشَنَ وخَشْنَاءَ ، وأما صَيِدَ يَصْيَدُ صَيَداً وهو أَصْيَدُ؛ فلأنَّه عيبٌ فيمن [لا](٤) يلوي عُنُقَهُ إذا كُلِّمَ على طريقِ الكِبْرِ .

وأما أَشْيَبُ وأَشْمَطُ وأَشْعَرُ وأَجْرَدُ وأَزَبُّ(٥) فعيوبٌ ظاهرةٌ للحِسِّ ، وأما هَوِجَ يَهْوَجُ هَوَجاً وهو / أَهْوَجُ فعيبٌ يظهر أثره في الفعل للحسِّ،وكذلك ثَوِلَ يَثْوَلُ ثَوَلاً وهو أَثْوَلُ – لضَرْبٍ من الجنون – . ٣١٩/ب

وأمَّا أَمْيَلُ فقد يكون للانحراف عن الاستواء ولم يجيئوا بفعله عليه ؛ لأنَّه قد يميل إلى الحقِّ عن الباطل فجعلوا الصفةَ للعيبِ في أَمْيَلَ وجعلوا الفعل من المحتمل للعيب والمدح فقالوا : مَالَ يَمِيْلُ وهو مائِلٌ .

---

(١) في الأصل: (الوده) والصواب ما اثبته ، والوردة هي اللون ما بين الكميت والأشقر ، ينظر الصحاح (ورد) ٥٥٠ .

(٢) رجل أَرْسَحُ بَيِّنُ الرَّسَحِ : قَلِيْلُ لَحْمِ العَجُزِ والفخذين ، اللسان (رسح) ٤٤٩/٢

(٣) السَّكَكُ : صِغَرُ الأُذُنِ ولُصُوقِها بالرَّأس وقِلَّة اشرافها ، اللسان (سكك) ٤٣٩/١٠

(٤) زيادة لتقويم النص ،ينظر اللسان صيد ٢٦٢/٣

(٥) الزَّبَبُ في الناس:كَثْرَةُ الشَّعَرِ في الأذنين والحاجبين ، ينظر اللسان (زبب) ٤٤٤/١ .

الثالث من الصفة : فَعِيلٌ:

وهو لما لا يتعدّى مما هو كالخلق في استمراره وهو على خمسة أقسام :

الأول – باب الحُسْنِ والقُبْح .

الثاني – الكِبَرُ والصِّغَرُ .

الثالث – الرِّفعةُ والضَّعةُ .

الرابع – القوّةُ والضَّعفُ .

الخامس – العلمُ والجهلُ .

فكلُّ هذا تجيء الصفة فيه غلى فَعيلٍ للمبالغة في الاستمرار واللُّزوم .

وجازَ العديلُ والجليسُ والكميعُ(١) والنَّزيْعُ(٢)؛ لأنَّه من باب الرِّفْعَةِ والضَّعَةِ، إذ عَديْلُ الرَّفيعِ رفيعٌ وعَدِيْل الوَضِيْعِ وَضِيْعٌ، وكذلك سبيل الجليس ونحوه، وأما حَلُمَ يَحْلُمُ حِلْماً وهو حليم؛ فلأنَّه مُوجِبُ العلمِ والعقلِ، وكذلك ظَرُفَ يَظْرُفُ ظَرْفاً وهو ظَريفٌ . وأمَّا حَرِدَ(٣) يَحْرُدُ حَرْداً فهو نظيرُ الجهل وموجِبُهُ . وأما فَقُهَ يَفْقُهُ فِقْهاً وهو فَقِيْهٌ؛ فلأنَّه نظير العلم في أنَّه عِلْمٌ بمفهوم المعنى ومتضمنه عند التأمل له فهو نوع من أنواع العلم .

وأمَّا اللُّب واللَّبابة وهو لَبِيْبٌ فلأنَّه من العقل ، وأمَّا اللؤم واللّآمةُ ولَؤُمَ ولئيمٌ فلأنَّه موجب الجهل ، وأما رَفُقَ يَرْفُقُ رِفْقاً ورَفِيق ورَفِق فلأنَّه موجب العلم .

وأمَّا عَقَلَ يَعْقِلُ عَقْلاً وهو عاقِلٌ فخرج عن أبنيةِ هذا البابِ لأنَّهم شَبَّهوه بعقل البعير في التَّقْيِيْدِ عن الشُّرودِ ؛ لأنَّ العقلَ يتقيَّدُ به المعنى في النفس فلا يذهب عنها كما يتقيَّد البعير بالعقل فلايذهب ؛فلهذه العلّة أجروا بِنَاءَهُ على عَقْلِ البعيرِ .

وأما رَزُنَ رَزَانةً وهو رَزِينٌ وهي رَزِينةٌ فلأنَّهُ بمنزلة الحليم في أنَّه موجبُ العقل .

وأما حَصُنت حُصْناً وهي حَصَانٌ فهو موجَبُ العَقْلِ،وجَبُنَ جُبْناً وهو جَبَانٌ فجاء على فُعْلٍ؛ لأنَّه مُوجَبُ الجَهْلِ إذْ كان يدعوا إليه .

---

(١) الكَمِيْعُ : الضجيع ، اللسان (كمع) ٣١٣/٨

(٢) النَّزِيْعُ : الغريب وهو أيضا البعيد ....الذي أمُّهُ سَبِيَّة ، اللسان (نزع) ٣٥٠/٨

(٣) تقدم تعريفه ص: ٢٢٥ .

وأمَّا رَقُعَ رَقَاعةً(١) وحَمُقَ حَمَاقَةً وحُمْقٌ و(حِمِقَ(٢)) فجاء على أنَّه مما أدَّى إليه الجهل، وقالوا: أُحْمَق كما قالوا أَنْوَكُ لأنَّه عيبٌ ظاهرٌ وذلك من الباب الذي قبل هذا.

وأمَّا شَنُعَ شَنَاعَةً وهو أَشْنَعُ فجاء؛ لأنَّه عيبٌ ظاهرٌ وكذلك خَرُقَ خُرْقاً وهو أَخْرَقُ، وكذلك النَّوَاكةُ وأَنْوَكُ واستنوك، كلُّ هذا من العيوب الظاهرة، ولم يقولوا: (نَوِكَ(٣)) استغنوا عنه باستنوك.

وأما أَمِينٌ ووَكِيلٌ ووَصِيٌّ وجَرِيٌّ فهذا من باب الرِّفعة للعقد له على ولايةِ الأَمْرِ.

مسائل من باب المتفقةِ في الفعل:

ما الذي تَتَّفِقُ أبنية الفعل فيه؟ وما الذي لا تَتَّفق؟ ولم ذلك؟

ولم خُصَّ بعض معاني الفعل الَّتي لا تكون الاَّ للنَّفْسِ بأبنيةٍ دونَ جميعِ المعاني الَّتي لا تكونُ إلاَّ(٤) للنَّفْسِ وما قسمة الَّذي لاتَتَّفِقُ أبنية الفعل فيه؟

ولم قَسَّمه(٥) على الحُسْنِ والقُبْحِ والكِبَرِ والصِّغَرِ والقُوَّةِ والضَّعفِ؟

ولم غلب على هذا الباب فَعُلَ يَفْعُل؟

ولم خرج عنه المضاعف؟

وما تصريف القُبْحِ في فِعْلِهِ ومَصْدَرِه؟

ولم خرج الحُسْنُ عن باب فَعيلٍ؟

وما تَصْرِيفُ الوَسَامَةِ؟

ولم جاز فيه وُسَامةٌ ووِسَامٌ ولم يجز في جَمُلَ إلا جَمَالٌ؟

ولم جاز نَضُرَ وَجْهُه ونَضْرٌ ونَضِيرٌ ونَاضِرٌ ونَضَارَةٌ؟

---

(١) الرقيع: الأحمق الذي يتمزق عليه عقله، اللسان (رقع) ١٣٢/٨

(٢) في الأصل: (أحمق) والصواب ما أثبته من الكتاب ٣٦/٤

(٣) في الأ صل: (أنوك) والتصويب من الكتاب ٣٦/٤

(٤) جاءت هنا (إلا) ولعلها زائدة.

(٥) الأصول ٩٧/٣-٩٩.

ولم جاز سَبْطٌ في سَبُطَ سَبَاطةً ؟

ولم جاز شَنُعَ شَنَاعةً وشَنِيْعٌ، ونَظُفَ نَظَافَةً ونَظِيْفٌ ؟

ولم جاز صَبُحَ صَبَاحَةً وصَبِيْحٌ ؟

ولم جاز سَمِيْجٌ ونَذِيْلٌ في لغة هذيل(١) ؟

ولم جاز طُهْرٌ وطَهُرَ طُهْراً وطَهَارَةً وطاهرٌ ولم يَجُزْ فَعِيلٌ ؟

وما تصريفُ العِظَمِ ولم جاز فيه عَظَامة ؟

ولم جاز الصِّغَرُ والكِبَرُ ؟

ولم جاز في كَثُر كَثَارةً وكَثْرَةٌ ؟

ولم جاز فَخْمٌ ؟

ولم خرج بَطِنَ يَبْطَنُ بِطْنَةً وهو بَطِيْنٌ عن الباب ؟

ولم جاز شَجُع شَجَاعةً وشَجِيْعٌ وشُجَاعٌ ؟

ومن أين صار فَعِيلٌ أخا فُعَالٌ ؟

ولم خالف [المصْدَرُ في] قَوِيَ يَقْوَى قُوَّةً لضَعُفَ يَضْعُفُ ضَعْفاً وضَعيفٌ وقَوِيٌّ فأتَّفقا في الصِّفة ؟

ولم جاز جَرُؤَ يَجْرُؤُ جَرَاءَةً وجَرِيءٌ ؟

ولم جاز غَلُظَ غِلَظاً وغَلِيْظٌ ، و سَهُل سُهُولَةً وسَهْلٌ ؟

ولم جاز سَرُعَ سِرَعاً وسَرِيعٌ ، وبَطُؤَ بِطَاً وبَطِيْءٌ ، ولم (كانا)(٢) من هذا الباب ؟

ولم جاز كَمُشَ كَمَاشَةً وكميشٌ، وحَزُنَ حُزُونةً وهو حَزْنٌ ، وصَعُبَ صُعُوبَةٌ وصَعْبٌ؟

---

(١) الكتاب ٣٠/٤ ،واللسان (سمج) ٣٠٠/٢

(٢) في الأصل: (كان) والصَّواب من الجواب .

الجواب:

الذي يَتَّفِقُ أبنية الفعل فيه هو الَّذي يكـون المعنـى للموصـوف خاصَّـة –دون متعلّـق أو مُتَعُدٍّ– مما يُراد به أنْ يُنْبِئَ الفعلُ بصيغته عنه .

والذي لا تُتَّفِقُ أبنيةُ الفعل فيه ما خرج عن هذا المعنى ، وإنَّما خُصَّ بعض المعانى التي في النفس دون مُتَعُدٍّ أو متعلّق بأبنية من الفعل دون غيرهـا ، لأنَّ مـن المعـاني مـا يعظُـم شـأنُه ومنها ما ليس كذلك وإن اختصّ بالنفس دون غيرها ، فجعلوا لما يعظُـم شـأنُه أبنيـةً تنبـئُ عن المعنى بصيغتها ؛ لأنَّ المعنى الذي يعظم شأنه أحق بإفراد الصِّيَغَةِ ممَّا ليس كذلك وهـو على ثلاثة أقسام :

- الحُسْنُ والقُبْحُ
- والصِّغَرُ والكِبَرُ
- والقُوَّةُ والضَّعْفُ

وأبنية الفعل في هذا الباب(٢) :

فَعُلَ يَفْعُل ؛ لأنَّ هذا البناء-خاصَّةً-لما لا يتعدى، فكلُّ أبنية الثلاثيّ سواه مما لا زيادة فيـه فهو مشترك بين المتعدِّي وغير المتعدِّي .

فان كان فيه زيادة فقد يكون منه ما يختصُّ بالذي لا يتعدَّى – كاختصاص فَعُـلَ يَفْعُـلُ – وذلك نحو : انْكَسَرَ ، لا يكون الفعل متعدِّياً أصلاً وسيُشْرَحُ في بابه،إن شاء الله .

والمضاعَفُ من هذا الباب يَخْرُجُ عن "فَعُلَ"؛ لثقل الضَّمَّةِ مع التَّضعيف،ولذلك جـرى(١) قَوِيَ يَقْوَى قُوَّةً على(٣) نقيضِه من ضَعُفَ يَضْعُفُ ضَعْفاً وضُعْفاً .

---

(١) في الأصل: (جمع) وما أثبته مأخوذ من شرح كتاب سيبويه ١٣٥/٤

(٢) الكتاب ٢٨/٤-٣٣، والأصول ٩٧/٣ .

(٣) في الأصل: (عن) .

وتصريف القُبْحِ في فِعْلِهِ ومَصْدَرِهْ قَبُحَ يَقْبُحُ قَبَاحةٌ وهو قَبِيْحٌ ، والغالب على الصِّفة في هذا الباب فَعِيلٌ وإنَّما جرى(١) الحَسَنُ على(٢) نقيضه في قَبيحٍ تشبيهاً / بِنَظِيْرِهِ في (بَطَلٍ)(٣) ٣٢/م لأنَّهم أتوا به على أنَّهُ قد بَطُلَت شَجَاعَةُ غيره مع شجاعته فكذلك إذا قالوا : حَسَنٌ ففيه مبالغةٌ إذ أُطلقت الصِّفةَ كأنَّهم قالوا : قد بَطَلَ حُسْنُ غيره مع حسنه والعِلَّةُ في حَسَنٍ و(٤) أنَّهم شَبَّهُوهُ بنظيره في بَطَلٍ، ذكرها سيبويه (٥).

وتصريف الوَسَامَةِ وَسُمَ يَوْسُمُ وَسَامةً ووَسَاماً فأمَّا الجَمَالُ فَجَمُلَ يَجْمُلُ جَمَالاً واستغنوا به عن فَعَالةٍ ، والصِّفة فيهما جَمِيْلٌ ووَسِيْمٌ .

وأمَّا نَضَر وجهه وهو ناضر فجاز للبيان عن المعنى من غير جهة الصِّيغة الخاصَّة .

وقد قالوا : نَضُر ونَضِيرٌ ونَضَارة ، فأجروه على قياس الباب من الوَسَامة .

وجاز سَبْطٌ في سَبُطَ سَبَاطةً كما جاز حَسَنٌ لخفة بناء "فَعَل" . وتصريف الشَّنَاعَةِ شَنُعَ يَشْنُعُ شَنَاعةً وهو شَنِيعٌ،ونَظُفَ يَنْظُفُ نَظَافَةً وهو نَظِيْفٌ،فهذا من باب الحُسْنِ .

والشَّناعةُ من باب القُبْحِ . وتقول سَمِيْجٌ ونَذِيْلٌ(٦)، لأنَّه من باب قبيحٍ .

وقالوا: طَهُرَ طُهُوراً وهو طاهرٌ فأجروه مُجرى غيرِه من الأفعال .

وقالوا: طَهُر يَطْهُرُ طَهَارةٌ فأجروه على هذا الباب؛ لأنَّه من الحُسْنِ ، ولم يجز فيه فعيلٌ، نقضوه عن الصِّفَةِ؛ لأنَّه قد يكون مما يَظْهَرُ في الحكم وإنْ لم يَحْسُن في رأي العين.

وتقول : عَظُم يَعْظُم عِظَماً وعِظْماً وعَظَامةً وهو عظيم .

---

(١) في الأصل: (جمع)

(٢) في الأصل: (عن)

(٣) في الأصل: (بطن)

(٤) لعل الواو هنا زائدة

(٥) الكتاب ٢٨/٤

(٦) هذا في لغة هُذَيْلٍ، ينظر الكتاب ٣٠/٤، والأصول ٩٨/٣، واللسان (سمج) ٣٠٠/٢ .

وتقول : كَبِرَ يَكْبُرُ كِبَراً وهو كَبِيْرٌ، وصَغُر يَصْغُرُ صِغَراً وهو صَغِيْرٌ .

وتقول : كَثُرَ كَثْرَةً وكَثَارةً وهو كثيرٌ؛ لأنَّه نظير الكِبَرَ .

وتقول : فَخُم فخامة وضخم ضخامة؛ لأنَّهُ من باب الكِبَرُ .

وقالوا : بَطِنَ يَبْطَنُ (بطْناً)(١) (فأخرجوه)(٢) عن "فَعُل" إلى "فَعِلَ" ، لأنَّه نظيره في أنَّه يغلبَ عليه ترك التَعَدِّي .وان كان "فَعَل" يختص بترك التَّعَدِّي ففيه الغَلَبَةُ والاختِصَاصُ .

وتقول : شَجُع شَجَاعةً؛ لأنَّه من باب القُوَّةِ، وشَجِيعٌ وشُجاعٌ ، لأنَّ فَعِيْلٌ وفُعَالٌ أخوان من أجل أنَّه يكثر اشتراكهما في معنىً،نحو : طَويلٍ وطُوالٍ وخَفِيفٍ وخُفافٍ وعَجيبٍ وعُجَابٍ ، فكذلك شَجيعٌ وشُجاعٌ ....(٣)

وتقول : جَرُؤَ يَجْرُؤُ جَرَاءةً وهو جَرِيءٌ ، لأنَّه من باب القُوَّة وغَلُظَ غِلَظاً وهو غَليْظٌ ، لأنَّه من باب القُوَّة أيضاً ، وسَهُل سُهُولةً من باب الضَّعف .

وقالوا : سَهْل فأخرجوه عن فعيل ، لتباعده قليلا عن ضعيف .

وتقول : سَرُعَ سِرَعاً وهو سَرِيْعٌ . وبَطُؤَ بِطئاً وهو بَطِيءٌ .

ودخلا في هذا الباب ، لأنَّ أحدهما أقوى على أمره من الآخر(٤) .

وتقول : كَمُشَ كَمَاشة وكميش(٥)، لأنَّه من باب القُوَّة كسَرُعَ وسريعٌ،وتقول : حَزُنَ حُزُونَةً وهو حَزْنٌ للمكان الغليظِ ، وصَعُب صُعُوبَةً وهو صَعْبٌ ، لأنَّ هذا كلّه من باب القُوَّةِ والشِّدَّةِ .

---

(١) في الكتاب ٣١/٤: بطنة .

(٢) في الأصل: (فأجروه) والتصويب من السياق .

(٣) أسقطت هنا الإجابة عن علةِ مخالفة الفعل "قَوِي" للفعل "ضَعُفَ" مع اشتراكهما في الصفة، ينظر المسائل ص٢٤٤ .

(٤) ينظر الكتاب ٣٢/٤ .

(٥) الكَمِيشُ: الرّجُلُ السَّرِيعُ الماضي، والكَمَاشَةُ: الشَّجَاعةُ، ينظر اللسان (كمش) ٣٤٣/٦ .

بَابٌ يشتركُ فيه فَعُلَ وفَعِلَ كثيراً

ما الَّذي يُشْتَرِكُ فيه فَعُل وفَعِل كثيراً ؟

وما الَّذي لا يشترك ؟ ولم ذلك ؟

ولِمَ جاز غَنِيَ غِنًى وهو غَنِيٌّ ؟ ولَمْ يجُز فيه فَعُلَ ؟

ولِمَ جَازَ فَقِيرٌ ولَمْ يجُز فيه فَعُلَ ولا فَعِلَ ؟

ولِمَ جاز شديدٌ ولم يجز فيه فَعِلَ ؟

ولِمَ جرى فيه شريفٌ وكريم ولئيمٌ على فَعُلَ ؟

ولِمَ جاز دَنُؤَ ومَلُؤَ ، ومَلِئَ ودَنِئَ ووَضُعَ ضَعَةً ووضِيعٌ ؟

ولِمَ جاز رَفِيعٌ ولم يجز رَفُع ؟

ولِمَ جرى نبيهٌ على نَبِهَ ؟ ولم جاز نَابِهٌ ؟

ولِمَ جرى سَعِيدٌ على سَعِدَ يسعَدُ سَعَادةً ؟

وشَقِيٌّ على شَقِيَ يَشْقَى شَقَاوَةً ؟

ولِمَ جرى بَخِيلٌ على بَخِلَ يَبْخَلُ بُخْلاً ؟

ومالفرق بينه وبين لَئِيم حتى جرى لئيمٌ على لَؤُم ولم يجر بخيلٌ على فَعُل ؟

ولِمَ جرى أميرٌ على أَمِرَ وأَمُرَ ؟

ولِمَ حُذِفَت الهاء من الشَّقاء ؟ ولم تُحذف من السَّعادة ؟

ولِمَ جرى رشيد على رَشِدَ يرشَدُ رَشَداً ؟ ولم جاز راشدٌ ؟

ولِمَ جاز في البخل ثلاثة أوجهٍ : [البُخْلُ] والبَخْلُ والبَخَلُ ؟

ولِمَ لا يجوز في مثل ذَلَّ يَذِلُّ ذُلاًّ فهو ذَلِيلٌ فَعُلَ البَتَّةَ ؟

ولِمَ جرى شَحِيحٌ وضَنِينٌ على شَحِحْتَ وضَنِنْتَ ضَنّاً وضَنانةً ؟

ولم جرى لبيبٌ على لَبَّ يَلَبُّ لُبّاً ولَبابَةً ؟

ولم جرى قليلٌ على قَلَّ يَقِلُّ قِلَّةً ؟

وعفيفٌ على عَفَّ يَعِفُّ عِفَّةً ؟

ولم جاز لَبُبْتَ تَلْبُّ على الشّذوذ ؟

الجواب :

الذي يشترك فيه فَعْل وفَعِلَ كثيراً هومُوجَبُ البابِ الأوّل، فإذا غَلَبَ عليه معنىً ما في الباب الأوّلِ جاء على فَعُل، وإذا لم يغلب عليه جاءعلى مُناسِب فَعُلَ وهوفَعِلَ.

والذي لايشترك فيه هو : ما خرج إلى الأبنية التي لاتدلُّ على الكِبَرِ ولاعلى الصِّغَرِ بالصِّيغة،لأنَّه قد يُقْتَصَرُ على مفهوم المعنى من غير جهة الصِّيغة ، وتقول : غَنِي يَغْنَى غِنىً وهو غَنِيٌّ ، فهذا أحقُّ شيءٍبـ"فَعُل"، لأنَّه من باب كِبَرِ الشَّأن (للغَنِيِّ)(١) ولكن عُدِلَ عنه، لأجل حرف العلة كما عُدِل في قَوِيَ يَقْوَىٰ ، فلذلك لم يجز فيه فَعُلَ من جهة ثِقَلِهِ فيه كثِقَلِهِ في قَوِيَ،فاعرف ما يستحقُّ البناء .

وقد أُجرى على ما يستحقه وما يستحق البناء بمعناه وقد أُخْرِجَ عنه لعلّة وتقول : فَقِيرٌ ولا يجوز فيه فَعِلَ ولا فَعُل للاستغناء عنه بـ"افْتَقَرَ" .

وتقول : شَدِيْدٌ ولا يجوز فيه فَعُل ، لِثِقَلِ التَّضْعِيفِ مَعَ الضَّمَّةِ ولا يجوز فيه فَعِلَ للاستغناء بـ"اشْتَدَّ" .

وتقول : شريفٌ وكريمٌ فيجري على شَرُفَ يَشْرُفُ شَرَفاً، وكَرُمَ يَكْرُمُ كَرَماً؛ لقوّة معنى كبر الشأن فيه؛ إذ الأصل في فَعُل يَفْعُل لما كَبُرَ شأنه .

(١) في الأصل: (الغني) .

وجرى لئيمٌ على فَعُلَ؛ لأنَّه نقيضُ كَرِيمٍ، وتقول: دَنُؤَ دَنَاءَةً وهو دَنِيءٌ، لأنَّه / من صِغَرِ القَدْرِ . ٣٢/ب

وتقول : مَلُؤَ فهو مَلِيءٌ ، لأنَّه من باب الكِبَرِ كقولك : كَبُرَ فهو كبير .

وتقول : وَضُعَ ضَعَةً فهو وضيعٌ ، لأنَّه من باب صِغَرِ القَدْرِ .

وتقول : رَفِيعٌ ولا يجوز رَفُعَ ، للاستغناء عنه بارْتَفَعَ(١) ، كالاستغناء عن فَعُلَ في فقير بافتَقَر .

وتقول : نَبِيهٌ ونَبُهَ يَنْبُهُ نَبَاهةً؛ لأنَّه من باب كِبَرِ الشَّأن ، وجاز فيه نَابهٌ على تقدير نَبَهَ

وتقول : سَعِدَ يَسْعَدُ سَعَادَةً وهو سَعِيْدٌ؛ لأنَّه من مُوْجَبِ كِبَرَ الشَّأن إذ السَّعِيدُ قد كَبُر شأنه بالسَّعادة .

وتقول : شَقِيَ يَشْقَى شَقَاوةً وهو شَقِيٌّ؛ لأنَّه من موجب صِغَرِ القَدْرِ .

وجرى بخيلٌ على بَخِلَ يَبْخَلُ بُخْلاً ، وخالف حُكْمَ لئيمٍ في جريانه على لَؤُم يلؤُم لُؤْماً لأنَّ لَئِيْماً نقيضُ كَرِيْمٍ فجرى على قياس كَرُمَ يَكْرُم ، وعُدِلَ بالفعل من بخيل عن هذا؛ لأنَّه نقيض جوادٍ وقد لَزِمَ في جوادٍ الإخراجُ عن الباب من أجل حرف العلَّةِ فلزم في نقيضه الإخراج عن فَعُل كما لزم فيه ، ولم يجب مثل ذلك في لَؤُمَ .

وتقول : أَمُرَ وهو أميرٌ ، لأنَّه من باب كِبَرِ الشَّأنِ ، وقالوا : أَمِرَ على الدَّليل على المعنى من غير جهة الصِّيغة(٢) .

وجاز الشَّقَاء على حذف الهاء ، لِثِقَلِ حرف العلة في الشَّقاوةِ ولم يَجُزْ مثل ذلك في نقيضِه من السَّعادة .

وتقول : رشيد ورَشُدَ يَرْشُدُ رَشَداً، لأنَّه مُوْجَبِ كِبَرِ الشَّأنِ [و]هو الأصلُ في الباب ؛

---

(١) في الأصل: (بأن يقع) والصواب ما أثبته من الكتاب ٤/٣٣ .

(٢) ينظر السيرافي النحوي ١١٥ .

لأنَّه الدائر في جميعه وهذا شرط الأصل ، وليس شَيْءٌ من المعاني يدورُ في جميع الباب إلاَّ كِبَرُ الشَّأن ، لأنَّ الحُسْنَ على كِبرِ الشَّأنِ وكذلك القُوَّةُ ، وكذلك الكَرَمُ ، والشَّرَفُ ، فَكُلُّ ما كَبُرَ شأنه مما يَدُلّ بالصِّيغة عليه فهو على فَعُل يَفْعُل ، وكذلك نقيضُه ، وكُلُّ ما صَغُر قَدْرُه مما يَدُلُّ بالصيغة عليه فهو على فَعُلَ يَفعُل وهو فَعِيلٌ ، لأنَّه نقيضُ الكبير الشَّأن وكلُّ ما كان من موجب كِبَرِ الشَّأن فحُكْمُه فَعُل يَفْعُل وهو فَعِل ، لأنَّ فَعِلْ أخو فَعُل في قِلَّة التعدي فأُلحق به في المعنى المناسب له،فعلى هذه الأصول تجري هذه الأبواب.

وجاز راشدٌ على رَشِدَ يَرْشَدُ من غير دليل من جهة الصيغة .

وما في البُخْل ثلاثة أوجه :

البُخْلُ والبَخَلُ والبَخْل(١) .

أمَّا البُخلُ : فلأنَّه نظير القُبْحِ في صِغَرِ القَدْرِ .

وأمَّا البَخَل : فلأنَّه جرى على حَذِرَ يَحْذَرُ حَذَرَاً لكثرة الفَعَل في باب فَعِل .

وأمَّا البَخْل : فلأنَّ أصل مصدر الثلاثيّ كُلّه "فَعْلٌ" كما قال سيبويه(٢)، ومن أجل ذلك جاء المَرَّةُ منه على "فَعْلَة" وإن اختلفت المصادر كقولك : الضَرْبَةُ والقَعْدَةُ والجَلْسَةُ وما أشبه ذلك .

ولا يجوز في مثل ذَلَّ يَذِلُّ وهو ذليل "فَعُل"؛ لثقل الضَّمَّة مع التَّضعيف .

وتقول : شَحِيحٌ وشَحِحْتُ تَشِحُّ شُحَّاً وكذلك ضَنَنْتَ تَضِنُّ ضَنَّاً وهو ضنينٌ؛ لأنَّه من مُوْجَبِ صِغَرِ القَدْرِ. وتقول : لَبَّ يَلَبُّ لُبَّاً ولُبَابَةً وهو لَبِيبٌ ، لأنَّه من مُوْجَبِ كِبَرِ الشَّأن إذ هو بمعنى العقل .

---

(١) ينظر الكتاب ٣٤/٤ .

(٢) الكتاب ٥/٤ .

وتقول : قَلَّ يَقِلُّ قِلَّةً وهو قَلِيْلٌ ، فجرى على غير ما يدلُّ على المعنى بالصيغة ، وكذلك عَفَّ يَعِفُّ عِفَّةً وهو عفيف فكلٌّ هذا على الأصول التي بَيَّنْتُ لك والطُّرق الصحيحة دون الفاسدة . وأما قول بعضُهم (١) : لَبُبْتَ تَلُبُّ على الشُّذوذِ من وجهين :

أحدهما : أنَّ فَعُلْتَ لا تدخل في المضاعف ؛ للعلَّة التي بَيَّنَّا .

والآخر : أنَّ مضارعه جاء على غير قياس ماضيه ، وإنَّما جاز ذلك للإشعار بقوةِ فَعُل فيما كان من باب كَبُرَ الشَّأن مع الدَّليل على أنَّه شاذٌّ بمخالفة مضارِعِهِ لماضيه .

---

(١) هذا القول حكاه يونس بن حبيب ينظر الكتاب ٤/٣٧ .

(باب فعَل يفعَل من حروف الحلق)

ما الذي يُفْتَحُ عين الفعل فيه من المضارع ؟

وما الذي لا يُفتح ؟

ولم فتحت لحرف الحلق لاماً وعيناً ولم تُفتح له فاءً ؟

وما حرف الحلق ؟

ولم فتحت عين الفعل ؟

ولم فُتح قَرَأَ يَقْرأُ وجَبَهَ يَجْبَهُ وقَلَعَ يَقْلَعُ وذَبَحَ يَذْبحُ ونَسَخَ يَنْسَخُ ؟

ولم فُتح سَأَلَ يَسْأَلُ وذَهَبَ يَذْهَبُ وبَعَثَ يَبْعَثُ ونَحَلَ يَنْحَلُ ومَغَثَ يَمْغَثُ وذَخَرَ يَذْخَرُ؟

ولم جاز بَرَأَ يَبْرُؤُ وهنأ يهنئُ ؟

ولم كان الإجراء على الأصل أقلَّ في الهمزةِ والهاءِ ؟

ولم جرى على ثلاث مراتب في القِلَّةِ والكثرةِ ؟

ولم جاز نَزَعَ يَنْزِعُ ونَضَحَ يَنْضِحُ وصَلَحَ يَصْلُح وفَرَغَ يفْرُ[غُ] ونَفَخَ يَنْفُخُ ؟

ولم لا يجوز فيما لحقته الزوائد فتحُ عين الفعل لحرف الحلق ؟

فلم لا يجوز في استبرأ يَسْتَبْرِئُ إلا الكسر وكذلك انتزع يَنْتَزِع ؟

ولم لا يجوز في فَعُلَ يَفْعُلُ فتح عين الفعل لحرف الحلق ؟

فلم لا يجوز إلا صَبُح يَصْبُحُ ، وقَبُحَ يَقْبُحُ ، وقَمُؤَ يَقْمُؤُ ؟

ولم خالف سَعَلَ ورَعَفَ بابَ الأدواء من نحو وَجِعَ يَوْجَعُ وَجَعاً ؟

ولم لا يجوز في أَمَرَ يأمُر وأَفَل يَأْفُل فتح العين لحرف الحلق ؟

ولم جاز أَبَى يأْبَى ؟

ومن أين احتمل وجهين الحمل على يَقْرأُ وعلى حَسِب يحسِبُ ؟

ولم جاز جَبَى يَجْبَى وقَلَى يَقْلَى(١) ؟

ولم جاز في قول بعضهم(٢) : عَضَضْتَ تَعَضُّ ؟

وما حكم المعتلِّ اللَّام مما (عينه)(٣) حرف الحلق ؟

ولم جرى مجرى الصحيح ؟

ولم جاز شَأَى يَشْأَى ، وسَعَى يَسْعَى ؟

ولم جاز نَحَا يَنْحُو ، ورَغَا يَرْغُو ؟

وما حكم معتلِّ العين مما لامه حرف الحلق ؟ / ٣٢١/أ

ولم جاز باع يبيع ، وجاء يَجِيءُ ، وتاه يَتِيهُ ؟

وما حكم المضاعفِ الَّذي عينه ولامه من حروف الحلق ؟

ولم جرى على الأصل ؟

ولم جاز دَعَّ يَدُعُّ ، وشَحَّ يَشُحُّ ؟

ولم جاز على الشُّذُوذِ(٤) : كَعَّ يَكَعُّ ويَكِعُّ أَجْوَدُ ؟

وكم وجهاً يجوز في فَعِلَ مما عينه حرف الحلق ؟ ولم جاز فيه أربعةُ أوجهٍ ؟

ولم جاز رَحِم وبَعِلَ(٥) ـ من بَعِلَ بالأمر ـ ورَجُلٌ لَعِبٌ ومَحِكٌ(٦) ؟

---

(١) الكتاب ٤/١٠٥ .

(٢) الكتاب ٤/١٠٦ .

(٣) في الأصل: (حرفه) والصواب ما أثبت .

(٤) في الأصل مكرره .

(٥) في الكتاب "وَخِمٌ" و"نَغِلٌ" وما أثبته موافق للسياق، يُقال: بَعِلَ بأمره: دَهِشَ وفَرِقَ وبَرِمَ فلم يَدْر ما يصنع" اللسان (بعل) ١١/٥٩، والأصول ٣/١٠٥، وينظر السِّيرافي ٢٨٣ .

(٦) يقال: رَجُلٌ مَحِكٌ؛ إذا كان لجوجاً عَسِرَ الخُلُق، اللسان (محك) ١٠/٤٨٦ . وفي الأصول (ضحك) ٣/١٠٥

وكم وجهاً يجوز في "فَعيلٍ" في لغة بني تميم(١) اذا كانت العين من حروف الحلق ؟

ولم جاز سِعِيدٌ ورِغِيفٌ ، وبِخِيلٌ وبِئِيسٌ ؟

ولم أجراه أهل الحجاز على الأصل (١) ؟

وما حكم فَعُولٍ ؟

ولم لا يجوز فيه الاتباع كما جاز في فَعِيلٍ ؟

ولم جاز مِغِيرةٌ ومِعِينٌ(٢) في كسر المضموم و(مِنْتِنٌ)(٣) ؟

ولم جاز أُنْبُؤُكَ وأَجُؤُك (٤) ؟

ولم جاز إِجِبَّ يِجِبُّ على الشّذوذ ؟

ولم جاز يِئْبَى في يأبى ؟ وما في شذوذه ما يوجب المخالفة به ؟

ولم جاز لَيْسَ ولم يجز الإعلال على القياس في لاسَ ؟

ولم [لما] جازَ في "إِجِيئُكَ" أنْ تتبع الهمزة الجيم فيُكسَرُ المضموم كما كُسِرَ في يِجِبُّ ؟

وما في أنَّ أصل الجيم تكونُ ساكنةً(٥) [من الدليل] ؟

(١) الكتاب ١٠٨/٤، والأصول ١٠٥/٣ .

(٢) في الأصل: (مغير) والصواب من الاصول ١٠٥/٣ ، الكتاب ١٠٩/٤ .

(٣) في الأصل: (متين) وهو تصحيف .

(٤) أراد أنبئك وأجيئك ، الأصول ١٠٥/٣ .

(٥) الأصول ١٠٥/٣ .

الجواب :

الَّذي يُفتح فيه عين الفعل من المضارع هو الَّذي حرف الحلق منه عيناً أو لاماً ممَّا هو مضارع (فَعَلَ)(١) من الصَّحيح فهذا مُطَّرِدٌ .

والذي لا تُفْتَحَ فيه عينُ المضارع ما عدا ما ذكرنا . وانَّما فُتِحَتْ لحرف الحلق من أجل أنَّ حروف الحلق مُسْتَثْقَلَةٌ لبُعْدِ مَخْرَجِها ، وما بَعُدَ متناوله على اللسان أثقلُ مما قَرُبَ متناوله مع أنَّها قليلةٌ ، وحروف الفَم كثيرةٌ ، وما (قَلَّ)(٢) استعماله أثقلُ مما كَثُرَ استعماله، ويدلُّ على استثقالهم لها أنَّهم يُدْغِمُونها فيما قَرُبَ من حروف الفم فيها؛ لأنَّهم لا يَفِرُّون إليها لِثِقَلِها،و[هم] يفرُّون منها،فهذا دليلٌ، وسنبين ذلك في باب الإدغام إن شاء الله.

وأما (امتناع)(٣) فتح العين لحرفِ الحلق فاءً فمن أجل أنَّها تقع ساكنة ، والسَّاكن خفيفٌ ليس كالمضموم والمكسور .

وتقول : قَرَأَ يَقْرأُ فتفتح لأَجْلِ الهمزة التي هي لامٌ، وجَبَهَ يجبَهُ وقَلَعَ يقلَعُ ، وذَبَحَ يَذْبَحُ ونَسَخَ يَنْسَخُ ، كلُّ هذا لأنَّ حرفَ الحلق لامٌ ، وتقول سأَلَ يسأَلُ ، وذَهَبَ يَذْهَبُ ، وبَعَثَ يَبْعَثُ ، ونَحَلَ يَنْحَلُ ، ومَغَثَ يَمْغَثُ ، وذَخَرَ يَذْخَر ، فتفتح العينَ في جميع هذا لأنَّها حَرْفَ الحلق ، وتقول : بَرَأَ يَبْرُؤُ ، وهنأ يَهْنِئُ فيجوز هذا على الأصل، والإجراء على الأصل على ثلاث مراتبٍ في هذا الباب فالأبعدُ إلى الحلق الأقلُّ في الإجراء على الأصل ، والأقربُ إلى الفَمِ أكثر منه،والأوسَطُ معتدلٌ بين الأمرين في القِلَّة والكثرةِ ،

---

(١) في الأصل: (فعلا) والصواب ما أثبت .ينظر الكتاب٤/١٠١ ، والاصول٣/١٠٢ ، وشرح الشافية للرضي ١/١١٧، ١١٩ .

(٢) في الأصل: (أقل) وهو تحريف .

(٣) في الأصل: (امتاع) تحريف .

وذلك أنَّ أقصى المخارج الهمزة والهاء والألف(١) وأدناها من الفم الغين والخاء ، وأوسطها العين والحاء وتقول : نَزَعَ ينزِعُ ونَضَحَ يَنْضِحُ وصَلَحَ يَصْلُح وفَرَغَ يَفْرُغُ ونَفَخَ يَنْفُخُ .

فيجوز جميع ذلك ، لأنَّه جري على الأصل . وحكم ما لحقته الزوائد امتناع فتح العين فيه لحرف الحلق ، لأنَّه يلزمه أمرٌ واحدٌ فلا يتطرّق من(٢) أجل هذا عليه تغيير التَّخفيف كما يتطرّق على ما يشترك فيه أمران ، اذ كان فَعَلَ يشتركُ فيه يَفْعِلُ ويَفْعَلُ فتطرَّقَ عليه من أجل هذا يَفْعَلُ فلا يجوز في استبرأ إلاَّ يستبرِئُ بالكسر وكذلك انتزع يَنْتَزِعُ .

وحكم فَعُلَ يَفْعُل امتناع فتح العين لحرف الحلق ، لأنَّه يلزمه أمرٌ واحدٌ من غير اشتراك كما لزم ما لحقته الزوائد فلا يجوز الا صَبُحَ يَصْبُحُ وقَبُحَ يَقْبُحُ و(قَمُؤَ)(٣) يَقْمُؤُ وأما سَعَلَ ورَعَفَ فقياسه أن يجيء على باب نظيره من الأدواء نحو : وَجِعَ يَوْجَعُ وَجَعاً الاّ أنَّه أُخرج عن ذلك؛ لأنَّه لم يُرِدْ أن يدلَّ على معنى الدَّاء بالصِّيغة ولكن بمفهوم الكلام فجرى على قياس سائر الأبنية .

و(تقول)(٤) : أَمَرَ يَأْمُر وأَفَلَ يَأْفُل فلا تُفْتَحُ عينُ الفعل في المضارع؛ لأنَّ حرف الحَلْقِ وقع فاءً واذا وقع فاءً كان ساكناً لا يثقُلُ كثقله متحركاً بالضَّمِّ والكَسْرِ(٥) . وجاز أَبَى يَأْبى على وجهين :

---

(١) للمحدثين رأي آخر في مخرج الألف كما هو معروف ، ينظر الأصوات اللغوية لإبراهيم أنيس ١١٤، ١١٥. وينظر سر الصناعة ١/ ٤٦

(٢) مكررة في الاصل .

(٣) في الأصل: (قمر) والصواب من السؤال المتقدم ص ٢٥٣ ، وقمؤ : ذَلَّ وصَغُر، يُنظر اللسان (قمأ) ١/ ١٣٤

(٤) في الأصل: وبقوله .

(٥) قال سيبويه في الكتاب ٤/ ١٠٤: "لأنَّها ساكنة وليس ما بعدها بمنزلة ما قبلُ اللاَّمات" ويُنظر المقتضب ٢/ ١١١ .

أحدهما : أن يجري على قياس حَسَبَ يَحْسَبُ في الشُّذوذ فيكون فَعَلَ يَفْعَلُ(١) .

والوجه الاخر : أن يُشَبَّهَ بقَرَأَ يقرَأُ ، لأنَّ الألف تشبه الهمزة .

وكذلك جَبَى يَجْبَى وقَلَى يَقْلَى في هذه الأحرف الثلاثة على الشُّذوذ .

وجاز في قول بعضهم(٢) : عضضت تعض على أن يكون كحَسَبَ يَحْسَبُ ، ولا يجوز أنْ يُعْتَدَّ بالعين لأنَّها فاءٌ .

وحكم المعتلِّ اللاَّم (مما)(٣) عينُه حرفُ الحلقِ إجراؤه مُجْرَى الصَّحيح،تقول : شَأَى يَشْأَى وسَعَى يَسْعَى فَعِلَّتُهُ كَعِلَّة الصحيح .

وتقول : نَحَا يَنْحُو ورَغَا يَرْغُو ، فتجريه على الأصل .

وحكم المعتلِّ العين ممَّا لامه حرفُ الحلقِ إجراء جميعِه على الأصل؛ لأنَّه لا يُعْتَدُّ بحرف الحلق من أجل سكون عين الفعل .

تقولُ : باع يبيع ، وجاء يَجِيءُ ، وتَاهَ يَتِيهُ .

وحكم المضاعف الذي عينه ولامه من حروف الحلق إجراء جميعه على الأصل ، لأنَّ العينَ ساكنة [في] المضاعفِ كما هي ساكنة في المعتلِّ .

تقول : دَعَّ يدِعُّ ، وشَحَّ يَشِحُّ ، فأمَّا قولهم(٤) : كَعَّ يكَعُّ على الشُّذوذ ، فلأنَّ العين في نية حَرَكَةٍ فعاملها معاملة المتحركة ويكِعُّ أجودُ على الأصل والقياس في النظائر .

ويجوز في "فَعِلَ" مما عينه حرف الحلق أربعة أوجه(٥) وذلك نحو : شَهِدَ فيجوز فيه شَهِدَ؛ لأنَّه الأصل ، وشِهِد على الإتباع ، وشَهْد على قولهم : كَبْدٌ في كَبِد ، للتخفيف وشِهْد

---

(١) قال سيبويه : ففتحوا ما بعد الهمزة للهمزة وهي ساكنة . الكتاب ٤/١٠٦ ، وينظر شرح الشافية للرضي ١/١٢٣ .

(٢) نُسِبَ هذا القول لأبي عبيدة ينظر شرح الشافية للرضي ١/١٢٤ .

(٣) في الأصل: (ما) .

(٤) حكاه يونس ينظر الكتاب ٤/١٠٧، والأصول ٣/١٠٤، وشرح الشافية للرضي ١/١٣٤ .

(٥) في الكتاب والأصول أربع لغات، ينظر الكتاب ٤/١٠٧، والأصول ٣/١٠٤ .

على التَّخفيف بعد الإتباع، وكذلك وَخِم(١) وَبَعِلَ يجوز فيه ما جاز في "شَهْد"، ورَجُلٌ لَعِبٌ و"ضَحِكٌ" يجوز فيه أربعة أوجه على ما بَيَّنَّا /. ٣٢١/ب

وأمَّا "فَعِيل" ممَّا عينه حرف الحلق فيجوز فيه وجهان على لغة بني تميم ، وأهل الحجاز.

أمَّا بنو تميم فيقولون فيه : "فِعِيل" .

وأمَّا أهل الحجاز فيقولون : فَعِيلٌ على الأصل وذلك نحو : سِعِيْدٍ ورِغِيْفٍ وبِخِيْلٍ وبِئِيْسٍ.

وحكم "فَعُولٍ" الإجراء على الأصل من غير إتباع ، لثقل الضَّمِّ نحو : رَؤُفٍ وكذلك رَعُوفٍ(٢) ، وأمّا مِغِيرةٌ ومِعِينٌ فكسروا المضموم للاتباع كما كسروه في (مِنْتِنٍ). وقالوا: أُنْبُؤُكَ وأَجُؤُكَ فغيّروا للإتباع(٣) .

وقال بعضهم: إِجِبٌ يِحِبُّ على الشُّذوذ فكُسِرَ المضموم وكذلك يِئْبَىٰ جاز؛ لأنَّه خرج عن القياس في يأبى فتطرق عَلَيْهِ أن يُخالف به نَظِيرَهُ في يِئْبَىٰ(٤) كما خُولِفَ فيه في تَأْبَىٰ.

وأما "لَيْسَ" فهي مُسَكَّنَةٌ من "لَيِسَ" إلاَّ أنَّه لا يجوز فيها الإعلالُ كما يُعَلُّ "هَابَ" وأصله هَيِبَ فلا يجوز لَاسَ؛ لأنه فِعْلٌ لا يتصرف بـ"يَفْعَلُ" و"سَيَفْعَلُ"، لشَبَهِهِ بـ"مَا"(٦) فلزم طريقةً واحدةً لهذه العلّة .

ولا يجوز في أَجِيئُك أن تتبع الهمزةَ الجيمُ لأَمْرَين :

أحدُهما : أنَّها في نِيَّة سُكونٍ فضعفت حَرَكَتُها عن أنْ يَتْبَعَها غيرُها .

والآخر : أنَّ الضَّمة في أجيئُكَ ضمَّةُ إعرابٍ وليست كالضَّمة في "يُحِبُّ"؛ لأنَّها ضمَّة بناءٍ،فجاز أن يُعْدَلَ عنها الى يِحِبُّ مع شُذُوذِهِ .

---

(١) وخم الرجل: اتخم، ينظر اللسان (وخم) ١٢/٦٣١ .

(٢) ينظر الكتاب ٤/ ١٠٨ .

(٣) ينظر الكتاب ٤/١٠٩، والأصول ٣/١٠٥ .

(٤) ينظر شرح الشافية للرضي ١/١٤٢ .

(٥) في الأصل (بها) ولعله تحريف .

باب نظائر الثلاثي الصحيح من المعتل

ما قسمة المعتلّ في اللّام وغيرها(١) ؟

وما الّذي يجوز في المعتلّ اللّام ؟

وما الّذي لا يجوز ؟ و لم ذلك ؟

و لم جاز رَمَاه يَرْمِيْه فهو رَامٍ ومَرْمِيٌّ ، وغَزَاهُ يَغْزُوه وهو غَازٍ ومَغْزُوٌّ ؟

و لم جاز لَقيته لِقَاءً ولُقِيًّا ؟

وما نظيره من الصحيح ؟

و لم جاز هديته هُدًى من غير نظير له في الصحيح ؟

و لم جاز قلاه يقليه قِلًى ؟

وما نظيره من الصّحيح ؟

و لم كانت فِعَلٌ أُخْتَ فُعَلٍ حتّى جاز هُدًى كما جاز قِلًى ؟

وما نظير عَتا يَعْتُو عُتُوًّا ، وثَوَى يَثْوِي ثُوِيًّا ، ومَضَى يَمْضِي مُضِيًّا ؟

وما نظير بدا يبدُو بَدَاءً ؟

وما نظير نَثَا : نَثًا(١) ؟

و لم جاز الشُّرى والتُّقى ؟

وما نظير بَهُوَ يبهُو بَهَاءً(٢) ؟

وبَذُو يَبْذُو بَذَاءً وهو بَذِيٌّ ؟

و لم جَازَ كِلْتُهُ أَكِيْلُه فأنا كائِلٌ وهو مَكِيْلٌ ، وقُتُّه أَقُوتُه قُوتاً ؟

---

(١) الأصول ٣/١٠٦ .

(٢) نَثَا الحديث والخبر..: حدَّث به وأَشَاعَهُ. اللسان (نثا) ١٥/٣٠٣ .

(٣) البهَاء : الحُسْنُ ، وقد بَهِي الرجل بالكسر ، يَبْهَى ويَبْهُو بَهَاءً ، ينظر اللسان (بهو) ١٤/٩٩.

ولم جاز رجلٌ خافٍ ؟

ولم جاز لِعْتَ تلاعُ لاعاً ، ورجلٌ لاعٍ ولائعٌ مع أنَّ لاعاً أكثر ؟

ولم لا يجوز فيما فاؤُهُ واوٌ يَفْعُلُ(١) ؟

ولم حُذفت الواو من يَفْعِلُ ؟

ولم جاز وَجَد يَجُدُ على الشذوذ ؟

ولم تَمَّ وَجِل يَوْجَلُ ؟

ولم تَمَّ فَعُل يَفْعُل من نحو وَضُؤَ يَوْضُؤُ مع ثقل الواو بين ياءٍ وضَمَّةٍ كثقلها [مع ياءٍ وكسرةٍ، أو أكثر؟

ولم جاز وَرِمَ يَرِمُ ولم يجز يَوْرَمْ وهو الأصل ؟

ولم جاز وَرِعَ يَرِعُ ووَغِرَ يَغِرُ ووَحِرَ يَحِرُ ؟

ولم جاز يَوْغَرُ وَيَوْحَرُ على الأَصْلِ ولم يجز يَوْرَمُ ولا في وَلِيَ يَلِي يُوْلِي ؟

وما حكم ما فاؤه ياء ؟

و(لم)(٢) لا يُحذف كما حُذفت الواو ؟

ولم جاز يَئِسُ على الحذف(٣) ؟

ولم اعتلَّ وَطِئَ يَطَأُ ولم يعتلَّ (يَوْجَلُ)(٤) ؟

---

(١) أراد لم لا يجوز بناءَ يَفْعُلُ مما فاؤه واو .

(٢) مكررة في الأصل .

(٣) يريد حذف الياء من ييئس .

(٤) في الأصل: (يولج)، وينظر الكتاب ٤/١١١ .

الجواب :

المعتلُّ الثُّلاثيُّ على ثلاثة أوجه :

معتلُّ اللامِ ، ومعتلُّ العين ، ومعتلُّ الفاء .

والذي يجوز في المعتل اللاَّم : كلُّ ما يجوز في الصحيح الاَّ ما اقتضاه الاعتلال .

والذي لا يجوز [فيه] إخراجه عن حدِّ الصحيح [لغير ما] يقتضيه الإعلالُ؛ لأنَّه إذا لم يخالفه إلاَّ من (جهةٍ)(١) لم يُخالفْ حُكْمَهُ في سائر تصاريفه إلاَّ من هذه الجهة ، فمن ذلك رماه يرميه رَمْياً وهو رامٍ ومَرْمِيٌّ فهو كقولك : ضَرَبَهُ يَضْرِبُهُ ضَرْباً وهو ضَاربٌ ومضروبٌ إلا بحسب ما اقتضاه الاعتلال مما سنُبَيِّنُ أحكامه وعِلَلَه في باب التصريف،إنْ شاءَ اللهُ .

وكذلك غَزَاه يَغْزُوهُ غَزْواً وهو غازٍ ومَغْزُوٌّ فهذا كقَتَلَهُ يَقْتُلُهُ قَتْلاً وهو قاتلٌ ومَقْتُولٌ إلاَّ بمقدار ما اقتضاه الاعتلال . وتقول لَقِيَهُ لِقَاءً كسَفِدَهُ سِفَاداً ولَقِيَهُ لُقِيّاً كلَزِمَهُ لُزُوماً.

وجاز هَدَيْتَهُ هُدًى من غير نظيرٍ له في الصَّحيح؛ لأنَّه مُنِعَ (٢) "فِعَل" الذي هو الأصل مع مؤاخاة "فِعَلٍ" لـ"فُعَلٍ" في الجمع ، كقولك : كِسْرَةٌ وكِسَرٌ وبُرْمَةٌ وبُرَمٌ ، فواخاه في المصدر كما واخاه في الجمع فجاز : هُدًى كما جاز : رِقلًى في قَلاه يَقْلِيْهِ قِلًى ، وجاز : قلاه يَقْلاهُ كما جاز : أَباه يأْباهُ، ويَقْلِيْهِ على الأصل .

ولم يُسْتَعْمَلْ في يأبى استغناءً بهذا المُغَيَّرِ عن الأصل طلباً للخفَّةِ فيما كَثُرَ استعماله وتقول : عَتَا يعْتُو عُتُوًّا كقولك : خَرَجَ يَخْرُجُ خُرُوجاً ، وثَوَى يَثْوِي ثُوِيًّا كجلس يجلس جُلُوساً فهو فُعُولٌ إلاَّ أنَّه أدركه الاعتلال ، وكذلك مَضَى يَمْضِي مُضِيّاً وبَدا يَبْدُو بَدَاءً كقولك : كَمُل يَكْمُل كَمَالاً ونَثَا نَثاً كقولك: سَرَقَ سَرَقاً، وأمَّا السُّرى والتُّقى فجاز بمنزلة الهُدَى .

---

(١) في الأصل (الجهة) .

(٢) قال سيبويه في الكتاب ٤٦/٤ : "لأنَّ الفِعَل لا يكون مصدراً في هديت فصار هدى عوضا منه" .

وقد ذكرنا عِلَّتَه . وتقول : بَهُوَ يبهُو بهاءً ، وبَذُو يَبْذُو بَذَاءً وهو بَذِيْءٌ كقولك : جَمُلَ يَجْمُلُ جَمالاً وهو جَميلٌ، وتقول فيما اعتلَّت عينه : أَكِيْلُه فأنا كَائِلٌ وهو مَكِيْلٌ، فهو كقولك : ضَرَبْتَه أَضْرِبُهُ(١) / (٢) وأنا ضاربٌ وهو مضروبٌ إلاَّ بمقدار ما اقتضاه الاعتلال. ٣٢٤/ب

وقُتُّه أقوته قُوتاً كقولك : شَكَرْتُه أشْكُرُهُ شُكْراً إلاَّ أنَّ الاعتلال أدْرَكَهُ .

وتقول : رَجُلٌ خَافٍ فهو فَعِلٌ إلاَّ أنَّ الواو انقلبت الفاً لوقوعها عَيْناً في موضع حركة وقبلها فتحة ، ونظيره فَزِعٌ وفَرِقٌ ، وتقول : لِعْتَ تَلاعُ لَاعاً ورَجُلٌ لاعٍ ، فالمصدر والصفة على صيغة واحدة(٣) .

إلاَّ أنَّ المصدَرَ "فَعَلٌ" أدركه الاعتلال فصارت واوه ألفاً، والصِّفة "فَعِلٌ" أدركها الاعتلال فصارت واوُها ألفاً، فاستوى اللَّفظ لهذه العلة، وقد قالوا: لائِعٌ كقولك: خَائِفٌ، ولاعٍ أكثرُ .

وحكم ما فاؤه واوٌ أنْ يلزمه يَفْعِلُ؛ لأنَّه لمَّا كان في نظيره من الصَّحيح يشترك يَفْعِلُ ويَفْعُلُ في فَعَل، ثُمَّ كان يَفْعُل تجب فيه خِفَّةٌ من جهةِ حذفِ الواوِ، لم يجز فيه،كقولك: وَعَدَ يَعِدُ، و لم يَجُزْ مثل ذلك في فَعُل؛ لأنَّه ليس فيه إلا يَفْعُلُ في نظيرِه من الصَّحيح كقولك: كَرُمَ يَكْرُمُ، فلهذا لم يجز إلا وَضُؤَ يَوْضُؤُ وإن كان فيه من الثِّقل مثل ما في يَفْعُل من وَعَدَ لو جاء على الأصل .

وقالوا: وَجَدَ يَجُدُ على الشُّذوذِ، وهو شَاذٌّ في القياس والاستعمال .

---

(١) من هنا أعدت ترتيب اللوحات وأرجعت نصا من باب الجمع الى محلِّه الصحيح وقد سَبَقت الإشارة الى ذلك في باب الجمع ص٩٨، ويبدأ نص باب الجمع من السطر السابع والثلاثين في اللوحة ٣١٢/ب .

(٢) من هنا يبدأ النص في الاستقامه والعودة الى باب المصادر وهو في النسخة في السطر الخامس عشر من اللوحة ٣٢٤/ب ، والذي سقط من النسخة ـــ في رأيي ـــ لا يتجاوز سطراً تقريباً ينظر الأسئلة والاجابات.

(٣) كلام المصنف هنا بحسب الظاهر فقط، وإلاَّ فإنَّ المصدَرَ "فَعَل" بفتح العين، والصفةُ "فَعِل" بكسر العين. وينظر كلام المصنف في المقطع التالي .

(و)(١) يَجِدُ أكثر في الاستعمال. والنَّظائر كلّها على "يَفْعِلُ" ولكنه جاز يَجُدُ؛ للإشعار بالاشتراك في فَعُل. وحكم يَفْعَلُ فيما فاؤه واوٌ الإتمامُ كقولِك وَجِلَ يَوْجَلُ؛ لأنَّ الفتحة خفيفة، فلم تُحذف الواوُ معها كما حُذفت مع الكسرة.

وقالوا: وَرِعَ يَرِعُ، ووَغِرَ يَغِرُ، ووَحِرَ يَحِرُ، فكثر هذا في المعتلّ لاجتماع سببين:

أحدهما: ما جاز لأجله حَسِب يحسِبُ في الصحيح.

والآخر: ما اقتضاه الاعتلال من الخفَّةِ بحذف الواو، فكثر فيه لهذه العلّة.

ويجوز يَوْغَرُ ويَوْحَرُ؛ لأنَّه الأصل، فأما وَرِمَ يَرِمُ ففيه مثل ما ذكرنا، إلا أنَّه لزمه التغيير؛ للإشعار بقوَّة فَعِلَ يَفْعِلُ في المعتلّ على منزلته في الصحيح، فلم يَجُزْ يَوْرَمُ لهذه العلَّةِ.

وأمَّا ولي يَلِي ففيه مثل ما في وَرِمَ يَرِمُ مع (اكتنافِ)(٢) حرفِ العِلَّةِ طَرَفَيْهِ.

فعُدِلَ به إلى "يَفْعِلُ" طلباً للخفَّة بحذف الواو،فلم يكن ليجوز فيه "يَفْعَلُ" مع العلَّة التي بيَّنَّا.

وحكم ما فاؤه ياءٌ الإتمام؛ لأنَّ الياءَ أخفُّ من الواو فتقول: يَسَرَ يَيْسِرُ ويَمَنَ يَيْمِنُ، وقد قالوا: يَئِسَ فحذفوا تشبيهاً بـ"يَعِدُ" وهو شاذٌّ.

وأمَّا وَطِيءَ يَطَأُ فجاء على حَسِبَ يَحْسِبُ فلزمه الاعتلالُ ثم فُتِحَتِ العَيْنُ؛ لأَجْلِ الهمزة كما فُتِحَتْ في يَقْرأُ، والأصلُ فيه أنْ جاء على حَسِبَ يَحْسِبُ ثم اعتل من هذا.

ولا يلزم مثل ذلك في (يَوْجَلُ) لما بيَّنَّا(٣).

---

(١) في الأصل (لا).

(٢) كلمة غير واضحة في الأصل ولعلها كما ذكرت.

(٣) في الأصل (يوجل).

باب
المصادر التي تضارع الأسماء مما ليست بمصادر(١)

ما المصدر الذي يجري مجرى الاسم غير المصدر ؟

وما المصدر الذي لا يجري مجرى غير المصدر ؟

و لم ذلك ؟

وما المصدر الذي لا يجري على فِعْلٍ ؟

وما المصدر الجاري على الفِعْلِ ؟ و لم ذلك ؟

وما المصدر الذي فيه ألف التأنيث ؟

و لم (جاءَ)(٢) بألف التأنيث ؟

وما المصدر الذي فيه هاء التأنيث ؟

و لم جاز الحُذْيا بمعنى: العَطِيَّة والسُّقيا بمعنى: ما سَقَيْتُ والدَّعوى بمعنى: ما ادَّعيْت ؟

فجاء المصدر / بمعنى المفعول ؟ ٣٢٥/أ

و لم جاء "اللَّهُمَّ أشركنا في دعوى المسلمين" ؟(٣)

و لم جاء الكبرياءُ بألفي التأنيث ؟

و لم زِيدتْ ألفُ التأنيث في فِعِّيلى من نحو: رِمِّيَّا، وهِجِّيرَى، وحِثِّيثَى، وحِجِّيزَى؟

وما الفرق بين الرَّكبة والرِّكبة، والقَتلة والقِتلة، والمَوتة والمِيتة ؟

و لم جاز الشِّدة والشِّعْرَةِ والدِّريَةِ على غير معنى الحال(٤) ؟

---

(١) العنوان في الأصول: باب ذكر المصادر التي تضارع الأسماء التي ليست بمصادر ١٠٩/٣ .

(٢) في الأصل: (جاز) والصواب من الجواب .

(٣) الكتاب: ٤٠/٤ ، والأصول ١٠٩/٣ .

(٤) المقصود به اسم الهيئة .

ولم جاز: ليت شِعْرِي، بحذف الهاء، وذهب بِعُذْرَتِها، وهو أبو عُذْرِها(١)، بالحذف ؟

ولم جاز: الزِّنةُ والعُدَةُ والضَّعةُ والقِحَةُ من غير معنى الحال ؟

ولم كان فَعْلَةٌ للمرَّةِ، وفِعْلَةٌ للحال ؟

ولم جاز لقيته لقاءةً، وأتيته إتيانةً مع قِلَّتِهِ ؟

ولم جاز غَزَاةٌ بمعنى الفِعلةِ ؟

ولم جاز الشَّهدة والعَسْلَةُ من غير معنى الفَعْلَةِ ؟

ولم جاز في اسم الرِّيحِ قَنَمَةٌ وسَهَكَةٌ وخَمَطَةٌ على خلاف طريقة الفَعْلة ؟

وما المصدر الذي على بناءِ صفة المبالغة ؟

وما الصِّفةُ التي على بناء المصدر ؟ ولم ذلك ؟

ولم جاز: توضأت وَضُوءاً، وتطهرت طَهُوراً، وأولعت به وَلُوعاً، وَوَقَدْتُ النَّارَ وَقُوداً، وقبلته قبولا ؟

و(ما)(٢) الفرق بين الوَقُودِ والوُقُودِ، والقَبول والقُبولِ ؟

ولم جاز: لَبَنٌ حَلَبٌ بمعنى: محلوبٍ، ورجل عَدْلٌ بمعنى: عادلٍ ؟

ولم جاز المصْدَرُ للفاعل والمفعول ؟

ولم جاز الخَلْقُ للمصدر والمخلوق، وما الفرق ؟

ولم جاز: هذا الدِّرهم ضَرْبُ الأمير، ورَجُلٌ غَمٌّ، ورَجُلٌ نَوْمٌ، وماءٌ صَرًى، ومَعْشَرٌ كَرَمٌ، وهو رِضًى، فما تمييز هذه المصادر في صيغة الفاعِلِ والمفعولِ ؟

وما الفرق بين الشِّبَعِ، وأصاب شِبْعَهُ، حتى اختلف البناء ؟

وما الفرق بين المَلْءِ، وهذا مِلؤُهُ، حتى اختلف البناء ؟

وما الفرق بين الطُّعْمِ والطَّعْمِ، حتى اختلف البناء ؟

---

(١) أبو عذرتها وأبو عذرها: هو الذي يبتدعُ الأشياءَ الغريبةَ ويستنبطُها من ذات نفسه، وهذا القولُ يقال لمن يُشيرُ برأيٍ صواب، أو يَنْطِقُ بكلامٍ بليغ، أو يأتي بفعلٍ حَسَنٍ من قبله ولم يُسْبَقْ إليه، وأصله أن يقال للرجل الذي يَفْتَضُّ المرأة البكر فاتُّسِع فيه. ينظر المُرَصَّع ١٩٦ .

(٢) في الأصل: (أما) .

وما الفرق بين الطَّعم والطُّعم مع قولهم: طَعِمْتُ طَعْماً وطُعْماً ؟

ولم جاز رَوِيْتُ رَيّاً، وأصاب الرِيَّ، على اتّفاق البناء ؟

وطَعِمْتُ طُعْماً، وأصاب الطُّعْمَ، ونَهِلَ نَهَلاً، وأصاب النَّهَلَ ؟

وما الفرق بين القَوْتِ والقُوْتِ(١) حتَّى اختلف البِناءُ ؟

ولم جاز: حَلَبْتُها مِرْيَةً على غير معنى الفِعْلَةِ، وكذلك الدِّرَّة ؟

وما الفرق بين اللُّعْنَةِ واللُّعَنَةِ، (واللَّعْنَة)(٢) ؟

وما الفرق بين الكُرُوع والكَرَع ؟

وما الفرق بين المصدر في دَرَأْتُه دَرْءاً وهو ذ[و] تُدْرَأٍ أي: ذو عُدَّةٍ ومَنَعَةٍ ؟

وما نظير اللُّعَنَةِ من السُّبَّةِ والشُّهْرَة ؟

وما الذي يُوجد له صفة مفعول من المتعدِّي ؟

وما الذي لا يُوجد له ؟

ولم لا يُوجد للمصدَرِ والظُّروفِ إذا أُقِيْمَتْ مُقامَ المَفْعُولِ الصَّحِيْحِ ؟

ولم جاز (جُنَّ)(٣) وسُلَّ ووُرِدَ(٤) وحُمَّ، على غير فِعْلٍ، وجاز الاسم منه في مَجْنُونٍ ومَسْلُولٍ ومَحْمُومٍ ومَوْرُودٍ، ولم جاز في قولهم: حُبِبْتُ حتَّى قرأ أبو رجاءٍ(٥): ﴿فاتَّبِعُوني يَحِبَّكُمُ اللهُ﴾(٦) على هذه اللُّغة من لغة بعض بني تميم(٧) .

---

(١) القَوْتُ: مصدر قَاتَ يقوت قَوْتاً . والقُوتُ: ما يُمسك الرمق من الرزق) اللسان ٢ /٧٤ .

(٢) في الأصل:مكررة ينظر الجواب .

(٣) في الأصل: (جر) والصواب ما أثبته والتوثيق من الكتاب ٤ /٦٧ .

(٤) الوِرْدُ: يوم الحمى إذا أخذت صاحبها لوقت، وقد وردته الحمى فهو مورود" اللسان (ورد) ٣ /٤٥٦ .

(٥) أبو رجاء عمران العطاردي التميمي (ت ١٠٥هـ) اختلف في اسم أبيه، تابعي كبير، كان يختم القرآن كلَّ عشر ليال، أسلم أيام النبي ﷺ ولم يره، قرأ على أبي موسى الأشعري، وعَرَضَ قراءته على ابن عباس رضي الله عنهما، روى الحديث عن بعض الصحابة. ترجمته في غاية النهاية ١ /٦٠٤ .

(٦) سورة آل عمران: الآية: ٣١. رويت هذه القراءة في بغية الآمال ١١٨، والكامل ١ /٣٣٢، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ص: ٢٨٧، وقد ذُكِرَتْ أيضاً في إعراب ثلاثين سورة من القرآن لابن خالويه ٨٢.

(٧) هذه اللغة رُويت عن بعض بني مازن من تميم، ينظر السيرافي النحوي ٢٨٧ .

الجواب:

المصدر الذي يجري مجرى الاسم غير المصدر هو الخارج على بابه إلى معنىً غير المصدر، وهو على ثلاثة أوجه:

ـ منه ما خرج إلى صفة الفاعل .

ـ ومنه ما خرج إلى صفة المفعول .

ـ ومنه ما خرج إلى اسم الجنس على غير طريق الفعليَّةِ .

فالأول نحو قولك: رَجُلٌ عَدْلٌ بمعنى: عَادِلٌ .

والثاني نحو قولك: رجل رِضًى بمعنى: مَرْضِيٌّ .

والثالث نحو الطَّعم واللَّون بمعنى اسم الجنس الذي (يجيء)(١) على غير طريق الفعليَّةِ.

وأما المصدر الذي لا يجري مجرى غير المصدر فهو الجاري على بابه من غير خروجٍ عنه نحو: القتلِ والشَّتْمِ وما أشبه ذلك .

وإنما جرى على بابه؛ لأنَّه لم يتضمَّنْ وجهاً من الوجوه التي ليست للمصدر في أصله والمصدر الذي فيه ألف التأنيث خارجٌ إلى المبالغة، وهو كالجاري على أصله؛ لأنَّه يُشْبِهُ التَّأْكِيدَ.

وأمَّا المصدر الذي فيه هاء التأنيث فخارج عن أصله إلى معنى المَرَّةِ أو الحال(٢) .

وإنَّما أصل المصدرِ على الإبهام، كقولك: الرُّكُوبُ، فأمَّا الرَّكْبَةُ والرِّكْبةُ فقد خرج عن أصل ما يجب للمصدر إلى معنى المرَّة أو الحال (فيفيد)(٣) هذا بأنه لا يخلو المصدرُ من أن

---

(١) كلمة غير واضحة ولعلها كما أثبت .

(٢) تقدم تفسير الحال بمعنى اسم الهيئة في الكتاب ٤/٤٤، وهو عند سيبويه جاء في باب ما تجيء فيه الفِعْلَةُ تريد بها ضرباً من الفعل، وكذلك هو عند ابن السراج في الأصول ٣/١١٠، والسيرافي في شرح الكتاب، ينظر السيرافي النحوي ١٣٧ .

(٣) كلمة غير واضحة في الأصل ولعلها كما أثبت .

يكون جارياً على بابه الَّذي هو له بحقِّ المصدر أو خارجاً عنه بوجه من الوجوه .

وتختلف أحكام الخروج بحسب ما يقتضيه، وسَنُبَيِّنُ ذلك في المسائل التي نذكرها وتزداد وضوحاً إن شاء الله .

فالحُذْيَا ممَّا خرج إلى معنى العَطِيَّةِ، وإنَّما أصله معنى الإعطاء .

والسُّقْيَا مما خرج إلى ما سَقَيْتَ، وإنَّما أصله السَّقْيُ .

والدَّعوى مما خرج إلى ما ادَّعيت وإنما أصله الدُّعاء، كما قالوا(١): اللهم أشركنا في دعوى المسلمين، أي: دعاء المسلمين، فهذا جاء على أصله ...(٢) .

[والكبرياءُ مِمَّا خَرَجَ](٣) إلى أعلى مراتب الكِبْرِ، وإنَّما أصله أن يكون بمعنى الكِبْرِ المُبْهَم الذي يحتمل الأعلى والأدنى .

ولذلك جاءوا فيه بألفي التأنيث فكثرت الزِّيادة التي قليلها يقتضي المبالغة، وكثيرها يقتضي النِّهاية، والكبرياءُ لله عزَّ وجلَّ وَحْدَهُ .

وهو يرجع إلى أنَّه الأكبرُ من كلِّ شيء بما ليس يكون أكبر منه في حقيقةِ معنى صفتِه.

وفِعِّيلَى قد خرج إلى معنى التَّكْثِيرِ بهذه الصيغة كقولهم: رِمِّيَّا و(هِجِّيرَى)(٤) وحِثِّيثَى وحِجِّيزَى، وإنَّما أصله الرَّمْيُ والهَجْرُ والحَثُّ و(الحَجْزُ)(٥) .

(١) الكتاب ٤/٤٠، والأصول: ٣/١٠٩ .

(٢) من هنا أسقط الناسخ بداية إجابة السؤال عن سبب جواز الكبرياء بألف التأنيث ينظر ص ٢٦٥ .

(٣) زيادة لتقويم النص مستفادة من السؤال .

(٤) في الأصل (هجميرى) والصواب ما ذكرته من السؤال، والتوثيق من الأصول: ٣/١١٠، والكتاب: ٤/٤١ . والهِجِّير كالفِسِّيق: الدَّأبُ والعادة وكذلك الهِجِّيرَى. اللسان (هجر) ٥/٢٥٤ .

(٥) في الأصل (الحجر) .

والرَّكبة قد خرج إلى معنى المرّ[ة]، وكذلك القَتْلَةُ، وإنَّمَا الأصلُ: الركوبُ والقَتْلُ.

والرِّكْبَةُ والقِتْلَةُ قد خرج إلى معنى الحال .

وإنَّمَا المَوْتَةُ المَرَّةُ، والمِيْتَةُ الحالُ، والميتةُ هي المِيْتَةُ محققة على معنى الصِّفَةِ لا على المصدر.

وأمَّا الشِّدَّة / والشِّعرة والدِّرية والدِّرَّة فعلى معنى الحال، ولكنَّه قد خرج إلى المبالغة؛ ٢٥/ب لأنَّ هاء التأنيث تكون للمبالغة من نحو عَلاَّمَةٍ ونَسَّابَةٍ، فكأنَّه إذا قال: دِرَّةٌ هو بمعنى دَرٍّ وافر، وكذلك شِدَّةٌ شَدٌّ قويٌّ .

وجاز ليت شعري بحذف الهاء لكثرته في الكلام حتى صار كالمثل كما قالوا:(١) هو أبو عُذْرِهَا، فخرج هذا إلى الحَذْفِ لكثرته في الكلام، والأصل: الشِّعرة بالهاء، وذهب بِعُذْرَتِها.

فأمَّا الزِّنَة والعِدَةُ والضَّعَةُ والقِحَةُ فليس على معنى الحال،، ولكنَّ الهاءَ عِوَضٌ من المحذوف إذ أصله من "وَزَنْتُ" و"وَعَدْتُ" و"الوَضِيعِ" و"الوَقِحِ".

وإنما كان "فَعْلَةٌ" للمَرَّة الواحدة؛ إذ الأصل في مصدر الثلاثي فَعْل، فجاء على طريق الجنس الذي يبين واحدُهُ بالهاءِ، والجنس فيه بسقوطِ الهاءِ كقولهم: تَمْرٌ وتَمْرَةٌ، وبَيْضٌ وبَيْضَةٌ، وجَوْزٌ وجَوْزَةٌ .

وكذلك ضَرْبٌ وضَرْبَةٌ، وقتلٌ وقتلةٌ .

وهكذا الأصل في الرُّكوبِ والقُعُودِ أنْ يَكونَ على فَعْلَةَ، كذا قال

(١) ينظر المسائل المتقدمة، والكتاب ٤/٤٤، والأصول ٣/١١٠، والسيرافي النحوي ١٣٨ .

سيبويهِ(١)، وهو القياس، فجاء الرَّكْبَةُ و(القَتْلَةُ)(٢) والجِلْسَةُ على أصل بناءِ المصدر في التَّقدير، وإنَّما هذه زياداتٌ لحقت لعلل، والأصل: فَعْل .

وجاز: لقيته لِقَاءَةً، وأتيته إتيانةً على لفظ المصدر المستعملِ لا على أصلِه، وهذا النَّحو قليل .

فأمَّا غَزَاه غَزَاةً بمعنى الفَعْلَةِ فخارج على بناء الفَعْلَةِ؛ لأنَّه مما دلَّ على المعنى فيه بِتَضَمُّنِه، دون صيغته التي هي له في أصله .

وأمَّا الشَّهْدَة والعَسَلَة فليس على معنى الفَعْلة؛ لأنَّه قد خرج عن اسم الجنس، ولكنَّه لحقته الهاء؛ لأنَّه يُشْبه باب الفَعْلَةِ، إذ هو بمعنى القطعة [من] الشَّهْدِ، والقطعة مما يُعْسَلُ به(٣) فأشبه بابَ المرَّةِ من الفعل .

وقالوا في اسم الريح: قَنَمَةٌ وسَهَكَةٌ وخَمَطَةٌ للمبالغة، وليس على معنى الفَعْلَةِ .

وكذلك البَنَّةُ(٤) ليس على معنى المرَّة، كذا قال سيبويه(٥) .

وأما تَوَضَّأْتُ وُضُوءاً وتَطَهَّرْتُ طُهُوراً، وأُوْلِعْتُ به وُلُوعاً، فخرج إلى صفةِ المبالغةِ .

وإنَّما الأصل: تطهرت تَطَهُّراً، وتَوَضَّأت تَوَضُّؤاً، وأُولِعْتُ به إيلاعاً، وكذلك قولهم: وَقَدْتُ النَّارَ وَقُوداً، وقَبِلْتُهُ قَبُولاً، خارجٌ إلى بناءِ الصِّفة من نحو الضَّروبِ والقَتُولِ والهَيُوجِ، وإنَّما الأصل: وَقَدْتُ النَّار وُقُوداً، وقَبِلْتُهُ قُبُولاً .

وتقول: لَبَنٌ حَلَبٌ، فهذا خارجٌ إلى معنى الصِّفة؛ إذ معناه: لَبَنٌ مَحْلُوبٌ .

وإنَّما جاز أن يجيء المصدر للفاعل والمفعول؛ لما في ذلك من المبالغة؛ كما في قولك: السخاءُ حاتمٌ فهذا مبالغة كأنَّك جَعَلْتَ لَهُ مَعْنَى السَّخاءِ كُلَّهُ .

---

(١) الكتاب: ٤/٤٥ .

(٢) في الأصل: (والفعل) تحريف .

(٣) أي: ما له في الطعم حلاوة كالعسل" ينظر اللسان (عسل) ١١/٤٤٥

(٤) البَنَّةُ: الريح الطيبة كرائحة التفاح ونحوها. اللسان (بنن) ١٣/٥٨ .

(٥) الكتاب: ٤/٤٥ .

فكذلك رجل عَدْلٌ، كأنَّك جعلت له العدل كلَّه في التقدير للمبالغة .

والخَلْقُ بمعنى المخلوق خارجٌ إلى معنى صفة مفعول .

فأمَّا الخَلْقُ بمعنى (إنشاء)(١) الفعل، فجاز على أصل المصدر وكلاهما مستعملٌ حَسَنٌ

وتقول: هذا دِرْهَمٌ ضَرْبُ الأمير، بمعنى مَضْرُوبِ الأمير فقد خرج إلى معنى المفعول .

وتقول: رجل (غَمٌّ)(٢) بمعنى: غَامٍّ، ورجل نَوْمٌ بمعنى: نَائِمٍ، فهذا قد خرج إلى معنى الفاعل .

وتقول ماءٌ صَرًى بمعنى: صَرٍ، ومَعْشَرٌ كَرَمٌ بمعنى: كُرَمَاءَ .

وتقول: شَبِعَ شِبَعاً فهذا المصدر جاء على أصله، وأصاب شِبْعَةً فهذا خارجٌ إلى الجنس في معناه وصيغته .

وتقول: مَلأَهُ مِلئاً، وهذا ملؤُه، فـ"مِلؤُه" قد خرج إلى ما يَمْلأُهُ، وصار اسم الجنس، وتغيَّر لفظه ومعناه .

وتقول: طَعِمْتُ طُعْماً، وهذا طُعْمَةٌ، فالطُّعْمُ قد خرج إلى اسمِ الجنسِ المُدْرَكِ بالحسِّ من نحو: الحلاوةِ والحموضةِ وما أشبه ذلك .

وأمَّا الطَّعْمُ فيجري على وجهين طَعِمْتُ طَعْماً، فهذا على المصدر .

فأمَّا قولهم هذا طَعْمَةٌ فخارجٌ إلى اسم الجنس .

وتقول: رَوِيتُ رِيّاً، فهذا على أصل المصدر، وأصاب رِيَّهُ، فهذا خارجٌ إلى معنى مايُرْوِيْهِ إلاَّ أنَّهُ خَرَجَ في المعنى دون اللَّفْظِ .

---

(١) مكررة في النسخة .

(٢) في الأصل: (عمر) .

(٣) ينظر الكتاب ٤/٤٢ .

وتقول: نَهِلَ نَهَلاً فهذا على أصل المصدر، وأصاب النَّهَلَ، فهذا خارج إلى معنى الجنس واللفظ واحدٌ .

وتقول: قَاته قَوتاًفهذا على المصدر، فأمَّا القُوتُ فيجوز فيه الوَجْهَانِ:

أحدهما: قَاته قُوتاً على المصدر .

والآخر: القُوتُ:الرِّزقُ على اسم الجنسِ .

وأما حَلَبهَا مِرْيَةً فهو على غير معنى الفِعْلَةِ ولكنَّها قِطْعَةٌ من الحَلْبَةِ، فهو على شَبَهِ المَرَّة، وكذلك دَرَّتْ دِرَّةً .

وأمَّا اللُّعْنَةُ واللُّعَنَةُ واللَّعْنَةُ فعلى معانٍ مختلفةٍ .

فاللُّعْنَة: الَّذي يُلعَنُ فقد خرج إلى معنى المفعولِ، وهو الملعونُ في الناس .

وأمَّا اللُّعَنَةُ: فهو الذي يَلْعَنُ وقد خرج إلى معنى الفاعل أي: هو كثيرُ اللَّعْنِ للنَّاس أو غيرهم .

وأما اللَّعْنة: فالمَرَّةُ من هذا الفعل، وكلُّ هذه المصادرِ خارجةٌ عن الأصل .

فاللُّعْنَةُ خرج إلى المفعول، واللُّعَنَةُ خرج إلى الفاعل، واللَّعْنة خرج إلى المَرَّة من الفعل.

والأصل في جميع هذا اللَّعْنُ .

وتقول: كَرَعَ كُرُوعاً(١) فهذا على أصل المصدرِ في المعنى، وهذا كَرَعٌ،أَيْ: مَاءٌ يُكْرَعُ فيه، فقد خرج إلى اسمِ الجنسِ،وتَغَيَّر لفظُه ومعناه .

وتقول: دَرَأْتُه دَرْءاً فهذا على أصل المصدرِ مثل: رُفَعْتُه رَفْعاً .

وتقول: هذا ذُو تُدْرَإٍ(٢) أي: ذو عِدَّةٍ ومَنَعَةٍ، فهذا قد خرج / إلى المبالغة في الدَّرْءِ، كأنَّك قلت: له درءُ عِزٍّ ومَنَعَةٌ، فخرج إلى معنى النَّوع على طريق المبالغة .　　٢/٣٢٦

---

(١) كَرع في الماء يَكْرَعُ كُرُوعاً: تناوله بفيه من موضعه. اللسان (كرع) ٨/٣٠٨ .

(٢) ينظر الكتاب ٤٣/٣، والأصول ١١٢/٣، والسيرافي ١٣٤ .

ونظير (اللُّعْنَة)(١) السُّبَّةِ، تقول: هذا الرجل سُبَّةٌ علينا أي: هو ممن يُسَبُّ، وكذلك هو شُهْرَةٌ، كلٌّ هذا على معنى المفعول. والفِعْلُ على وجهين:

منه ما يُؤْخَذُ منه صفة مفعول .

ومنه ما لايُؤْخَذُ منه صفة مفعول .

فالَّذي(٢) يُؤْخَذُ منه صفة مفعول هو: المتعدِّي الَّذي يدلُّ على مفعولٍ به، وأمَّا الَّذي لا يُؤخذ منه صفة مفعول فهو الفعل الَّذي لا يَدُلُّ على مفعولٍ به، وإن أقمت المصدرَ و(الظروف)(٣) مُقَامِ المَفْعُولِ به لم يجب لها صِفَةُ مفعولٍ؛ لأنَّ الاتِّساعَ لا يُقاس،جَرَتْ مع الفعل مَجْرَى المفعول به؛لِقَلَّةِ الفعل .

وكل فِعْلٍ جاء على طريق ما لم يُسَمَّ فاعلُه فهو على تغييره إلى طريقة فُعِلَ عن طريقة فَعَلَ التي هي للفاعل إلَّا أشياءَ شذَّتْ في هذا الباب قليلةٌ معدودةٌ وهي: جُنَّ وسُلَّ، ووُرِدَ، وحُمَّ، وزُكِمَ، فإنَّ هذه لم يُستعملْ منها فَعَلَ للفاعل،وهي نوادرُ،ولكن جاءوا بصفة المفعول،فقالوا: مجنونٌ ومَسْلُولٌ ومَحْمُومٌ ومَوْرُودٌ ومَزْكُومٌ .

والعِلَّةُ في ترك فَعَلَ للفاعل في هذه الأفعال الاستغناء عنه بجعله مجنوناً أو مسلولاً أو محموماً، كما استُغني عن ماضي يَدَعُ بـ"تَرَكَ"، استغناءً لازماً، ليس كالاستغناءِ عن الشيءِ في حالٍ دون حال، فجاء هذا للإشعار اللَّازم المنفصل من الاستغناء العارض، واستعمال ما يجب فيه الاستغناءُ اللَّازمُ لَغْوٌ لا يجوز؛ لأنَّه استعمالُ ما لا يُحتاجُ إليه، فهذا مذهب سيبويهِ(٤) في الاستغناءِ اللازمِ قد شرحناه .

---

(١) بعد هذه الكلمة جاء الحرف (و) ولعلها زيادة من أثر النساخ .

(٢) جاء هنا كلمة (لا) وهي تنافي المعنى .

(٣) في الأصل (والحروف) والصواب من السؤال .

(٤) الكتاب: ٦٧/٤ .

ـ قال الشيخ أيَّده الله ـ: وأما ابن السراج(١) فسمعته يعتَلُّ في هذه الأفعال بغير الاستغناء، وهو أنَّه لما خرجت عن حدِّ الأفعال التي ترجع إلى المختارِ المعروفِ أو الطَّبعِ الذي جرت به العادة في نسبة الفعل إليه حَسُنَ أن يُخْرَجَ إلى هذا الحكم؛ لأنَّه ليس لها فاعل يُعرفُ، فينُسب إليه من مختارٍ أو طَبْعٍ، إذ كان الجنونُ ليس من الطَّبع اللاَّزم كالموت والحياة وما جرى هذا المجرى من الشِّبَعِ والرِّيِّ والقُوَّةِ والضَّعْفِ، وإنَّما هي آفاتٌ عارضةٌ لا يُنسبُ إلى الموصوف بها نسبةَ المختار، ولا إلى الطبع الجاري في العادة، فحَسُنَ أن يُخَصَّ هذا الحكم لهذه العلَّةِ.

وأمَّا محبوب [من] الفعل أَحْبَبْتُ فجاء على غير فِعْلِهِ، وإنَّما الجاري على فعله مُحَبٌّ، فجاز هذا على أحد وجهين: إمَّا الاستخفاف بحذف الهمزة، [أو] أن يكون على قَوْل بَعْضِ بني تميم حَبَبْتُ أَحِبُّ، وقرأ أبو رجاءٍ العطارديُّ: ﴿فاتَّبِعُونِي يُحِبَّكُمُ اللهُ﴾(٢) على هذه اللغة .

---

(١) ينظر الأصول ٣/١١٢ .

(٢) تقدم تخريج القراءةِ القرآنيَّةِ في المسائل ص: ٢٦٧، وقال الرُّمَّانيُّ في شرح الكتاب: "وقد قال بعضُهم: حَبَبْتُ، وقرأ أبو رجاء العطاردي: ﴿فاتبعوني يُحِبّكم الله﴾ ٤/١٥١ ب .

باب الأفعال المزيدة على الثُلاثيَّة(١)

ما الأفعال المزيدة على الثلاثية ؟

وما قسمتها في الإلحاق ؟

ولم كان (حَوْقَلَ)(٢) حَوْقَلَةً، وبَيْطَرَ بَيْطَرَةً، و(جَهْوَرَ جَهْوَرَةً)(٣) مُلْحَقاً ؟

ولم كان شَمْلَلَهُ شَمْلَلَةً، وسَلْقَيْتُهُ سَلْقَاةً (مُلْحَقاً)(٤) ؟

وبأيِّ شَيْءٍ أُلحِقَ ؟

وما مصدر هذا (المُلْحَقِ)(٥) ؟

ولم جاء على فَعْلَلَةٍ وفِعْلالٍ: حَوْقَلَةٌ وحِيْقَالٌ ؟

وما الذي على وزن الرُّباعي وليس بملحقٍ ؟

وما قسمته ؟

ولم كان فَعَّلَ وأَفْعَلَ وفاعَلَ غَيْرَ مُلْحَقٍ؟

ولم جاءت مصادرها مخالفةً لمصادرِ الرباعيِّ ؟

وما أصل (مضارع)(٦) أَكْرَمَ في البناء ؟

ولم وجب فيه(يُؤَكْرِمُ)(٧) ؟

---

(١) العنوان في الأصول ١١٣/٣: "باب ذِكرِ الأفعال الَّتي فيها زوائدُ من بنات الثلاثة ومصادرها" .

(٢) في الأصل (حوقا) والصواب من الجواب .

(٣) في الأصل (جوهر جوهرة) والصواب من الأصول ١١٣/٣ .

(٤) في الأصل (ملحا) والصواب من الجواب .

(٥) في الأصل (المحلق) والصواب من الجواب .

(٦) في الأصل (مصادر) ولعل الصواب ما ذكرت .

(٧) في الأصل (يوكر) والصواب ما أثبتُّه من الجواب .

و لم حُذفت الهمزةُ الأصليَّة من: كُلْ وخُذْ ومُرْ ؟

وما أصل بنيتهِ ؟

و لم جاز:(١)

و(صَالياتٍ)(٢) كَكَما يُؤَثْفِينْ(٣) ؟

ولِمَ لَمْ يَجُزْ في أَبِقَ ما جاز في أَكَلَ من الحذف ؟

و لم جاز الإِكْرَامُ على مثال الزِلْزَالُ، و لم يَجُزْ أنْ يَجيءَ فيه مثال الزلزلة ؟

وما وجه العِوَضِ من حذف المضارع ؟

وما مصدر فَاعَلْتُ اللاَّزمِ ؟

وما مصدر[ه] الجائز ؟

و لم لم يكن في فاعلت مثال (الدَّحْرَجَةِ)(٤) ؟

و لم كان الأصلُ في قاتلته قِتَالا: قِيْتَالاً ؟

و لم حُذِفَتِ الياءُ ؟

و لم جَازتْ في الكلامِ ؟

و ما مَصْدَرُ فَعَّلْتَ ؟

---

(١) القائل: خطام الريح المجاشعي، بشر بن نصر بن رياح التميمي. ينظر: المؤتلف والمختلف ١١٢، والبيت من شواهد الكتاب ٣٢/١، ٤٠٨، ٢٧٩/٤، والمقتضب ٩٥/٢، ١٤/٤، ٣٥٠، وأدب الكاتب ٣٩٤، ومجالس ثعلب: ٤٨، والأصول ١١٥/٣، والتبصرة ٧٥١/٢، ومجالس العلماء: ٧٢، والخصائص: ٣٦٨/٢، والمنصف: ١٩٢/١، ١٨٤/٢، ٧٢/٣، والمحتسب: ١٨٦/١، والخزانة: ٣٦٧/١، ٣٥٣/٢، ٥٧٣/٤، وشرح شواهد شروح الشافية: ٥٩، والاقتضاب: ٤٣٩، وشرح شواهد المغني: ١٧٢ .

(٢) في الأصل (وأصليات) .

(٣) والصاليات: أثافي القدر؛ لأنها تصلى النار وتباشرها، "وككما يؤثفين" أي: كمثل حالها منصوبة تحت القدر. وينظر اللسان (أثف) ٣/٩ .

(٤) في الأصل: (الدحرح) .

ولم زيدت التّاء في أوله والياء قبل آخره ؟

وما أصل بنيته ؟

(ولم وجب)(١) أن يكون أصله فِعّالا وفي التنزيل: ﴿وكذّبوا بآياتنا كِذّابا﴾(٢) ؟

ولم جاز جَمّلتُهُ جِمّالاً، وكَلّمْتُه كِلاّماً ؟

الجواب:

الأفعال المزيدة على الثلاثيَّةِ هي التي فيها حرفٌ من حُروفِ الزِّيادةِ، وهي على وجهين: مُلْحَقٌ وغيرُ ملحقٍ.

فالملحقُ: ما كان على زِنَةِ الأصليّ لغير معنىً زائدٍ على الأَصْلِ.

وغير الملحق: بخلاف هذه الصفة.

وتقول: حَوْقَلَ حَوْقَلَةً، (وجَهْوَرَ جَهْوَرَةً)(٣)، وبَيْطَرَ بَيْطَرَةً، وسَلْقَيْتُهُ سَلْقَاةً، وجَعْبَيْتُهُ(٤) (جَعْباةً) كلُّ هذا مُلْحقٌ؛ لأنَّه على زِنَةِ دَحْرَجَ دَحْرَجَةً لغير معنىً.

ومصدر المُلْحَقِ فَعْلَلَةٌ وفِعْلالٌ كمصدرِ الأَصْلِ في قولك: دَحْرَجْتُهُ دَحْرَجَةً ودِحْرَاجاً، فكذلك حَوْقَلْتُهُ حَوْقَلَةً وحِيقَالاً.

والّذي على وزن الرباعيِّ وليس بِمُلْحَقٍ: ما كانت الزِّيادةُ فيه لمعنىً، وهو على ثلاثة أبنيةٍ: فَعَّل وأَفْعَلَ وفَاعَلَ، ومصادِرُها مخالفةٌ / لمصادر الرباعي ليؤذَنَ أنَّها غير ملحقةٍ. ٣٢٦/ب

(١) في الأصل مكررة.

(٢) سورة النبأ: الآية: ٢٨.

(٣) في الأصل (جوهر جوهرة) وهو تحريف. ينظر الأصول ١١٣/٣.

(٤) يقال:جَعْبَيْتُه:إذا صَرَعْتَه. اللسان (جعب) ٢٦٧/١.

وأصل بنية مضارع أَكْرَمَ: يُؤَكْرِمُ؛ لأنَّ لفظ المضارع يَسْتَوِيْ في لفظ الماضي إلاَّ ما كان فيه ألف الوصل فإنها تسقط .

وإنَّما حُذفت الهمزة استثقالاً لاجتماع همزتين في أولِ الكَلِمةِ من أُؤَكْرِم، ثم تَبِع ما لزمته العلَّة سائرَ تصاريف المضارع .

(وأما)(١) خُذْ وكُلْ ومُرْ، فحذف لكثرة الاستعمال، والأصل: أُؤْخُذْ وأُؤْكُلْ وأُؤْمُرْ، ثُمَّ تُلَيَّنِ الهَمْزَةُ بأن تُقْلَبَ على ماقبلها، فهذا أصل الكلمة .

ولا يجوز في أَبِقَ ما جاز في (أَخَذَ)(٢)؛ لأنَّه لم يَكْثُر كَثْرَةَ هذه الأحرف حتَّى يصيرَ إلى حَدٍّ لا يُخِلُّ به الحَذْفُ، وقال الشاعر(٣):

وصَالياتٍ كَكَمَا يُؤَثْفَيْنْ(٤)

وقال:(٥)

فإنَّه أَهْلٌ لأَنْ يُؤَكْرَمَا

فجاز هذا في الضرورة؛ لأنَّه رُدَّ إلى الأصل.

وتقول: أَكْرَمَ إكراماً كزلزل زِلزالاً، ولا يجوز فيه الفَعْلَلَةُ لما يجب له من العِوضِ بحذف الهمزة من مضارعه فلزمته الألِفُ قبل آخرِه مع أنَّه ليس بمُلْحَقٍ فيَجِبُ له ما يَجِبُ للمُلْحَقِ.

---

(١) في الأصل (وإنما)

(٢) في الأصل (أخر) ولعله تحريف، وفي السؤال (أكل)، وكلا الفعلين تحذف همزته في صيغة الأمر كما ترى.

(٣) هو خطام المجاشعي .

(٤) تقدم تخريجه في المسائل ص: ٢٧٧ .

(٥) القائل: أبو حَيَّان الفَقْعَسِيُّ، وهو من شواهد المقتضب ٩٦/٢، والأصول ١١٥/٣، والمنصف ٣٧/١، ١٨٤/٢، والخصائص ١٤٤/١، والمخصص ١٠٨/١٦، وشرح شواهد شروح الشافية ٥٨، والأشموني ٤٢٢/٤ .

وتقول: فَاعَلْتُ مُفَاعَلَةً، فالمصدرُ اللاَّزم في هذا الفعلِ المفاعلة، ويجوز فيه الفِعَال، ولا يلزم في فاعلت مثال الدَّحرجة للإيذان بأنَّه ليس بملحق.

والأصل في قاتلته قتالا: قِيْتالاً؛ لأنَّ حَقَّ المصدر أن يستوفي لفظه مع تَغْيِيرٍ يُنْبِئُ عن معنى المصدر، ومع ألفٍ قبل آخره لتجري مصادرَ الأفعالِ المزيدةِ على طريقِ النَّظائرِ المشاكلة، إلا أنَّ هذه الياء يجوزُ حذفُها استخفافاً، ويجوز استعمالُها على الأصلِ.

ومصدر فَعَّلْتُ التَّفْعِيلُ، زِيْدت التَّاءُ في أوله عِوَضاً من تثقيل العين في فِعْلِهِ، وزِيْدت اليَاءُ قبل آخره عوضاً من الألف التي تكون قبل آخر هذه المصادرِ.

وأصلُ بنية المصدر في فَعَّلت فِعَّالٌ ليستوفي لفظَ الماضي مع تغيير البِنْيَةِ الَّتي تُنْبِئُ عن المصدر، والإتيان بالألف قبل آخره؛ لتجري على النظائر، فهذه الثلاثة أشياءَ هي الأصل في مصادرِ الأفعال المزيدةِ، ولذلك جاز حَمَّلْتُهُ حِمَّالاً وكَلَّمْتُهُ كِلاَّماً، وفي التنزيل: ﴿وكَذَّبُوا بآياتنا كِذَّاباً﴾(١) فجاء هذا على الأصلِ.

وأما التَّكْذِيْبُ فعلى ما فَسَّرنا من العِوَضِ مع الإشعار بأنَّ الزيادة ليست (للإلحاق)(٢).

---

(١) سورة النبأ: الآية: ٢٨.

(٢) في الأصل (للحاق) وهو تحرف كما ترى.

باب معاني الأفعال المزيدة على الثلاثة(١)

ما الذي يجب في معاني الأفعال المزيدة ؟

وما الذي لا يجبُ ؟

وما قسمتُه ؟ و لم ذلك ؟

وما الأصلُ في بناء أَفْعَلَ ؟

وما الأصلُ في بناء فَعَّلَ ؟

وما الأصلُ في بناء استفعَل ؟

وما الأصلُ في بناء تَفَعَّلَ ؟

وما الأصلُ في بناء افْتَعَلَ ؟

وما الأصلُ في بناء فَاعَل ؟

وما الأصلُ في بناء انْفَعَلَ ؟

وما الفرق بين التكثير والمبالغة في فَعَّل ؟

و لم ضُمَّتِ العينُ في المصدر من التَّفَعُّلِ ؟

و لم جاز خَبَّرْتُه وأَخْبَرْتُه بمعنىً، ووَغَّرْتُ وأَوْغَرْتُ وسَمَّيْتُ وأَسْمَيْتُ ؟

وما الفرق بين عَلَّمْتُه وأَعْلَمْتُه ؟

وما الفرق بين أَمْرَضْتُه ومَرَّضْتُه، وأَقْذَيْتُ عَيْنَهُ وقَذَّيتُها ؟

---

(١) ينتهي الأصل المخطوط قبل أن تبدأ الإجابة على هذه الأسئلة.

وهذا الباب في الكتاب ٤/٥٥-٥٦، وفي الأصول: ٣/١١٦-١٢٠ .

وما معنى صَبَّحْنَا ومَسَّيْنَا وسَحَّرْنَا (وبيَّتْنَاه)(١) ؟

ولم بُني على فَعَّل وهو بمعنى أتيناه صباحاً ؟

وما معنى هو يُشَجَّعُ ويُجَبَّنُ ويُقَوَّى ولم جاز يُفَعَّل أي: يُرْمَى بذَاكَ ؟

ولم كان أَفْعَلَ للتَّعدية، وما أشبه التَّعدية ؟

ولم جاز قِلْتُهُ وأَقَلْتُه بمعنىً ؟

ولم حَمَلَهُ على لغتين(٢) ؟

وما الفَرقُ بين نَعِمَ الله بِكَ عَيْناً وبين أَنْعَمَ اللهُ ؟

ولم حمله على معنىً واحدٍ ؟

ولم جاز أَبانَ وأَبَنْتُهُ بمعنىً واستبان واستبنته، وبَيَّن وبَيَّنتهُ ؟

وما معنى أَقْتَلْتُهُ ؟

ولم جاز أَفْعَلْتُهُ إذا عَرَّضْتَهُ لأمرٍ ؟

وما الفرق بين [قَبَرْتُه و](٣) أَقْبَرْتُه ؟ وبين سَقَيْتُه وأَسْقَيْتُهُ ؟

ولم جاز أَجْرَبَ بمعنى صار صاحِبِ إبلٍ جُرْبٍ؟ وأَحَالَ أي: صار صاحب حِيَالٍ؟ وهو مُقْطِفٌ ومُقْوٍ أي: صَاحِبُ قُوَّةٍ وقِطَافٍ - من قُوَى الدَّابة وقَطْفـ[ـها](٤) - ؟

وما الفَرقُ بين أَلاَمَ ولاَمَهُ ؟

وما معنى أَسْمَنْتَ وأَكْرَمْتَ فاربِط(٥) ؟

ولم جاء على أَفْعَلْتَ ؟

وما معنى الأَمْتَ ؟

---

(١) في الأصل (ونبتناه) تصحيف.

(٢) الأصول: ١١٧/٣ .

(٣) زيادة يستقيم بها النص، (وقبرته: دفنته، وأقبرته: جعلت له قبرا) الكتاب: ٥٩/٤ .

(٤) رجل مقوٍ: أي ذو دابة قوية، ورجل مقطف أي: ذو دابة سيئة السير. اللسان (قطف)٢٨٦/٩، (قوي)٢٠٧/١٥ .

(٥) الكتاب ٦٠/٤ .

وما الفرق بين (أَرَابَ وَرَابَنِي)(١) ؟

وما معنى أَحْصَدَ الزَّرعُ وأَقطَعَ النخل ؟

وما الفرق بَيْنَهُ وبين قَطَعْتُ وحَصَدْتُ ؟

وَمَا الفرق بن أَحْمَدْتُه وحَمِدْتُهُ ؟

وما معنى أَسْحَرْنا وأَصْبَحْنا و(أَفْجَرْنا)(٢) ؟

ولِمَ جاز أَفْعَلْتُ على معنى صرنا في هذه الأوقات ؟

ولِمَ جاز أَغْلَقْتُ وغَلَّقْتُ بمعنىً ؟

وما الشاهد في قول الفرزدق(٣):

ما زِلْتُ أُغْلِقُ أَبْواباً وأَفْتَحُهَا		حَتَّى أَتَيْتَ أَبا عَمرِو بْنِ عَمَّارِ(٤)

/ ولِمَ جاز أجدت وجودت بمعنى ؟ ٢/٣٢٧

وما الأصل في فاعَلَ ؟

ولِمَ جازَ كارَمَنِي فَكَرَمْتُه أَكْرُمُه ؟ وخَاصَمَنِي فَخَصَمْتُهُ أَخْصُمُه ؟

ولِمَ عُدِلَ بهذا الباب إلى أَفْعُلُه ؟

ولِمَ تُرِك باب رَمَيْتُ وبِعْتُ ووَعَدْتُ على أصله ؟

ولِمَ لا يجوز نازعني فَنَزَعْتُه كما يجوز خاصمني فَخَصَمْتُه ؟

ولِمَ جاز نَاوَلْتُه وعَاقَبْتُه وعَافاهُ الله و(سَارَرْتُ)(٥) وظاهرتُ ؟

---

(١) في الأصل: (أناب وداب) والتصويب من الأصول: ١١٨/٣، وينظر الكتاب ٦٠/٤ .

(٢) في الأصل: (وأهجرنا) وكذلك هي في الأصول المطبوع، والصواب من الكتاب ٦٢/٤ .

(٣) الديوان: ٣٨٢ .

(٤) البيت من شواهد الكتاب ٥٠٦/٣، ٦٣/٤، ٦٥، وأدب الكاتب ٣٥٤، وابن يعيش ٢٧/١، وشرح شواهد الشافية ٤٣ .

(٥) كذا في النسخة المخطوطة من الأصول: ١٥٢/أ، وشرحه للرماني، وفي المطبوع من الأصول والكتاب (سافرت) .

- ٢٨٤ -

وما الأصل في تَفَاعَلَ ؟

ولم لا يتعدَّى ؟

ولم جاز تَضَارَبُوا واضطربوا بمعنىً وتَجَاوَرُوا واجْتَوَرُوا بمعنىً ؟

وما الفرق بين(تماريت وترائيت)(١) ؟

ولم جاء تراءيت له وتقاضيته على فاعل واحد ؟

ولم جاز تغافلت وتعاشيت وتعاميت وتعارجت ليريك أنه في حال ليس بها ؟

وما الشاهد في قول الشاعر :(٢)

إذا تخازرت وما بي من خزر(٣)

........................(٤)

---

(١) ورد في الأصل ، هكذا (ريت و فريت) ينظر الكتاب : ٤/٦٩ ، والأصول: ٣/١٢٠ .

(٢) القائل: عمرو بن العاص ويقال : أرطأة بن سُهَيَّة ، ينظر الكتاب : ٤/٦٩ ، والمقتضب : ١/ ٢١٧، والقالي: ١/٩٦ ، والمحتسب ١/١٢٧ ، وابن يعيش : ٧/٨٠ ، واللسان (خزر) .

(٣) تخازر : أي نظر بمؤخر عينه ، والشاهد في هذا الرجز بناء تفاعلت لمعنى الإظهار من النفس لما ليس بها .

(٤) هذا آخر ما جاء في المخطوط ، والله أسأل أن يَمُنَّ عليَّ أو على أحد الباحثين بتكملة الشرح ليخرج كاملاً إنه سميع مجيب . والله الموفق .


الخاتمة

الخاتمة

الحمد لله على سوابغ نعمائه ، وبوالغ آلائه ، وصلواته على سيدنا محمد خاتم أنبيائه وعلى آله وأوليائه ، وبعد :

فقد أنهيتُ بحمد الله تعالى دراسة وتحقيق هذهِ القطعةِ من كتابِ شرحِ الأصولِ في النحوِ لأبي الحسن عليّ بن عيسى الرُّمانيّ رحمه الله .

وكان البحث في قسمين يَسْبقهمامقدِّمة فيها بيانٌ لسبب اختيار الموضوع . أمَّا القسم الأول وهو قسم الدراسة فقد جعلته في فصلين كَشَفَ الأولُ منهما عن مؤلف الكتاب ، اسمه ونسبته ومولده ، ووفاته وطرفٍ من حياته، وأبرزِ مشائخه ، وتلاميذه وأقوال العلماء فيه وآثاره العلمية ومذهبه النحوي ، وتناولت بالدرس في الفصل الثاني كتاب شرح أصول النحو ، ومكانته بين آثار المصنِّف ، والنُّصوص المنقولة عنه ومنهجه ومصادره ، وشواهده ، وقيمته العلمية وأمَّا القسم الثاني ، فقد جعلته للنص المحقق ، وبعد أن مَنَّ الله علي بإتمام هذا البحث ، فهذه اشارة إلى أهم النتائج التي لمستها من خلال دراستي لهذا الجزء .

أولاً : القطعة التي قمت بتحقيقها كافية لإعطاء تصورٍ لا بأس به عن كتاب مفقودٍ من كتبنا الأصيلة وهو (شرح أصول النحو) لعلي بن عيسى الرماني .

ثانياً : الكتاب من الكتب الموسوعية التي حفل بها تراثنا الاسلامي وهو واحدٌ من أهمِّ كتب أبي الحسن علي بن عيسى الرماني ويكتسب أهميته ممَّا جاء فيه من ذكرٍ لآراءِ عددٍ من علماء العربيَّة المتُقدِّمينَ ، الَّذين يَصْعُب تحقيق آرائهم وجمعِها .

ثالثاً : يقدم الكتاب أصولاً نقديةً لغويةً متناثرة وتعريفاتٍ ثمينةً وآراءً أصيلةً تُهمُّ الباحثين في اللُّغة وأصولها .

هذا بعض ما توصَّلتُ إليه من خلال دراسة هذا الجزء من الكتاب ولا يُكلِّفُ الله نفساً إلا وسعها ، فما كان فيه من صواب فهو من الله تعالى ثم من الإرشادات

والتوجيهات التي أمدني بها فضيلة المشرف على هذه الرسالة ، وما كان فيه من خطأ فمن نفسي، وما توفيقي إلا با لله .

وإني إذ أُنهي عملي المتواضع ، أضرعُ إلى ا لله بالدعاء لعلمائنا الأجلّاءِ الذين بذلوا واجبهم في الحفاظ على لغة ديننا الحنيفِ القَويم فأفادوا واستفادوا رحمهم ا لله رحمة الأبرارِ وأدخلنا وإيَّاهم جناتٍ تجري من تحتها الأنهارُ ، وأسأل ا لله جل وعلا أنْ يجعل هذا العمل خالصاً لوجْهِهِ الكريم . وينفعني به وجميع طلاب العلم .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبيه الأمين وعلى آله وأصحابه والتابعين .

الفهارس الفنية

فهرس الآيات القرآنية

فهرس الأمثال والأقوال

فهرس الشعر

فهرس الأعلام

فهرس اللغة

الكلمة

الكلمة

الكلمة وصفحتها	الكلمة وصفحتها

* * *

فهرس المواضع والقبائل والجماعات

فهرس المصادر والمراجع

* - ائتلاف النُصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة ، لعبد اللطيف بن أبي بكر الزبيدي (ت : ٨٠٢هـ) تحقيق الدكتور طارق الجنابي ، ط١ ، ١٤٠٧ - ١٩٨٧ م - عالم الكتب، بيروت .
* - الإبل للأصمعي ، ضمن مجموعة الكنز اللغوي -
* - أبو حيان النحوي - خديجة الحديثي ط ١٣٨٥هـ - مكتبة النهضة - بغداد .
* - أبو علي الفارسي - للدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي ، ط ٣ - ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩م، دار المطبوعات الحديثة ، جدة .
* - أبو عمر الجرمي (حياته وجهوده في النحو) رسالة ماجستير محسن سالم العميري ، جامعة أم القرى ١٣٩٩ هـ .
* - أخبار النحويين البصريين ومراتبهم وأخذ بعضهم عن بعض .لأبي سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي (ت ٣٦٨هـ) تحقيق د : محمد إبراهيم البنّا ، ط ١ ، ١٤٠٥ - ١٩٨٥ دار الإعتصام .
* - أدب الكاتب ، أبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت : ٢٧٦هـ) تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط٤ - ١٣٨٢هـ - ١٩٦٣ م ، مطبعة السعادة ، مصر.
* - ارتشاف الضَرَب من لسان العرب ، لأبي حيان الأندلسي (ت : ٧٤٥هـ) ، تحقيق الدكتور مصطفى أحمد النماس ، ط ١ - ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م - مطبعة الخانجي ، القاهرة .
* - الأُزهية في علم الحروف ، لعلي بن محمد الهروي (ت : ٤٠٠هـ تقريباً) ، تحقيق عبد المعين الملُّوحي ، ط٢ ، ١٤١٣هـ ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق .
* - الاستغناء في أحكام الاستثناء ، لشهاب الدين القرافي ، (ت : ٦٨٢هـ) تحقيق طه محسن ، ط١ - ١٤٠٢هـ ١٩٨٢ م ، مطبعة الارشاد بغداد .
* - إشارة التعبين في تراجم النحاة واللغويين ، لعبد الباقي بن عبد المجيد اليماني (ت : ٧٤٣هـ) تحقيق الدكتور عبد المجيد ذياب ط ١ - ١٤٠٦هـ نشر مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الاسلامية - الرياض .

* - الأشباه والنظائر ، لجلال الدين السيوطي (ت : ٩١١هـ) تحقيق عبد الاله نبهان وآخرين، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ، ١٤٠٦هـ .

* - الأصوات اللغوية ، للدكتور إبراهيم أنيس ط٥ - ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م ، مكتبة الأنجلو المصرية .

* - الأصول في النحو - لأبي بكر ابن السراج ت ٣١٦هـ - تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي ، ط٢ - ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م - مؤسسة الرسالة بيروت .

* - الأصول في النحو - أبي بكر ابن السراج (ت : ٣١٦) ، مخطوطة مصورة عن مكتبة الخزانة العامة بالرباط برقم ٣٢٦ - مخطوطة مصورة عن مكتبة المتحف البريطاني برقم ٥٦٨٧.

* - إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم - لأبي عبد الله الحسين بن أحمد بن خالوية عالم الكتب ، بيروت .

* - الأغاني ، لأبي الفرج الأصفهاني (ت ٣٥٦هـ) ، طبعة مصورة عن ط دار الكتب ، مؤسسة جمال للطباعة والنشر .

* - الاقتراح في أصول النحو وجدله ، لعبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق الدكتور محمود فَجَّال ط١ ، ١٤٠٩ هـ ، مطبعة الثغر جدة .

* - الاقتضاب في شرح أدب الكتاب ، لأبي محمد عبد الله بن محمد البطليوسي (ت ٥٢١هـ) تحقيق الاستاذ ، مصطفى السقا ، والدكتور حامد عبد المجيد ١٩٨١ هـ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب .

* - إكمال الإعلام بتثليث الكلام ، لمحمد بن عبد الله بن مالك الجياني (ت : ٦٧٢هـ)، تحقيق - سعد بن حمدان الغامدي ، ط١ - ١٤٠٤هـ . مركز البحث العلمي وإحياء التراث الاسلامي ، جامعة أم القرى .

* - الألفاظ المترادفة ، المتقاربة المعنى ، لأبي الحسن علي بن عيسى الرماني ت (٣٨٤هـ) تحقيق ودراسة الدكتور فتح الله صالح علي المصري ، ط٢ ، ١٤٠٨هـ دار الوفاء للطباعة والنشر ، المنصورة .

* - الأمالي الشجرية لأبي السعادات هبة الله الشجري (ت : ٥٤٢هـ) دار المعرفة بيروت. مصور عن طبعة حيدرآباد ١٣٤٩ هـ.

* - الأمالي ، لأبي عبد الله إسماعيل القالي (ت ٣٥٦هـ) دار الكتب ١٣٤٤هـ، القاهرة.

* - الإمتاع والمؤانسة ، لأبي حيان التوحيدي . تحقيق ، أحمد أمين ، أحمد الزين ، ط١ ـ ١٣٧٧هـ ١٩٥٣م - المكتبة العصرية ، بيروت ، دار مكتبة الحياة بيروت .

* - إنباه الرواة على أنباء النحاة ، لجمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف القفطي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ط١ ـ ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م . دار الفكر العربي ، القاهرة،.

* - الأنساب ، لأبي سعد عبد الكريم السمعاني (ت ٥٦٢هـ) مطبعة دار المعارف العثمانية - حيد آباد - الهند .

* - الإنصاف في مسائل الخلاف ، لكمال الدين أبي البركات ابن الأنباري (ت ٥١٣هـ) تحقيق الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد ١٩٨٢ .

* - البداية والنهاية ، لأبي الفداء الحافظ ابن كثير (ت ٧٧٤هـ) . ط١ ، ١٤٠٥هـ دار الكتب العلمية ، بيروت .

* - البصائر والذخائر ، لأبي حيان التوحيدي (ت ٤٠٠ هـ) تحقيق أحمد أمين ، وأحمد صقر ١٣٢٦هـ مصر .

* - بغية الوعاة ، لجلال الدين السيوطي ، (ت ٩١١هـ) تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ط١ ، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م . مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاؤه .

* - البيان في شرح اللمع ، لأبي البركات عمر بن إبراهيم الكوفي (ت ٥٣٩) رسالة ماجستير - تحقيق ، علاء الدين حموية عام ١٤٠٤هـ جامعة أم القرى .

* - تاريخ الأدب العربي ، لكارل بروكلمان ، ترجمه إلى العربية الدكتور عبد الحليم النجار ، والدكتور السيد يعقوب بكر ، والدكتور رمضان عبد التواب ط٣ ـ دار المعارف ،

* - تأريخ بغداد ، للخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ)، مطبعة السعادة ١٣٤٣هـ .

* - تأريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم ، لأبي المحاسن المفضل بن محمد ابن مسعر التنوخي (ت ٤٤٢) تحقيق الدكتور عبد الفتاح محمد الحلو ط١ ـ ١٤٠١ـ١٩٨١ . منشورات جامعة الإمام محمد بن سعود ، الرياض .

* - التبصرة والتذكرة ، لأبي محمد عبد الله بن علي الصيمري (ت ٤٠٠هـ تقريباً) تحقيق الدكتور فتحي أحمد مصطفى علي الدين ط١ - ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢ - منشورات مركز البحث العلمي ، وإحياء التراث الاسلامي ، جامعة أم القرى .

* - تقويم البلدان ، لأبي الفداء الحموي (ت٧٣٢هـ) صححه دينور والبارون ماك كوكين طبعة باريس ، ١٨٤٠م ، مصورة ، دار صادر ، دار بيروت ، ١٣٧٦هـ ـ ١٩٥٧م .

* - تهذيب اللغة ، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري (ت : ٣٧٠) تحقيق عبد السلام هارون وآخرين، ١٣٨٤ـ١٩٦٤ - الدار القومية العربية .

* - ثلاث رسائل في إعجاز القرآن ، للرماني والخطابي وعبد القاهر الجرجاني ، تحقيق محمد خلف الله أحمد ، والدكتور محمد زغلول سلام ، ط٤ ، دار المعارف مصر .

* - جمهرة أنساب العرب ، لابن حزم الأندلسي ، تحقيق وتعليق عبد السلام هارون ، ط١، ١٣٩١هـ-١٩٧١م - دار المعارف القاهرة .

* - جمهرة الأمثال لأبي هلال العسكري (ت بعد ٣٩٥) ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، وعبد المجيد قطاش ، ط١ ، ١٣٨٤هـ ، المؤسسة العربية الحديثية القاهرة .

* - جموع التصحيح والتكسير في اللغة العربية - الدكتور عبد المنعم سيد عبد العال ط١، ١٣٩٦هـ مكتبة الخانجي ، القاهرة .

* - الجني الداني في حروف المعاني ، للحسن بن قاسم المرادي (ت ٧٤٩هـ) تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة ، ومحمد نديم فاضل ط٢ ، ١٤٠٣هـ دار الآفاق الجديدة ، بيروت .

* - حاشية الجاربردي لابن جماعة ، ضمن مجموعة شروح الشافية ، ط٣، ١٤٠٤هـ ١٩٨٤ ، عالم الكتب بيروت .

* - الخاطريات لأبي الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ) تحقيق علي ذو الفقار شاكر ط١ ١٤٠٨هـ ، دار الغرب الاسلامي بيروت.

* - الخاطريات ، لأبي الفتح عثمان بن جني ت (٣٩٢) الجزء الثاني ، مخطوطة مصورة عن المكتبة السليمانية بتركيا ضمن مجموعة برقم (١٠٧٧) .

* - خزانة الأدب للبغدادي ، ١٢٩٩هـ بولاق .

* - خزانة الأدب ، لعبد القادر بن عمر البغدادي (ت ١٠٩٣هـ) تحقيق عبد السلام هارون ط١ ، ١٩٦٧م - دار الكتاب العربي ، القاهرة .

* - الخصائص ، لأبي الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ) ، تحقيق محمد علي النجار ، ط ١٣٧١هـ دار الكتاب العربي ، بيروت .

* - ديوان الأعشى الكبير ، شرح وتعليق : الدكتور م. محمد حسين ، مكتبة الآداب بالجماميز ، مصر .

* - ديوان أبي زبيد الطائي ، تحقيق نوري حمود القيسي ط ١ ١٩٦٧م ، دار المعارف بغداد.

* - ديوان أبي طالب ، المسمى غاية المطالب في شرح ديوان أبي طالب تحقيق الشيخ محمد خليل الخطيب ، مطبعة الشعراوي .

* - ديوان حسان بن ثابت ط١ ١٤٠٢ هـ-١٩٨٢م ، دار بيروت للطباعة والنشر .

* - ديوان ذي الرمة ، نشر كمبردج سنة ١٩١٩م ، طبع بيروت .

* - ديوان رؤبة بن العجاج ليسبن ١٩٠٣م .

* - ديوان العجاج ، رواية الأصمعي وشرحه ، تحقيق الدكتورة عزه حسن ط ١٩٧١م ، مكتبة دار الشرق ، بيروت .

* - ديوان الفرزدق ، برواية السكري ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق .

* - ديوان الفرزدق ، بيروت ١٣٨٥هـ - ١٩٦٦م ، دار صادر ، دار بيروت ، لبنان، وطبعة الصّاوي .

* - ديوان القتال الكلابي تحقيق الاستاذ إحسان عباس ، دار الثقافة ، بيروت .

* - ديوان الهذليين ١٣٦٩هـ ، دار الكتب القاهرة .

* - الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبوية . الدكتور مازن المبارك ، ط١ ، ١٩٧٤ ، دار الكتاب اللبناني بيروت .
* - روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات ، محمد باقر زين العابدين (ت ١٣١٣هـ) ١٣٩٠هـ مكتبة اسماعيليان طهران .
* - سر صناعة الاعراب ، لأبي الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ) تحقيق الدكتور حسن هنداوي ، ط١ - ١٤٠٥هـ ، دار القلم دمشق .
* - السيرافي النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه ، الدكتور عبد المنعم فائز ط١ ١٤٠٣هـ ، دار الفكر دمشق .
* - شذا العرف ، في فن الصرف للشيخ أحمد الحملاوي ، دار الكتب العلمية بيروت .
* - شذرات الذهب في أخبار من ذهب ، لابن العماد الحنبلي (ت ١٠٨٩هـ) مصور عن مكتبة القدس بمصر منشورات دار الآفاق الحديثة بيروت .
* - شرح أبيات سيبوية لأبي جعفر النحاس (ت ٣٣٨هـ) تحقيق الدكتور وهبة متولى عمر ، ط١ ، ١٤٠٥هـ . مكتبة الشباب ، القاهرة .
* - شرح أشعار الهذليين لأبي سعيد الحسن بن الحسين السكري (ت ٢٩٠ هـ) تحقيق عبد الستار أحمد فراج ، ومحمود محمد شاكر ط ١ ، ١٣٨٤ ، مطبعة المدني دار العروبة ، القاهرة .
* - شرح الأشموني على ألفية بن مالك ، دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي وشركاؤه .
* - شرح أمثلة سيبوية لأبي الفتح محمد العَّطار ، اختصار أبي منصور الجواليقي (ت٥٤٠هـ) تحقيق الدكتور ، صابر أبو السعود ط١ ـ ١٣٩٩ ، مكتبة الطليعة ، أسيوط.
* - شرح الشافية للجاربردي ، ضمن مجموعة الشافية .
* - شرح شافية ابن الحاجب ، لركن الدين الاستراباذي ، مخطوطة مصورة عن المكتبة الشرقية بصنعاء رقم ١٧٣٤ .

* - شرح شافية ابن الحاجب ، لرضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي (ت ٦٨٦هـ) تحقيق محمد نور الحسن ، ومحمد الزفزاف ، ومحمد محي الدين عبد الحميد ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢ (ت ٨٥٥هـ) دار الكتب العلمية ، بيروت .

* - شرح الشواهد للعيني ، بهامش شرح الأشموني على ألفية بن مالك . عيسى الحلبي القاهرة .

* - شرح شواهد شروح الشافية ، لعبد القادر البغدادي ، تحقيق محمد نور الحسن ، ومحمد الزفزاف ، ومحمد محي الدين عبد الحميد ١٤٠٢هـ ١٩٨٢ ، دار الكتب العلمية بيروت.

* - شرح شواهد شروح الألفية ، للعيني بهامش خزانة اللأدب، المقاصد النحوية .

* - شرح شواهد المغني ، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ) مصر ، المطبعة البهية ١٣٢٢هـ .

* - شرح عيون كتاب سيبويه لأبي نصر هارون بن موسى القرطبي (ت ٤٠١هـ) ، مطبعة حسان القاهرة .

* - شرح الكافية ، لرضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي النحوي (ت ٦٨٦هـ) ، دار الكتب العلمية بيروت .

* - شرح الكافية الشافية ، لمحمد بن عبد الله بن مالك ، تحقيق الدكتور عبد المنعم هريدي، ط١ - ١٤٠٢هـ ، مركز البحث العلمي ، مكة المكرمة .

* - شرح كتاب سيبويه مخطوطة ، مصورة مركز البحث العلمي ، بجامعة أم القرى عن مكتبة داماد بتركيا .

* - شرح كتاب سيبوية ، للرماني ، قسم الدراسة ، للدكتور المتولي رمضان الدميري ، ط١ ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م - مطبعة السعادة القاهرة .

* - شرح اللمع العكبري (ت٦٥٤هـ) تحقيق فائز فارس ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م، المجلس الوطني للثقافة - الكويت .

* - شرح المفصل ، لموفق الدين بن يعيش النحوي (ت ٦٤٣هـ) عالم الكتب، بيروت.

* - شرح الملوكي في التصريف ، لموفق الدين ابن يعيش تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة ط١ - ١٣٩٣ ، ١٣٨٣ ، المكتبة العربية ، حلب .

* - الصحاح ، لإسماعيل بن حماد الجوهري ، ت (٤٥٣هـ) ، تحقيق - أحمد عبد الغفور عطار ، ط٣ ، ١٤٠٤هـ ١٩٨٤ م - دارالعلم للملايين ، بيروت .

* - الصواعق المحرقة ، لابن حجر الهيثمي ت (٩٧٤هـ) ط٢ ، سنة ١٣٨٥هـ مكتبة القاهرة ، مصر .

* - طبقات المفسرين ، لشمس الدين محمد بن علي الداودي (ت ٩٤٥هـ) ط١ ، ١٤٠٣هـ ١٩٨٣ ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

* - طبقات النحويين واللغويين ، لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي (ت ٣٧٩) تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ط٢ ، ١٩٨٤ ، دار المعارف القاهرة .

* - الطراز ليحيى بن حمزة اليمني (ت٧٤٧هـ) ط١ سنة ١٤٠٢ هـ ـ ١٩٨٢م، دار الكتب العلمية - بيروت .

* - غاية النهاية في طبقات القراء ، لشمس الدين أبو الخير محمد بن محمد بن الجزري (ت ٨٣٣ هـ) عني بنشره ج ، براجسترسر مكتبة المتنبي ، القاهرة .

* - الغريب المصنف ، لأبي عبيد القاسم بن سلام ، الهروي (ت ٢٢٤هـ) تحقيق محمد المختار العبيدي ط١ ، ١٩٨٩ ، المؤسسة الوطنية للترجمة والتحقيق والدراسات - بيت الحكمة ، تونس .

* - الفائق في غريب الحديث لمحمود بن عمر الزمخشري (ت٥٣٨هـ) ط٢، دار المعرفة ـ بيروت - لبنان .

* - الفصول المختارة من العيون والمحاسن ، لمحمد بن النعمان المفيد (ت ٤١٣هـ) ط٤ ـ ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م - دار الأضواء بيروت .

* - الفهرست ، لمحمد بن النديم (ت ٣٨٥هـ) دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت .

* - القلب والابدال،لأبي يوسف يعقوب بن إسحاق بني السكيت ضمن مجموعة الكنز اللغوي.

* - الكافي في العروض والقوافي للخطيب التبريزي (ت ٥٠٢هـ) تحقيق الحساني حسن نشر معهد المخطوطات العربية ط١ ، ١٩٦٩ ، دار الكتاب العربي القاهرة .

* - الكامل في اللغة والأدب ، لأبي العباس المبرد (ت ٢٨٥هـ) تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر العربي ، القاهرة .

* - الكتاب ، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ت (١٨٠ هـ) تحقيق عبد السلام هارون ط٣ ، ١٤٠٣هـ ، عالم الكتب بيروت .

* - كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ، لمصطفى بن عبد الله القسطنطيني الشهير بالملا الكاتب (ت ١١١٧هـ) المكتبة الفيصلية مكة المكرمة .

* - القاموس المحيط ، لمجد الدين محمد بن يعقوب القيروزبادي (ت ٨١٧هـ) ط٢ ، ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م - مؤسسة الرسالة بيروت ،

* - اللباب في معرفة الأنساب لإبن الأثير (ت ٦٠٦ هـ) ١٩٥٧م - القاهرة ، دار صادر بيروت .

* - لسان العرب لأبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور (ت٧١١هـ) ، ١٣٨٨هـ دار صادر بيروت .

* - مجالس ثعلب ، لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب (ت ٢٩١ هـ) شرح وتحقيق عبد السلام محمد بن هارون ، ط٥ ، ١٣٩٠هـ ١٩٨٠م ، دار المعارف القاهرة .

* - مجالس العلماء ، لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت٣٤٠هـ) ط٢ ، ١٤٠٣هـ ١٩٨٣ م - مكتبة الخانجي القاهرة .

* - مجمع الأمثال ، لأبي الفضل أحمد بن محمد الميداني (ت ٥١٨هـ) تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد ، ط مصورة في دار القلم ، بيروت ، عن مطبعة السنة المحمدية مصر ١٣٧٤هـ .

* - مجموعة الشافية من علمي الصرف والخط ، ط٣ ، ١٤٠٤ هـ ، عالم الكتب بيروت.

* - مجموعة الكنز اللغوي ، تحقيق د - أوغست هفنر ط١ ، ١٩٠٣ م ، المطبعة الكاثوليكية بيروت.

* - المحتسب لبي الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ) ، تحقيق علي النجدي ناصف ، والدكتور : عبد الحليم النجار ، والدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي ط٢ ، ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م ، دار سزكين للطباعة والنشر اسطنبول .

* - المخصص لابن سيده ، تحقيق الشنقيطي ، وعبد الغني محمود ١٣١٨هـ بولاق .

* - مرأة الجنان وعبرة اليقظان ، لعبد الله بن أسعد اليافعي ت ٧٦٨هـ ط٢ ، ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م - بيروت .

* - مراتب النحويين لأبي الطيب عبد الواحد بن علي (ت ٣٦٠هـ) تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر العربي .

* - المرصع في الآباء والأمهات والبنين والبنات والأذواء والذوات ، مجد الدين المبارك بن محمد ابن الأثير (ت ٦٠٦هـ) . تحقيق : د : إبراهيم السامرائي .

* - المستقصي في أمثال العرب ، لجار الله محمود الزمخشري ، ط٢ ، ١٣٩٧هـ ـ ١٣٨٧ - دار الكتب العلمية بيروت .

* - معاني الحروف لعلي بن عيسى الرماني (ت ٣٨٤هـ) تحقيق : د : عبد الفتاح شلبي، ط ٢ ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م - مكتبة الطالب الجامعي ، مكة المكرمة .

* - معجم الأدباء ، لياقوت الحموي ت (٦٢٦هـ) ط٣ ، ١٤٠٠ ، دار الفكر ، بيروت.

* - المعجم الأدبي، لجبور عبد النور، ط٢، ١٣٩٤ هـ ، ١٩٨٤م ـ دار العلم للملايين، بيروت.

* - معجم البلدان ، لياقوت الحموي (ت ٦٢٦هـ) ١٣٧٦هـ ،دار صادر دار بيروت ، ١٣٩٩هـ ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت .

* - معجم شواهد العربية ، للأستاذ : عبد السلام هارون ، ١٩٧٢م ، مكتبة الخانجي القاهرة.

* - معجم الفلاسفة ، جورج طرابيشي ط١ . ١٣٩٧هـ ـ ١٩٨٧م ـ دار الطليعة، بيروت.

* - المقابسات ، لأبي حيان التوحيدي . تحقيق : حسن السندوبي ، ط١ ، ١٣٤٧هـ- ١٩٢٩م ، المطبعة الرحمانية - مصر .

* - المقتضب ، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥هـ) تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة ط٢ ، ١٣٩٩هـ ١٩٧٩م ، لجنة إحياء التراث الاسلامي ، القاهرة .

* - الممتع ، لابن عصفور الاشبيلي (ت ٦٦٩هـ) تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة ، ط١، ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م - دار المعرفة بيروت ،

* - مناهج الصرفيين ومذاهبهم في القرنين الثالث والرابع من الهجرة ، للدكتور حسن هنداوي ط١ ، ١٤٠٩هـ ، ١٩٨٩م ، دار القلم ، دمشق .

* - المنتظم ، لابن الجوزي ، عبد الرحمن بن علي (ت ٥٩٧هـ) ط١ ـ ١٣٥٧هـ ، حيدر آباد ، دائرة المعارف العثمانية .

* - المنصف - لأبي الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ) تحقيق إبراهيم مصطفى ، وعبد الله أمين ، ط١ ، ١٣٧٣هـ ١٩٥٣م ، مكتبة ومطبعة البابي الحلبي وأولاده ، القاهرة .

* - منهج الأخفش الأوسط في الدراسة النحوية ، لعبد الأمير محمد أمين الورد ، ط١ ، ١٣٩٥ هـ ، مكتبة دار التربية بغداد .

* - ميزان الذهب في صناعة شعر العرب ، للسيد أحمد الهاشمي ط٤ ، ١٣٨٢ هـ ، المكتبة التجارية الكبرى ، القاهرة .

* - النبات لأبي حنيفة أحمد بن داود الدينوري ، تحقيق برنهارد لفين ، ط دار القلم بيروت ، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م .

* - النبات - لأبي سعيد عبد الملك بن قريب الأصمعي (ت ٢١٦هـ) تحقيق : عبد الله يوسف الغنيم ، ط١ ، ١٣٩٢هـ - ١٠٨٢م - مطبعة المدني القاهرة .

* - نزهة الألباء في طبقات الأدباء، لأبي البركات كمال الدين ابن الأنباري (ت ٥٧٧ هـ) تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار نهضة مصر للطبع والنشر ، القاهرة .

* - النسبة إلى المواضع ، نسخة مصورة برقم ١٦١٦ - تاريخ وتراجم ، مركز البحث العلمي بأم القرى ، وهي مصورة عن المكتبة المحمودية بالمدينة المنورة ، برقم : ٢٥٦٩ .

* - النشر في القراءات العشر لأبي الخير محمد بن محمد ابن الجزري (ت ٨٣٣هـ) صححه وراجعه علي محمد الضَّبَّاع ، دار الفكر .

* - النكت في إعجاز القرآن ، ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن للرماني والخطابي والجرجاني ، حققها وعلق عليها ، محمد خلف الله ، والدكتور محمد زغلول سلاّم ، ط٤ ، دار المعارف القاهرة .

* - النكت في تفسير كتاب سيبويه ، للأعلم الشنتمري ت ٤٧٦هـ تحقيق زهير سلطان ط١ - ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م - منشورات معهد المخطوطات العربية الكويت .

* - النوادر ، لأبي زيد الأنصاري (ت ٢١٥هـ) تحقيق ودراسة الدكتور محمد عبد القادر أحمد ط١ - ١٩٨١ - ١٣٩١ - دار الشروق ، بيروت ، والقاهرة .

* - همع الهوامع ، لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي ت ٩١١هـ) صححه السيد محمد بدر الدين النعساني ، دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت .

* - الوافي بالوفيات ، صلاح الدين خليل ابن أيبك الصفدي ، (ت ٧٦٤هـ) ط٢ ، ١٤٠١هـ نشر دار فرانز شتاينر .

* - وفيات الأعيان ، لابن خلكان (ت ٦٨١هـ) تحقيق الدكتور إحسان عباس ١٣٩٨هـ، دار صادر ، بيروت ،

* - وفيات الأعيان ط١ ، ١٣١٠هـ - القاهرة المطبعة الميمنية .

* - يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر ، لأبي منصور عبد الملك الثعالبي النيسابوري ، ط١ ١٤٠٣هـ ١٩٨٣ - دار الكتب العلمية بيروت لبنان .

فهرس الموضوعات

أولاً : فهرس موضوعات الدراسة

ثانياً : فهرس موضوعات النص المحقق :

الموضوع	الصفحة

المحتوى